



شماره ثبت کتاب	۶۰۸۷۸
موضوع	۱
مؤلف	سید محمد باقر (رضی الله تعالی عنہ) فی سبیل تصدیق و تکرار
موضوع	۱
مؤلف	سید محمد باقر (رضی الله تعالی عنہ) فی سبیل تصدیق و تکرار
موضوع	۱
مؤلف	سید محمد باقر (رضی الله تعالی عنہ) فی سبیل تصدیق و تکرار

کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۳۷۵
۱۳۸۱
شماره ثبت کتاب

کتابخانه مجلس شورای ملی
۲۴۶۱



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: روضه البصیر فی شرح لیلۃ الدریه - جلد اول

مؤلف: سید مافی (زین الدین بن علی بن آقوانی)

موضوع: ...

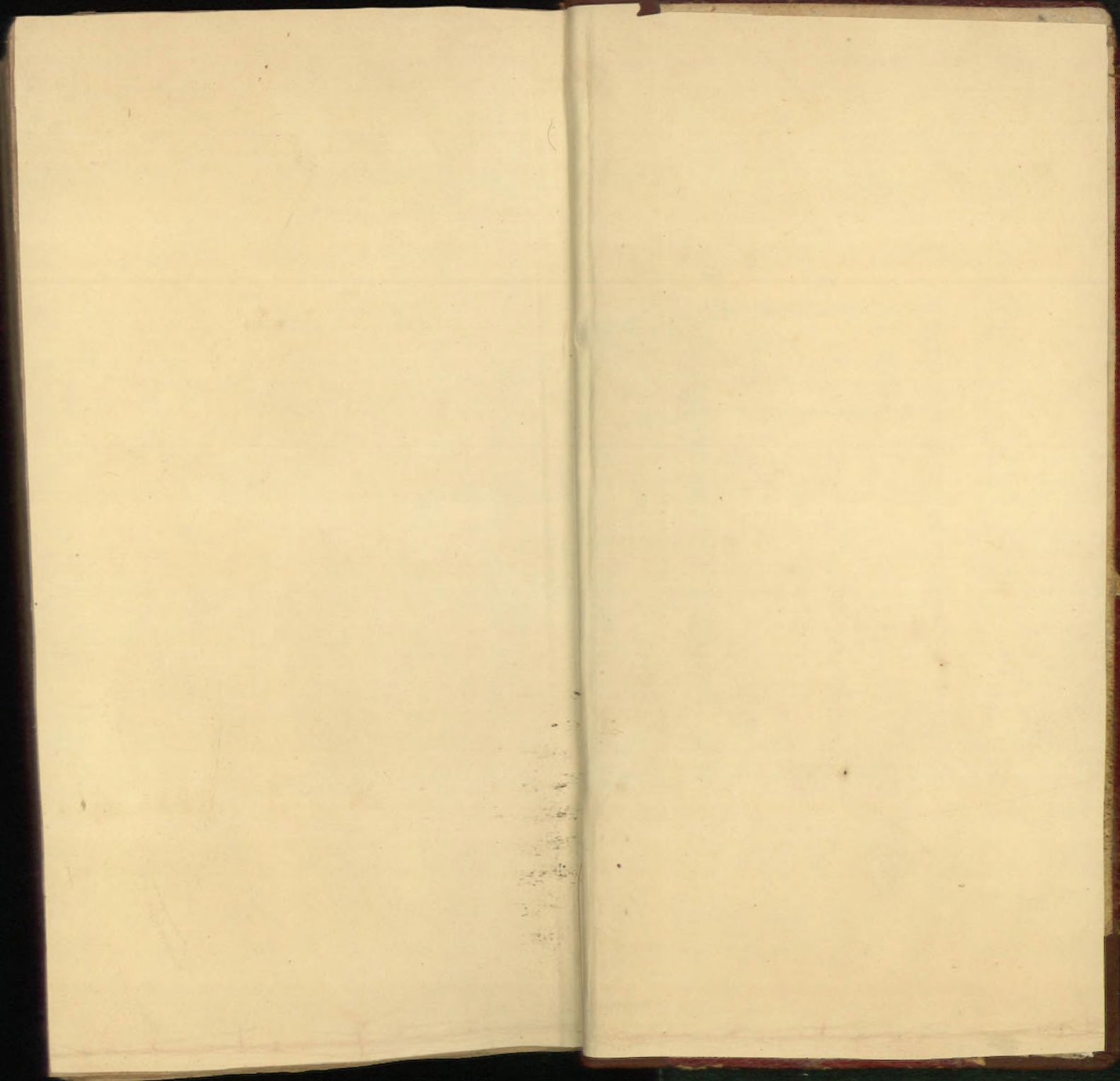
شماره ثبت کتاب: ۵۸۷۸

شماره قفسه: ۸۸۹۴

۲۴۶۱

بازدید شد
۱۳۸۲

تاریخ ثبت شده: ۲۴۶۱



بازرسی شد
۳۳ - ۳۲

۳۴۶۱
۷۸۳.۹

بسم الله الرحمن الرحيم ويصلي

الحمد لله الذي جعل هذا العلم من رافع الاسلام فكان
 في بيان الحقائق ونور قلوبنا من لواعج دروس الاحكام بما
 فيه ذكره وتكرار الايات وكما يقول متهمي
 الارتداد وعناية المراء في العاش والماب والصلوة على من
 ارسلهم فروع اعدائهم وتهديب مدارك الصواب محمد
 العامل في مقام الفخار جامع من روافد الانساب للعلم العجيب
 وعلى آله الائمة المحجة واصحابه الاجل الاقيا خيرا لوصفا
 ونسلك الهم ان نور قلوبنا بانوار هدايتك ونحفظ وجودنا
 بعين عنايتك انك انت الوهاب **وبعد** هذه طبقة لطيفة
 وفوائد خفية اصنفها الى خمسة اشرف وللوفاء المستعمل
 على اثبات المطالب الشرعية للوصوم بالبيعة الدمشقية من صفات
 شجاعة وامانة المحقق بذلك الخیر المدين للجامع بين منفعي العلم
 والشفا ومرتبة اهل العلم والاشهاد الامام الجيد في عبد الله الشيبند
 محمد بن كمال الله تعالى في درجته كاتبة فائمة جعلتها جارية
 له بحري الشرح فاعلم طهارة المقيد لطفه والمتم لغوائه و
 المبدى لواعجه يتبعه المبدى وليتممة للتوسط والمتنبي
 تقرت بوضوح الارب الارباب واجت في ملحق بعض

هذا الكتاب من كتب
 دار الكتب
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٢٠٠

مكتبة
 مقبلة
 ومرفقة
 في دار الكتب
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٢٠٠

الاصح

الاصحاب ايدى الله تم بمعونته ووفقهم لطاعته اقتضت فيه على
 بحسب القولين وجعلنا الكتاب واحد وسبعة الروضة البتة في شرح
 البيعة الدمشقية سائلا من الله جل اسمه ان يكتبه في صحايف
 لحسن وان يجعله وسيلة الى رفع الدرجات ويقرئ بوضاه ويجعله
 خالصا من شوب سواه فهو حبيب نعم الوكيل فالله قدس الله
 لطيفه واخر ان يشهد بحم الله الرحمن الرحيم البيا الملائكة والظفر
 مستقر حال من صغير ابتدا الكتاب كما دخلت عليه بيتا السفر
 او للاستعانة والظفر لعل كما في كتب بالعلم والادول ادخل في العظم
 ولما انعم الانقطاع لا يغار وان الفعل لا يتم بدون اسم ثم وضاعة
 اسم الى الله تعالى دون باقي اسمائه لانها اعان وصفا وفي البركة بال
 او الاستعانة به كمال العظم المسمى فليذكر على اتحادها بان قواد
 الاضافة على تعابرها والرحم الرحيم اسمان يتا لبا كالعصا من
 والعلم من علم الاول الباع لان زيادة اللفظ يذل على زيادة المعنى
 ومختصرة في لائفة من اوصاف الغالب لانه يقتضيه جواز استعماله
 في غيره ثم بحسب الوضع وليس كذلك بل لان معناه للعلم الحقيقي
 في الشجرة غايتهما وتعقبه بالرحم فقبل التعم فاقملا ذلك على
 التعم واصولها اذكر الرحيم لينا اول ما خرج منها الله اجرا جمع بين
 التسمية والتجديد في الابتداء جريا على فضيلة الامر في كل امر ذي مال
 فان الابتداء بعينه في العرف ممتد امر من الاخذ في التصنيف الى
 الشروع في المقص فيقارن التسمية والتجديد وتوحيها ولها لا يفقد
 المحذوف في اواخر التصانيف ابتداء سواء اعتبر الظرف مستقرا

مربحنا ورضي
 هذا الكتاب من كتب
 دار الكتب
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٢٠٠



ام لغوا لان فيه امتثالاً للحديث لفظاً ومعنى وفي تقديره معنى فقط
 وقسم التسمية على قسمين انطلق به الكتاب وانفق عليه اولها
 الالاب والاب في اللفظ كما سماه الله لئلا يسهل منته في الوجود
 العن لانه الاوله فيناست كونه في اللفظ فيكون وقد علم
 ما هو اللفظ وان كان حقه التاخر باعتبار المعنوية للتسمية على
 افادة الحصر على طريقة الابداع وتبني الحديث تعال باعتبار
 لفظ الله لانه اسم الذات المقدسة بخلاف باقي اسماء الله تعالى الاله
 صفات كونه ولهذا جعل عليه ولا يجعل على منها وفيه كونه
 الذات باعتبار وصفه بعينه وصفه كونه كونه
 فما لا يحب بحدوثه عليه وهو جنة لفظاً التاني مع التاء
 على الله تعالى صفاته كونه وعقول جلاله وما ذكره من افراد واما
 كان المحذور من استعماله على الاطلاق اختيار المحذور على المدح و
 الفكر استقاماً لبعثه نصب على المفعول له تنبها على كونه
 غايات كونه والمردية هنا الفكر لانه من اسم وظهر افراد وهو
 الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم لان الاستتمام طلب العلم وهو
 مثله للزيادة وذلك باعث على جلاله وهذه اللفظة
 من كلام علي في بعض خطبه والتعريف للفتحة الوصلة الى
 على حصة الاشياء وهي موجبة الفكر المستلزم للهدى وتوحيدها
 للتبني على ان نعم الله اعظم من ان تستتم على عبد فان فضله غير
 متناه ولا كفاؤها فيها تقصير طلب تمام النعمة التي تنصل الى الغايات
 بحسب استعدادهم ولهم فضله اشار الى العجز عن القيام بحق النعمة

لان

والتسمية على قسمين
 الالاب والاب
 العن لانه
 ما هو اللفظ
 افادة الحصر
 لفظ الله
 صفات كونه
 الذات باعتبار
 فما لا يحب
 على الله
 كان المحذور
 الفكر استقاماً
 غايات كونه
 الى قوله تعالى
 مثله للزيادة
 من كلام علي
 على حصة الاشياء
 للتبني على ان
 متناه ولا كفاؤها
 بحسب استعدادهم

لان المحذور ان كان من جهة فضله فيستحق عليه محذوراً وشكراً فلا ينقض
 ما يستحقه من المحامد لعدم تنافيها فيه واللام في المحذور كونه المحذور
 الذي هو المحذور او لا والذي في القاصد ما وقع من جميع المحامد
 ولا يستغنى لانها مطلقاً اليه في الواسطة او يدور بها فيكون
 قطع من فطرت محامد فضله ونعمه من المحذور كونه المحذور
 راجع الى التاني باعتبار اياه اعلم على سبيل ما تقدم من التركيب
 المضد لا محضاً التكرير لرجوع النعم كلها اليه وان قيل فعل
 لان الآلة وسببها التي يقتدر بها على الفعل لا بد ان ينهي اليه فهو
 الحقيق بجميع افراد الشكوك ورف المحذور الكون من ان لا يحل له ولا
 التبني عليه بالخصوصية وفي الآلة اسبقاً على ان يقاوم العجز في قيامه
 غاية اخرى للشكر كونه فان العبد يستعمل الشكوك في الشكر
 وهي مستندة للاقتدار لغزير والفتنة لعظيمة وهي باقية الى قوله
 ولين لهم ان عدلوا لشكرهم لا يستعمل عليه لانه من تعريف المانع
 من مقابلة نعم الله بالكفران فقد جمع صديها وعجزها بين شيئين
 والرجاء وفيه الرجاء لانه متوسط بين الناطقة المحل لها نحو الطامع
 ويحذف تمامها العاجز عن الجماع والشكوك لانه اي من جهة فضله
 نعم الواسع ومنه السامع فان كل ما يتقاه من منافعنا مستند
 الى جوارحه وقدرتنا وارادتنا وسائر اسباب محركاتها وهي باقية
 مشقة الجوده ومستفاد من نعمه ولك ما يصدر عن الشكر
 وسائر القبايات نعم منه فكيف نعمة بنعمه وقدره وان هذا القابل
 حذور لا ودعه ولك لموسى عذفاً يارب كيف اشكره وانما ان

والتسمية على قسمين
 الالاب والاب
 العن لانه
 ما هو اللفظ
 افادة الحصر
 لفظ الله
 صفات كونه
 الذات باعتبار
 فما لا يحب
 على الله
 كان المحذور
 الفكر استقاماً
 غايات كونه
 الى قوله تعالى
 مثله للزيادة
 من كلام علي
 على حصة الاشياء
 للتبني على ان
 متناه ولا كفاؤها
 بحسب استعدادهم

اشكر الانبياء فانهم من نبيك وفي طاعة اخرى وتكرى للشيعة
اخرى نجيب على الشكر فاقى الله في هذا فذكر
متى هو وفي خبر اخر اذا عرفت ان التمسك بملك بذلك شكر احدكم
كثيرا كما هو اهل يمكن كون الكاف في هذا التركيب لانه مثلما في
ليس كذلك بل لان الغرض منه بما هو اهل لا يحسن ان يكون الذي هو
اهله وما هو اهل صلته وعندها والتقدير الحمد والتكرير
التي هو اهل مع متادفة تنكيرها لجعل الوصول صفة لها او يكون
موصوفة بدلائل من هذا وتكرير الالاء في التكرار وتكرير الالاء في
والتقدير حمدا وتكريرا هو اهل ويمكن كون الكاف حرف تشبيه اعتبارا
بان الحمد الذي هو اهل لا يفتقر هذا الحمد ولا غيره بل لا يفتقر الى
الله تعالى كما اشار اليه النبي بقوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنى
على نفسك وفي التشبيه سؤال ان يحمده الله نعمه بذلك الفرح كما
من حمد منفضا لغيره نعمه مثله في قولهم حمدا وشكرا ملأ السما والارض
وجدا يفتقر حمدا مدين ويخوذ ذلك واختار الحمد بحجة الكلمة لما روي
النبي في قول الحمد لله كما هو اهل شغل كتاب السما فيقولون اللهم لا
تفم الغيب فتقول نعم اكتبها كما قالها عدي وعلى قباها واسئله
شهادتها اي الله وهو العلم الذي يات به حله ويعلم ما لا يسمع اي لا
يجوز حمله وهو العلم الشرعي الواجب واشتغفه على القيام بما يوجب
على الاول لان ثوابه في الجنة اكملها دانه وظلما ويحسن في اللام الاعلى
ذكرة اسم اللام الاشراف والرفيع الذين يرجع الى قولهم وفيه قوله نعم
المتر الى اللام من بني اسرائيل في قولهم ذلك لانهم ما بال الذي والعون

الوفى

وانهم يملكون العز والقلب واللام اذ اللام الاعلى للملائكة وهي
موتيتها وحده وفي ذلك اشارة الى الترتيب وما هو بصدده
من تصنيف العلم الشرعي وتحقيقه وبديل المجد في فعله وانهم
ان لا اله الا الله نصح بما قد دل عليه الحمد السابق باللائحة من
التوحيد وحضر هذه الكلمة لا تها على كلمة واشتغل لفظة رطق
بها في التوحيد منطبق على جميع مراتبه ولا يها هي التاثير الحسن
والله انما قبل وبغير محذوف تقديره موجود ونصيفه لانه لا يفتقر
الى ما كان له معبود غيره نعم لا تلامك انما هو التوحيد وقيل كان وصفه
على لبي القدر مطلقا وفيه محققون لعدم الاحتياج الى الحمد
وان الله مبتدا وخبر لاله اذ كان الله اله فلما كان الله
لخصه زيدا ولا ومعناه الله اله ومعبود بالحق لا غيره وانها
نقلت شرعا الى نفي الامكان والوجود عز اله سوى الله مع الدلالة على
وجوده ثم ولم يزل عليه لغة وهذا لا شريك له فأكبر ما قد
من التوحيد لما الصرح في كونه في هذا المقام يرد الالهام واتحدت
محمد بنى ارسله من الشهادة بالربانية بشهادة التوحيد لا يها
بشهادة الباب لها وقد شرف الله نبيا عليه ولا يكون لا يذكر
الا فبذكر معه وذكر الشهداء في الخطبة لما روي في حق من
كل خطبة ليس فيها تهنيد كاليد المحييا ويحمد وعلم مقبول من اسم
المقبول المصطفى وتسمى نبيا لله اما الله نعم ونقول ما يميز
حد الحق له كثره حضرة الحق وقد دل عليه عبد المطلب وقد

والمعنى
الذي هو
الذي هو
الذي هو

والمعنى
الذي هو
الذي هو

سماه في يوم رابع ولا يورث موت ابنة قبل ان تمت ابنتك بمحيا وليس
من اسماء ابايك ولا قومك فقال رجوت ان يحول في السماء والارض
وقد حقق الله رجاءه والبنى بالخير من الدنيا وهو خير من الدنيا
من الله نعم ولا محنة وهو الاكثر اما تخيفا من الموت فقل محنة
يا اوقات اصله من الشجرة من النون وسكون الباء الى اليمين موضع
الزينة على غير من الخلق وبنته يقول انزل على جميع بن النوبة
والرسالة والاول اعظم مطلقا لانه انسان اوحى اليه شرع وان لم يورث
ببليغ فان امرؤ للرسول ليغا او امرؤ ببليغه وان لم يكن له
كتابا وشي بعض شرع من قبله كمنوع فان كان له ذلك فرسول
ايضا وجزل مما معني وهو معنى الرسول على الاول على العالمين جمع
وهو اسم لما يعظم به كالمناظر والغالب غلب فيما يعظم به الصانع نعم وهو
كل ما سواه من الجواهر والاعراض فانها لا مكانها واقفا رها الى شئ
واجب لذاته تدل على وجوده وجمعه ليتمل ما تحت من الاجناس
المتخلفة وغلب العقلاء منهم فخرهم بالياء والنون كانوا واصلهم
وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والنفيلين وبنوا ولبغيرهم
على سبيل الاستتاع وقيل المراد به الناس هيمنوا فان كل واحد منهم
عالم اصغر من حيث انه يشتمل على نظائرها في العالم الاكبر من الجواهر والاعراض
التي يدورها الصانع كما يعلم بما بدعه في العالم الاكبر تصطفاه الى اجزاء
وقضه عليها اجتمع من تلك الصلوة المانعة بها في قوله صلوا
عليه وسلموا سلموا وسلموا الدعا لكن ما منه ثم مجاز في الرتبة وبعث
في التول بها عائدة الى المصل لان الله قد اعطى بنبه من الملائكة و

هذا هو الحق الذي لا يورث الموت ابنة قبل ان تمت ابنتك بمحيا وليس من اسماء ابايك ولا قومك فقال رجوت ان يحول في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه والبنى بالخير من الدنيا وهو خير من الدنيا من الله نعم ولا محنة وهو الاكثر اما تخيفا من الموت فقل محنة يا اوقات اصله من الشجرة من النون وسكون الباء الى اليمين موضع الزينة على غير من الخلق وبنته يقول انزل على جميع بن النوبة والرسالة والاول اعظم مطلقا لانه انسان اوحى اليه شرع وان لم يورث ببليغ فان امرؤ للرسول ليغا او امرؤ ببليغه وان لم يكن له كتابا وشي بعض شرع من قبله كمنوع فان كان له ذلك فرسول ايضا وجزل مما معني وهو معنى الرسول على الاول على العالمين جمع وهو اسم لما يعظم به كالمناظر والغالب غلب فيما يعظم به الصانع نعم وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض فانها لا مكانها واقفا رها الى شئ واجب لذاته تدل على وجوده وجمعه ليتمل ما تحت من الاجناس المتخلفة وغلب العقلاء منهم فخرهم بالياء والنون كانوا واصلهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والنفيلين وبنوا ولبغيرهم على سبيل الاستتاع وقيل المراد به الناس هيمنوا فان كل واحد منهم عالم اصغر من حيث انه يشتمل على نظائرها في العالم الاكبر من الجواهر والاعراض التي يدورها الصانع كما يعلم بما بدعه في العالم الاكبر تصطفاه الى اجزاء وقضه عليها اجتمع من تلك الصلوة المانعة بها في قوله صلوا عليه وسلموا سلموا وسلموا الدعا لكن ما منه ثم مجاز في الرتبة وبعث في التول بها عائدة الى المصل لان الله قد اعطى بنبه من الملائكة و

الولي

الولي ما لا يورث في صلوة مصل كما نظمت به الاخبار وصريح به العلم
الاخبار وكان ينبغي ابتداءها بالسلام على المصلين وانما تركه للنبه
على عدم عتق ارادته من الاله لجواز ان يكون المراد به الايمان بخلا
الصلوة وعلى الاله وهم عندنا على عفا طاعة ولبحسان عا ويطلق
تقليبا على في الاله عا وبنته على اختصاصهم عا بعد الاسم بقوله
الذين حفظوا اما حمدا بالتحقيق من احكام الدين وعقلوا عتقها
عن جبريل عتقها ولا يورثهم ما واتهم له بذلك للفضيلة لاختصاصه
عنهم لا اخر يصير بها انتهم اليه كسب عنهم عتقهم عن الرتبة لهم لم
عا في وقتها من محلة رتبته ثم على ما اوجب فضيلتهم وتخصيصهم
بالذكر بعد ما حيز من الله عود الضمير للسكن الى النبي لا لا يكون
بهم وبين حكم الكتاب في قوله عا فانكم كما انتم تعلم بكن بكن
كتاب الله وعنه في اهل بيتي الحديث ويمكن عوده الى الله لان
اجناب النبي عا بذلك مستألى الوحي لا اله الا لا ينطق عن الحي
ان هو الارحى يوحى وهو الظاهر وحكمهم قدوة لاولى اللباب فان
لجامل ذلك هو الله مع جواز ان يراد به النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وتخصه فيهم لاضم المتفنون بالغير المقتنون لسيد الانبياء صلى
دائمة بدوام الاحقاب جمع حجب بضم الحاء والقاف وهو الدهر
قوله او امضى حجابي ائمة واما الحق بضم الحاء وسكون القاف
وهو غمناون سنة خجعة حجاب بالكر مثلث وقفا نعتهم
لجوهري اما بعد المحر والصلوة واما كلمة فيهما من الشرط
كانت القاء لانه في جوابها والتقدير بها يكن من شرع بعد المحر والصلوة

بدوام الدهور

وهي لغة النفاذة والبركة من الكداس وشوفاً بالياً على صوت لفظان
التزكية استعمال الجوز مشروط بالبركة فالاستعمال بمنزلة الجوز والخطو
مباينة في الظاهر والمراعاة الظاهرة في نفسه المنظر الجوز جعل
بسبب استعمال متديان كان يجب الوضع التقوي لأن كالأكل
مشروطاً وخروج بقوله ما الية إزالة العجاسة عن الثوب والبدن وغيرها
فإن الية ليست شرطاً في تحققه وإن اشترط في كماله وتوقيت
الثوب على بقله ويعتد الطلوات الثلث من درجة في التعريف والحب
ومندوبه نتيجة وغيره من أن يرد بالظهور مطلق الماء والارض
كما هو الظاهر في نفسه اختياراً من المداينة ما هو اع من المجمع الصلوة
وهو خالصة اصطلاح الأكرين ومنهم المجمع في غير الكداس أو يقتصر في الجمع
في طوره بالفضل المندوب والوصف غير الواقع منه بل انطوائت
بقوله ويتحقق في طوره لغيره من كل واحد من الثلاثة مطلقاً
استعمال الجوز مشروط بالية مع أنه لا يمتنع طهارة وهو لا يمتنع
الثوب ويخبر من العجاسة تأويلاً فإن الشد منصف لجماعة ومع ذلك
موجود التبريد لكنه لم يرد عليه من التخصيص في هذا الباب والخطو
منه الخا هو الماء والثواب طار الله نعم وإن كان من الخا بما طهروا
وهو دليل طهارة الماء والمداينة بالية حاجتها العلوية قاله

المطابق

اطلاق اسمه عواماً مع ذلك ويخفف قلبه وكثيره والمسمى بالنافع
بالاصالة وقد اُخذت وهو الماء الثلثة على المشهور والفقاع
ضم الناء، ويخفف به الماء في الدركى العسبر الغيرة هذا استخدام
بالاعيان ومثل دغاب ثلثة وهو جيد وله كمال في علاج اللز
سائلة والمشهور ذلك وبه قطع الماء في الحصى ومنه في الد
الى المشهور معتبراً فيه بعدم النقص وعلته الشب في تركه هذا كمال
دم لمحدث ذلك فلو جده افراده وانما هو لمجمل هذا المرض في شفاؤه
والظاهرة احسن الخصوص بالخصوص ونزع كوالاثة وهي القمل
ولها في وقته وزاد في كثرة الثلثة العقل والماء ونحوها الستة
الى مائة اهل المشهور والخصوص في شفاؤه مع حذف طرية الحمار
والفعل وغالبه ان يتخفف به على الاعصاب فينبغي لهما في الدابة فرا
على الاض فيه الى ونزع سبعين دلوامعة على ذلك البه فان
تستغنى عنه الاغلب للسان الى جاسته المستندة الى موضة سواء في
ذلك واليك والاشع والقصير والكبير والسلم والخاص ان لا يجب
المجمل هذا المرض في الاض الى وجوب دلوامعة كثيرة في
نفسه عاده كرم الثلثة المدبوسة غير لاة الثلثة ما تقدم وفي لهما
دمج العين بها ودمج في العذرة الرطبة وهي فضلة
الامسان والمروقي اعباراً ودياً ما هو موقوف اجزاها
وشيوهما في الماء الرطبة فلا تض على اعبارها كمال
ذكرها الشيخ وبقعه الماء وجماعة والكنى في من كمالها ما
وكذلك بقية المشهور والمروقي ادمون او حنون وهي تفتت

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book.

كتابه صدره الشريف
 على يد ابي عبد الله
 في شهر ربيع الاول
 سنة ١٠٠٠
 في مدينة بغداد

اعتبار

لعدم النص مع انه في الشئ كغيره مما سبق واعلم ان اكثر مستنده هذه
المفردات ضعيف لكن العارضة مشهور بل اطلت بغيره على تقدير القول
بالنجاسة فان اللزوم من طراحي كونه ما لا يتصوره ويجب التراجع بانه
رجال كل اثنين منهم يركان الاخرين يوما كما لا يزل الذاكر الى الليل
سواء في ذلك الطويل والقصير عند تعذر تخرج الجميع بسبب العزلة
للافتقار من نفسه وجوب تخرج الجميع لاحد اسباب المقدمة ولا بد
من احوال جزئية للثبات متقدما ومن احوال جزئية للمقدمة ونهية اسباب
الاربعه دون النص وان غرضه بطلان ما يوجب العلم الصلوة حلقه لا احكاما
بدون ما لا اهل لك فيه بل ما في التا لا بدقه على عدم اجزاء غير الله
ولكن لم يدل على اعتبار الزوال وقضية الله في غير الكتاب باعتبار
وهو حسن علامتهم التزم في النص خلافا للمحقق حيث اجتزأ بما
الناس والصبيان ولو تفرع ما لا يبرهنه لما سنده جمع بين المقدمة
وهذا لا يتغير بغيره وجوب اكثر الامم من جهات مخصوصة وقطاع
التعذر المتعذر في طهارة ما لا انفصال كثيره في اولي ولعمري ان ما سنده
في الاكتفاء بمجرى التغير والوجوب تخرج الجميع والتراجع مع تعذر
قولان اجوده الثاني ولو اوجبا فيه ثلثين اواربعين اجزاء اكثر لا
ايضا **اسماء** لما المضاعف ما في الشئ الذي لا يصدق عليه اسم لما
باطلا مع صدق عليه بالقياس كالتعذر من الاجام والمترج بها
منها بلبس الاطلاق كما انما في دون المترج على وجه تسمية الاسم
تغير لونه كالمترج بالتراب او طعمه كالمترج بالماء وان اضيف

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

وهو من جنس ما لا يصدق عليه اسم لما

في معلق على التسمية لهذا الطبق عليه مع حصول خاصيته
 او شياء حاله واما ما ذكره المصنف من ان العنبر العتيق اذا غلوا
 ولم يذهب ثلثه اعيد وبقية على ليل حتى تجلس كما عرفت به في
 الذكرى والبيان لكن سياتي ان ذهاب ثلثه مع وجوده على
 حكمه فيبقى فلا علة في تركه ويكون في غير المكون كما ذكر في بعض
 كتبه لا يقتضيه دخوله فيه حيث يطلق وان كان في حكمه حيث يذكر
 وهذه هي الحاصلات التي يجب ان لا يخلو الصلوة عن التوب والبدن
 ومبطلها غيره وعلا ذلك لا يستعملها بما يتوقف على طهارته ولو عن
 المبادر والضرر والاحتياج والمصالح المشقة وتحت في التوب
 والبدن حتى يتم التوب والصلوة مع اشتغالها بالوقوف في الصلاة
 في وقتها الصلوة او لا وانقطع وقابلهما في وقتها الصلوة في
 الذكرى وجوب الالة لا انفصال الصلوة والذكرى متفاد في الخصال
 عدم الوجوب مطلقا في قول وهو انقضى وعن قول الله عز وجل
 وقدرية سعة في كل راحة وبعد الامام العياشي بعد التوبة
 ولا تلافاه لاحترام هذا الاختلاف يتوقف في ذلك على ضرب واحد
 وانما يقتصر هذا التقدير في الدم غير المتناهي فلهذا بعض
 دم يتجرى بين تضامات الفاسد والاضيق فيه وقصته الاله يقتضي
 دخوله في العيون والعروق وهذا المقدار مع اجتماعه موضع وفان
 ومع تفرقه قول احوطها العاقبة بالجمع ويكفي في الزيادة عن
 عند الالة الزائدة خاصته والتوب والبدن بغير بعضه الا بعض على
 احوط القولين ولو اصاب الدم وجهي التوب فان قصته تجزأ الى
 احوط القولين

الارض راحة والبالوعة مساوية للغير فلو ان الامر تقطع عنه
 فتسقط اذرع وصور المسئلة على هذا التقدير وست يستلزم
 في اربع منها نحن وهي الصلبة مطلقا والرخوة مع خثية او سبع
 في صورتين وهما مساوية او ارتفاع البالوعة في الارض الرخوة
 وفي حكم العنقية للحسن العنقية في الجملة بان يكون بين في جملة
 المثال فيكون محسوس مع راحة الارض وان استوى الفزال لل
 ودرهمان مجازي العيون مع حبس الشمال ولا يحس اليسرى بها
 اي بالبالوعة وان تقاربت الامع العلم بالاقبال اي انضما
 فانما من الجرح في الالة الصالحة الطهارة وعدم الاتصال **الالة**
 الجاهات اي جنتها عشرة البول والغايضة غير المأكول لحمه
 بالالة او العارض في الفل اي الدم القوي الذي يخرج من الفم
 عند قطعه والدم والمني في النفس ومما كان او غير تريا
 ام يجزأ وان اكل لحمه واللبنة منه اي من في النفس وان اكل
 والكلب والحيتان والبرهان واجزأها وان لم تحلها الحيوة وما
 تولد منها وان بابها في الاسم اما للولد من اجدها او طاهر فانه
 يسقط في الحكم الاسم ولو لم يجرها فان انقضى المانع فالافوى طهارته
 وان جرحه لالة فيها والكافر اصلها ومصدق وان اقبل
 الاسلام مع محبة لبعضه ورأته وصاحب من كبر الالهة
 او الرسالة وبعض علم شوقه من الدين في المسكون الاثنا
 والفقاع بضم الفاء والالة فيه ان يتجدد من الشجر لكن لما ورد
 في التسمية من ان يجرى من الدم في
 في التسمية من ان يجرى من الدم في

في معلق على التسمية لهذا الطبق عليه مع حصول خاصيته

في معلق على التسمية لهذا الطبق عليه مع حصول خاصيته
 او شياء حاله واما ما ذكره المصنف من ان العنبر العتيق اذا غلوا
 ولم يذهب ثلثه اعيد وبقية على ليل حتى تجلس كما عرفت به في
 الذكرى والبيان لكن سياتي ان ذهاب ثلثه مع وجوده على
 حكمه فيبقى فلا علة في تركه ويكون في غير المكون كما ذكر في بعض
 كتبه لا يقتضيه دخوله فيه حيث يطلق وان كان في حكمه حيث يذكر
 وهذه هي الحاصلات التي يجب ان لا يخلو الصلوة عن التوب والبدن
 ومبطلها غيره وعلا ذلك لا يستعملها بما يتوقف على طهارته ولو عن
 المبادر والضرر والاحتياج والمصالح المشقة وتحت في التوب
 والبدن حتى يتم التوب والصلوة مع اشتغالها بالوقوف في الصلاة
 في وقتها الصلوة او لا وانقطع وقابلهما في وقتها الصلوة في
 الذكرى وجوب الالة لا انفصال الصلوة والذكرى متفاد في الخصال
 عدم الوجوب مطلقا في قول وهو انقضى وعن قول الله عز وجل
 وقدرية سعة في كل راحة وبعد الامام العياشي بعد التوبة
 ولا تلافاه لاحترام هذا الاختلاف يتوقف في ذلك على ضرب واحد
 وانما يقتصر هذا التقدير في الدم غير المتناهي فلهذا بعض
 دم يتجرى بين تضامات الفاسد والاضيق فيه وقصته الاله يقتضي
 دخوله في العيون والعروق وهذا المقدار مع اجتماعه موضع وفان
 ومع تفرقه قول احوطها العاقبة بالجمع ويكفي في الزيادة عن
 عند الالة الزائدة خاصته والتوب والبدن بغير بعضه الا بعض على
 احوط القولين ولو اصاب الدم وجهي التوب فان قصته تجزأ الى
 احوط القولين

في معلق على التسمية لهذا الطبق عليه مع حصول خاصيته

تقرئ ثانيا الاطراف سواء في ذلك الشيت وغيره ما يتيق قلعه وغيره

الملاصق للارض واسفل القدم مع زوال عين الحجامة عنها

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page.

عنه

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

العشائر والقبائل والكافر ٢

[illegible][illegible][illegible]

في وقت عبادة واجبة مشروطة به والآخرى للذهب ولم يذكر
لانه خارج عن الغرض والقرب به لانه تعامد بقصر مقابلة
بها فقامت الامور او موافقة لمطامعة واطلا للرفع عند ربه
فتبين ما القرب للكل او يحترق ذلك فانه تعامد كل مقصد
والاستباحة مطلقة والرفع حيث يمكن والمراءى رفع حكمه
والاعلأحدث اذا وقع لا يرتفع ولا يشترط في اجزاء البيت للتعلم
على جميع ذلك وان كان في وجوب ما ذكره من نظر اهل العلم
دليل عليه اما القرية فلا يشترط في اعتبارها في كل عبادة وكذا
تميز العبادة عن غيرها حيث يكون الفعل مشركا لانه لا يشترط
في الوضوء حتى في الوجوب والذهب لانه في وقت الصلوة
الواجبة المشروطة به لا يكون الواجب وبدون متى جرى
الماء بان ينقل من زمرا الى اخر حمله لا يجزئ بغيره او يجرى
على ما ذكره عليه الامام بكر الحق والوسطى من الوجه عرطا
وما بين القصص مثلث القاف وهو متشبه بنبت شجر
الراس الى اخره الدفن بالذل المعجز والظان المقنونة
طولا مراعاة ذلك مستوى الحلقة في الوجه واليد والرجل
في هذه مواضع التحذير وفيها بين متشبه العطار والآخر
المتصل بغير الرأس والعدو والعارض في الزاعات عتاف
يعتاف

هذا القدر من على الارض وفي الماء والسموات وهو متناهي
الافنية ثم مع ظهر البشري كدتهما في جانب العرض بمقتضى
البلل الكاين على اعضا الموضوع من اياه فيها في الجبين
ثم من اطلال الجبين انه لا ترتيب فيها في نفس العضو فيجوز

عالم الحیر

بالتحريك وهما البياضات المكتفان للناصية وتحمل خفيفا
وهو ما ترى البثرة من خلاله في مجرى الخطاب دون الكفيف وهو

خلافه والمراد بتجليده ادخال الماء خلاله لعسل البثرة المستوية
وهو اما الظاهر حاله فلا بد من عسلها كعسل غيرها من اجزاء الجسم
من البثور والفتور والنفوس عدم وجوب تجليل الشعر طلقا

وفافا لله في الذكرى وس واللعن ويستوي ذلك شعر الخبيث

والشارب ولقد والعذر والمجرب والعفة والمجرب ثم غل
البدن في حرق الحرق بكسر اللام وفتح الفاء او بالعكس وهو عظم

الذراع والعضد لا تصل المتصل الى اطراف الاصابع ثم غل

اليسرى لك وغل اشملت عليه الحدود من لحم ونايد وشعر

ويدي واصبع دون ما خرج وان كان بدا الا ان يشبهه بالاصبع

فيخلان معار من اصباعه ثم من مقدم الراس او شعره الذي

لا يخرج من عذوة واكتفى بالمد بالراس تقريبا الاسم على ما ثبت

عليه بتمامه اصباعه المسح ولويج من اصبع ثم اعطيه على المسح

ليتحقق اسم لا يخرج وقصعه واخذ لاكثر ثم ليحقق كذا الاستعمال

الا ان يعتقد شرعيته فيكون وان كان الفضل بمقدار ذلك قلت

اصابع ثم مسح بغيره في راس الاصابع الى الكعبين وهما

هنا القدم من على الاصبع وقيل الى اقص الساق وهو محاذ في

الاصبع ثم مسح على اليد لك بتمامه في جانب العرض بقية

اليد الكاين على عضد الوضوء من رايه فيما اى في السجود

وقد مر طلاقة الوجه انه لا ترتيب فيها في نفس العضو فيجوز

وما بين الفصاح مثلث القاف وهو مسى سبب

الراس الى اخر الذقن بالذال المعجز والقاف المفتوح حزمه

طولا من اعلى في ذلك سنوي لملقة والوجه واليدان وحل

في هذه مواضع التحذير وهي ما بين منتهى العذراء والرقبة

المتصل بشعر الرأس والعذار والعارض لا تزعج عنان

ببعضه

مالا

هذا هو الوجه الذي عليه من المثل وهو كذا فيما
على وجه القولين وفي من مع النكس في الرأس وفي العنبر
وفي البياض عكس وشبهه في الكفة من بين أعضاء العنبر
والوجه بان يتبدى من الوجه ثم باليد اليمنى ثم اليسرى ثم
مع الرأس ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى ولو عكس اعد على
يحصل معه الترتيب مع بقا الموالاة فاقطع للمع في غير
الكتاب الترتيب بين الرجلين متوليا وقوله بحيث لا يحد
الاتفاق على الاعضاء على العضو الذي هو في مطلقا على أشهر
الاموال والمعتبر في الجفاف كنه لا التقدير ولا فرق فيه
بين العام والخاص وبما اهل وسنة اليهود وهو ذلك
الاسنان يعود وحرق واصبع ويخو وافضل العين
الاحضر والجله الا لاله وحله قبل غسل الوضوء الواجب
والذي في القصة ولو اخرجوا من اعلم ان السواك سنة
مطلقا ولكن يتأكد في موضع منها الوضوء والصلوة في
قوله القرآن واصفوا لاسنان وعيرم والتسمية وضو
بسم الله وبالله ويحيى ائمة بقوله اللهم اجعل من
النوابين واجعل من الظاهرين ولو اقتص على بسم الله
ويؤنسما ابتداء تداكها حيث ذكر قبل الفرائض كالاكل
كدا الوتر كما عدا وغسل البدن من القدمين مرتين فحاشا
النوم والبول والغائط مطلقا كالحرف كالتريح على المنه
وقبل الاقوال مرتين قطع في الذكرى وقيل مرة في الجميع

واختاره في الخلطة ونسب التفضيل الى المشهور هو الذي
ولو اختلفت الاحكام كانت ان شأوت واذا دخل الاذن
الاكثر وليكن العنبر قبل ادخاله الماء الذي يمكن الاغتر
منه لدفع الجاسة لوجهه او بعد ولا يعجز عن الماء لادخاله
التحفظ في العلامة حيث احتج به والمقصود هو ادخال الماء في
واداره فيه والاستباق وهو جدي في ادخاله في وقتها
بان يفعل كل واحد منهما ثلثا ولو لم يفرق في فضل وكذا يحتج
تقديم الموضوعة اجمع على الاستباق والعطف بالاول لا يقتضيه
وتسمية العنبر الثالث بعد تمام الغسل الاول في المشهور
واكثرها التسوية ليدفع عند ذلك فعل من الاعمال الواجبة والمختارة
بالماء في وقتها الرجل في غسل اليدين والظفر في الغسل الثانية
الظفر على المرأة فان السجدة اليدان بالظفر وتعم بالظفر كذا
ذكره الشيخ تبعه عليه المشاهدة وجعله وللوجود في السجود بداهة
الرجل في الظفر والفرار به لعله فخر في فريتها من الغسلين وعليه
الاكثر ويجوز تحية بين السجدة بالظفر والظفر وبين الوضوء من على
الذكر والشاة في احدى الوضوء في الثانية يستأنف والفرار بالشاة
في الثانية في الشاة في وقتها اذ اشاد بها في الوضوء مع ذلك
لا يعتد بها وقمع من الاعمال بدو ما هو في الشاة في الثانية ولما
الشاة في انه هل توضع او هل يشع عليه لانه لا يتصور تحية في الشاة
وفيه كونه في تحية الشاة في الثانية في الوضوء وادته يستأنف
في غير الشاة في الوضوء الا انها والشاة في الذكر بعد

وذكر

هذا هو الوجه الذي عليه من المثل وهو كذا فيما
على وجه القولين وفي من مع النكس في الرأس وفي العنبر
وفي البياض عكس وشبهه في الكفة من بين أعضاء العنبر
والوجه بان يتبدى من الوجه ثم باليد اليمنى ثم اليسرى ثم
مع الرأس ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى ولو عكس اعد على
يحصل معه الترتيب مع بقا الموالاة فاقطع للمع في غير
الكتاب الترتيب بين الرجلين متوليا وقوله بحيث لا يحد
الاتفاق على الاعضاء على العضو الذي هو في مطلقا على أشهر
الاموال والمعتبر في الجفاف كنه لا التقدير ولا فرق فيه
بين العام والخاص وبما اهل وسنة اليهود وهو ذلك
الاسنان يعود وحرق واصبع ويخو وافضل العين
الاحضر والجله الا لاله وحله قبل غسل الوضوء الواجب
والذي في القصة ولو اخرجوا من اعلم ان السواك سنة
مطلقا ولكن يتأكد في موضع منها الوضوء والصلوة في
قوله القرآن واصفوا لاسنان وعيرم والتسمية وضو
بسم الله وبالله ويحيى ائمة بقوله اللهم اجعل من
النوابين واجعل من الظاهرين ولو اقتص على بسم الله
ويؤنسما ابتداء تداكها حيث ذكر قبل الفرائض كالاكل
كدا الوتر كما عدا وغسل البدن من القدمين مرتين فحاشا
النوم والبول والغائط مطلقا كالحرف كالتريح على المنه
وقبل الاقوال مرتين قطع في الذكرى وقيل مرة في الجميع

واختاره في الخلطة ونسب التفضيل الى المشهور هو الذي
ولو اختلفت الاحكام كانت ان شأوت واذا دخل الاذن
الاكثر وليكن العنبر قبل ادخاله الماء الذي يمكن الاغتر
منه لدفع الجاسة لوجهه او بعد ولا يعجز عن الماء لادخاله
التحفظ في العلامة حيث احتج به والمقصود هو ادخال الماء في
واداره فيه والاستباق وهو جدي في ادخاله في وقتها
بان يفعل كل واحد منهما ثلثا ولو لم يفرق في فضل وكذا يحتج
تقديم الموضوعة اجمع على الاستباق والعطف بالاول لا يقتضيه
وتسمية العنبر الثالث بعد تمام الغسل الاول في المشهور
واكثرها التسوية ليدفع عند ذلك فعل من الاعمال الواجبة والمختارة
بالماء في وقتها الرجل في غسل اليدين والظفر في الغسل الثانية
الظفر على المرأة فان السجدة اليدان بالظفر وتعم بالظفر كذا
ذكره الشيخ تبعه عليه المشاهدة وجعله وللوجود في السجود بداهة
الرجل في الظفر والفرار به لعله فخر في فريتها من الغسلين وعليه
الاكثر ويجوز تحية بين السجدة بالظفر والظفر وبين الوضوء من على
الذكر والشاة في احدى الوضوء في الثانية يستأنف والفرار بالشاة
في الثانية في الشاة في وقتها اذ اشاد بها في الوضوء مع ذلك
لا يعتد بها وقمع من الاعمال بدو ما هو في الشاة في الثانية ولما
الشاة في انه هل توضع او هل يشع عليه لانه لا يتصور تحية في الشاة
وفيه كونه في تحية الشاة في الثانية في الوضوء وادته يستأنف
في غير الشاة في الوضوء الا انها والشاة في الذكر بعد

وذكر

اي هذا الضيق لم يلق في كونه في غير هذا الاصل والاشكال في بعض
باني به اي بذلك البعض لكونه في هذا وفيه الشك على حاله اي
الوضوح بحيث لم يكن في غير من كان قد تجاوز ذلك البعض لا
مع لخاصة الاصل السابقة عليه في هذه الغزوات للملازمة ولو
شك في بعضه بعد انتقاله عنه في رده منه لا يلتزم ولا يثبت فيكون منصوص
متفق عليه والاشارة في الطهارة مع بعض الحديث في حديث لسانه
عدم الطهارة والاشارة في حديث مع بعض الطهارة من غير اخذ
ما المتفق والاشارة في اي في المنازعة منها مع بعض وعما
يحدث في كفاية الاحكام ان لم يستند من الاصل ولا في
حكم اخر هذا هو الاقوى والتمسك والافق بين ان يعلم
حاله قبلها بالظهور او بالحدث او بشك وتماثل ما يلاحظ
مع علم حاله عند ما علمه لان كان منطوقا في بعض
ذلك لثبوت وثبات في ارتفاع المناقض لجواز نقاب الطهارة
وان كان من غير فقد علم انتقاله عنه بالظهور وثبات في انتقال
بالحدث لجواز نقاب الاحكام ويشك بان المتفق في احكام
لحديث السابق اما اللاحق المتفق وتوجه فلا يجوز نقاب
لثبوت مكان في تناقض الطهارة ولا يرجح ولو كان الحقيق طهارة
في ردهه وثبات بان الحجة لا ردم او قطع بعد في بعض الحكم بالظهور
في الاول كما ان لو علم عدم نقاب الحديث فيجب عاد في هذه او
السكون بتحقيق الحكم بالحدث في الثاني لانه خارج عن موضع
النقض بل ليس حقيقة الشك في بين الاحكام ابتدائه ويجوز

هذا الحديث في حديث لسانه
عدم الطهارة والاشارة في حديث مع بعض الطهارة من غير اخذ
ما المتفق والاشارة في اي في المنازعة منها مع بعض وعما
يحدث في كفاية الاحكام ان لم يستند من الاصل ولا في
حكم اخر هذا هو الاقوى والتمسك والافق بين ان يعلم
حاله قبلها بالظهور او بالحدث او بشك وتماثل ما يلاحظ
مع علم حاله عند ما علمه لان كان منطوقا في بعض
ذلك لثبوت وثبات في ارتفاع المناقض لجواز نقاب الطهارة
وان كان من غير فقد علم انتقاله عنه بالظهور وثبات في انتقال
بالحدث لجواز نقاب الاحكام ويشك بان المتفق في احكام
لحديث السابق اما اللاحق المتفق وتوجه فلا يجوز نقاب
لثبوت مكان في تناقض الطهارة ولا يرجح ولو كان الحقيق طهارة
في ردهه وثبات بان الحجة لا ردم او قطع بعد في بعض الحكم بالظهور
في الاول كما ان لو علم عدم نقاب الحديث فيجب عاد في هذه او
السكون بتحقيق الحكم بالحدث في الثاني لانه خارج عن موضع
النقض بل ليس حقيقة الشك في بين الاحكام ابتدائه ويجوز

لازم
فيكون

هذا الحديث في حديث لسانه
عدم الطهارة والاشارة في حديث مع بعض الطهارة من غير اخذ
ما المتفق والاشارة في اي في المنازعة منها مع بعض وعما
يحدث في كفاية الاحكام ان لم يستند من الاصل ولا في
حكم اخر هذا هو الاقوى والتمسك والافق بين ان يعلم
حاله قبلها بالظهور او بالحدث او بشك وتماثل ما يلاحظ
مع علم حاله عند ما علمه لان كان منطوقا في بعض
ذلك لثبوت وثبات في ارتفاع المناقض لجواز نقاب الطهارة
وان كان من غير فقد علم انتقاله عنه بالظهور وثبات في انتقال
بالحدث لجواز نقاب الاحكام ويشك بان المتفق في احكام
لحديث السابق اما اللاحق المتفق وتوجه فلا يجوز نقاب
لثبوت مكان في تناقض الطهارة ولا يرجح ولو كان الحقيق طهارة
في ردهه وثبات بان الحجة لا ردم او قطع بعد في بعض الحكم بالظهور
في الاول كما ان لو علم عدم نقاب الحديث فيجب عاد في هذه او
السكون بتحقيق الحكم بالحدث في الثاني لانه خارج عن موضع
النقض بل ليس حقيقة الشك في بين الاحكام ابتدائه ويجوز

بعض هذا القول باستصحاب الحالة السابقة بالحال
يجب على القول في العود فلا بد من ركن فاعل محرم وترك
استقبال الضلة بمقامه بدووه ومخالفة والبناء وغيره وعمل
القول بالمالا مرتين طهارة وكذا يجب على الغالب ما للمع
التعدي للشيء بان تجاوز حواشيه وان لا يبلغ الا لئلا ولا
يقدر الغالب المحرم فله اجمار طهارة جازية في الحائض الكحل
ليست في طهارة تحت به او بعد طهارة ان لم يكن ان كان
وتحت ولو لم يتجر كالمكة للعد بعد في الحائض كنه طهارة
الطهر فصاعدا في التفتة ان لم يتجر الحائض او شهادته في خرق
او غير ذلك او عواد او نحو ذلك من الاجسام القالعة للانس
غير المحرمة ويعتبر العدد في ظاهر النص وهو الذي يقضيه اطلاق
العبارة فلا يجرى في الجاهات الشك وقطع المقام في غير الكتاب
باجزاء ويمكن ادعائه على من ذهب في شبهها واعلم ان المال محرم
مطلقا بل هو افضل الاجزاء على تقدير اجزائه وليس في جملة
صاها بدل على اجزاء المال وفي غير المتعدي فيمكن استعادته
من قوله سابقا للمال مطلقا وله اجزائه وبسبب التباين
عن الناس بحيث لا يرى تاسيا اليه فانه لم يرقط على قول لا
عاطل ويجمع بين الطهارة للمال والاجزاء مقدما للاجزاء في
للتعدي وغيره مبالغة في التفتة ولا لئلا العين ولا في طهارة
اجزاء الجهر ويظهر اطلاق الطهارة لاجزاء غير الاجزاء
ويكون تأديده بدو في حصول الغرض وترك استقبال جسم الميرة

هذا الحديث في حديث لسانه
عدم الطهارة والاشارة في حديث مع بعض الطهارة من غير اخذ
ما المتفق والاشارة في اي في المنازعة منها مع بعض وعما
يحدث في كفاية الاحكام ان لم يستند من الاصل ولا في
حكم اخر هذا هو الاقوى والتمسك والافق بين ان يعلم
حاله قبلها بالظهور او بالحدث او بشك وتماثل ما يلاحظ
مع علم حاله عند ما علمه لان كان منطوقا في بعض
ذلك لثبوت وثبات في ارتفاع المناقض لجواز نقاب الطهارة
وان كان من غير فقد علم انتقاله عنه بالظهور وثبات في انتقال
بالحدث لجواز نقاب الاحكام ويشك بان المتفق في احكام
لحديث السابق اما اللاحق المتفق وتوجه فلا يجوز نقاب
لثبوت مكان في تناقض الطهارة ولا يرجح ولو كان الحقيق طهارة
في ردهه وثبات بان الحجة لا ردم او قطع بعد في بعض الحكم بالظهور
في الاول كما ان لو علم عدم نقاب الحديث فيجب عاد في هذه او
السكون بتحقيق الحكم بالحدث في الثاني لانه خارج عن موضع
النقض بل ليس حقيقة الشك في بين الاحكام ابتدائه ويجوز

ادخل في الشهد والعصية ومن ثم على الصحيح وان كان
 منقذ ما على الموت من فدية لخلقت في السبب الذي اغسل
 له وجسمه الا قد تم من الميثاق الحيوانية فانها وان كانت
 نجسة الا ان ستملا بموجب غلا بل هي كغيرها من الخاسات
 في جميع القوانين وفيما يجب غلا ما تمها وان لم يكن بر طوبى
 وللولم للمعوضتها وهو موت المساء ومن ثم كغير الشهد
 وموجب نجاسة شيان احدهما الاكل الذي يقظة ونومها
 والثاني غيبوبة الحسنة وما في حكمها كغيرها من مخطوئها فلا
 اود بر من ادعي وغيره حيا وميتا فاعلا فاما اكل الماء فلا
 ومتى حصلت الجحانة لم يكن باحد العرب يغلق من الحكا
 المذكورة في غير عليه فله العزائم الاربعة وابعضها حتى الجملة
 وبعضها اذا فسد كاحدها واللب في الجسد مطلقا والحيوان
 في المجوس الاعطين بكون المديونة وضع شي منها في الماء
 مطلقا وان لم يستأنم الوضع اليك بل وطرحه خارج ويجوز
 الاخذ منها ويستحب غسل العين وكفاته وجوهه المذرة وما قام
 مقامها كالسنة والحرق من رتبة تحل لمعين او اسم الله ثم مطلقا
 او اسم النبي او احد الانبياء عا المقام بالكتابة ولو لم يكن ذلك او
 ديا في الشهور ويكره له الاكل والشرب حتى يعضض في شق
 او يتوضا فان اكل قبل ذلك خفف عليه الجرس وروى انه
 يورث الفقر ويتعدى تعدد الاكل والشرب مع التراخي في
 لامع الاتصال والنوم لا بعد الحضور وغاية النوم على

سواء كان في الحسنة او في النجاسة
 او في سواها كان هو

الوجه

في جميع اوقات حياته
 في جميع اوقات حياته
 في جميع اوقات حياته

الوجه الكامل وغيره اما لان غايته لم يولد لان المسح للجسد هو
 العلة الخاصة والغرض من المسح وجيز وكذا يكره ان يمسح وهو
 محتجب وقراءة ما زاد على سبع ايات في جميع اوقات حياته وهل
 يصدق العود الى الذكر سبعا وثمانين في الجسد غير
 المسحين بان يكون المسح بان يدخل في احدهما ويخرج من الآخر
 وفي صدقة بالويلد غير مكنت وجهه لغيره الزود في جوانبه
 بحيث يخرج من الجحاز وطريقه البنية وهي القصد الى فضله غير
 وفي اعتبار الوجوب والاحتياط او الفرض ما تم مقارنته لغيره
 من الرأس ومنه الرقبة ان كان مرتبا وغيره من البدن ان كان
 مرتبا بحيث يشعه الباقي بغير جملة وغسل الرأس والرقبة ولو لا
 ولا ترتب بينهما لانها في عضو واحد والارتب في غير اعضا
 العقل مرتبها كاعضاء مع الوضوء بخلاف اعضاء عقله فانها
 مرتبها ثم على الجانب الايمن ثم الايسر كما وصفناه والعودة تالفة
 للجائنين ويجب ادخال جزء من جود كل عضو من باب المقدية
 كالوضوء وتحلل ما مع وصول الماء الى البشرة بان يدخل الماء
 خلاله الى البشرة على وجه الفعل ويستحب الاستبراء للمزول لا
 لمطلق بحيث بالبول ليس بل انزل في الخارج ثم بالاعتقاد بما قد
 من الاستبراء وفي استحبابه البول قول فتشبهى عرضا
 بالبول فلا لخللا المظهر من المخرجين والمعضض والاحتشاش
 كما يتردد على البدن لثقتا من المخرجين وعلى المص في الذكر
 وفي غير المخرجين واختاره في القليلة واطق في غيرها كما هنا

في جميع اوقات حياته
 في جميع اوقات حياته
 في جميع اوقات حياته

وكلاهما سوية لانه وان كان الثاني اقل فلهذا لا بين
 الاعضاء بحيث كل فرغ من عضو شيع في الآخر وفي غسل
 يفي الفضول ما فيه والمباينة المحرر والمختلط من طريان
 المنفرد ولا يحد في الشهور الا لعارض كصبي وقت العبادة
 المشروطة له وخوف فحالة الحادث للصحة ونحوها وقد
 يجب بالنداء لا بداج ^{منه} من نقص المراءة الضفائر جمع
 ضفيرة وهي العنقصة المرددة من الشعر تحت المراءة
 لانها مورد الله والا فالرجل كذلك لان الواجب غسل الشعر
 دون الشعر وانما استحب النقص للاستظهار والله وتثبت
 الغسل لكل عضو من أعضاء البدن الثلاثة بان يغسله ثلاث
 مرات وفعلة اى الغسل بجميع سنة الذي جعله تليته
 يصح لا يزيد وقد روي عن النبي انه قال الوضوء بعدوا
 بصاع وسبأ فيقولون ذلك فاولئك على خلاف سنة
 والثابت على صفة هي في حصة الفدين ولو وجد الخيف
 بالانزال بلا استنباء بعد الاستبراء بالبول والاحتباء
 بعد ذلك لم يلقفت وبدون اى دون الاستبراء بل احدا الاخرين
 يغسل ولو وجبة بعد البول من دون الاستبراء بعد وجب
 الوضوء خاصة اما الاحتباء بدون البول مع امكان طراجه
 له والصلوة السابقة على جميع البول المذكور صحيحة لا
 رفقاع حكم السابق ولما راجع حدث جديد وان كان قد خرج
 عن محله الى محل آخر وفي حكم البول الحش بحزيرة فاسك عليه

وصل

وصل في طهه وينسقط الترتيب بين الاعضاء الثلاثة بالارباب
 وهو غسل البدن اجمع دفعة واحدة عفية وكذا ما اشبهه
 كالوقوف تحت المجرى والمطر الغريين لان البدن يصير
 عضوا واحدا ويعاد غسل الجنبات بالوقت الا صغر في اناء على
 الاقوى عند الملة وجماعة وفي الاخره مطلقا وفي الثاني
 الوضوء خاصة وهو الاثر وفيه حقا القول في ذلك برب
 مفردة اما غير غسل الجنبات من الاعمال فيكفي اتمامه مع الوضوء
 قطعاً وبما خرج بعضهم بطلالة كالجنبات وهو ضعيف جداً
والمختص هو ما اى الدم الذي تراه المرأة بعد اكل
 سبع سنين هلاله وفي اكل اكل بين سنة ان كانت المرأة
 قريبة وهي النسبة بالاب الى نضر بن كنانة وهي غير المأخوذة
 من علم انساب الى ام بنى بالاب زوجها حكها واذ الام عدم
 كونها منها او بطنية فيسوية الى البسط وهم على ما ذكره طبري
 قوم يتركون البطايج بين العرائض والمكافئ منهن ويستند
 غير معلوم واعتبره ملة بعدم وقوفه على نقص والاضيقته
 كونها كغيرها ولا يمكن لك والمختصون سنة مطلقاً غائبة
 حجبها وقله ثلثة ايام متواليه فلا يكون كونها في حلة عشر
 على الاصح واكثره عشر ايام فاما عن فليحس اجماعا وهو
 اسود او احمر جازله دفع وفيه عند جرحه غالباً قيد بالغا
 ليندج فيه المكن كونه نجساً فانه يحكمه وان لم يكن كانه عليه
 بقوله ومعنى امن كونه اى الدم جيباً يحل للمرأة ان تكون

صحيح
 من البول
 حصة

المرأة
 في العادة
 بعض
 العادة

يكن

بالقوة غير باقية ومتغير بان لا ينقص عن ثلثه ولا يزيد عن ثلثه وهو
 كقول النثثة ووصفه كالقوى مع التغير ومحلها كالجانب ان
 اعتبرها ونحو ذلك حكمه وانما اعتبرها بان بعد استنزافها
 يتوقف عليه كإتمام الاستظهار فان الدم يمكن كونه حيا
 الآن لكن به موقوف على عدم عبور العثرة ومثله القول
 في قوله فبقيته مع انقطاعه قبل الثلثة ولو تجاوز الدم العثرة
 فذات العادة لا تصلح باستعمال الدم مرتين اخذا وانقطاعا
 سواء كان في وقت واحد بان قلت في اول شهرين سبعة
 مثلام في وقتين كان ذلك السبعة في اول شهر واخر فان
 السبعة قصيرة وقته وعدنية في الاول وعدنية في الثاني
 فاذا تجاوز عشرة تاخذها في العادة ففصلها حيا والفرق بين
 العادتين الاتفاق على تحقيق الاولى برؤية الدم والاختلاف
 في الثانية تحقيق ثانيا في كالمضطرة لا يتحقق الا بعد ثلثة ولا
 انما كالأولى ولو اعتبرت وقتا خاصا بان رأت في اول
 شهر سبعة وفي اول اخر ثمانية في مضطرة العدد لا ترجع
 اليه عند النجاء وزوان اما الوقت فمقتضا برؤيته غير
 ذلك كالأولى ان لم تجز ذلك للمضطرة وذات النجاء
 وهي التي ترك الدم نوعين وانما تأخذ بان تعمل
 الحق حيا والصعيف استخاضه من طبعه من مجاورته
 قلة وكثرة وعدم التصور للصعيف وما ينشأ اليه من انما
 عن اقل الظهور ويعتبر القوة بثلثة اللون فالاسود قوي الاحمر
 والابيض اضعف

وهو قوي الاثمن وهو قوي الاصفر وهو قوي الكدم والبلية
 والرائحة الكحة قوى ما لا رائحة له والهاله والنجف اضعف والقوى
 فالنخس قوى الرقيق وذو الثلثة قوى في الاثنين وهو
 قوى ذي الواحد وهو قوى العادم ولو استوى العذر
 كان مختلفا فلا يميز وحكم الرجوع لا الميز ثابت في المبتدأة
 كسر الدال وفتحها وهي لم يستقر لها عادة اما البتة اما الد
 بعده مع اختلافه عددا ووقتا والمضطرة وهي من حيث
 عادة ثمانية او عدد او معاير بها اختلفت على ذلك وطول تركها
 الدم مع عدم استنزاف العادة وتخصيب المبتدأة على هذا من ثلثة
 اول شهر والاول شهر وقته فائدة الاختلاف في رجوع ذات
 القسم التام المبتدأة العادة اهلها وعدمه وميم فمما في
 فمما في المبتدأة العادة اهلها وعدمه وميم فمما في
 يحصل شوطا فخذ المبتدأة عادة اهلها واقدامها من الطول
 او احدها كالآخر والعلة والجملة ويأتى فان اختلفت في
 العادة وان غلب بعضها فمما في المبتدأة العادة اهلها وعدمه وميم فمما في
 واعتبر المبتدأة في ثلثة قوتين وفي العمل اتحاد البلد لا
 الامتزج باختلافه واعتبر في الذكر في الرجوع لا الكثرة عند
 الاختلاف وهو الجود وانما اعتبر في الاقران الفقدان دون
 الاصل كمكانه بين وقتين اذ لا اقل من الدم لكن قد يفتقر
 الفقدان بموتن وعدم العلم بعد موتن فلذا اعتبر في غيره ما
 الفقدان والاختلاف فيها فان فقدت الاقران اختلفت

البلية كمراد الهم فاعلم ان
 المبتدأة كمراد الهم فاعلم ان
 المبتدأة كمراد الهم فاعلم ان
 المبتدأة كمراد الهم فاعلم ان

وهو

المضطربة في الرجوع الى الزوايا وهي اجزاء غير ايام من شهر

تلقف من اخر حجرة في البداية بمائات منها اوسبعة سبعة

من كل شهر اوسبعة سنة حجرة في ذلك وان كان الافضل لها

اختيار ما يوافق حراجهما في اخذ ذات المراج لها في السبعة

والباردة السنة والنسب الثالثة والعشر وتغير في وضعها

لو نسبت احدها خاتمة فان كان الوقت اخذت كالزوايا العاد

او العدم جعلت ما يقدر الوقت خصوصا والواجب وانما كانت

بأحدى الزوايا على وجه مطابق فان ذكرت اوله اكلته بثلثة

سنة واكلته بعد مروي واخره تحسنت يومين فله

سنة وقيلها تمام الزوايا ثمة او وسطه المحض بمسافر

ولم يوم حقة يومين واختارت رفاهية السنة لطابق الوسط

او يومان حصتها بثلثها فحقت اربعة واختارت رفاهية السنة

فجعل قبل المتيقن يوما او بعد يوما او الوسط بمجيئها مطلقا

حقته يومين متينة واكلت بأحدى الزوايا متقدمة

او متأخرة او بالقرين والافق هيئتا من يتقن يوم واحد

ولو ذكرت بعد في ليلة هو المتيقن خاصة واكلته بأحد

الزوايا ليلة او بعد او بالقرين ولا احتاط لها بالحق

التكليفات عندنا وان جازعها ونحوه عليها أي على ما

هو في ذلك من المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

مطلقا الصلوة واجبة ومنعوبة والصوم ونقصه دحا

والفارق القائل مستغنيا بكتاها ولا حجرة لك والطواف

الواجب والمنسوب وان لم يستطع في الطهارة لا حجرة

لغيره دخول المسجد مطلقا عليها ومساكنه القرآن وفي

مغناه اسم الله تعالى واسما الدنيا ولا حجرة كما تقدم ويكره

حله ولو بالعلقة وليس بها منه وبين سطوره كالحل

ويحرم عليها الكلب في المساجد بحرين وفيها حجرة كالد

مطلقا كالمز وكذا يحرم عليها وضع شيء بها كالحل وقراءة

القرآن وباعضاها وطلاقة مع حضور الزرع او حله ويحرم زرع

بها وكوفا حلالا ولا حرام وانما اطلق لغيره في الحلة وحل

باب الطلاق ولين اعين هذا احوالا وطورا ما قبل اعداها

يجب الكفارة لو فعل احياها لا وجوبها على الاقوى ولا كفارة

عليها مطلقا والكفارة مبدئيا راي متقال ذهب خالص

في الثلث الاول ثم يقصده في الثلث الثاني ثم رابعه في الثلث

الاحقر ويختلف ذلك باختلاف العادة وما في حكمها من الغير

والزوايا فالاولان اول لذات السنة والوسطان وسط

والاجران احقر وهكذا ومصر في الكفارة ولا يعرف فيه

ويكره لها قراءة باقي القرآن غير العزائم من غير استئذان التسع

وكذا يكره له الاستمتاع بغير الحبل بما بين السنة والركبة

ويكره لها العائنة عليه الا ان يطهر فتتفى الكراهة عنها

الا جابة ويظهر من البصرة كراهة الاستمتاع بغير الحبل مطلقا

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع

والمعروف ما ذكرناه في صلاة الجلس في صلاة ما كان لها قبل
معدلاً ولا خلفت شئت بعد الوضوء والنوى به التقرب دون
اجتماعه وتكراره تعاقبه الصلوة بقا التبرين على العبادة
فان كثر عاده وكثر كسبها بالمتابعة وعينه كالحب ونزل
دات العادة المستقرة وقفا وعددا او وقفا خاصة العباد
المشروطة بالظن برفقته اذ لم اذات العادة العدة بخاصة
ففي كل المصطرية وفي ذلك كاسف وغيرها من المبادء والمصطر
بعد ثلثة احيانا طاولا حتى جاوز تركها برفقته لغير خصوص
اذا اظفاه حينا وهو اختيار في الذكرى واقهره الكتابين
على الجواز مع طهه خاصة ويكره وطرها قبل العدة لا تقطع على
العمل على الاظهر خلافا للراجح للشيخ حرمه ومستند
القولين اخبارا للحنابلة طه كل على الكراهة طريق الجمع والامة
ظاهرة للغير فاقابلة للتأويل ونقص كل صلوة تكونت من عملها
فيلزم بان مخرج اول الوقت مقدار معلوما وضعا ليعتبر فيها
ما ليس بجاهلها ظاهرة او فعل دكعة مع الطهارة وضعا
من شرائط المفردة بعد **اما استحالة** حتى اى التيم
لما خرج من الرحم الذي زاد على العنة مطلقا والعبادة مستند
الى ان تجاوز العنة فيكون تجاوزها كاشفا عن كون الساق
عليها بعد العادة خاصة او بعد الياس بلوغ الحيض او الحيض
على التقصيل او بعد النفاس كما الموجود بعد العنة وفيها
بعد ايام العادة مع تجاوز العنة اذ لم تجلده نقاء اقل الطهر

المستدرك
كتفهم الربا وتغيره وان كان له
او كونه من تركه ان كان له
بما يصح من العمل للصلوة
لكن اذا استغفرت الياس في العنة
في المصنفين من احوال الوضوء
في كونه من تركه ان كان له
بما يصح من العمل للصلوة
لكن اذا استغفرت الياس في العنة
في المصنفين من احوال الوضوء

او يصار

او يصار في ايام العادة في الحيض بعد عشرة فصار عدا ايام
الناس او يحصل فيه من غير انطه وصحها الى استحالة
بانه رقيق فاقترى يخرج منها قبل وفوقه لا يدفع غالبا ومقابل
الغالب تجد في الوقت المذكور فانه يحكم بكونه استحالة وان
كان بصفة دم كحيض اعدم مكانه فخرجت من قسم الى قليلة
وكثيرة وموسطة لا تما ان لا تقبل القطعة اجمع طولا وطنا
او تغيبا لك ولا يسل عنها بنفسه الا عنها او يسل عنها بالخر
فان لم تغيب القطعة فتوصلا لكل صاوة مع غيرها القطعة لعدم
العقوبن هذا اذ لم مطلقا وغسل ما ظهر من الفرج عند الجلس
القديمين وانما ذكره لانه انما ليجت قدم متساكن وما فيها
بغير ميل فزيد على ما ذكره في الحاشية الاولى الفصل للشيخ ان كان
فيها ولو كانت صائمة فدلته على الفرج والجزالة للصلوة
ولو تكرر الفرج الصلوة في الاول وما يسل يجب لجمع
ما وجب في الحالين وتزويدهما انما يقتل به الظاهر في جمع
بما يجمع الحالين لك وتزويدهما اي في الحالين الو
والاحتمال لان الغسل يوجب طهارة بالاصح لمؤخر القطعة
وان لم يسل اليها فتجس مع المسبلان واصح وفي جمع غيرها
نظيرها وانما يجب الغسل في هذه الصور الاحوال مع وجوب
الدم الموجب له قبل فعل الصلوة وان كان في غير وقتها
اذ لا يمكن قد احتلت له بعد كابدل عليه جزا الفجر وبقا
قبل ما تجتار وقت الصلوات ولا شاهد له **اما النفاس**

النفاس هو ما يخرج من الرحم من الدم
او ما يخرج من الرحم من الدم
او ما يخرج من الرحم من الدم
او ما يخرج من الرحم من الدم
او ما يخرج من الرحم من الدم

المستدرك
كتفهم الربا وتغيره وان كان له
او كونه من تركه ان كان له
بما يصح من العمل للصلوة
لكن اذا استغفرت الياس في العنة
في المصنفين من احوال الوضوء
في كونه من تركه ان كان له
بما يصح من العمل للصلوة
لكن اذا استغفرت الياس في العنة
في المصنفين من احوال الوضوء

المستدرك
كتفهم الربا وتغيره وان كان له
او كونه من تركه ان كان له
بما يصح من العمل للصلوة
لكن اذا استغفرت الياس في العنة
في المصنفين من احوال الوضوء
في كونه من تركه ان كان له
بما يصح من العمل للصلوة
لكن اذا استغفرت الياس في العنة
في المصنفين من احوال الوضوء

كبر النون قديم الولادة مع ما بان يقاس خروج الدم من وان
 كان متصلا بها بعد ادنيا او مبدا نشوادي وان كان
 متصفا مع البقيين اما الخلقة وهي المقطرة من الدم الطليظ
 فان فرض العلم بكونها مبدا نشوادي كان دمه ناقسا لا
 امة بعيدا وبغيرها بان يخرج الدم اجمع بغير خروج ولو
 لم يكن متصلا بالوليد فكل نفاش وان انقلبت لودخل
 منه ما اتفق فيه واحترق القيد من مما يخرج قبل الولادة
 فلا يكون نقاسا بل المتخاضة الامع امكان كونه خيضا او
 اقله سماء وهو وجوده في لحظة فيجب الفعل باقضا
 بعدها ولو لم يزد ما فلا نقاس عندنا والكثرة قدر العادة في
 الخيض للعادة على قدر بزيادة العشرة والآن المخرج نقاس
 وان تجاوزها كالمبيض فان لم تكن عادة فالعشرة اكثر
 على المشهور وانما يكمن نقاسا في ايام العادة وفي مجموع
 مع وجوده في اولى طرفها اما لوزانه في احد الطرفين
 خاضرة او بيضاء وفي الوسط فلا نقاس في حال وجوده
 ومتاخر ابل في وقت الدم والدم من فصا عدوا بينهما
 رأت اول لحظة في حال السجدة للعادة في المخرج نقاس
 رأت اخرها خاضرة نقاس ومثله رغبة للبدانة و
 المضطربة في العشرة بل المتأخرة على تقدير انقطاعه عليها و
 تجاوزت فارجح منه في العادة وما ضل الى اقله في الوقت نقاس
 خاضرة كالوزان رابع الولادة مثلا وسابع المتأخرة لو استمر

الحان قوله

الى ان تجاوزت العشرة فقامها المراجعة الاجرة من السجدة
 ولوزانه في التاسع خاضرة وتجاوزها هو نقاس خاضرة
 ولوزانه في العشرة والتاسع وتجاوزت العشرة سواء كان بعد انقطاعه
 ام لا فالعادة خاضرة نقاس ولوزانه او بعد العادة وتجاوز
 فالاول خاضرة نقاس وعلى هذا القياس وجبها كالمبيض
 في الاحكام الواجبة والمدونة والمكروهة ونفاذها
 في اقل والاكثر والدلالة على البلوغ فانه يختص بها الخيض
 دلالة النقاس للحل وانقطاع العدة بالخروج من الرحم غالبا
 ويرجع للمبيض الا عاده او عادة نياها والروايات المتعددة
 ويختص النقاس بعدم اشتراط اقل الظهر من النقاسين كالنوا
 بخلاف المبيضين فيجب الوضوء مع غسل منقدا عليه او
 متاخر او سحبه وخبره من بنة الخياط والرفع مطلقا
 على جميع الغسلين اذا وقع بعد الاضطرار **واما غسل المني**
 الذي في الخبيث بعد البهيم ومثل الخيط في تمام الغسل الا غسله
 من البهيم وبعد الموت في وجوب غسل العضة والاسئلة
 اجودها خلافا للفقهاء وكذا لا غسل في البول وفي وجوب
 غسل عضو من غيبه فلو ان اختار للفرقة عدمه وفي ذلك
 جزوه للثقل على علم والمباشرة في العلم المحرم عند اللص
 استناد الا في ذلك ان الغسل معه وجوه او بعد او هو ضعيف و
 يجب في ذم في القتل غسل الميت الوضوء قبل او بعده كجهنم
 من اخل الخبيث من الجنابة وفي قوله في القضا كقوله نعم ادخلوا

في وجوب كونه عودا الى الكوفة الى
 الدوران لانه وليس ضعيف
 كما حقق في الاصول ويزعم
 من سقط القول
 وهو الخيف
 صحيح

ان الرضاعة تحقق في ذم كبر
 فان نقاسا في ذم كبر
 فان نقاسا في ذم كبر
 فان نقاسا في ذم كبر

الصلوات الثلاث ثمانية وخمسة فإذ لا يراد قبل أن يعبر بقصاتها
 ليضع الفصل في مقامها والشهيد وهو السلام ومركبها الميت في مع
 قتال أمية النبي أو الأمام أو نائبها الخاص وهو في مقامها
 بنسبه أو قتل في مقامها مؤيد حال الغيبة كالوديع على الحسين
 من كان منه على هذا السلام فاصطرا والجمادى من ذلك
 أو نائبه على هذا القسم حتى بذلك لأنه مشهور بالمعقود
 لا فصل ولا يقين بل يصح عليه ويد من سيادة ودايمه ويرى
 عنه التزم وبلو ذلك الحقيق وإن إصابها الدم ومخرج عماد
 يجب قبوله وكيفية وإن أطلق عليه اسم الشهيد في بعض
 الاختاركة للطعن والمطون والعزيم والمسلم عليه والنفا
 والمقتول دون ماله وأهله فطاه الطريق وعينهم ويجعل
 القصاص لعرضه عزيمته ولا قبل الشرع في عمله وسجدة
 فتق قصصه من الوايت أو فزاد له ونزعه من تحت لاته
 مظنة الكفاية ويجوز عمله فيه بل هو أفضل عند الأكثرو
 يظهر من عصره على تقدير نزعه بغير عونه وجوابه الحق
 وهو أن الفصل إلا أن يكون الفاسل عن عصره وإيقاعه
 بكف البصر من غير استظهار أو تقبله على سلخه وهي لو
 حث مخصوص والراد وضعه عليها أو على غيرها لم يفتى بأنه
 حفظ الجدمه المظن ولكن على من يضعه ويمكن الربط بين
 مستقبل القيلة وفي من يجب الاستئصال به مال إليه الذي
 واستقر بعدة والبا وتلك الغلات بأن يقبل كل

الحشر بالكره في غير ذلك

قتال

عضو

عضو من الأعضاء الثلاثة ثلاثة في كل عيلة وعمل بدنه أي يرى
 الميت لا يصف الذراع ثلاثا مع كل عيلة وكذا يصح على القاع
 بدنه مع كل عيلة إلا المقتين ويصح بدنه في العليتين الموي
 قبلها تحفظ من جرح حتى بعد الفصل لعدم القوة الماسكة إلا
 الحامل الزمانات ولدها فاعا لا يصح حذر الزمانات وتشيع
 بعد الفصل من الفصل بنوب ضوما للكفر في المال وإرسال الما في
 غير الكيف المعد للنجاسة ولا أفضل أن يحصل في حقيقه خاصة
 ويراد كونه بأن يجعله الفاسل بين رجله وأخيه وفلم
 ظهر وتوجب غيره وهو توجب ولو غلب ذلك دفن ما يفضل
 من غيره وظهر معه وجوب الثالث الكفن والوجوب متطرفة
 أنواب من غير كسر اللحم ثم الحفرة الساكنة بغير ما بين السرة والكر
 ويحجب بستر ما بين صدره وقدمه ويقبض بصل لا يضع
 الساق إلى القدم أفضل ويجري مكانه في سائر الجيع البدن
 على الأقوى وأما كسر الحفرة وهو توجب سائر الجيع البدن و
 يستحب زيادة على ذلك طولها ما يمكن شد من قبل رأسه ود
 وعرضا بحيث يمكن جعل أحد جانبيه على الآخر ويأخر في جنبها
 القبر يجب حال اللب ولا يجب الاتصال على الدون وإن ما
 الوايت أو كان غير مكف وبغيره في كل واحد منها أن بتر اليد
 بحيث لا يمكن ما تمز ويكونه من غير ما يصل في الرطل وأفضله
 القطن الأبيض وفي ليلته وجهه بالشمع مال إليه المصطفى البيان
 وقطع به في الذكرى لعدم شهره من إطلاق النوب ونزعه عن

اجعل في القبر
 القبر
 في القبر
 هذا ما لا خلاف فيه

السبعة ما الكافر وإذله سما على ماها وبسبح كذا ثلث
 عذرها وما نزلت في الفضل البعد درهم ودينه يقال
 ودينه يقال ووضع الفاضل منه عن الساجد على كذا
 مسجد في بعض الأحوال وكذا ما في سورة البقرة الساجدين وأما
 الآية بالذرية الحسينية ثم بالذرية الأبيضا على العامة وليس

والآية في قوله ولغيره من المؤمنين من قبل الخصال
 أو من قبل الأوفياء أو من قبل غيرهم في الفصل كذا في بعض
 أحاديث من جانب الأئمة والآخر لا يبرأ إلى عند الشيعة وأما
 الفرق في هذا النظام المكتبة لغيره من القريب والبعيد
 والآخر من القريب والآخرة من الأبعد في قوله في قوله
 حشره وقين يستدفع عنه العذاب ما دامت تلك والمشيورة

قد دخل واحدة طول عظم ذراع الميت ثم قد شير في قوله
 وأما إن الوارد في قوله لا تكتب على
 كفن اسمه اسمي أو جعل اسمي في قبره لا اله الا الله فلا بد
 إلا في كتابه أو مكتبة عليه به الترتيب ولا بد من جميع
 ما يثبت له الشخصية وهذا يختلف عباد الله فيما يكتب عليه

من أقطاع الكفن وعلى ما ذكره في بعض النسخ من جميع أقطاع
 الكفن في ذلك حاله من غير أن يكون له في بعض النسخ في أقطاع
 الكفن على ما ذكره في بعض النسخ من جميع أقطاع الكفن
 وليس بالريق على المشهور فيها ولم ينفذ فيها على ما ذكره
 الأئمة في المشاهدة للقبص وأما قوله في بعض النسخ

السبعة ما الكافر وإذله سما على ماها وبسبح كذا ثلث
 عذرها وما نزلت في الفضل البعد درهم ودينه يقال
 ودينه يقال ووضع الفاضل منه عن الساجد على كذا
 مسجد في بعض الأحوال وكذا ما في سورة البقرة الساجدين وأما
 الآية بالذرية الحسينية ثم بالذرية الأبيضا على العامة وليس

والآية في قوله ولغيره من المؤمنين من قبل الخصال
 أو من قبل الأوفياء أو من قبل غيرهم في الفصل كذا في بعض
 أحاديث من جانب الأئمة والآخر لا يبرأ إلى عند الشيعة وأما
 الفرق في هذا النظام المكتبة لغيره من القريب والبعيد
 والآخر من القريب والآخرة من الأبعد في قوله في قوله
 حشره وقين يستدفع عنه العذاب ما دامت تلك والمشيورة

قد دخل واحدة طول عظم ذراع الميت ثم قد شير في قوله
 وأما إن الوارد في قوله لا تكتب على
 كفن اسمه اسمي أو جعل اسمي في قبره لا اله الا الله فلا بد
 إلا في كتابه أو مكتبة عليه به الترتيب ولا بد من جميع
 ما يثبت له الشخصية وهذا يختلف عباد الله فيما يكتب عليه

من أقطاع الكفن وعلى ما ذكره في بعض النسخ من جميع أقطاع
 الكفن في ذلك حاله من غير أن يكون له في بعض النسخ في أقطاع
 الكفن على ما ذكره في بعض النسخ من جميع أقطاع الكفن
 وليس بالريق على المشهور فيها ولم ينفذ فيها على ما ذكره
 الأئمة في المشاهدة للقبص وأما قوله في بعض النسخ

على ظهر بين يديه الآن يكون معلوماً فيكون بين يدي
الامام ومناجاة له ويقف على يمينه امامه وعندهما
قائمة للمعتمدين عروفاً باعتبار سنة حوزة الصلي وطائفة
مختلفة في تيمونه ووجهه والشيء للتعلم على قصد الفصل
وهو التسلية على البت المخا والمعددين وان لم يعرفه حتى لو

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

سنة في الصلوات على محمد
وآله عليه السلام
والتحية والقبول
والتسليم

تجلی العظمیٰ کسب من فی عالم الحس
مستغنی بری عالم غیبی و از دریا
از صدف غایت حیرت و از لؤلؤ
فی کمره و از فیروزه و از کمره
و برین صدف و برین فیروزه
فان از عظمیٰ من و از لؤلؤ
۴

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

ما يليه من غير ان يتقدمه وتترك ارضها هذا هو المشهور ولا
 خالفه عن الدنيا وتترك الدنيا مع الاثم وان كان ولدا الا
 فيها فان ترك الهم معها الفضل والزوج او غير منه ومع نفيها
 فامارة صلواته ثم اجتمع صلواته وحل عقد الاثم من قبل الله
 ويرجع عليه ووضع خذ الاثم على التراب خارج الكفن وحل
 شيء من ثوبه ليس به معه من خذ او في نطق الكفن او في
 وجهه ولا يفتح في حمله الا حيا ووصل غايته اليها الا
 عدم مع ظهور طهارة الكفن والنجاسة والافعال والا
 عا واجدا بعد واحد من ذلك ان كان وليا والاشارة
 من قبل الله الى الدين بالاسم فلما قبله والدعاء له بقوله نعم
 وبالله وعلى الله رسول الله عليه وآله اللهم عبدك نزل من
 وانت حين نزل به اللهم افعله في غير الحقيقة بنية الله لا
 منه الا خير وانت اعلم به وهو يوم من قبل الرجلين لانه غايته
 وفي احترام البيت والاهل للتراب من الجاهلين عز الهم تطيق
 الكفن مستجيبين في ثيابين انا الله وانا اليه راجعون حاله اهله
 بقوله وسبحوا ما قاله ذلك ويرفع الله عن وجه الارض مقدار
 اربع اصابع من رفات الى شبرا او يدلين عن قبره ويحتم ولوا
 سطوح الارض اعظم بعد عن اهلها وفادت السنة ما دام
 وشيئا يجعل في علمهم لانهم فيها الناصية ويحكم
 مع اعترافهم بانه خلا السنة من جهة الله وحده وصلى الله عليه
 راسه الى جليده والى ان يتنهي اليه ويصحب المذبح على وسطه

ولكن الصاب مستقبلا ووضع اليد عليه بعد نطق بالماء
 في التراب من غير الاصابع وظل الاخبار ان كل من طعن في القبلة
 يستحق قاتله بعد موته عن ابن عمر عن ابي جعفر فلا اذا طعن عليه
 وسوى بينه وضع كفتك على قدمه عند انسه وفيه اصابعه واخر
 عليه بعد ما ينزع والاهم عدم الاستقبال في غير امانات اليد
 غير التراب فليس به مطلقا بل اهل عقابته سنة مدونة
 عليه بل ان لا تقبل الا فضل الهم جلت الارض عن جنته واخذه
 روضه وبقية منك رضوانا وانك من روضك ما قبله عزه
 من جوارك وكذا يقول كل اهل القبلة وتطعن اليه اخبره بعد
 الانصراف بصوت عال الا مع التفتة وتغير المكان في الاستقبال
 الاستدبار اقدم من روضه معقوب ويستحب التفتة لاهل القبلة وهي
 من الغفر وهو الصبر عند احسن الله عزادى صبرك وسكوتك عند
 ويقتصر والمراد بالكل على التفتة والتفتة عن المصائب التي
 الى حكمة الله عز وجل وتكلم بما وعد الله الصابرين وبما وعده
 الا كما مر من المصائب فرغى مصابا فله مثل اجره فرغى على
 تكلي كبريا في الجنة وهي مشروعة قبل الدين اجماعا وبعد
 عندما وكل الحكم اي احكام الميت من موقوف الكفاية ان كان
 واجبه او ذمها ان كانت مذكورة وفيه الغرض الكفاية
 محاطا بكتابه ابتدا على وجه يقتضيه ولو لم يكن لهم كان و
 سقوطه بتمامه من الكفاية في تلبس به من كفاية القيام به سقط
 عن غيره سقطا اجماعا كما لو منعه من ذلك اثم الجوع في

نطق بالقبلة

التاخر عنه سواء في ذلك الحلق فيمنه من على عمود الحلق في
 القادرين عليه **الفصل الثالث** في التيقن وشروطه
 اما ان لا يوجد مع طلبه على الوجه المعتاد وعدم الوصلة
 اليه مع كونه موجودا اما يخرج عن الحركة الحلقية اليها فيحصل
 لغيره او مرض او ضعف في قوة ولا يجد معا ولا ولو باجرة مقدرة
 او لتيقن الوقت بحيث لا يدرك منه بعد الطهارة ركعة
 او يكون في غير بعد التيقن في الوصول اليه بدون الالة
 عاجز عن تحصيلها ولو عرض او شق في وقت فاضا او عارضا او
 كونه موجودا في محراب من المحراب على وجهين او طين او ما
 محترق او يضيغ او عرض او دعا عقل ولو محترق ولو يضيغ
 بعرض يخرج عن هذا لعدم اوجاضه ولو في وقت منقوت ولا
 فرق في المال المحترق نهابة والموجب بذلك عوضا عن
 حفظ الاقل وهذا الثاني بين القليل والكثير والفاصل بينهما
 ان حاصل الاول العرض على العاصب ويستطيع في الثاني
 الثواب وهو دأب تحقيق الثواب في جامع ذلك اعتبارا طلبا
 للعبادة لواجب ذلك بل قد يجمع في الاول العرض والثواب
 بخلاف الثاني والخير من استعماله من حاصله بخلاف ذلك
 او بطوئه او غير طوئه او متوقع او مرد شديد يشترط
 او حين عطش حاصل ومتوقع في زمان لا يحصل ذلك
 عادة او في الزمان الاحوال النفس محترقة ولو جوازا ويجب طلبه
 مع فائدة في كل جانب من الجوانب الاربعة علوه بهم فحق اليقين

البيع بالتم المانع
 في الغنم

الفصل في معرفة الزمان في التيقن او في الزمان
 انما هو ما كانا بغيره من العرض
 فخرج بذلك كمال العقول والقرآن
 والكتاب والولاء
 سئل عنه

وهو

وهو مقدار ربه من الزمان الالة معتدلين في الارض لموتة
 يكون الزمان للجنة خلاف السملة وهي المشقة على الجواز
 والاحجار والاعواد والبطيخ المانع في وقتها ماحلة وعقود سمعين
 في السملة ولو اختلفت في المحرقة والسملة في نوع جبرها
 يجب الطلب كله مع احتمال وجوده فيها فلو علم عدمه مطلقا
 او في بعض الجهات سقط القلب مطلقا او في مكانه ولو علم
 في احدى الجهتين وجب قصده مع الاحتمال في جميع الوقت
 ويجوز الاستغناء فيه بل قد يجب ولو باجرة مع القدرة ودر
 عدالة الثواب ان كانت اختيارية ولا مانع مكافئ او جبري
 على التقديرين ويجب طلب الثواب لك ولو بعدد مع وجوده
 يجب التيقن بالثواب الظاهر والمحتمل لا ريب الا ان اجزاء
 الصعيل الماسورة هو وجهها ولا تتركب رطوبة لوجه
 وعلل فيه لحرارة فافادته اسما كالا والفرق بين النوعين
 ويزعم وعندها طلق التيقن حيث استشرى وجوز استعماله فقد
 الثواب اما التيقن منه مطلقا فلا يلزم وجوبه بالبحر يستفاد
 بالتقريب بطريق اولي لعدم حرج وجهه بالتيقن عن اسم وان
 عن اسم الثواب كماله يخرج من اسم استغناء طلاقا للمحقق
 في المعبر تحتها يخرج مع اعتراف بحول التيقن عليه وبما يخرج
 بالاستحالة يمنع من الجود عليه وان كانت دائرة التيقن
 اوسع بالنسبة الى غيره لا بالمعادن كالكحل والورنج
 ثواب لمديد ونحوه ولا القوة ونحوه بعد حرج وجهه من

الاعراض في الجواز
 الواحد من الزمان
 صحيح
 السهل في الزمان
 يكون انما هو

الاعراض في الجواز
 الواحد من الزمان
 صحيح
 السهل في الزمان
 يكون انما هو

الاعراض في الجواز
 الواحد من الزمان
 صحيح
 السهل في الزمان
 يكون انما هو

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الارض والاحراق اما قبله فلا يورثه المتغير بالتحقق بالغير
فما ذكره او اسكون وهي الارض الملتفة الناشئة على اسم الفوق
حلم فليطرح منع اصابة بعض لكف للارض فلا يورثه الله و
القول لشيء ما بالارض للمعدن ووجه الجوار نقا اسم الارض
ويجب من الحق وهي ارض من الارض للنقض ولبعدها من
النجاسة لان الملمح يفسد للحدوث ومنه سمي الغا فطالان
اصله المحقق في الحال باسمه لو فوجعه في كبره والواجب في
القيمة التي هي الفصل في فعله وبما يثبت ما يعتد به في ما
لا يزل افعاله وهو الضرب على الارض بدمه ما وهو صمها
بسم الله الا حتم في مسمى الوضع على الظلال في المنة في المنة
فان جعل الظل كقوة بالوضع ومنشأ الجلال في غير الضرب
بكمية وكذا عبارات الاسماء فمن جعلها خطية والاعلان للو
واحد ومنه عن الضرب حمل المطلق على الضد وانما يعتد به
معان الاجتناب ولو تعدت احديهما القطع او من غير وسط
اقتصر على اليسور ومنه ليجوز به وسقط مع اليد ويحتمل
قولا اسما بالادرج كما تمح لجهة بما كذا لك مع تعدد
التفسير لان يكون متعددا او حائلة في الضرب والاعلان
لما قبل مع فان تعدد ضرب الظاهر ان خلاصتها والاضرب
بالجهة في الاول وبما يثبت في الثاني كما لو كان عليها
جيرة والضربة للوضوء اي لجهة الذي هو بدل منه
فيتمح ما جيتهم فخاص الشعر الى طرف الالف الاعلى

مكان
بسم الله الرحمن الرحيم

باجها

باجها بالاعلى كما اشعره من قال وان احتل عنهم وهذا القدر من
ليجوز متفق عليه ومنه بعضهم مع الجاحين وهو عند الله
في الذكرى الياس ولخزون مع الجاحين وهو المحيطان بالجنة
بفضلان بالصدغين وفي الثاني قوة لور وفي بعض الآ
الصحة اما الاول فيما سمي خوف عليه من ما يفتني لا
اشكال فيه ولا فلا دليل عليه ثم مع ظهره اليه في بعض
من الزند بفتح الزاء وهو موصل طرف الذراع في الكف
اطراف الاصابع ثم مع ظهره اليه في بطن اليه في كفتها
بالرند الى الاحرى اشعره كلامه ومنه في الفعل احدهما
ما جاحته والاضرب بدمه ومنه عن جاحته من عليه حدثت
الفعل عند تعدد استعمال الماء مطاوعة من احدهما بدل من
الفعل بضميرين والاضرب بذكر الوضوء بضميرين ويوقع على
الوضوء خاصة وجب ويتم عن الفعل كالعسل مع انه يصدق
عليه انه يحدث عن جاحته فلا بد في اخراجه من ذلك
اعتمادا على ظهوره ويحب في اليه وقد البدله من الوضوء
الفعل ان كان اليه بذكر عن احدهما كاهو الغالب فلو كان
بضمير واحدة لكانت على طهارة او لم يوجبه جاحته
فان احدهما لم يحد على القول باختصاص اليه بذلك كما هو
قوله في المتن ان يكون بذكر احدهما مع احتمال انما العموم يجعله
فيما يدل على اختياره فيجب فيه الاستباحة بشرط الظاهر
والوضوء وجوب او ذوق والكلام فيما كالمائة والظفر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلوة

من الصلوة لأصله فان الصلوة من موضوع من هذا استقر
ثنا استقر وأفضله الرواتب اليومية التي هي بعضها الصلوة
ثان ركعات فيها والعصر ثمان ركعات فيها والعصر أربع
بعدها والعشاء ثمان ركعات جالسا أو جلوسا ثمان فيها إلا الحار
لان الغرض منها واحدة لكل مما ضعف الفريضة وهو حصولها
جلوسا فيها لان الركعتين من جلوس أو ساجدا ركعة من قيام
وتجوز قائما بهما أو افضل على الاثر والمخرج به في بعض
الاخبار وعدم دلالة ما دل على فعلها جالسا على افضليته
بل غاية الدلالة على الجواز مضافا الى ادعاء افضلية القبا
في المنازلة مطلقا ومجانها بعدها أي بعدها العشاء ولا افضل
جعلها بعد المغرب بعد كل صلوة يريد فعلها بعدها وا
كلام الله في تقديرها على فائدة غير رمضان الواقعة بعد
العشاء وتاجها عن ما في القبلة قطع بالاول وفي الذكر
بالثاني وظاهر هذا الاول نظر الى البعثة وكلامه احسن
ومان ركعات صلوة الليل وركعتا التسبيح بعدها
ركعة الوتر وركعتا الصبح قبلها هما هو التمام ورواية
وقتي وثوري ثلث وثلثون باسقاط الوتيرة وسبع
وعشرون وسبع وعشرون بنفس العصية اربعا وثم
مع الوتيرة وحل على الموكد منها لا على اخصال السنة فيها
وفي التسبيح والخوف للمجيب للصلوة نصف الواقعة
وتسقط اربعة للصلاة ولو قال بانها ما كان افضلها

[illegible]

نصف الزاوية مسبقا فيكون نصف الزاوية موضع
 وفان وبها على التماس بل قبل انه اجازي ايض ولكن روى
 الفضل بن شاذان عن الرضا ع عدم سقوطها معللا بانها
 زيادة في الجيبين فتكونا لهما جيبا بدل كل ركعة من الركعتين
 في ركعتان والتطوع قال المصنف في الذكرى وهذا قوي لانه
 ومعلل ان ان يفقد الجمع على خلافه وبه الاستسناد على
 ابن ابي رويس الاجماع عليه السلام ان الشيخ في النهاية صرح بعد
 فاقوا في محله ولكل ركعتين من التافلة تشهد وتسلم
 هذا هو الاصل وقد خرج عنه مواضع ذكر لم منها
 موضعين بقوله ولو زاد ركعة تشهد وتسلم وتصلو
 الاعراب من التمسك والتسلم ترتيب الظاهر بعد الشائبة
 في عشرة ركعات بخلاف ثمان وثلاثين ركعات كالصحيح
 الظاهر وفي صلوات احد ركعات الشيخ في المصباح والسيد
 رضي الدين بن طلاس في تحفته يفعل منها تسليما واحدا
 ان يدرك ركعتين ترك المصنف واجماعا استثنائها لعدم استتمام
 وجهها وطريقها وصلوة الاعراب فوافقت في الثاني دون الاول
الفصل الثاني في شرطها وهي سبعة اقل الوقت واللام
 هنا وقت اليوميه مع ان السبعة شرط لمطلق الصلوة
 غير الاموات في الجملة فيكون شرطها الى المطلق لكن
 لا يلزم تخصيص الوقت بما اليوميه الا ان يوجد كون
 الوقت شرطها وما بعد ذكره بخلافه الفصل في حكم اليوميه

ولو عاد

ولو عاد فغير شرطها الى اليوميه لا يحسن لعدم التمسك مع
 اشتراك الجميع في الشرط بقول المصنف ان عودها الى اليوميه
 اليوميه او في انظم الشرط بعينه فيفضل الوقت

اشترطه للطواف والاموات والممنزح الا بكلفه و
 يجوز وعدم اشتراط الطهارة من الحدث وتنجس في وقت
 الاموات وهي احد التسعة واختصاص اليوميه ما
 انضم مع اشتراكه بكونها العدة الاخير من بينها والاصل
 مع انضمامه لان وقتها بعد ذلك فظهر من الوقت انه
 الشمس من السماء وميلها عن الزاوية نصف النهار المعلق
 يزيد الظل اي يراوده مصدر ان راد الشمس بعد غرضه
 وذلك في الظل المبسوط وهو لما من المقام في القاعة
 على سطح الأفق فان الشمس اذا طلعت وقع لكل شاحص
 قائم على سطح الارض بحيث يكون عمودا على سطح الأفق ظل
 طويل الى جهة المغرب ثم لا يزال ينقص كلما ارتفعت
 الشمس حتى يبلغ وسط السماء فينهي النقصان ان كان
 عرض المكان المنسوب فيه المماس عمودا على الجبل الشمس
 في المقادير ويعدم الظل ان كان يقدر ذلك في
 كل مكان يكون عرضه مساويا للجبل الاعظم للشمس او
 انقص عنه سلبا بقدره وموافقته له في جهة وتفق في
 طول انما السنة فربما في مدينة الرسول ع وبما فارقها
 في العرض وفي مكة شرطها الله تعالى قبل الانشاء ستة وعشرين

ولو عاد فغير شرطها الى اليوميه لا يحسن لعدم التمسك مع
 اشتراك الجميع في الشرط بقول المصنف ان عودها الى اليوميه
 اليوميه او في انظم الشرط بعينه فيفضل الوقت

اشترطه للطواف والاموات والممنزح الا بكلفه و
 يجوز وعدم اشتراط الطهارة من الحدث وتنجس في وقت
 الاموات وهي احد التسعة واختصاص اليوميه ما
 انضم مع اشتراكه بكونها العدة الاخير من بينها والاصل
 مع انضمامه لان وقتها بعد ذلك فظهر من الوقت انه
 الشمس من السماء وميلها عن الزاوية نصف النهار المعلق
 يزيد الظل اي يراوده مصدر ان راد الشمس بعد غرضه
 وذلك في الظل المبسوط وهو لما من المقام في القاعة
 على سطح الأفق فان الشمس اذا طلعت وقع لكل شاحص
 قائم على سطح الارض بحيث يكون عمودا على سطح الأفق ظل
 طويل الى جهة المغرب ثم لا يزال ينقص كلما ارتفعت
 الشمس حتى يبلغ وسط السماء فينهي النقصان ان كان
 عرض المكان المنسوب فيه المماس عمودا على الجبل الشمس
 في المقادير ويعدم الظل ان كان يقدر ذلك في
 كل مكان يكون عرضه مساويا للجبل الاعظم للشمس او
 انقص عنه سلبا بقدره وموافقته له في جهة وتفق في
 طول انما السنة فربما في مدينة الرسول ع وبما فارقها
 في العرض وفي مكة شرطها الله تعالى قبل الانشاء ستة وعشرين

اشترطه للطواف والاموات والممنزح الا بكلفه و
 يجوز وعدم اشتراط الطهارة من الحدث وتنجس في وقت
 الاموات وهي احد التسعة واختصاص اليوميه ما
 انضم مع اشتراكه بكونها العدة الاخير من بينها والاصل
 مع انضمامه لان وقتها بعد ذلك فظهر من الوقت انه
 الشمس من السماء وميلها عن الزاوية نصف النهار المعلق
 يزيد الظل اي يراوده مصدر ان راد الشمس بعد غرضه
 وذلك في الظل المبسوط وهو لما من المقام في القاعة
 على سطح الأفق فان الشمس اذا طلعت وقع لكل شاحص
 قائم على سطح الارض بحيث يكون عمودا على سطح الأفق ظل
 طويل الى جهة المغرب ثم لا يزال ينقص كلما ارتفعت
 الشمس حتى يبلغ وسط السماء فينهي النقصان ان كان
 عرض المكان المنسوب فيه المماس عمودا على الجبل الشمس
 في المقادير ويعدم الظل ان كان يقدر ذلك في
 كل مكان يكون عرضه مساويا للجبل الاعظم للشمس او
 انقص عنه سلبا بقدره وموافقته له في جهة وتفق في
 طول انما السنة فربما في مدينة الرسول ع وبما فارقها
 في العرض وفي مكة شرطها الله تعالى قبل الانشاء ستة وعشرين

اشترطه للطواف والاموات والممنزح الا بكلفه و
 يجوز وعدم اشتراط الطهارة من الحدث وتنجس في وقت
 الاموات وهي احد التسعة واختصاص اليوميه ما
 انضم مع اشتراكه بكونها العدة الاخير من بينها والاصل
 مع انضمامه لان وقتها بعد ذلك فظهر من الوقت انه
 الشمس من السماء وميلها عن الزاوية نصف النهار المعلق
 يزيد الظل اي يراوده مصدر ان راد الشمس بعد غرضه
 وذلك في الظل المبسوط وهو لما من المقام في القاعة
 على سطح الأفق فان الشمس اذا طلعت وقع لكل شاحص
 قائم على سطح الارض بحيث يكون عمودا على سطح الأفق ظل
 طويل الى جهة المغرب ثم لا يزال ينقص كلما ارتفعت
 الشمس حتى يبلغ وسط السماء فينهي النقصان ان كان
 عرض المكان المنسوب فيه المماس عمودا على الجبل الشمس
 في المقادير ويعدم الظل ان كان يقدر ذلك في
 كل مكان يكون عرضه مساويا للجبل الاعظم للشمس او
 انقص عنه سلبا بقدره وموافقته له في جهة وتفق في
 طول انما السنة فربما في مدينة الرسول ع وبما فارقها
 في العرض وفي مكة شرطها الله تعالى قبل الانشاء ستة وعشرين

ولو عاد

الباقى

[illegible]

فبقي إذا بقي أن ينصف الليل وليس في الخواف ما
يتمد بامتداد وقت الغرض على المشهور وهو ما
لنيل بعد نصفه الأول والطلوع الفجر الثاني والشمس
والوقت حمله صلوة اللذان وكذا فأنها في المراجعة
بعد الفجر لو أدرك مقدار أربع ركعات فبأنه الظن
لو أدرك مقدار ركعة أما العربية فلا راجح بمطلقا
إلا أن ينسب ما ركعتين فيها مطلقا وللشيخ
نظروا في هذا الفصل في بعض الكتب العربية
نظروا في من قبل الشرق وهو الوقت فضيلة
الغرضه كالنيل والمئين الظن وبهجمت العربية للبر
وهو باب النيل لا القدم ونحوه النافذة للبتداء
وهي التي يحرمها المصلي بترها فان التسوية في كل
تقوى واحتمل ما عن ذات السبب كصلوة الطواف
والأحرام ونحوه والمجد عند دخوله والزيارة عند
حصولها والاحتفاء والاستحارة والشكر وقضاء التوابع
مطلقا في هذه الأوقات لمحتبه المتعلق انما منها با

فبقى اداء الى ان ينتصف الليل وليس في النوافل ما

يمتد بامتداد وقت الفريضة على المشهور سواء

والليلة بعد نصفه الأول إلى طلع النجم الثاني والشمس
والعورة من جملة صلوة الليل فيها وكذا ناسكها في المرحمة

بعد الفجر لو ادرك مقدار أربع كذا

الآن نلتس عار كعبين فتم ما مطلقا وللصحة حتى

نظاع الحزم من قبل الشرق وهو اخر وقت فضيلة

الفريضة كالمثل والتلدين للظهيرين والحجزة المعبرية للبع
وهو ما لا يثاب الا القدم ونكته النافذة للسداة

وهي التي يحرمها الصلي بنزاع فان الصلوة في زمان لكل

تقى واحترزها عن ذات السبب كصلوة الطواف
والاحرام وحجته المحمد عند دخوله والزيارة عند

حصولها ولحاجته والاستخارة والشكر وقضاء التوابع

مطلقاً في هذه الأوقات الخجيرة المتعلقة بشان سها

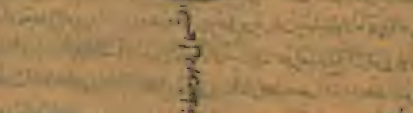
الفعل بعد صلوق الصبح الى ان تطلع الشمس والعصر
الى ان يعرب وثلاثة بالزيتان عند طلوع الشمس الى
بعدة حتى يرفع ويستقر شفاها ويذهب الحمر وهنا
يصل وقت الكراهين العقل والزيتان وعند غروبها
اي ميلها الى العريب واصفر ارجائها يحل هذا باب
الحجر المشقة ويجتمع هذا الكراهان في وقت واحد
وعنده يتألف في وسط السماء ووصولها الى ثمة نصف
النهار تقريبا الى ان تغرب الايام بجعة فلا يكون النافذة
فيه عند بناها لا سحاب صوة كعتن ح مرافلتها
وفي كجفتة هذا الاستثناء منقطع لان نافذة الجعة
خزوات الاسباب الا ان يقل بعدم كراهة المبدأ
يتخلص عما اطلق الحق باستثناءه ولا يقدم النافذة
البلية على الاستثناء الا بعد كعب وبره وجوبه من
جانبه ولو اختار به شق معها العقل يجوز تقديمها
ح مرافله بعد المناقشة والاولا ومنها الشق
والثاني وقضاها افضل من تقديمها في صبر جواز
والاولا لو ثبت فضل غيره الا في مواضع ترتفع الى
حس وعشرين ذكر كراهة المدة في التولية وعثرنا هاجس
الباقى في شرها وقد كرهنا هنا ثلاثة مواضع لكن
يقوم ذلك لعدم بعد اقله كفاية التنازل وصفة
والقيام وما بعد من المراتب المحجة على ما هو به اذا رجا
المراد من قوله في ما مضى به

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل

والمال المأخوذ
من المملوك
والمال المأخوذ
من المملوك



کتابخانه

تقدمت عليه بأجودها أعلا وهو موضع وفاء الذي
القبلة وهي عين الكعبة لأنها هذا الوجه وهو يقد
على التوجه إلى عينا بعينه شفه كثير لا يتخلل عادة ولو لم

البعد عنكم يوجب ابتاع حقه محاذاته لأن ذلك لا يصح
استقبال العين إذا لم يخرج خطوط متوازية من موافق

فقد الكعبة لواعية مقابلة العين والقول بان البعد

...الرب قد علم اني انا ...
...ان الله اعلم ...

مجمة اصح القولين في المسئلة خلافا للاكثر حيث جعلوا المبحر
 الخارج عن نجم استقبله استنادا الى قوله واما ضعفه
 ثم ان علم البعيد بالبحر بحجابه معصوم واما اعتبار جده
 الاول على العالم المصور بغيره ايضا واما استنادنا
 وعلامه اهل العراق ومن فيهم كعقل اهل ارجاسان
 من قارم في طول بلادهم جعل الغرب على اليمين والشرق
 على اليسار والمجدي حلا غايته ارتفاعه وارتفاعه ظن
 الملك الامين وهذه العلامة في ذيل الصق حاضرة علامة
 للكوفة واما سابا وهي موافقة القواعد المتبعة من
 الهيد وجزءها والعراقا متعين في اوطا العراق مصفا
 الى الكوفة كبقا وكتشدين في جهة ولما العلامة الاولى
 فان اريد بها المغرب والشرق اعتد البان كاحراج به
 المنة في البان والجنبتان اسطلاحا وهم المتقاطعان
 لجانب الجنوب والشمال بخلاف بحث يحدث عنه اذ واما
 كانت خلفه للثانية كثير الا ان المجدي حال استقامته يكون
 على اذ نصف النهار المارة بنقطه لجنوب والشمال
 تجعل المشرق والمغرب على الوجه السابق على العين والشمال
 يوجب جعل المجدي بين الكتفين فضاء المقاطع فاذا
 اعتبر كون المجدي خلف الملك الامين لم اعترف عن
 نقطة لجنوب نحو المغرب كثيرا يخفى بولاسه الامين
 في المغرب نحو الشمال واليسار في المشرق نحو الجنوب فلا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

五

21

A close-up photograph of a page from a handwritten manuscript. The text is written in a dense, cursive script, likely from the 17th or 18th century. The ink is dark, and the parchment is aged and slightly discolored. The handwriting is very close together, filling most of the page.

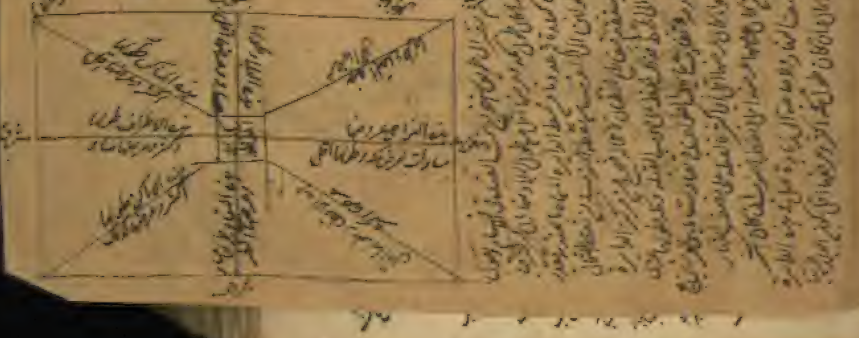


A close-up photograph of a page from an old manuscript. The page is filled with dense, handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian. The ink is dark, and the paper is aged and yellowed. The handwriting is very close together, filling most of the page area.

لجئنا إلى الحق القويين في المسئلة خلافا للذين جعلوا المعبر
 الخارج عن الجرم استنادا إلى ما صنعته
 ثم إن علم المعبر بالجملة بحول معصوم أو اعتبار جرم
 والأحوال على العالم المصنوع بل هو اعتبارا واستنادا إلى
 وعلمته أهل العراق ومنه عنهم بعض أهل فارس
 متين فادعهم في قولهم بل جعل المغرب على اليمن فلا تشرق
 على الأيسر ولجئوا إلى غايته إرضاء عنه أو احتياطاً عليه ظن
 الملك الأيمن وهذه العلامة في وجهها التقوا فاختار علامة
 للكوفة وما ناسبها وهي موافقة للقواعد المستنطقه من
 الحية وعبرها في العلم بها متعين في وسط العراق مصافاً
 إلى الكوفة كغداة الشمس من جهة الشمال والعلامة الأولى
 فان ابتدأ بها من المغرب والمنطق الأيمن كان صحيحاً في
 المنطق في البيان أو لغيره من اصطلاحاً وهي المقاطعات
 لجئنا بحسب الشمال لا بحسب الجنوب حيث يحدث عنها زوايا
 كانت مخالفة للثابتة كثيراً لئلا يجرى حال استقامته يكون
 على دائرة نصف النهار المارة بنقطتي الجنوب والشمال
 فجعل المشرق والمغرب على الوجه السابق على المشرق والمغرب
 يوجب جعل لجئنا إلى الكنتين فضمهما للمقاطعة فإذا
 اعتبر كونه لجئنا خلف الملك الأيمن فزم الأخرى عن
 نقطة الجنوب نحو المغرب كثيراً فيكون بواسطته الأيمن
 من المغرب نحو الشمال ولا يبرح المشرق نحو الجنوب فلا

هذا المختصر
 في علم المعبر
 وهو علم
 الجرم
 وهو علم
 الجرم
 وهو علم
 الجرم

هذا المختصر
 في علم المعبر
 وهو علم
 الجرم
 وهو علم
 الجرم
 وهو علم
 الجرم



[illegible]

عن الصلوة الواحدة واجباتها في المقامه لتو
 الصلوة الى القبلة او ما في جلد الواجب عليه
 كوجوب الصلوة الواحدة في الشباك المتقدمة للثنية
 بالخصر يحصل الصلوة في واحد طاهر ومثل هذا
 يجب بدون النقص فيبقى النقص له شاهدا وان كان
 مرسلا وذهب السيد رحمه الله عن الدين بن طاور
 من الى العمل بالفرقة استضعافا للسند الاديع
 مع ورودها كل امر متبته وهذا منه وهو
 ولو اكتشف الخطا بعد الصلوة بالاجتهاد او التقليد
 حيث يتوقع او ناسيا للراعاة لم يعد ما كان بين
 التبين والبيان كما كان دونهما الاجتهاد والقبلة
 قل ويعد ما كان التماسا في وقت لا خارج
 المستدبر وهو الذي صلى الى القبلة من القبلة
 الذي يجوز الصلوة اليه اختيارا في غير موضع الو
 على المشهور جمع بين الاخبار الدالة اكثرها على
 اطلاق الاعادة في الوقت وبعضها على تخصيصها
 في الموضع والمكان وعادة المستدبر مطلقا ولا يفي
 في الامادة في الوقت مطلقا الضعف مستند القليل
 للموجب لتقيد الصلوة المتناول باطلافة موضع الذكر
 وعلى المشهور كل امر خارج عن قبلة القبلة الى ان يصل الى
 العين والبيان لمحقها واخرج عنها القبلة لمحقها
 السيد رحمه الله

الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد

الثالث في العورة وهي الصلابة والبر والاراد بالقبض والقبض
 والاراد بالخرج لا الايمان في الشهرة وجميع اليك عند التوجه
 هو ما يجب عليه في الوضوء واصالة والكفن ظاهرهما وبيانها
 من لدن الزمدين وظاهر لقدمين دون باطنهما ووجهها
 مقصود السابق وفي الذكر والذوق من البطن باطنها ووجهها
 وفي اليان استغراب ما هنا وهو لحظ المرأة ويجب استغراب
 من الوجه والكف والقدم من باب المقامة وكذا في عورة
 الرجل ولا بد للمرأة الاغتسال لثانيتها لثالثها وهو الاجل
 من غرضها الاية بالاحقة وسيلان جواز كنفها راسها ويدخل
 الشعر فيها في وقت قطع الماء في كنفه وفي الاية جلد او
 ويجب كون الساتر طاهرا طولا كان جساذا بضع الصلوة وفي
 علم من ثوب صاحب القروح ويلزم بشرطه وما يصير
 الذم من لده ومن نجاسة ثوب لم يمانية للصلوة في المطلق الو
 وهو مورد النص وكان التعميم اوله ان الثوب الواحد فلو قد
 على غيره ولو بشرطه واستجار واستعار لم يقع منه والفرق
 للرب في الولد المتعد وفيه طنجاته ببوله خاصة فلا
 في غير غيره كما لا يخفى من نجاسة اليد به وانما اطلق المصباح
 لربية من غير ان يقيدها بالثوب لان الكلام في الساتر وانما القيد
 بالبول هو مورد النص ولكن المصباح اطلق النجاسة في كنفه كما يجب
 غسله كل يوم مرة ويجب كونها آخر الثوب يصلح فيه اربع حلل
 متقاربة بطارية ونجاسة خفيفة وكذا في غير ما يتعد رازلة

كان الشئ وحمل من غير المسئلة الخ في البس ومن انما الضرورة على عدم مكان الا انه ليس قول خلافه
 فان المضطر في البس في غير ما صلى في الثوب النجس كما صرح به في قوله لا يبرئ من حق الله
 ليصلي في الارز لا على تعين الصلوة في زمان النجس كما صرح به في قوله لا يبرئ من حق الله
 الفرق بين هذه المسئلة وما ذكره بعدة قوله والثوب النجس لا يبرئ من حق الله وكان الشئ محملا على هذا
 ولا يمكن عدم محله للفظ الا قرب وقد وثق في الكلام والظاهر ان مراد المصنف بالمسئلة الا لا وساطة
 فيصلي فيه للضرورة ولا يتعين عليه الصلوة ما يبرأ خلافا للجمهور
 والا قرب تحية الجمار وهو الذي لا يضطر اليه لبعده وغيروا بينه
 اي بين ان يصلي فيه صلوة تامة الاضلاع وبين الصلوة ما يبرأ من حق الله
 للزوم والسجود كغيره من الغزاة فاما مع المطلق وحال مع كل
 والاضل الصلوة فيه مراعاة للتمامة وتتم بما لزم الوصف
 على فوات اصل الشريعة ولا الاجزاء على جواز الصلوة على ما يبرأ من حق الله
 بعينه لكان القول بتعين الصلوة فيه متوجها اما المضطر الى الشئ
 فلا يشترط في وجوب صلوة فيه ويجب كونه اياك او غيره مضطرا
 مع العلم بالغيب وغيره من وصف وشعر ووبر من غير الماكول
 الا لغيره وهو دابة دلت اربع تكاد من الماء وذكرا تكاد كذا
 وهي حشرة في جملته لا وبره اجماعا والنجاس مع ذلك لانه لا
 ذوق من انما للذوق في الذكرى وقد اشهر بين النجاس والمسافر
 انه غير مذكي ولا عبرة بذلك لحمل النجس الملبين على ما هو الا
 وضربته فيما قبل الحيوة كالجوار اما ما قبلها كالشعر والصفوف
 فصلا الصلوة فيه من بيت اذا الخ جزا او ضل موضع الاضلاع
 للحي الحيض والمخرج على وجه يسهل الخيط بقلته للرجل والحيض
 واشتد منه ما لا يتم الصلوة فيه كالبقرة والخنزير وما ينجس في الارض
 الثوب ونحوها مما لا يزيد من اربع اصابع مضبوطة اما الاثر
 فلا يعد بشئا كذا في قوله والتوسيد والركوب عليه ويقطع
 الرأس وهو الرجة فما هو فيها من امة المحضة العلم يعتن
 منها شئ وان كانت مدبرة او مكاتبه بشرطة او مطلقا علم

انما الصلوة في الثوب النجس
 لا يبرئ من حق الله
 حرام المضطر في البس
 حرام الصلوة في الثوب النجس
 حرام الصلوة في الثوب النجس
 حرام الصلوة في الثوب النجس

انما الصلوة في الثوب النجس

لم تود

لم تود شيئا او لم تود ولد ولو اتفق منها شئ في كل صلاة والصلية التي
 لم تبلغ فصيح حلوتها من ثيابك شرفة ولا يبرئ من حق الله
 غير المقدم الا مع الشان بحيث يغطي ثيابه فوق الفصل على
 النجس ويستلزم ضعف هذا القول للموازاة في عين
 فيجب الصلوة في الثوب العربي للثاني وثبت السود عند العامة
 والكيا والنفث فلا تكرر الصلوة فيه سواء كان البياض فصل
 مطلقا او ترك الثوب ارقين الذي لا ينجس اليدين والاذنين
 الصلوة والمشرقة الا اذا داروا حاد طويلا تحت
 يده وجعلها على منك واحد ويكره تركه للثوب وهو ادلة
 من العامة تحت المنك مطلقا للامام وغيره بقية القيد الرد
 ويمكن ان يريد بالاطلاق تركه في حال كان وان لم يكن محليا
 لاطلاق النصوص على استحبابه والتدبيرين تركه لقول الصادق من
 نعم لم تحتك فاصابه اداء الاداء له فلا يلزم الا نكته حتى ذ
 الصلوة وان العلم جواز تركه في الصلوة وترك الرداء وهو ثوب
 او ما يقوم مقامه يصح على كبره ثم يرد ما على الا يبرئ من حق الله
 اما ضربة من الملبين فيجب الرداء ولكن لا يكره تركه بل يكون
 خلافا لاولى والنقاب طرية والثياب لحاى للرجل والملافة و
 انما يكرهان اذا لم يمتعا شيئا من الحيلات القراء فان نكح المرأة
 وشحها الا اذا كانا للولادة ويكره الصلوة في ثيابهم
 او الغصبة لاسية وفي الثوب ذي الثمائل نعم من كونهما شاة
 حيوان وغيره او حاتم فيه صورة حيوان ويمكن ان يريد بها

الراس
 حرام الصلوة في الثوب النجس
 حرام الصلوة في الثوب النجس
 حرام الصلوة في الثوب النجس
 حرام الصلوة في الثوب النجس
 حرام الصلوة في الثوب النجس

حرام

ما يقع للناس وغاير بينهما اقتضا في العبادة والاذا وافق الغاية اوقا
 مشدود في غير المطلب على المشهور الشيخ ذكره علي بن ابي ربيعة ومعه
 من الشيوخ مذاكرة ولم اجد به خبر اسنادا قال المصنف في الذكر بعد
 حكاية قول الشيخ قلت قد مر في العبادة ان التوجه قال لا يصح
 احلوه وهو محذور وهو كناية عن شد الوط وظاهر اسناده اليه
 لكن الحديث جملد لا يلائم كراهة التوجه المشدود وهو بعيد
 ونقل في البيان عن الشيخ كراهة شد الوط ويمكن لاكتنا في
 دليل كراهة بطلان الرواية التاسع كان الذي يصلي فيه و
 المراد به هنا ما يشغل من كبره ويصير على ولو بواسطة اجوبيا
 ويجب كونه من مضروب المصل ولو جازها لا يحكي الشرح او
 الوضوء لا يصلح او تاسا الى او لا يصلح على مقتضى اطلاق العياق
 وفي الاخيرين المص قول آخر بالصحة وقالت بطلان في غير الوقت
 وشبه القول في التباس واحتمل ان يكون المصل هو الخاصية في المكان
 فيه فان الصلوة فيه باذن المالك صحيحة والمشهور ان لا يصح في غيره
 الاختيار اذ مع الاضطرار المجرى فيه فلا يصح في التباس بغيره
 متحدة الى المصل او بمصولة الذي يشترط طهارته على وجهه
 من الصلوة فلا بد من تعذر وتحدث على وجهه ينفي عنه تقبيل الدم او
 الى اية الصلوة فيه لم يشترط طهارة المسجد بغير طهارة المسجد
 منه في الشهور مطلقا والاضطرار المسجد بغير طهارة او مطلقا
 على اطلاق المسجد على بيتها كالفناء اليها كما ينبغي عليه وسقوت
 المسجد في الفضيلة يجب تفاوتها في ذاتها او عوارضها كغير

الحق هو المصنف
 هو المصنف
 قوله المصنف
 قوله المصنف

الحق هو المصنف
 قوله المصنف
 قوله المصنف
 قوله المصنف

المسجد للحمام بما لا يحصل له من الكعبة واولاها المادة
 وان كان فيها اختلاف فان الشكر المشترك بينهما فضله بذلك العدة
 وان اختلف الاصل لم يتأخر تقديره كما يحتج بعض المساجد
 المشتركة في وصف بصلته زيادة عما اشتهر فيه مع غيره والذين
 بالمدينة يعتبرون لاف صلوة وحكم زيادة تلك كما مر وكل
 من مسجد الكوفة والاضى حتى في الاضافة الى بعدة عن المسجد
 للحمام بالصلوة والمسجد للمناس في البلد المحببة او الجماعة
 وان تعدد بائة ومسجد القليلة كالحلة في البلد من كثيرين
 ومسجد الشوق بانق عشرة ومسجد المراقبة بمجان صلوات
 فيه افضل ويحتمل الى المسجد ويحتمل كون صلواتها كالمسجد
 في الفضيلة فلا تقتصر المطلب بالمزوج وهل هو كسب مطلق
 او كما ترى بل منج اليه فيفضل جبهه الظاهر الثاني ويحتمل
 اتخاذ المساجد استجابا لوكلا من بني مسجد ابي الله له بائة
 لثمة وزيد في بعض الاخبار كغيره قطا وهو كغيره الموضع
 الذي كثر فيه الخطا وتلكه مجموعها ليعرفه والفتية به
 سابعة في الاصل على الاكتاب برسمه حيث يمكن الانتفاع به
 في اقل رايته وان لم يجر الى حائط ونحوه فلا ابو عبيدة الخدام
 راو حديث من بني ابي عبد الله في طريق مكة وقد سويت
 لمسجد فقلت جعلت فداك ترجوان يكون هذا من ذلك فما
 تم وسجنا اتحادا كبقوة ولو يعينها للاختياج الى التقف
 قال في البلاد لوضع الممر والبور والحيطة وهي المكة الحديث

الحق هو المصنف
 قوله المصنف
 قوله المصنف
 قوله المصنف

ونحوه على ما لا في وسطها على تقدير سبق اعدادها على المسجد
 لا حرة في ذلك مطلقا بل هي في ان اخرجت منها والنار مع حائطها
 لا في وسطها مع تقدما على الجارية كذلك والحرر ويمكن شيئا كونهما
 مع الحائط استجابا لا على حدة فانها اذا فارقت بالهوى فقد
 خرجت عن العتبة وهو كونه وتقدم الدار الى البيت والمكان شيئا
 يادى على الحائط تسمى للبعث فيها وقيل على حدة وما يصح من
 وشبهه وهو استعلام حاله عند باب المسجد لاحتياط المظاهرة والتميز
 اخص من التعاهد لا يكون بين اثنين ولم ينع الرواية والدفار
 فيها الى الدخول والمخرج بالمقولة وتيرة وصلوة التحيات قبل طو
 واقلا اركان وشكوك بكرة الدخول ولو ضرب قرب وتادى يستقيم
 فيه هاو ونضرة وان لم يتوجه على ان المقصود بالتحية ان لا يكون
 حرة المسجد بالمطهرين غير صلوة وقيل بها وان كان الاضطرار
 المتاح وكثره الاذعان والامام في كل صلاة والصلوة تبارك وتعالى
 اقامتها بحيث لا يفرق بين الصلاة فان لم يكن متطهرا امكن له ذلك
 مانع منها فليذكر الله وتحيته المسجد لتمام الطهارة ان تحية الحرم
 الا حرام وعلى الرعي ويحرم ردة عنها وهو نفسا الجارية ونحوه وهو

حرم النفس
 حرم النفس
 حرم النفس

وهي

ودية اخرى على ارادة الترخفة بالمعنى الاول خاصة وهذا هو
 الاجود ولا يري في غير تصويره ذي الروح في غير الماحد فيها
 اول ما يصور غير فلا وتخصها لا كما كثر في الاصل
 ادخل في العجاسة اليها في الاوصى واخراج لخصتها ان كانت مرسا
 اخرجتها اما لو كانت قايمة استجاب اخرجها وشيئا القرب وبق
 اخرجت على وجه الضم فبعد وجوبها الى غير هذا الماحد
 حيث يجوز قبل ان ياله والحق الا في اوله والاولى في كونه
 تحتها لا يري وسطا عرفا والباقى في التسمي ونحوه وكذا ترقه
 ودفع الصوت المتعارف لقاد ولوفه في القرآن وقيل قبل قد
 لو فعل وبري القبل وهو ادخل على الصانع وحده لتصلح
 في ذلك كراهته وتكين الجارية والصبان شامع عدم الوثوق بطهارة
 او كونه غير مرتب اما الصبي المميز الموثوق بطهارة بالمحافظة
 اداء الصلوة فلا يكون تكية لا يفرق بينه كما يميز على الصلوة والنفاد
 الاحكام مطلقا وقيل على ما له بسجدة كونه خارج او محصور
 بما فيه حلالا وخصوصا او بالتمام لا ياتين نادرا او يكون للمطهر
 فيه لا جعلها بما اذا كان داخل العبادات فانفتحت الدعوى لما في انقاذ
 من الساحة شال دعة الماحد يطاول على احدها يصل على وعلى الاخر
 الساحة ان ذلك القضية لا يمتنع سائر المعامل وعرفها الضول
 انقاذ او نشأنا والمعلم بين مطلق تعريضها في المصالح وكراهتها
 الماحد فعلم خارج الباب وانقاد الشعر لشيء من ماله
 بان يخاله الشعر في الله فانه ودوى في المانية عنه وهو غير ثابت

حرم النفس
 حرم النفس
 حرم النفس

حرم النفس
 حرم النفس
 حرم النفس

حرم النفس
 حرم النفس
 حرم النفس

حرم النفس
 حرم النفس
 حرم النفس



لكراهة كالصلاة في المذبح بعد جمل اجابة ان الشجر ما يقرب
 وكبره فقه كبره حكمة او شاهد على افعه وكما ان الله تعالى وسنة شجرة
 وشبهه لان العلم ان النجوم كان يتشد بين يديه البيت والابواب
 من الشجرة المسيد ولم يكون ذلك ولم يترك بعض الاصحاب ما كانت
 موعظة او مدحا للنبي صلى الله عليه واله ولا يملكه من امة من امة
 ذلك لانه عباد لا ينافي لغرض المقصود من المساجد وليس جيد
 ونهى النبي صلى الله عليه واله عن الغالب من اشعار العرب بخارجة عن
 هذه الاساليب وكلام فيها احاديث الدنيا للنهي عن ذلك وما كان
 لوضعها قائما وضعت للعبادة وتكرار الصلوة في الخيام وهذا
 المصنوع الذي يقتل فيه لا للمسلم وضرب من بيوت وسطية بغير
 فكرة في بيته من جهة ان لا من حيث الخيام وبسبب الغلظة
 للقبلة ولان الملاكمة لا تدخل شيئا يلازمه ولو في اثناء هذا
 وبسبب اننا وهي الحلة لاضرابها فيها كالانترين والقرن لا ماء
 وجد فيه المصنوع راسع عدم اعداده كما لم يكن اذا اوكلت فيه
 وان كان وبسبب الجوس الغير ولعدم انكسارها من النجاسة و
 ترقيا لكراهة برشها والمطهرين بكسر الماء واحدا لمواصلة العا
 وهي باركة الا بعد الماء للشرب وبغير الماء وهو مكان المعبد
 بجربانه وان لم يكن فيه ماء والنجاسة يفتقر اليه فاحاطة الساج
 الذي هو
 وهي التي على الارض كلها وبها وهي الارض ذات السابعة وهي
 وفيها السبع مائة وهو يجمعها وبها هو يجمعها وبها هو يجمعها
 اخبار مع تلك الاعضاء اما بدنها فلام الاختيار بين المقاييس

الان كان في هذه الموعظة
 جديا وجعلها
 العن انكسارها من النجاسة
 سببها في الارض كلها

في قوله

ولو قصر الا بغيره ولو قصر بالتحديد وهي العن انكسارها من النجاسة
 وكبره فقه كبره حكمة او شاهد على افعه وكما ان الله تعالى وسنة شجرة
 وشبهه لان العلم ان النجوم كان يتشد بين يديه البيت والابواب
 من الشجرة المسيد ولم يكون ذلك ولم يترك بعض الاصحاب ما كانت
 موعظة او مدحا للنبي صلى الله عليه واله ولا يملكه من امة من امة
 ذلك لانه عباد لا ينافي لغرض المقصود من المساجد وليس جيد
 ونهى النبي صلى الله عليه واله عن الغالب من اشعار العرب بخارجة عن
 هذه الاساليب وكلام فيها احاديث الدنيا للنهي عن ذلك وما كان
 لوضعها قائما وضعت للعبادة وتكرار الصلوة في الخيام وهذا
 المصنوع الذي يقتل فيه لا للمسلم وضرب من بيوت وسطية بغير
 فكرة في بيته من جهة ان لا من حيث الخيام وبسبب الغلظة
 للقبلة ولان الملاكمة لا تدخل شيئا يلازمه ولو في اثناء هذا
 وبسبب اننا وهي الحلة لاضرابها فيها كالانترين والقرن لا ماء
 وجد فيه المصنوع راسع عدم اعداده كما لم يكن اذا اوكلت فيه
 وان كان وبسبب الجوس الغير ولعدم انكسارها من النجاسة و
 ترقيا لكراهة برشها والمطهرين بكسر الماء واحدا لمواصلة العا
 وهي باركة الا بعد الماء للشرب وبغير الماء وهو مكان المعبد
 بجربانه وان لم يكن فيه ماء والنجاسة يفتقر اليه فاحاطة الساج
 الذي هو
 وهي التي على الارض كلها وبها وهي الارض ذات السابعة وهي
 وفيها السبع مائة وهو يجمعها وبها هو يجمعها وبها هو يجمعها
 اخبار مع تلك الاعضاء اما بدنها فلام الاختيار بين المقاييس

فأما

في قوله

اغنية المسبح لا يكون مترجما بغيره وانما جازا بينهما جنة
 وكون جود النور في الدنيا اسم الارض في غاية الضعف وعلى
 لو شئت في جنس المتخيلة كما هو الاصل لم يصح التجرد عليه الشك
 في حصوله في الصحة وهذا ينسب اليه التجرد عليه غالبا وهو
 سمع في مقابل النفس وعلى الاصحاب ويجوز التجرد على المكتوب
 منه مع ملاقاته للصحة لما يقع عليه اسم التجرد خاليا من الكتابة
 ويصير لم يصير ذلك بما على كون اللفظ عينا لا يحيل على الحقيقة
 وهو الفطران وضعه ظاهر للمسبح عبارة اليك من
 كذا وكذا وليت وقد بين ان حكمه مفضل للمسبح تركه الجوز
 في انشاء الصلاة مع ما لا خلاف

لا ينبغي الكلام والحق انهم جازوا الحكم الاول بطلانها وتوقفوا
 في تحريمها من حيث كون المبطي حرمين فضا حدس انه كلام
 لغة واصطلاحا وفي انشائها كون تعريفين مضمونين لمعنى وجها

وقد

الطه المدح
بطحا
صن

وقطع المصرة بعلام اعتباره وتظهر القابلية في كونه من الحاد ثين
 من التفتيح في حيزه وقطع العلامة بكونها متحدة بانها ليس
 الكلام وهو حسن واعلم ان في جعل هذه الزوائد من انشاء الجوز
 ظاهر فان الشرط يعتبر كونه متحدة على المشروط ومقتضى ذلك
 هذا ليس كذلك وتلك الفعل الكثرة عادة وهو ما يخرج به فاعلم
 كونه متصلا عرفا ولا عبرة بالعادة فتدبر يكون اكثر منه متصلا
 الاصل والقلب فيه كثر كالوئية الفاضلة ويصير فيه التوالف
 تفرق بحيث جعلت الكثرة في جميع الصلوة ولم يقتصر الصلوة في جميع
 منها لم يفرق من هناك التي جعلت امانة وهي امانة ابنته وضعا
 كمال مسجد ثم جعلها اذا قام فلا يفتح القليل ليس امانة ولا دابة
 وصح يلجئة وقيل لليلة والعقرب وهما منصوران وترك الكون
 الطويل المخرج عن كونه متصلا عادة ولو خرج به عن كونه قابلا
 القراءة خاصة وترك الكمال بالمد وهو انشغل منه على صوته لا
 حيزه في جميع الموضع مع احتمال لانه كما مقتضاه الشك في
 كونه العادة في انشغل من انشغل او لم يخلو او اصاله عدم المد
 معارضه باصاله صحة الصلوة فيبقى الشك في عروضا المطالبين
 بقا حكم العصة وانما يشترط ترك الكمال لا لانه كذا عاب ما لا يفقد
 في طوبى وان وقع على وجهه فحق وجده وانحرزها من الاخرة فان
 لها كذا كذا في النار ودراجا للمقربين المحضرة ودرجات المعادن
 عن رحمة من افضل الاعمال ولو صح منه حرم فان كذا كذا
 العقيقة وهي الفصل المتعلق بالصوت وان لم يكن فيه ترجيح ولا

التي هي
 لا يفرق
 ١٥٤٢

ثقة ويكن فيها وفي البكاء سماعها فتمتة الخلق ولو وقعت على وجه
لا يكون ذمها فيه وحسن استقر بالمص في الذكرى لطلان و
التجيب وهو وضع احد الاربعين على الاخرى والعاين كتيبه
لما روى من مجموع التي فيه والمستند ضعيف والمنافاة به حيث
الفعل تنقية فالقول بالبحر اعمى وعليه المص في الذكرى و
وهو وضع احد اليدين على الاخرى لجانبا وغيره فوق الشرة
وتحتها بالكتب عليه وعلى الزند لطلان التي من الشكر الشامل
لجميع ذلك الاتية فيكون منه ما تدين به بل يجب ان كان خدام
سنة مع قن انصر بركها لكن لا يتصل الصلوة بقرعة لغيرها
لعل التي بالبحر خارج بخلاف الفلانة في غير الوضوء بالمسح والا
الحا في راء الكتاب ببدن الجمع وكذا بوجهه عند المص وان كان
الفرج بعباد الله اذ ذلت كاليمن واليسار فيكون بالو
ويطلى اليدين عند سرج حيث الاختلاف عن القبلة والاعمال والشر
وان كان قليلا كاللحمة اما لما فافتماض الصلوة او لان تناول
للكل والشرب وجو وضعه في القيم واذا راءه افعال كبيرة ويحلا
ضعيفا لا دليل على اصل المناقاة فالاقوى اعتبار الكثرة فيها
فيرجع ان الفعل اكثر وهو اختيار المص في كتبه الثلاث لا في الرد
لم يزل الصوم وهو عطف وهو في غير الالم يستلزم شأ في الغيرة
وحاق بها في ان الصبر قبل الاغرض منه ولا فحظه بها انوار
والندب واصلها لطلان المذكور في ثمانية في الصلوة مع تعدها
عند المص مطلقا وبعضها اجامها وانما لم يبيد هنا استثناء بانشرطه

تحتها

تحتها ان ذلك يتحقق التكليف بالموقوف على الذكر لان التمسك
بغيره غير مكلف ابتداء بغير الفعل الكثير ربما توقف المص في تنبيهه بالعمل
لانها اطلعت في البيان ونسب لهذا تنبيهه الذكر على الاصحاب
وقال الذين لما المشهور في الرسالة الاتية جعله من قسم
النافع لطلان ولا يتصل اطلاقه هنا من دالة على الغير الحاقا
لها بما في جعله استلزم الفعل الكثير ناسيا انما يصح في الصلوة
انما في جعله لطلان ايضا لكن الاصحاب المطلق الحكم **السادس**
الاسلام فلا يصح العباد سطلان في الصلوة من كان مطلقا
وان كان مطلقا او فطريا وان وجبت عليه كما هو قول اكثر
خلافا لا حينه حيث زعمت غير كلف الفروع فلا يعاقب
على تركها وتحقيق المسئلة في الاصول والتميز بان يكون له قوة
مكنه بما عرفنا فعلا الصلوة لغيره اكثر من الفعل ويصعد
بسببه فعل العباد فلا يصح من الجحون التي عليه والصبر
الخير لا فعلها بحيث يفرق بين ما هو شرط فيها وبغير شرط
هو واجب بغير راجح اذا تنبه عليه ويترن القص على الصلوة
لست وفي البيان لسمع وكلاهما مروي ويضرب بينهما التسع وروي
لغيره ويصير بين ستة الوجوب والندب والمراد بالغيرين التعويل
على افعال الكفنيين ليعادها تبك المكية فلا يشق عليه بعدة **الفصل**
الثالث في كيفية الصلوة ويحجب قبل الشروع في الصلوة الا اذا
والاقامة وانما جعلها من كيفية خلافا للمشهور من جعلها
من المقدمات نظرا لمقاراة الاقامة لها غالبا لطلانها

انها في غير
مورد في ٢٠

في غير
مورد في ٢٠

بالكلام ونحوه بينا بين الصلوة وكيفية اجابتين من مكانا كما نحن
المقارن انشئة فيها مع التمازجة عنها مستكملة على ما على التحقيق
كيفية ما بين من اولها عيادة فيقترع الشرا على الى القية الا
ما شدة ويكره اربعاً في اذنا ان ثم الشهدان بالتحديد والرسالة
ثم القصة ثلاث التثنية الكبرى ثم التحديد التليل متى شئ هذه ثمانية
عشر صلا والاقامة شئ في جميع نصوصها وهي فصول الاذان
ما يخرج ويترك بعد حتى على غير العمل قد تاست الصلوة من رجل
في آخر صلاة واحدة فصوله بعبارة يتصور عن الاذان ثلثة ويترك
اشين هذه جملة الفصول المتفرقة شرعا ولا يحسن اعتقاد
شرعية غير جملة الفصول الاذان والاقامة كالشهادتين
لعل وان عدا والخير البرية او خير البشر وان كان الواقع
كذلك فما وقع حقا يجوز ادخاله في العبادات لموظفة شرعا
المحدودة من الله تعالى فيكون ادخاله ذلك فيها بدعة وتغييرا
كالوزاد في الصلوة ركعة او تشهد او نحو ذلك من العبادات
وبطلان هذا لان من احكام الايمان لا من فصول الاذان فالصلوة
ان ادخل في الاحكام وضعت المفوضة وهي طائفة من الفلاة
وغيرها هذه الزيادة او احدىها بنية التمام ثم في اعتقاد
ولا يخلو الاذان بفعله وبدون اعتقاد ذلك لا حرج على من
الطعن عدم الاثم به وبشكل المص في البيان واستحبابها ما بين الحس
اليومية خاصة دون غيرها من الصلوات وان كانت واجبة على
يقول الموزن للموجب من الصلوة ثلثا بنصب الاذان او تركها
تقديره

وبالتقريب اذا روي عن الطاهر والجليل وقيل القائل به الرضي والشيخان
في جماعة لا يوجبون شراطها في الصلوة بل في اربعها على ما صرح به
الشيخ في المبوط وكذا صرح به المصنف في غير موضع مطلقا وفيما كان
في جملة من خصصها بالعبادة والمغرب بل اوجبها فيها الملبين مطلقا
والمبطين على الاجزاء وضاف اليها الجملة ويشهد بذلك في الملبين والاضاف الاذن
الاعامة مطلقا والثاني هو على الاجزاء والاطلاق والبيان للنساء من غير ان
يوجبوا الا الملبين الاجزاء من الاجزاء والاضاف الاذن
المعنى ولم يذكر حتى افترق الصلوة تداركها ما لم يركع في الاصح ويترك وجوب
العاقدون في الناس ويوجب ايضا للاقامة لونها الا الاذان وحده
ويستبان من الجملة الثانية ان احصيت الصلوة في مكان فخرجت جماعة
اخرى تذاذت واقامت وانما الصلوة في الملبين الاذان يوجب
نها ولو لم يحد عقبا لعل من بينها الحد الذي ان لم يترك الاذان
لم يخطأ من الثانية وكذا استبان من المفسر بطريق اهل الكتاب ان
مفسر الملبين الثاني مطلقا بشرط اعتقاد الصلوة من الوقت
لكن في قوله شرط كونه سجدة وسجدة وقفا على الاطلاق عدم الا
وهو الذي اختاره المص في الذكرى ويظهر من نفي الاخبار ان هذه
مراعات جانب الامام الثاني في عدم تضمين الثانية بصورة الجملة و
مزاياها لا يشترط العلم بان الاذن واقامته بل عدم العلم باها على
مع احتلال المستوطن الثاني مطلقا على الاطلاق الصلوة من اذان على
وليس الاذان في عصره حرمة لمكانها وجملة من قال بالان
وهي المشي والحكمة في مع الفرق استجاباتهم بين الصلوة والاذن

هذا هو الوجه في قوله
في جماعة لا يوجبون
الشيخ في المبوط
في جملة من خصصها
والمبطين على الاجزاء
الاعامة مطلقا
يوجبوا الا الملبين
المعنى ولم يذكر
العاقدون في الناس
ويستبان من الجملة
اخرى تذاذت واقامت
نها ولو لم يحد
لم يخطأ من الثانية
مفسر الملبين الثاني
لكن في قوله شرط
وهو الذي اختاره
مراعات جانب الامام
مزاياها لا يشترط
مع احتلال المستوطن
وليس الاذان في عصره
وهي المشي والحكمة

مختصة

حداً ويختص بالخيرين مختصة لما الكتبة فروية فيها لما
فكانت مختصة لما الكتبة فروية فيها لما
كان ذكرها اول في الكتبة فروية فيها لما
لم يخرج بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
بالكلية بعد ها ويستحق الطهار لما الكتبة فروية فيها لما
شأن بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
للكل بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
بطلانها بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
وكذا بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
او بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
آخر بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
وانما بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
الشرط بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
نظر بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
تيسره بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
ان بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
ويستدعي بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
الاعتدال بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
فان بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
تعارف بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
بن كرمي

جيب

حداً ويختص بالخيرين مختصة لما الكتبة فروية فيها لما
فكانت مختصة لما الكتبة فروية فيها لما
كان ذكرها اول في الكتبة فروية فيها لما
لم يخرج بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
بالكلية بعد ها ويستحق الطهار لما الكتبة فروية فيها لما
شأن بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
للكل بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
بطلانها بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
وكذا بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
او بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
آخر بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
وانما بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
الشرط بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
نظر بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
تيسره بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
ان بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
ويستدعي بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
الاعتدال بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
فان بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
تعارف بغير المادة ويعتد بمطابق على الكتبة فروية فيها لما
بن كرمي

والظاهر ان المراد به المصداق لان المصداق يستلزم ان يكون له المصداق
مع احتمال ان يراد به الواجب لانه لا يكون له المصداق بل هو المصداق
لان المصداق قد يراد به ذلك لانه لا يكون له المصداق بل هو المصداق
على ان الوجوب لغاى لا يدل على وجوبه بل على وجوبه على المصداق المذكور

عز القلم

3

وَمِنْهَا ضَلِيلَةُ الشَّيْخِ طُفْلًا وَهُوَ ابْنُ أُمِّهِ وَتَوَاتَرَتْ فِيهَا
الْأَفْعَالُ وَلَمْ يَلَفَّ أَنْ يَسْتَأْذِنْهُ فَجَاءَتْهُ الْقُرْآنُ طُفْلًا وَكَانَ ابْنُ
الشَّيْخِ الْبُخَّارِيُّ وَكَانَ ابْنُ جَعْفَرٍ لَهُ ابْنٌ وَكَانَ ابْنُ الشَّيْخِ
خَبِيرًا هَلَّا يَنْعَمُ وَتَقَبَّلَتْ وَجِبَابُهَا الْبُرْقُوعَ عَلَى شَهِيدِهَا الصَّبِيحِ
وَالْيَا خَائِنُ وَالْإِسْخَانُ الْبَاقِي لِلْجَاهِلَةِ ابْنِ جَعْفَرٍ وَالْإِسْخَانُ

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى و هارون عليهما السلام
و ابراهيم و اسماعيل عليهما السلام
و محمد بن عبد الله عليه السلام
المرسلين و المرسلات

[illegible]

والصحيح لكل اذ يحتمل مطلق التخييل وتوسطها في الظاهر والعقل
ايتلاف والا يعقل كذلك وقصرها في العصر والعرب يادون ذلك و
انما الحق ولم يحسن التصديق من الفصل لعلم الشرط بقوله
عنه وانما الوارد في موضعها هذه الشرع وانما لها كذا الشرع
قيد والاقام الفصل لما لا يدور عليه بعد هذا والعصر والحق

والصفا والبقا الى آخر القليل وعقبنا في اعراضها
الاولى مفصلا لكثرة ما وصل بالعباد الى ايقاظ الياقوت
الاولى من حكم الفصل لعدم المنسوخ منه وكذا السجدة
المسورة مع خوف الضيق بل قد يجب وتعتبر هل ان وصل اليك في
صحة الاثنى عشر الحرف في قرأها في اليومين وقا الله شها وفي

صحة والمنافع في علمها وجمعها على طريق الاستدلال وقد
ان من تكليفها استحقاق الصلاة له حتى لا يوجب قراة بمقتضى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

بالنقد مع الحكم المذكور وحكم من حيث الصلوة واحد وانما نظر القلة
في غيرها وفيما يتعلق بها على التخليق في الاصطلاحات التي هي من لوازمها
وكيفية في المصنف المذكور من غير القرآن حتى المقتضى والاعراب ولا يأتى
فالمشاهدة الواحدة لو كانت كافي في العقل ثم يجب الرجوع من حيثها الى
ان تصكفها بما ذكرته فلا يكفي وصولها بغير اعتبارها كما لا يخفى
مع اخراج الركنين او مذهبها والدراد يوصلها بلوغها قدر الزاد ايضا
وصلنا اذ لا يجب الملاحظة والمعتبر وصوله من غير ان لا يجزى ولا
رئيس الاصابع مطلقا فيه بحيث تستحق الاعطاء بقدره وليس ذلك
مع الاعيان والذكر العارجل هو سبحانه في العظم وسبحانه او سجد
فانما المختار مطلقا الذكر للخطر وقيل يكفي المطلق مطلقا وهو
اخرى لانه الاجزاء المخصصة عليه وما ورد في غيرها من اعتبار
منها لانه بعض افراد الوجوب الكلي غير اربعة يحصل بها
بجلائها ما لو قيل بانه على تقدير تعيينه فانظر وجودة واجبها
تغيرا حيثما يكون من الاجزاء منه في شكل القول في النتيجة الذي
مع كون بعضها ذكرا مائتا ومعنى سبحانه وفي قوله تعالى من تقاين
هو منسوب على المصدر بعدد وقسمته وتعلق بها او فاعلا
هو العامل المحذوف والتقدير بوجه الله سبحانه وسبحانه
بجدة او بمعنى ويجعل له نظير بالنتيجة بذكره اي والنتيجة
ورفع الرتبة فلو لم يكن من رتبة مطلقا العرف واستدركه مع
التيان مطلقا واحدا طارعا فما زاد بحيث لا يغير بها
كما نه سلكا ويتبع النفي في الذكر الاكبر فصاعدا الى الابد

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

الشم فقد عدل على الصادق عا ستون تسعة ليرى ان يكون
اما ما قلنا من على النشأ مع حيا للمؤمنين الاطالة وقولنا
مع الزيادة على مرة التجميع او الاول ما مر في تجميع الاخيرتين وان يكون
العدد وتراخيا او سجا او ما زاد منه وعدا للمؤمنين الاثني عشر
الزيادة من غير علمه وبيان جواز المزدوج والدعاء امامه اي امام
الذكر المقتضى وهو المأمور لك ركعتا في آخره وسورة الفجر
لو ثبت عليه ما لم يزد الاستواء ومد العنق من غير ان يثبت
بل ولو ثبتت عني والجميع بالعضدين والمرفقين بان يجمع
من ملاحظة جنبه فاجاب ان طية كالجناحين ووضع اليدين على
عيني الركنين حال الذكر اجمع ما لا يكفي منها واليد في الوضع
باليدين حال كونها مرفعتين غير مضمومتين الاصابع والكبير
فانما قبل الحوى انما يدبر الحذاء منعتي ايته كغيره من الكبر
وقوله صلى الله عليه وسلم بعد الله سبحانه والذين الى آخره في حال رعيته
منه مطلقا ومعنى مع هذا احتجاب تعينا ومن ثم عدله باللام
عدله باليد قوله تعالى لا يتكلمون الى الله الا على ما نطق به
يتكلمون والافاضل التمام بعد يقينه وهو جبره في الدعاء
لاننا على الحامد ويكوه ان يركع ويداه تحت ثيابه بل يكونان
بازدواين او في كفة منه المصطفى في الذكر على الاصحاب لعدم وقوفه
على حقيقة ترتيب الصلاة على الاضياء السبعة ليجعلها والكفين
والركنيتين واسما الى الجاهل ويكفي من كل منهما ما يحسنه على
الاقوى والابقى ذلك من لاضاء الى اياها ويوقفه او يركع

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والله اعلم بالصواب

عليه ان يرفع عنه بالاربعين قد مر اربع اصابع مضبوطة في الاربعين
 لعل لا يخطئ ويحذف او يمارس الثلاثة الصغرى اختيارا او مطلقا للذكر
 اضطرارا او مطلقا على المختار مطلقا بقدره اختيارا ثم وضع راسه
 بحيث يصير جالس الا انطلق برضه مطلقا حال الرضه بمشاهه ونسحب
 الطائفة من الطائفة عقب السجدة الثانية وهي المائة سجدة
 الاستراحة احتياجا بالوقوف على زيادة على الذكر المذكور
 بعد ذلك وتروى ودون غيره والذات امام الذكر اللهم لك سجدات
 والتكبيرات الاربع للسجدة بين احد ما بعد رغبة من الاربع
 سجدة وانما بعد رغبة من السجدة الاولى جالس مطلقا وانما بعد رغبة من
 الى الثانية كذلك وانما بعد رغبة من السجدة الاولى والوقوف للوقوف
 بل طلق الذكر انما في الحق المنة بان يسير سجدته ثم يركبها
 دوى ان كان اذا سجد يتخوف كما يتخوف الجبر الطاهر يعني
 بركته او بمعنى عجا في الاعضاء حال السجود ان يسجد بركته
 يرتفع من الارض ولا يفرقها كما فرأى الاسد وليست هذا
 لانه القائلون بين الاعضاء وكلاهما سجد للرجل دون الارض
 بل يسبق في هاتين بركتهما ويبدأ بالوقوف وتفرق ذراعيها
 لانه اسر وكذا الحنفى لانه احوط وفي الذكرى ما هو مخوف كما
 ذكرناه والمتولد بين السجدة بان يسير على مكره الاسير
 ويخرج رجليه جميعا مستقيمة جالسا لجله اليسرى الى الارض
 فلما خرج قدمه اليمنى على الارض اليسرى وينفض يده عن الارض
 هذا في الذكر انما انما فوضع ركبتيها ونفض باطن رجليها على الارض

حتى في سجدة
 من بين ركنين
 وطيفة
 الصغرى والصغرى
 النزال والوقوف
 كركبته وركبته
 كركبته وركبته
 كركبته وركبته
 كركبته وركبته

مضمون

مضمون الاصابع ثم يسجد السجدة الثانية ركعة الثانية التي قامها
 انما من السجدة الثانية وكذا يجب ان السجدة اذا كانت ثلثة
 او رباعية وهو اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد
 ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد و آل محمد و طلائع
 على انما السجدة على محمد و آل ابا تليق و حقيقة شريفة و
 اختاره من سجدة اكلها وهي سجدة بالاجزاء الا انه من غير
 عند المصل حين سجدة حذف وحده لا شريك له ونظير سجدة
 اوسع اشاعة الرسول الى المظهر وعلى هذا فاذكرها بغير اختيار
 كزيادة التسبيح ويمكن ان يبدأ بخياره من سجدة لا الشك في صحة
 وقا لمان تزد في وجوبها حالها في اختياره وجوبه تسبيح
 يجب التسبيل على السجدة بقدره ويجب التسبيل حاله
 من زيادة في التناء والذات قبله في اشانه وبعد التسبيل
 ثم يسجد التسليم على اجود القائلين سجدة واحوطها من سجدة والاعضاء
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة
 وبركاته تسبيلها ما بينهما كما كان هو الواجب وخرج من سجدة
 واستحب الاخر انما العبارة الاولى في الاجزاء ما هو اولى بين
 الصلوة و تسبيلها الكثيرة واما الثانية فخرجها بالاجزاء بعد
 المص و من روي بعض الاجازة فيكون الاول مع التسليم التسبيل
 وتخرج بالثاني عليه المص فكان الذكرى والبيان والما قبل الثاني
 مستحق كيف كان في اختياره المص هذا ليس عليه دليل واضح وقد
 اختلف فيه كلام المص فاختارها وهو من آخرها من سجدة وفي الارض

الاصابع
 كركبته وركبته
 كركبته وركبته
 كركبته وركبته
 كركبته وركبته

وای

[illegible]

هذا هو الصواب في الالف واللام والاصابع وهو مؤنة سماعة فلذلك
 اكدوا بان كل ما يجمع المؤن وذكر الالف واللام والاصابع وهو
 بعد النعم لانها احدى الاصابع وساجدا بعد اذينة وشهدا
 وجالس الخيرة على فخذيه كهيئة الضام في كونها مضومة للاصابع
 بعدا الركبتين وبنيته الفتوت شهابا من كل اهل بيت ووجه

قوله والاصابع
 في قوله والاصابع

عقب قوله الثانية في البويدة طليقا وفي غير هذا الوجه
 فتمت اثنان احدى في الاخر من الركوع والاصابع الثانية
 والوقوف فيه قوتان في الركوع وبعدا وفيما يجوز فعل الضرب
 بطلنا من الركوع وبعدا وهو حسن للغير وحمل على الضم
 لان العامة لا يقولون بالضمير ولكن الفتوت المرص على الا
 ويحتمل بغيره واضل كحالات الضم ويجوز ان الهمزة تلتها
 وارجح ما فيها واعض صافي الدنيا والاخرة انك على كل شيء قدير
 واقله سجد الشك او حجتا ويستحب رفع اليدين به سواها لو
 يطرحها الى السماء مضومة الى الاصابع والاهما بين وضرب للامام
 والمخرفة والسر الماسم ويقوله الناس في الركوع بعدا وان
 قلنا بغيره فله اختيار فان لم يذكر حتى يتجاوز مضاميه بعد
 الصلوة حاله ثم في الطريق مستقبلا ويتابع المأموم لما كان في ذلك
 كان موقفا ولينحني في اخر الصلوة للينة ودنيا من المصالح
 والمراوغة من سلطان الخبز وهو من هرام وسطل الصلوة لو سأل
 المحرم منع على تحريمه ما لم يحكم الوضع وهو الطلح اما حال
 تحريمه فهو غير واجب لغيره العدم صريح في الذكر وهو

هذا هو الصواب في الالف واللام والاصابع وهو مؤنة سماعة فلذلك
 اكدوا بان كل ما يجمع المؤن وذكر الالف واللام والاصابع وهو
 بعد النعم لانها احدى الاصابع وساجدا بعد اذينة وشهدا
 وجالس الخيرة على فخذيه كهيئة الضام في كونها مضومة للاصابع
 بعدا الركبتين وبنيته الفتوت شهابا من كل اهل بيت ووجه

هذا هو الصواب في الالف واللام والاصابع وهو مؤنة سماعة فلذلك
 اكدوا بان كل ما يجمع المؤن وذكر الالف واللام والاصابع وهو
 بعد النعم لانها احدى الاصابع وساجدا بعد اذينة وشهدا
 وجالس الخيرة على فخذيه كهيئة الضام في كونها مضومة للاصابع
 بعدا الركبتين وبنيته الفتوت شهابا من كل اهل بيت ووجه
 عقب قوله الثانية في البويدة طليقا وفي غير هذا الوجه
 فتمت اثنان احدى في الاخر من الركوع والاصابع الثانية
 والوقوف فيه قوتان في الركوع وبعدا وفيما يجوز فعل الضرب
 بطلنا من الركوع وبعدا وهو حسن للغير وحمل على الضم
 لان العامة لا يقولون بالضمير ولكن الفتوت المرص على الا
 ويحتمل بغيره واضل كحالات الضم ويجوز ان الهمزة تلتها
 وارجح ما فيها واعض صافي الدنيا والاخرة انك على كل شيء قدير
 واقله سجد الشك او حجتا ويستحب رفع اليدين به سواها لو
 يطرحها الى السماء مضومة الى الاصابع والاهما بين وضرب للامام
 والمخرفة والسر الماسم ويقوله الناس في الركوع بعدا وان
 قلنا بغيره فله اختيار فان لم يذكر حتى يتجاوز مضاميه بعد
 الصلوة حاله ثم في الطريق مستقبلا ويتابع المأموم لما كان في ذلك
 كان موقفا ولينحني في اخر الصلوة للينة ودنيا من المصالح
 والمراوغة من سلطان الخبز وهو من هرام وسطل الصلوة لو سأل
 المحرم منع على تحريمه ما لم يحكم الوضع وهو الطلح اما حال
 تحريمه فهو غير واجب لغيره العدم صريح في الذكر وهو

هذا هو الصواب في الالف واللام والاصابع وهو مؤنة سماعة فلذلك
 اكدوا بان كل ما يجمع المؤن وذكر الالف واللام والاصابع وهو
 بعد النعم لانها احدى الاصابع وساجدا بعد اذينة وشهدا
 وجالس الخيرة على فخذيه كهيئة الضام في كونها مضومة للاصابع
 بعدا الركبتين وبنيته الفتوت شهابا من كل اهل بيت ووجه

تبادر تسميها كائنة فان زاد بها مؤنة لزيادة الاستدانة لمحلها فحقها
فادخلت كان اولي وهي مع التكميل في الوترين المتعلقين بالزيادة او
سلك على نفس الامر في لغز في المضافين فطابقا في المقام ان جعلت
مطلبا كان كما اطلقه والركوب فيها الوترين المتعلقين بالزيادة او
ثم عاد الى الماشية والسيور فيها لوزاد ان جعلت الركوب مشاهدا واما
حالة الاذكان غير المشية المتحركة فيها اذا زاد ركعة آخر القلعة
وقد جعل بقدر واحد التمشيد او لم يمشا فاما سائر المان فمما هو
واحد ان لكم ركعة ايتية هو بعد الاثر المتعلق بها وان كان المتعلق
يتغير بكونها بالشرط ان يمشا واما الضياء فهو ركوب في الملة اجتمعا عليها
العلامة ولو لا ان السكون القلعة في ركعة لان زيادته ونقصانه لا
الامر ان يمشا بالركوب ومعه يستحق في كل ركعة لان الركوب كان في
في الاطلاق وح فالتفكير فالتفكير فالتفكير فالتفكير فالتفكير فالتفكير
الابطل اليه بسبب كونه احد المتعلقين له او يجعل ركعة كيف تقوى
موضع لا بطل يراى به ونقصانه يكون متعلقا بغيره وعلى الاول ليس
بوجه القيام المتعلق بالركوب في الاما التي منه ومن ثمة لو تعلق
او باضاحا لم يطل الصلوة او يجعل الركوب متعلقا على ركعة اخرى
ويجعلين قبل الموعودات السابقة واما الضربة فهي التكرار المتعلق به
الاحكام الصلوة فتخرج ركبتها الى المتعلق بها ذكر لا بطل يراى به
واما الركوب فلا اشكال في ركعته ويجوز ان يمشا في الركعة وما زاد
عليه من الطائفة والركوب والرفع منه واجبات زائدة عليه ويتفرع
عليه بطلانها يراى به كذلك وان لم يصحبه غيره وجب بحث وكما
كما يراى به في الركعة

المسح

التجويد فحق ركعته ما زاد في ركعته المتعلقين بالركوب المتعلقين
حالة الركوب المتعلقين بالركوب في الركعة المتعلقين بالركوب
علاوة على ان الركوبين ويجوز قطعها في قطع الركعة المتعلقين
في الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة المتعلقين بالركوب
لضرورة كتحسين غيرهم ويحفظ نفس الركعة من غيرها وضرب وفن حجة
فيها على نفس الركعة واما الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة
فترى ركعة الركعة في الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة
وقد يجب كذا من هذه الاسباب في الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة
لا يفرقونه وقت الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة المتعلقين بالركوب
الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة
بجنتين في ظهرهما وقوى هو فيهم بانقسام الاحكام الخمسة و
يجوز في الركعة ما لم يفرق بين الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة
فلا يكون الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة المتعلقين بالركوب
الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة
لا تقتضى بطلانها بالركوب في الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة
وحصل على نفي الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة المتعلقين بالركوب
الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة
لما لا يجوز من وجوبه كوجه قلب التماز في عدم الطاعة على الامور
العلوية وعدم كراهة بالكالالات العينية والتشاور في الركعة المتعلقين
ولا يبالون في وقت ما لم يفرق بين الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة
انما الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة المتعلقين بالركوب في الركعة

المسح

وقد راعوا فيهم رجلا يصلي في الصلاة فقال لو شئت قلب هذا لثقت جرحه
 والضمير ومثله الجاني بخصوصا الى الخليل واليهين وبين يديه
 الفرقة بالاصابع والثاوية بحرف واحد واصلة قول الله تعالى
 والنفث والنفث على وجهه لا يظهر منه حرقان والابن به
 انما الجوف الواحد وهو مثل الثاوية وقد يفتقر الى ان يرضى
 مداخلة الاخريتين بالبول والعايط او بالرجل فيلحق به من شدة
 والاقبال الى القلب الذي هو روح العباد وكنهه لا يفهم النوم واما
 يكون اذا وقع ذلك قبل الخلق في هذه الوقت والآخر المقطع
 ان يحذف ضمرا فيقال المصدة في البيان ولا يتصل بغيره الا بغيره
 شرف البقرة وفيه نكاح امة يحتاج الى التمسك
 كالرجل في جميع ما سلف الا ما استثنى وتخصيصه انه يستحب للمرأة
 يستحب للمرأة ان كانت من امة ان تتعبد بين يديها في القيام والركوع
 يفرق بينهما بغير الجهر ودونه فذكر ان صاحب مفرجات ونسبه
 تكبيرا الى صلواتها يديها وتضع يديها فوق ركبتيها كهيئة طاهرة
 انها تغطي قدر رقبته الرجل وتصل في الوضع وقطع الرابطة
 انه يحترق من لا يتحاشى ان يلقه كفاها ما فوق ركبتيها لانه عليه فيها
 بقوله لولا تطاول اكثر من وقت سجدة ولا تختلف باختلاف
 وضعها بل باختلاف الاختار وتطاولها شداها على ايها بالباين
 من دون ان يمتدحها على غير جوارحها اليه بغير الحرف فيها والى
 وتبدأ بالوقوف على ذلك الحال في السجود ثم يستبد ما اذا كانت تحت
 تحذرها ووضعت ركبتيها من الارض واذا نهضت انقلب الى الارض

قد راعوا فيهم رجلا يصلي في الصلاة فقال لو شئت قلب هذا لثقت جرحه

قد راعوا فيهم رجلا يصلي في الصلاة فقال لو شئت قلب هذا لثقت جرحه

قد راعوا فيهم رجلا يصلي في الصلاة فقال لو شئت قلب هذا لثقت جرحه
 والمراة **الفصل السادس** في كيفية الصلاة العاجية وما يحتاج اليه
 من التدبير فيها للصحة وهي كتمان كالصحيح عرش الظاهر فلا يصح
 تحت تصح للصحة صحيحة تجزئ عنها وربما استدل بحكم كونها
 عوضا عن عدم تعرض لوجوبها ان وقتها وقت الظاهر فضلا والجزء
 ويدخل في الدين والبيان وقطعها لخصوص ربه عليه وذ
 جامعة للمساواة وقتها الى الشئ فاجبة وما لا يلهي المص في الاضحة ولا
 شاهله الا ان يقال بان الوقت لظهورها وجب فيها التقدير
 المختلفين لحد الله تعالى بصيغة كحد الله والثناء عليه ما سلف وفي
 وجوب الشئ زيادة على الحد بغير مبالغة كغيره من المعاني الذكر
 حاليه صمد ثم هو موجود في الخطاب المستفاد من النص وهو الاقتصار
 الا انما قيل على زيادة على قول الواجب والصلاة على النية من القول
 الصلاة ايضا بغيرها ما شاء من التكبير والوعظ من توصية بغير
 والخط على الطلعة والصلوات من العصبة والاعتبار بالدين وما شأنا
 ذلك ولا يتعين له لفظ ويجزئها في تكبيري الطلوع والاعتقاد الله
 ونحوه ويجعل وجوب الحث على الطاعة والرجوع على العصبة للتأ
 وقراءة سورة خفيفة قصيرة او آية تامة القابلة بان تتجلى من شدة
 بعينه من وعلا وصلواته حكم وقصة تدل على مقتضى الحال فلا
 تجزئ من ذلك ما شاء من التكبير والوعظ من توصية بغير
 والربيع بين الاجزاء كما ذكر في الموازنة وقيام الخطيب مع الصلاة
 وتطويلها بغيرها ما شاء من التكبير والوعظ والخطبة في الصلاة

قد راعوا فيهم رجلا يصلي في الصلاة فقال لو شئت قلب هذا لثقت جرحه

قد راعوا فيهم رجلا يصلي في الصلاة فقال لو شئت قلب هذا لثقت جرحه

قد راعوا فيهم رجلا يصلي في الصلاة فقال لو شئت قلب هذا لثقت جرحه

في حق الفقيهين والذين كانت المشايخ واصفاً بهم من جملة من جاهدوا من المصالحين
 وتروا الكلام بطلاناً ويجب لإدانة المظلم بعض جملة من النصائح
 التي هي ملكة يتقدم بها على الصغير فيعظمه ويلفظ فضيلته أو يخالصه
 بالثبوت في حق الحكيم والعقيد ومن كونه باغياً عليه وحسبته ^{منه} ^{منه}
 إلى إدامة التي هي ملكة يتقدم بها على الصغير من الكلام الضمير الطائفة
 لمقتضى الحال بحسب الزمان والمكان والسامع وإصلاح من أذهنته من
 الرذائل الخفية والذين بها الشرعية بحيث يكون مؤثراً بما يأتي به
 من خير مما يفيده من لطف موصلة في القول بطلان المعصية أو ما يجب
 من الطلب دخل في القلب وإذا اجتنب من مجرد السامع تغييره
 الحق الأمان وما يقتضيه على ما يمل الأوقات ليكون مؤثراً في القول
 موصلة بالخير ثم أوصى الناس بقضا الدنيا بالملك والرداءة
 وليس لعل الثياب والطلب والاعتدال من حق الخليفة من
 سبغها في غير أوصاف الأئمة ولا تغفل الجمعة إلا إمام العارلة
 ما أوتاهما خصوصاً وأوصى ما لو كان نائب فيها جعلها لغيره
 القوي مع المكان الإجماع في الغيبة هذا يدل في الإجابة بالغيبة
 حال الغيبة لا يتمسب من الإمام عمنما بقله نظر والرجل
 قد وهى حاشاً آخر وفيه لم يحصل لرفع حصص الإمام لا تغفل
 الجمعة إلا إماماً بانه لا تغفل وهو الغيوب الجهر ^{الملك} ^{الملك} ^{الملك}
 ويدور في سبغ وهو موضع وفان وما في الأئمة كهذا الزمان
 فقد اختلف الأصحاب وجوب الجمعة وتحرر بها المارة هذا الجهر
 الإمام فيها الحق التبرع وهو الزمان الإمام الذي هو شرط في الجملة

اجاءوا بهذا القول في الذم من جاء به فاقبل وجوبه وانما
 فيه على الإطلاق الأول واستلزام الامام ^{الاول} ومنه ان من لم يتحقق
 بحاله الجبره وانما عليه بغيره عدم الادلة من الكتاب ^{والله اعلم}
 خالية عن العارض وهو ظاهر الاكثرون من المصنف في بيان ما هم
 بالمكان للاصناف مع باقي الشرائط وما ظهر من عندها كما جاز
 الغيبة الجبره انما هي بالاعتقاد على نظر الاجماع على
 عدم وجوب احتياط وانما يجب على تقدير وجوب احتياط ومن
 الظاهر انما عدم افضل من الظاهر وهو معنى الاحتياط يعني
 واجبة تخير استمعنا على جميع افراد الواجب المختار اذا
 كان بعضهم اجماعا على البقاء وعلى هذا يشيها الوجوب
 عن الظاهر وكذا على الاستماع كلامهم بسبب ذلك
 الغيبة ويختصون في ذلك ما يقتضيه ان الاجماع المذكور
 عدم جواز احتياط من الغيبة لعلها في حال الغيبة لا يجب
 عدمه معناه وذلك لوجوب الاحتياط خاصة من هذا
 جماعة من الاصحاب الى عدم جوازها ما الغيبة لعقد الشرط
 المذكور ويضعف فيه عدم جبره الشرط او لا لا بد من
 الغيبة ومنع شرطها ثانيا لعدم الدليل عليه من جهة النص
 علمنا وما يظهر من جملتنا للاجماع فانما هو على تقدير
 اما في حال الغيبة فهو على الزعم فلا يصح دليله من جملة الاقوال
 القرآن الكريم بما يقتضيه قوله تعالى وما كان منكم الا ان تقولوا

المتأخر على وجهه بالشرط المذكور بله بعضا ما لا على علمهم
يقتر على اجتماع باقي الشرائط منه الصلوة على الأئمة ولو اجابوا ولا
يتأخره ذكرهم ولو ادعى عدم الاجتماع على علم الوجوب لبعضهم
الصلوة في غاية القوة فلا أقل من التخيير مع رجحان الجملة
وتخيير البعض بما كان الاجتماع على امام عدل لان ذلك لا يخفى
ومن مر في وجهه من الأئمة علم عالم وهو المستر في علم اجرائهم بما كان
مع انقل من تمام محافظتهم على ما من ذلك من العلم والاجتماع
ختمه فصار احدهم الامام في الاسم وهذا يقتل شرطه
العلامة وهو خمسة فاحتمل القولين لعدم استلزامه وقيل بجهة
ويشتركون فيهم ذكره الحارثي في كتابه في تفسيره من المرحوم
والعلماء المحققين وسياق ما لا على وجهه وتأنيدهم للجماعة بان يتبعوا
وامام منهم فلا يقع خلاف في ذلك وانما شرطان في الاستدلال لا في الاستدلال
فلما تضمن العلامة بعد تخرجه الامام اسم الامام ولو زاد وج
علم خفي من تعبد به الجماعة وقيل يستلزم العود في
انما الخطية بعد ما فات من ركناتها وقيل بجهة جملة المراتب
للمحقق للثبات في كل رتبة التي هو شرط الوجوب والجلد وانما
يقتضوا التمسك في نوبته على ما لا يتبدل من كتابه لا يتبدل
الكتابة والمعاد الذي يزيلها القصر في نوبته ما عاصره وكثيره في
نواحيه فانه عتق كالعلم والجهل وهو الشيخ الكبير الذي بعجز عن
التمسك عليه مشقة لا يتحمل عادة والايمان وحده فاعلموا ان
قريباً من المسجد والاصح اليه عرجة حلق الاضداد والمختر

هذا هو الوجه في صحة
الجمعة على وجهه بالشرط المذكور بله بعضا ما لا على علمهم
يقتر على اجتماع باقي الشرائط منه الصلوة على الأئمة ولو اجابوا ولا
يتأخره ذكرهم ولو ادعى عدم الاجتماع على علم الوجوب لبعضهم
الصلوة في غاية القوة فلا أقل من التخيير مع رجحان الجملة
وتخيير البعض بما كان الاجتماع على امام عدل لان ذلك لا يخفى
ومن مر في وجهه من الأئمة علم عالم وهو المستر في علم اجرائهم بما كان
مع انقل من تمام محافظتهم على ما من ذلك من العلم والاجتماع
ختمه فصار احدهم الامام في الاسم وهذا يقتل شرطه
العلامة وهو خمسة فاحتمل القولين لعدم استلزامه وقيل بجهة
ويشتركون فيهم ذكره الحارثي في كتابه في تفسيره من المرحوم
والعلماء المحققين وسياق ما لا على وجهه وتأنيدهم للجماعة بان يتبعوا
وامام منهم فلا يقع خلاف في ذلك وانما شرطان في الاستدلال لا في الاستدلال
فلما تضمن العلامة بعد تخرجه الامام اسم الامام ولو زاد وج
علم خفي من تعبد به الجماعة وقيل يستلزم العود في
انما الخطية بعد ما فات من ركناتها وقيل بجهة جملة المراتب
للمحقق للثبات في كل رتبة التي هو شرط الوجوب والجلد وانما
يقتضوا التمسك في نوبته على ما لا يتبدل من كتابه لا يتبدل
الكتابة والمعاد الذي يزيلها القصر في نوبته ما عاصره وكثيره في
نواحيه فانه عتق كالعلم والجهل وهو الشيخ الكبير الذي بعجز عن
التمسك عليه مشقة لا يتحمل عادة والايمان وحده فاعلموا ان
قريباً من المسجد والاصح اليه عرجة حلق الاضداد والمختر

المتأخر

المتأخر على وجهه بالشرط المذكور بله بعضا ما لا على علمهم
يقتر على اجتماع باقي الشرائط منه الصلوة على الأئمة ولو اجابوا ولا
يتأخره ذكرهم ولو ادعى عدم الاجتماع على علم الوجوب لبعضهم
الصلوة في غاية القوة فلا أقل من التخيير مع رجحان الجملة
وتخيير البعض بما كان الاجتماع على امام عدل لان ذلك لا يخفى
ومن مر في وجهه من الأئمة علم عالم وهو المستر في علم اجرائهم بما كان
مع انقل من تمام محافظتهم على ما من ذلك من العلم والاجتماع
ختمه فصار احدهم الامام في الاسم وهذا يقتل شرطه
العلامة وهو خمسة فاحتمل القولين لعدم استلزامه وقيل بجهة
ويشتركون فيهم ذكره الحارثي في كتابه في تفسيره من المرحوم
والعلماء المحققين وسياق ما لا على وجهه وتأنيدهم للجماعة بان يتبعوا
وامام منهم فلا يقع خلاف في ذلك وانما شرطان في الاستدلال لا في الاستدلال
فلما تضمن العلامة بعد تخرجه الامام اسم الامام ولو زاد وج
علم خفي من تعبد به الجماعة وقيل يستلزم العود في
انما الخطية بعد ما فات من ركناتها وقيل بجهة جملة المراتب
للمحقق للثبات في كل رتبة التي هو شرط الوجوب والجلد وانما
يقتضوا التمسك في نوبته على ما لا يتبدل من كتابه لا يتبدل
الكتابة والمعاد الذي يزيلها القصر في نوبته ما عاصره وكثيره في
نواحيه فانه عتق كالعلم والجهل وهو الشيخ الكبير الذي بعجز عن
التمسك عليه مشقة لا يتحمل عادة والايمان وحده فاعلموا ان
قريباً من المسجد والاصح اليه عرجة حلق الاضداد والمختر

هذا هو الوجه في صحة
الجمعة على وجهه بالشرط المذكور بله بعضا ما لا على علمهم
يقتر على اجتماع باقي الشرائط منه الصلوة على الأئمة ولو اجابوا ولا
يتأخره ذكرهم ولو ادعى عدم الاجتماع على علم الوجوب لبعضهم
الصلوة في غاية القوة فلا أقل من التخيير مع رجحان الجملة
وتخيير البعض بما كان الاجتماع على امام عدل لان ذلك لا يخفى
ومن مر في وجهه من الأئمة علم عالم وهو المستر في علم اجرائهم بما كان
مع انقل من تمام محافظتهم على ما من ذلك من العلم والاجتماع
ختمه فصار احدهم الامام في الاسم وهذا يقتل شرطه
العلامة وهو خمسة فاحتمل القولين لعدم استلزامه وقيل بجهة
ويشتركون فيهم ذكره الحارثي في كتابه في تفسيره من المرحوم
والعلماء المحققين وسياق ما لا على وجهه وتأنيدهم للجماعة بان يتبعوا
وامام منهم فلا يقع خلاف في ذلك وانما شرطان في الاستدلال لا في الاستدلال
فلما تضمن العلامة بعد تخرجه الامام اسم الامام ولو زاد وج
علم خفي من تعبد به الجماعة وقيل يستلزم العود في
انما الخطية بعد ما فات من ركناتها وقيل بجهة جملة المراتب
للمحقق للثبات في كل رتبة التي هو شرط الوجوب والجلد وانما
يقتضوا التمسك في نوبته على ما لا يتبدل من كتابه لا يتبدل
الكتابة والمعاد الذي يزيلها القصر في نوبته ما عاصره وكثيره في
نواحيه فانه عتق كالعلم والجهل وهو الشيخ الكبير الذي بعجز عن
التمسك عليه مشقة لا يتحمل عادة والايمان وحده فاعلموا ان
قريباً من المسجد والاصح اليه عرجة حلق الاضداد والمختر

المتأخر

سأولكم الآن عن حقهم وأخرون اضطروهم حتى هم من غير أن يروا
فتراد في ما بيننا وبينهم من أيام أربع ركعات مضافة إلى صلاة الظهر
فصل في ما بيننا وبينهم من أيام أربع ركعات مضافة إلى صلاة الظهر
معرفة سائر الأوقات الثلاثة المعروفة وهي صلاة الظهر
ما ذهب شعاعها وارتفعها وحياتها وسطها ولها قبل الزوال وقت
وهي الباقي من العشرين من الأوقات الثلاثة فتعلم من ذلك أن
بعد ذلك على الأقل يسير على ما يردون فيسقط ذلك لثبوت
الأصل بين الفريقين ووجهه في الصلاة يوم الجمعة كيف
والأصل في الجمعة من السجود في الركعة الأولى سجدة بعد قيامهم
عنه ويصلي ولو بعد الركعة فإن لم تكن منه إلى أن يسجد الإمام
الثانية ويسجد مع ثمانية الإمام في الركعة الأولى ولا يسجد
طاعة ولا يطول فصران الإمام في ركعة واحدة ولا يطول
أصلها في زيادة الركعة في غير هذه فكذا لو رجع عن ركعة الأولى
وسجد هاتان لم يتركها مع ثمانية الإمام فثبت لصحة الاشتراط
أو أن ركعة متباعدة واستأنفنا الظاهر مع احتمال العدول إلى
صحة والتباعد بين قطعها مع إمكان صحته وأنها صلة العبد
وأحد ما يثبت من العود لكثرة عوائد الله تعالى على عباده
وعود السر والرحمة بعباده وعود ما لا يتقبله عن ذنوبهم
على عباد غير قليل لأن جمع يرد إلى الأصل والركعة كذلك
الباقي في فردة وتباعد من جمع العود وجوب صلاة العبد
عينا يشترط لصحة العبد أما التسمية في كل صلاة فشرط
لصحة الصلاة

هذا هو الحق
والأصل في الجمعة من السجود في الركعة الأولى سجدة بعد قيامهم
عنه ويصلي ولو بعد الركعة فإن لم تكن منه إلى أن يسجد الإمام
الثانية ويسجد مع ثمانية الإمام في الركعة الأولى ولا يسجد
طاعة ولا يطول فصران الإمام في ركعة واحدة ولا يطول
أصلها في زيادة الركعة في غير هذه فكذا لو رجع عن ركعة الأولى
وسجد هاتان لم يتركها مع ثمانية الإمام فثبت لصحة الاشتراط
أو أن ركعة متباعدة واستأنفنا الظاهر مع احتمال العدول إلى
صحة والتباعد بين قطعها مع إمكان صحته وأنها صلة العبد
وأحد ما يثبت من العود لكثرة عوائد الله تعالى على عباده
وعود السر والرحمة بعباده وعود ما لا يتقبله عن ذنوبهم
على عباد غير قليل لأن جمع يرد إلى الأصل والركعة كذلك
الباقي في فردة وتباعد من جمع العود وجوب صلاة العبد
عينا يشترط لصحة العبد أما التسمية في كل صلاة فشرط
لصحة الصلاة

لعدم

لعدم إمكان التفرقة هنا والمطلوب أن هذا بعد ما يتخلل الجمعة ولم
يلزم وقتها وهو ما بين طلوع الشمس والزوال وهي ركعة الجمعة
وجب فيها التكبير وأنها من المعتاد من تكبيرة الإحرام وتكبير
الركعة والسجود كما في الركعة الأولى وأربعاً في الثانية بعد
الركعة من جهات المشهور والقوت عليها على وجه التقدير والأحوط
بعد ذلك تكبير وهذا التكبير والقوت جازانها يجب حيث يجب
وتبين حيث تبين ويصطلح بالاختلاف لها على التقديرين ويتوقف
القوت بالرسوم وهو اللزوم أهل الكبرياء والعظمة آله ويجوز
غيره وبما سمع مع اختلاف الشريعة الموجبة فصل جامعة وفرد
سجدة ولا يفرح تباعد العبد عن غيره وقيل مع استحبابها
تصلي في ركعة واحدة وتسقط الخطية في الفرائض ولو كانت في
أجله وغيره لم ينقص في شهر القبول وقيل تقتضي كذا كانت وقيل
أنها مضمولة وقيل موصولة وهي مضمولة للماجل وليست بالركعة
بما سمع من الأخبار والأشياء الأئمة تسجد بها أحصل وإن يكتم فخرج
بالعلم على عبد الظاهر من جهة إلى الصلاة وفي الأصح بعد عود
منها فحينئذ يصح الركعة وتنفيد الآية للاتباع والعرق لا يركب
الخطية الخط على الخط للأشياء وما لا يركب شاذ من الأضاريج
على التفرقة المشبهة بحمل على العلم بجمعها وتكبيرها في كل ركعة
الصلاة وبعد ما لا يزال من الصلاة لا بأس بالمشهور إلا بسجد
التكبير فانه يجب أن يوصله للقيام بها ويصل في ركعة قبل

هذا هو الحق
والأصل في الجمعة من السجود في الركعة الأولى سجدة بعد قيامهم
عنه ويصلي ولو بعد الركعة فإن لم تكن منه إلى أن يسجد الإمام
الثانية ويسجد مع ثمانية الإمام في الركعة الأولى ولا يسجد
طاعة ولا يطول فصران الإمام في ركعة واحدة ولا يطول
أصلها في زيادة الركعة في غير هذه فكذا لو رجع عن ركعة الأولى
وسجد هاتان لم يتركها مع ثمانية الإمام فثبت لصحة الاشتراط
أو أن ركعة متباعدة واستأنفنا الظاهر مع احتمال العدول إلى
صحة والتباعد بين قطعها مع إمكان صحته وأنها صلة العبد
وأحد ما يثبت من العود لكثرة عوائد الله تعالى على عباده
وعود السر والرحمة بعباده وعود ما لا يتقبله عن ذنوبهم
على عباد غير قليل لأن جمع يرد إلى الأصل والركعة كذلك
الباقي في فردة وتباعد من جمع العود وجوب صلاة العبد
عينا يشترط لصحة العبد أما التسمية في كل صلاة فشرط
لصحة الصلاة

خروجها للاتباع ثم طليت في المساجد لعدة ايام وغيره استحب صلوة
الارض جان كان سبوتا والامام عطية لغزيت الصلوة السقط للثا
ويستحب التكبير في المسحور وقيل يجب للامرية في الطر عقيب
اربع صلوات اولها المغرب ليلته وفي الاضحية ستين عشرة
صلوة للتاكيد يعني وعقب عشر غيرها يعني لغيره او لظاهر الغرض
واخرها صبح آخر الاثنين او الاثنين لوقايت بعض هذه الصلوات
كبر مع فضايلها ونسب التكبير خاصة في حيث ذكر وصورة
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هداوا
يزيد في تكبير الاضحية على ذلك الله اكبر على ما تقسم من هذه الاقسام
وويتمها غير ذلك بزيادة ونقصان وفي الاربعين لسان الله اكبر
ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر لحد الله على ما هداوا وله الشكر على ما
اولا نا والحق ما يزود ذكر الله حسن على كماله ولو اتفق عباد الله
تقارروا على الذي حضرها في البلد من قرية وقية كانت جماعة
بعد حضر العيد في حضرة الجمعة فيصليها واجبا وعلوه مستحب
ويصل الظهر فيكون وجوبا عليه فحينئذ ياتي الاضحية يوم التقدير لغير
الايام وهو الذي خاتمه في قرية اما هو فيجب عليه الحضور
فان تمت الشرا بصلاته او لا سقط عنه ويستحب له اعلام
الناس بذلك في خطبة العيد ومنها **سورة الايات** جمع آية
وهي اهلالة سميت بذلك الاسماء المذكورة لانها علامات
على احوال الساعة واخاوتها واولاها وتكون في شهر ربيع الثاني
التعقيب بها الصلوة هي المسوقة كونها لشهر وخوف

نماها

نماها بجمع احداهما تليها او لاطلاق الكسوق عليها حقيقة كما يطلقون
على انفس اشياء والامام للعدل الذهبي وهو الشايع من كسوف القمرين دون
باقي الكواكب وانكساف الشمس فيها والزلزلة وهي حقة الارض والرجح
السوداء والصفراء وكما يعرف سائر كائنات الشدة او الضعف والهمك
المستفكر من الزلزلة والرجح المعاصرة زيادة عن المعهود وان التفتت عن
القومين او انصفت بلون ثالث وضابطه ما يخاف بعض الناس من
الاغواض الى السماء ما يصار كون بعضها قريبا او اراد بالسماء مطلقا
الغواض المشهورة في الجبال والسموات والارض والسموات والارض
ووجه وجوبها للصوم في جميعه ودرار حسن الباقية للكل ووجوبها
ينصف فريد من حيثها بالكسوفين او انصاف الارض شيئا من اجزاءها كالمسح
الاضحية وصلة الصلوة كعاد في كل ركعة سجدة وان وجوب ركوعها
وقبالات وقراءت وتحتجب النية والتهوية وقراءة الحمد وسورة
ثم الركعتين ثم يرفع رأسه منه الى صميم قائما مطمئنا ويقرأها هكذا
ثم يسجد سجدة ثين ثم يقرأ الى الثانية ويصنع كاصح اولها هذا
هو افضل في سجدة له الانتباه على مراقبه بعض السورة ولو اتيه
كل ركعة ولا يحتاج الى قراءة الفاتحة الا في القيام الاخير وفي السجدة
البعض فيجب كمال سورة في كل ركعة مع سجدة مرة فان يقرأ في الاخر
صحة وآية ثم يقرأ الآيات على باقي القيامات بحيث يكملها في اقلها
ولو اتم مع سجدة في ركعة سورة اخرى في قيامها لمحمد وسورة
ثانية وبعض في الركعة الاخرى كما ذكرنا من لوازم السورة في بعض
الركوعات وبعض في اخرها والاضحية التي هي ركعة من سورت

نماها بجمع احداهما تليها او لاطلاق الكسوق عليها حقيقة كما يطلقون على انفس اشياء والامام للعدل الذهبي وهو الشايع من كسوف القمرين دون باقي الكواكب وانكساف الشمس فيها والزلزلة وهي حقة الارض والرجح السوداء والصفراء وكما يعرف سائر كائنات الشدة او الضعف والهمك المستفكر من الزلزلة والرجح المعاصرة زيادة عن المعهود وان التفتت عن القومين او انصفت بلون ثالث وضابطه ما يخاف بعض الناس من الاغواض الى السماء ما يصار كون بعضها قريبا او اراد بالسماء مطلقا الغواض المشهورة في الجبال والسموات والارض والسموات والارض ووجه وجوبها للصوم في جميعه ودرار حسن الباقية للكل ووجوبها ينصف فريد من حيثها بالكسوفين او انصاف الارض شيئا من اجزاءها كالمسح الاضحية وصلة الصلوة كعاد في كل ركعة سجدة وان وجوب ركوعها وقبالات وقراءت وتحتجب النية والتهوية وقراءة الحمد وسورة ثم الركعتين ثم يرفع رأسه منه الى صميم قائما مطمئنا ويقرأها هكذا ثم يسجد سجدة ثين ثم يقرأ الى الثانية ويصنع كاصح اولها هذا هو افضل في سجدة له الانتباه على مراقبه بعض السورة ولو اتيه كل ركعة ولا يحتاج الى قراءة الفاتحة الا في القيام الاخير وفي السجدة البعض فيجب كمال سورة في كل ركعة مع سجدة مرة فان يقرأ في الاخر صحة وآية ثم يقرأ الآيات على باقي القيامات بحيث يكملها في اقلها ولو اتم مع سجدة في ركعة سورة اخرى في قيامها لمحمد وسورة ثانية وبعض في الركعة الاخرى كما ذكرنا من لوازم السورة في بعض الركوعات وبعض في اخرها والاضحية التي هي ركعة من سورت

لركعة واحدة

100

الطاهر من غسل العبد من يديه بايديته
وأيدي غيره بالخلق بالخلق المفضل
وأيدي غيره

وهو رابع عشر في صحة على الأصح وقيل خامس عشر في يومه ثم قد وان
لم يكن يومه يوم الاثنين والشهر ربيع الأول في يوم تروا الشمس لطلوعها وهو
الاعتدال الربيعي والاحرام على ما ذكره في الطول ولما كان أم تدب
في صلاة أحمل المعصومين ولو جئوا في مكان واحد داخل كان لا يتر
يا حقه أساية مطلقا وللشعير المبرور في الصلوة بعد ذلك من صلاة
مع الرقعة سواء في ذلك مصلوب الشريعة وغيره والتوبة عن غير
أو غير مطلقا في الفقه والظاهر فيجب الفسخ كالصغيرة الثانية
ونه بالصلوة في حاله المتيقن خشيته بالكلية وصلاحه
وصلة الاستشارة لا مطلقا بل في موارد مخصوصة من أفعالها
فإن منها ما يفعل قبل ما يفعل بغيره على ما فصل في محله ودخل
حكم بكل مطلقا ولا يدخل مكانا مدنية مطلقا وقيل المندرج
الدينية ما يدخل في الصلاة ودخل المسجد في كل وقت وكذا أدخل
الكعبة وإن كانت جن من المسجد إلا أنه يستحق لمخصوصه وحوله
وتظهر القاية في الأول من دخولها عند الفسخ السابق فانه لا يدخل
عند المسجد في كل ذلك إلا في صلاة عدا وهكذا ولو جمع
الغاصد لما دخل ومنها الصلوة المندرجة وفيها من المندرجة
والصلوة عليه وهي نية للنية المندرجة وبنيته في نية هبة
شروع في وقتها أو بعد ما شرعها انعقدت وصارت با
لشرع ما لم يزلها عند تروا واجبا وفعل محرم شكر وصلي
زجرا وكهين بركته واحدا ومجدين وشعور ذلك ومنه
صلوة الصديق في غير وقتها وضابط المشرع ما كان ضابطا

قبل الله

قبل الله في ذلك الوقت فلو لم يكن جالساً أو ماشياً أو غير ذلك
ولم يكن المشي ماشياً أو راكياً وشعور ذلك انعقد ولو أطلق فشرطها
شرط الرجعة في الجود والولون ومنها صلوة التيا بزيادة الجارة التي
تروا أو بوجبه الثانية أو بوجبه الأولى وهو أكبر التوال كوجبه
الاب لما فاته من الصلوة في صلاة أو مطلقا وسيا في غير ذلك
وهي بحسب الميزان بكيفية وكيفية ومن المندوبات صلوة الاستسقاء
وهو طلبة الشيا وهو أنواعه أناه الدعاء بالصلوة ولا خلف صلوة
مطلقا وأوسطه الدعاء خلف الصلوة وأفضلها الاستسقاء بركتين
وخطبتين وهي كالتدوين في الوقت والتكبير لثلاثة أو أربعين
وتحمر والقرعة وتكون للصلوة وغيره لأن المكان الفوت هنا
طلب الغيث وتوضير المياه والرحمة ويحذر الإمام وغيره الرداء
عنا وصار بعد الفراغ من الصلوة فضيل تحية يسار أو العكس
للأشياء والفتاوى ولو جعل مع ذلك أعلاه أسفلها ومطافه بها
كان حسنا ويترك محلا حتى يترى وتلك الصلوة بعد صوم ليلة
أيام طلق بها عليها تنقيا لأنها تكون في ذلك الثالث آخرها الأثر
وهو مخصوص في ذلك بنية أو بجمعة أو بوقت لاجابة الدعاء حتى
دوى أن العبد ليس بالخاصة في جميع فضائلها المجمع وبعده التوبة
التي لا تقاسم في تطهير الأخلاق من الرذائل ورد النظام إلى
ذلك أربا لاجابة وتكون في الخطب بعب هذا كزوى وعرف
من النظام من جهة التوبة جانا أو شرطا وخشيته اهتاما شأنا أو غير ذلك
لحفا وضالهم بالهم في ثبات ذلك وتفتح وتخرجون الصبيان

صلوة التيا بزيادة الجارة التي

صلوة التيا بزيادة الجارة التي

صلوة التيا بزيادة الجارة التي

صلوة التيا بزيادة الجارة التي

وہم

وغيرهما مصلحة الشكر عند الحاجة أو دفع نفقة على ما رسم في كتاب
 مذكورة ومختصة بغير ذلك من المصلحات المستوفى كصلوة النبي
 يوم الجمعة وعلى فاطمة وحسن وحسين عليه السلام أما الزنا والمظنة
 فلا صرحا فانهم قرآن كل قبيح وغير موضع فمن شاء استعمل ومن شاء
الفصل السابع في بيان أحكام لفظ الوانع في الصلاة الواجبة وهو
 أي لفظ الوانع إذا لم يكن صادرا عن عذر وفصله في الخلاف سواء كان على الحاكم
 أم لا أو هو جبريا أم يحسن من الدفع حتى يحصل سببه إما بعض الأفعال
 أو أشد وهو أنه إذا لم يكن بين طرفي التمتع بالحدث لأجل العمل
 على الأمر أو عاصيا أو غير ذلك من المصالح والعيوب أو كان عذر له أو غيره
 على الآخر أو لم يخل الوانع عن عذر أو عيب أو غيره من أفعاله أو
 بالواقع من شأن التمتع بالصلوة بغير الشك إلا أنه كان بيانا
 لمراد نصيبه من العمل بصل الصلاة للأخلاق أو سببها الخلال
 بالشرع كالطهارة واستبراء الجنين وإن لم يكن كذلك كالنقمة وإجراها
 حتى يحرمها واحد من وجه الكيفية لا التمايز صوري ولو كان الفعل
 حراما لا يحكم الشرعي بالوجوب والوضعي كالمطمان لا يصح
 الاحتجاج بنوعها ما عدا هذا بل لا يحكم بها وإن عمل في فعل أو لم
 ذكر أن يجرى في النفس بعد السلف من غير أن أحد الأركان متبعة
 إذا لم يكن حتى تجزئ عمله وقال الشافعي في غير ذلك لا يقتضي إذا
 سبوا من جهل ولم يدان بغير التمسك به الاستدلال المجزئ
 بعد إيمان شاك فأنه بعد أن كثرت أدلة التمسك به **قوله** أو تخرج
 منهما أو في الغزاة أو يبايعها بعد التمسك أو بين بعد السجود أو يند
 أو في التمسك بعد القيام ولو كان أشد أو التمسك بعد التمسك أو

في قوله ولما بقي في العود اليه قوله ان يعودهم العلم اما ما قبله من
 كاتوني والخذ في القيام قبل الاكل فلا بد انما الجرح وكذا الفعل
 المتعدي في التفت ولو كان الشك فيه اياه على انه لا يصلح
 فعله فلو كان فعله سابقا بعد ان فعلنا ما يجلد لفعله ان كان
 لتحق زيادة الركن المجلد وان كان سهوا وسدبا لم يترك في التفت
 وهو قائم في تركه ثم ذكر فعله قبله مع راسه في افع التفتين لان
 لا ذلك هو كونه والرفع منه انما يعلل كذا في الذكر
 والآخر كما فلا اجل لوقوع الزيادة سهوا ولو سخر الركن
 الافعال ولم يكن حتى يتبين فعله فلا التفات بمعنى ان الصلة لا
 تجل بدليل ولكن يجب ان يفي بحسب حدود اقتضاء اوها كما
 سابق ولو لم يتبين فعله في الملامح جعل المتعدي منه دون ان
 يصير ومن اوسلتم العود في المنقبة زيادة ركن فعل المجرد
 والسهم المسمى ما لم يركب في الركعة للاسوة لكون قام لان
 الضام لا يخصص الركعة لكان يركب كامل وكذا قوله وانها
 وجعلنا بطريق آخر ولما ذكر السجود ووجعنا من وضعه لغيره
 فلا يعود اليها بقية راسه وان لم يعلق ركن وجعنا كركن
 كذلك لان العود اليها يستلزم زيادة ركن وانما يعلق ركن وكذا
 المتعدي بان يعلق يعلق ركن اخر يوجب الما كركب ما يصير ساجدا
 السجود ما لم يعلق الما كركب ولما بين ان التوبة لان شرع في القراءة
 فله وان كان سجلا مع التلم يعلق ركن الا ان التطلان مستدان
 اقتداء الصلوة من حيث فوات المقارنة بينهما وبين التوبة في

جُزْءًا لِلْمَقَامِ تَرْكًا وَلَا جُزْءًا إِلَى الْأَصْلِ تَرْكًا لِأَنَّ الْإِجْلَالَ فِي الْقَوْلِ
 الْمُتَعَيَّنَةِ وَيَقْتَضِي مِنَ الْأَجْزَاءِ الْمُنْفِيَةِ الْقَوَاتِ عَلَى إِعْدَادِهَا الْقَوْلَ وَاعْتِدَادَهُ بِمَقَامِهِ
 الْجُزْءِ الْوَاحِدَةِ وَالْجُزْءِ الْجَمْعِ وَمِنْهُ الْقَوْلُ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا وَأَلَّا وَالْقَوْلَ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا
 شَرَفًا وَتَوْشِيحًا لَوَاحِدٍ الشَّهَادَتَيْنِ فَإِنَّهُ لَوْ بَيَّنَّا بِطَرَاظِ الشَّهَادَةِ لَوَاحِدَةٍ
 أَمَا لَوْ بَيَّنَّا الْقَوْلَ عَلَى أَنَّهُ مَخَصَصٌ لَوَاحِدٍ الْأَخْصَصَةِ لَوْ جُودَ أَنَّ لَا عِلْمَ بِهِ
 يَبْقَى عَلَى الْإِشْقَاقِ عِزَّ عِلْسِ اجْزَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَى أَصْلِ الْقَوْلِ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا
 تَقَاءَ الْقَوْلِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا
 يَبْقَى بِشَرَفٍ كَلِّ الْبَيِّنَةِ تَوْشِيحًا وَمِنْهُ الْقَوْلُ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا
 وَبَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا وَمِنْهُ الْقَوْلُ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا
 اجْزَاءَهُ عِزَّ الْقَوْلِ مِنْ اجْزَاءِ الشَّهَادَةِ يَبْقَى عِزَّ الْقَوْلِ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا
 كَلِّ الْقَوْلِ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا
 لَا كَلِّ الْقَوْلِ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا
 الْاجْزَاءِ الْآيَاتِ بِمَا يَلِيهَا مِنْ الْقَوْلِ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا
 الْأَمْعُ خُرُوجَ الْوَقْتِ قَبْلَهُ وَبَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا
 جَعَلَهُ لِلشَّهَادَةِ وَالْقَوْلِ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا
 سَجَدًا لِلشَّهَادَةِ وَالْقَوْلِ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا
 سَبَبَ عِزَّهَا وَانْقِلَابَ عِزَّهَا عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا
 أَيْضًا وَاجِبًا لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْأَجْزَاءِ وَالْقَوْلِ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا
 سَجَدًا هَامًا وَبَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا
 الْآلَهُ لَيْسَ تَأْسِيلًا لِلشَّهَادَةِ عِزَّهَا سُلْطَانًا وَالْقَوْلِ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا
 أَوْ الْقَوْلِ عَلَى أَنَّ لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا لَوْ بَيَّنَّا



...الملك ...
...الملك ...

10

فيكون من جملة ما يوجب الصدقة في كل سنة من ثلث ما كان في ثلثه كل سنة
 مع المطابقة او لم يتجاوز الثلث من المطابقة في كل سنة من ثلثه كل سنة
 مع المطابقة او لم يتجاوز الثلث من المطابقة في كل سنة من ثلثه كل سنة
 اما لو كان قد حدث احد المظفر في ثلثه المطابقة مع احتلال العينة ولو
 ذكر بعد الفرية تمام الصلوة فالأولى بالصحة وكذا العارية لا يتأهل له
 ان يخرجه ذكره فاعلم ان استثنى احدنا ما فيه اذ لا فرق في
 بين المالكين ولو ذكر التمام في الاثنا عشر بين قطعة وانما هو وال
الثاني حكم الصدقة في اربعين سنة من اربعة بالمطالين بطلان
 الصلوة في سنة الثلث بين الاثنين والاربع استأذ الى القطر على
 محله في سلم قاله من الرجل لا يدري على كنهين ام اربعة قاله
 في هذا الصلوة والاربعين سنة المستوفى كونه غير امام مع
 لصحة عشرين سنة في اربعين سنة في ثلثه المطابقة مع
 اربعين سنة في اربعين سنة في ثلثه المطابقة مع
 في هذا الصلوة ويكون من المظفر على من ثلثه المطابقة مع
 على الثلث في اربعة **الثالث** اوجب الصدق في اربعة الاحتياط
 بركتين جالساً لوليك في المغرب بين الاثنين والثلث وذهب
 وجهه الى ثلثه الى الثانية عملاً برواية عمار بن موسى الساجي عن
 الصادق ع وهو في ثلثه المطابقة مع ثلثه المطابقة مع
 وهو الثانيون بأما في ثلثه المطابقة مع ثلثه المطابقة مع
 مع ثلثه المطابقة مع ثلثه المطابقة مع ثلثه المطابقة مع

فيكون من جملة ما يوجب الصدقة في كل سنة من ثلث ما كان في ثلثه كل سنة
 مع المطابقة او لم يتجاوز الثلث من المطابقة في كل سنة من ثلثه كل سنة
 مع المطابقة او لم يتجاوز الثلث من المطابقة في كل سنة من ثلثه كل سنة

احل الطرفين في كل سنة من ثلث ما كان في ثلثه كل سنة
 مع المطابقة او لم يتجاوز الثلث من المطابقة في كل سنة من ثلثه كل سنة
 مع المطابقة او لم يتجاوز الثلث من المطابقة في كل سنة من ثلثه كل سنة
 اما لو كان قد حدث احد المظفر في ثلثه المطابقة مع احتلال العينة ولو
 ذكر بعد الفرية تمام الصلوة فالأولى بالصحة وكذا العارية لا يتأهل له
 ان يخرجه ذكره فاعلم ان استثنى احدنا ما فيه اذ لا فرق في
 بين المالكين ولو ذكر التمام في الاثنا عشر بين قطعة وانما هو وال
الثاني حكم الصدقة في اربعين سنة من اربعة بالمطالين بطلان
 الصلوة في سنة الثلث بين الاثنين والاربع استأذ الى القطر على
 محله في سلم قاله من الرجل لا يدري على كنهين ام اربعة قاله
 في هذا الصلوة والاربعين سنة المستوفى كونه غير امام مع
 لصحة عشرين سنة في اربعين سنة في ثلثه المطابقة مع
 اربعين سنة في اربعين سنة في ثلثه المطابقة مع
 في هذا الصلوة ويكون من المظفر على من ثلثه المطابقة مع
 على الثلث في اربعة **الثالث** اوجب الصدق في اربعة الاحتياط
 بركتين جالساً لوليك في المغرب بين الاثنين والثلث وذهب
 وجهه الى ثلثه الى الثانية عملاً برواية عمار بن موسى الساجي عن
 الصادق ع وهو في ثلثه المطابقة مع ثلثه المطابقة مع
 وهو الثانيون بأما في ثلثه المطابقة مع ثلثه المطابقة مع
 مع ثلثه المطابقة مع ثلثه المطابقة مع ثلثه المطابقة مع

فيكون من جملة ما يوجب الصدقة في كل سنة من ثلث ما كان في ثلثه كل سنة
 مع المطابقة او لم يتجاوز الثلث من المطابقة في كل سنة من ثلثه كل سنة
 مع المطابقة او لم يتجاوز الثلث من المطابقة في كل سنة من ثلثه كل سنة

سبب بفعله كالسكران مع القصد والاختيار وعدم الحاجة صرفاً

حتى يحل عليه فصل من فلك الظهران من
الغرب

منه جواب من يراى العرس حتى يجلد على سائر القهرات
الترتيب

[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ثلاثة اقسام الى اربعة اقسام على الوسط والواحد الاصل فصار
فصلان على وجه المخرج في اربعة اقسام للتقريب واحترام
الاول من الامم وهو هامن الاقارب فلا يجبا لقضاء عنهم على الواجب
وسنالمشهور والاربابات مختلفة حتى بعضها ذكرها في بعض الكتب
ويمكن جعل المطلق على المقيد خصوصاً في حكم الخائف للاصل وتقدم
الذكر عن الحق وجوبا لقضاء عن المرأة ونقصه اليها من
بظواهر الايات وحملها على التمثيل والافق على القولين بين
قوله والاعداء الاقرب وهو بشرط كماله لو لم يندم قوله
واسبق في الذكر على شرطه لرفع العلم على بعض المصنفين واصل
البراءة بعد ذلك الوجه الوجه عند بلوغه اطلاق النص وكذا
في قبلة النجاسة ولا يشترط خلوة شدة من جهة واجبة لغالب
فيلان معاً وهو يجب تقديم ما سبق به وجهان اختارنا
الترتيب وحمله استعماله في قوله لان المطلوب القضاء وهي
تأجيل النجاسة بعد الموت ومن قبلها حتى استأنس به معتدة
واختارة الذكر في المنع وقصم الذم في الجواز وعلى تقدير
تبع غيره في الافرار بختصاص الحكم بالعرف فلا يستعمل والى وان
يجل بافانك عرضته ولو ادعى الميت بقضاءها على وجه تقدم
سقطت عن العلم بالبعض ويجب اليان ولو فاق المحقق
ما لم يجبه لكثرة تخلفها ويجهد في تحصيل ثمن بقدره
بخطاؤه ونقص ذلك القدر سواء كان الفات متعة اكان
كثيرة ام تحال كقرينة منصوصة متعدي ولو اشبهت الفات

في هذه

في هذه منصوصة واجب قضاء ما يتقن به البراءة كما لا شك بين
وعشرين وجه وجه البناء على الأقل ضعيف وجعل في المراجعة
السابقة لوضع في قضاء اللائحة ناسيا مع انما لم يان لا يزيل
ما قبل هذا السابقة واجازة ولما يسر في انما ذكرها في بعض
حيث يمكن والمراد بالاعداء ان يتواخا عليه نحو هذه الصلة لا
السابقة الى آخره كما استمرراً ويجعلها في باقي المراتب
في حق الاخبار دلالة عليه وانما جعل على العدم لبيان ركع في
لا بد من هذه السابقة انما لم يان السابقة لاجل الاعتقاد
الترتيب مع النيان وكذا لوضع في اللائحة ثم علم ان عليه
والاعداء السابقة ثم ذكر السابقة اخرى على اليها وهذا
ذكر هذا العدد ورواية من المحدثين اليها على اللائحة
المعينة او لا او صا حدة فعلى هذا يمكن تراخي العدم و
كما بعد من مقابلة اليها كذا من ضرورة ان يكون في
في اربعة ناسيا الى عاتية استخرا على ما تقدم او وجوبها
الاخر من القافية الى الاداء لغيره من قبلها الى التنازل ومن
من التنازل الى مثلهما الى الرضا وحمله على تحت عشرة وهي
الحاصل من ضمير صدر العدد بدعته والية وهي ربع نقل وقدر
او ادق قضاء في الاخر **لا** ذهب لم يقوياً وان لم يجد وسلا
الى وجهه باخرا واما الاعداء الى اخر الوقت فمحمدين باحسان
الصلة تامة بزمان العذر يجب كالمخرج اليهم بالنحو والجمع على
ما اذعاه المرتضى من جهة النص الطوسي في اول الوقت وان كان

في هذه منصوصة واجب قضاء ما يتقن به البراءة كما لا شك بين
وعشرين وجه وجه البناء على الأقل ضعيف وجعل في المراجعة
السابقة لوضع في قضاء اللائحة ناسيا مع انما لم يان لا يزيل
ما قبل هذا السابقة واجازة ولما يسر في انما ذكرها في بعض
حيث يمكن والمراد بالاعداء ان يتواخا عليه نحو هذه الصلة لا
السابقة الى آخره كما استمرراً ويجعلها في باقي المراتب
في حق الاخبار دلالة عليه وانما جعل على العدم لبيان ركع في
لا بد من هذه السابقة انما لم يان السابقة لاجل الاعتقاد
الترتيب مع النيان وكذا لوضع في اللائحة ثم علم ان عليه
والاعداء السابقة ثم ذكر السابقة اخرى على اليها وهذا
ذكر هذا العدد ورواية من المحدثين اليها على اللائحة
المعينة او لا او صا حدة فعلى هذا يمكن تراخي العدم و
كما بعد من مقابلة اليها كذا من ضرورة ان يكون في
في اربعة ناسيا الى عاتية استخرا على ما تقدم او وجوبها
الاخر من القافية الى الاداء لغيره من قبلها الى التنازل ومن
من التنازل الى مثلهما الى الرضا وحمله على تحت عشرة وهي
الحاصل من ضمير صدر العدد بدعته والية وهي ربع نقل وقدر
او ادق قضاء في الاخر **لا** ذهب لم يقوياً وان لم يجد وسلا
الى وجهه باخرا واما الاعداء الى اخر الوقت فمحمدين باحسان
الصلة تامة بزمان العذر يجب كالمخرج اليهم بالنحو والجمع على
ما اذعاه المرتضى من جهة النص الطوسي في اول الوقت وان كان

تو رخصه و کار ارباب است
طریق رسیدن السور من الدار الى القصر
التي كانت القصور على الحصى والطين
والخشب والبرص والحصاة والجرثومة
والجذام والدمامل والقرح والخراج
والفالج والشلل والعمى والسنسنة
والجذام والدمامل والقرح والخراج
والفالج والشلل والعمى والسنسنة

برای

يتأمله في كتابه المذكور في من الأخبار وحرقها
فيه في شرحه واستدلاله أيضا إلى الأخبار وحرقها على النبي وحرقها
على الكراهة طريق علم غير علم آخرها بالقرينة ولا فرق بين ما
الاسباب وغيرها **الفصل التاسع** في صلوة الخوف وهي مقصورة على
اجتماع وحصر على الصلوة وحجة شرطية الشريعة لا جارية حيث
انقضت جميع من رقة بالخطر للشرع من الخوف والشرع حكم فيها حيث
اجتمع وفرد على الاثر لا على النص واستدلالها على الصلوة
لما جازع لا على الشرطية فيقيد بالادلة على الاطلاق سالما وهي ارفع
كثرة ثلث عشرة أشهر هائلة ذات اربعة ايام لم يذكرها وطأ شرط
انما لها بقوله وسكان الاقتران فرقتين لكثرة المسلمين او قوتهم
يخشى بقاءهم كقوة العدو والاضطراب الاخرى بالصلوة وان لم يشا
وتكون العدة في حلة صفة القبلة انما في ذمها وعن احد علماء أهل
لا يكتفى بالشك للمسلمين الا باعتراف فيها او في جميع جهتها وسبب
نقص من قاطم واستدلال ثالث وهو كون العدة اذ اقوى بخلاف مجموع
عليهم حال الصلوة فلا يؤمن صلواتا بغيره فيذكرها في ذلك اختصارا
من يخرق وما يعم وهو عدم الاحتياج الى الزيادة على مرتين لاختصاص
هذا الكيفية بادرته كقوة ركعة ويمكن التخييل في المغرب ومع
اجتماع الشرط يصلون صلوة ذات اربعة ايام حيث يترك ذلك لا ان الشك
كان في جمع جبل منه جلد سمير وصفر وسود كما اقيم اول ان الصلوة
كانت اخفاة فلتقوا على جعلهم اربعة من جلود وخرق شاة
اول ان الرقام كانت في التوبة او لم يرد القوم به خفاة فتشقت
الوقوف

الصلوة في وقتها
فان كان في وقتها
فان كان في وقتها

الصلوة في وقتها
فان كان في وقتها
فان كان في وقتها

ارجلهم كما نزلت بلقن عليها كقوة اول ان اسم شجرة كانت في موضع
من اللينة العذرة وهو على ثلثة ايام العدة في اربعة ايام وقيل بوضع من جلود
هي اربعة ايام ان يعلى الامام بفرقة ركعة في مكان لا يعلم
سماها العدة ثم يفردها بعد قيامه ثم يتكون ركعة اخرى مخفية
ويكونون واحدون موقفًا للفرقة الثالثة ثم تأتي الفرقة الاخرى
والامام في صلاة الثانية فيصليهم ركعة الى ان يرفعوا من سجود
الثانية يفردها ويتكون صلواتهم ثم يتفرغ الامام حتى يركعوا
ليكمهم واما حكمنا بافرادهم من الصلاة لا يقتضي بل يركعوا
سلامهم على بقا الصلوة بها حيث ذهبت كية الى ان يركعوا
وطأ هذا الصلوة فيه صريح كثير منهم بقاء الصلوة ويخرج بحكم
الامام او هاتم على الصلوة وما اختاره المصنف من قوله في
المغرب يعلى احدى ركعتين والاخرى ركعة غير ذلك
والفضل تخصيصها بالاولى والثانية لما في كتابنا على
بطلان الترتيب والبيان في ادراك الاركان والقراءة المتينة مع
كيفية الثانية بالجلوس للتميز بالاولى مع بناها على التصفية بكون
بأسرها ثم ما على التفتين فلا يجلس باسرها والاولى تحت
في التكليف الثانية بالجلوس للتميز بالاولى على التفتين الاخر
ويجب على المصلي اخذ السلام للامام في التفتين وحالة العدا
والدفع من السيف والسكين والرمح وغيره وان كان تحتها
بمن شيا من الواجب او يؤذي غيره فلا يجزئ اختيارا ومع الشدة
المماثلة من الانزاع كذلك والصلوة باحد الوجه الممثلة
الصلوة في وقتها
فان كان في وقتها
فان كان في وقتها

الصلوة في وقتها
فان كان في وقتها
فان كان في وقتها

الصلوة في وقتها
فان كان في وقتها
فان كان في وقتها

هذا الباب يسلون بحسب المدة ركبانا ومشا... جماعة ومردى...
بقتل الاختلاف للمدة هنا بخلاف المختلطين في الاجتهاد لان...
وحتى هنا لم يترك عدم تقدم المأمور بغير ضرورة ولا اعتلا...
الاعتقالات بالاعتقالات هنا ويؤمن اياما مع تعدد الركوب والسجود...
ولعل القربى من الارض ثم العقبين فصاروا كالمركب ويحيا...
يما امكن ولو بالتحفة فانهم سقطت مع عدم الاكثار الى الحال...
بالفرقة والايام بالركوب والصلوات من كل ركعة في...
والركوب والسجود واجابتهما وسبح الله وتعالى ولا اله الا...
وانه كبرية ما عليها النية والتكليف في الشدائد والتسلية...
وهكذا هو في كل حال في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة...
لغير الكيفية بين كون من عاد ولو لم يصح لاس...
الى الكيفية اما الكيفية في ان يكون غير مطلقا وجوزية...
لما فيه الكيفية مع حرف التثنية وفيه وجاء السلامة...
الوقت وهو يقتضي جواز التزايد لوقت عليه...
فلا لعدم الدليل الفصل في العشرة خلو المسافر...
سنة وشروطه فلهذا المسافة وهي بمثابة...
كل ميل اربع اذ ذراع يكون المسافة سنة وسبعين الف ذراع...
حاصلة من ضرب سنة في ثمانية ثم المربع في اربعة وكل ذراع...
عشرون اصبع كل اصبع سبع شعيرات متلاصقا...
ست عشرون شعيرة سبع شعيرات من شعر البقرة...
مضاد الوقت والمكان والسير لا نقلا الا بال...
السير

خطة

خطة البلد المتعدد وان خرجت في المسح عرفا او نصفه...
ليومه او ليته او المثلث منهم مع انشا الشرح...
اولا احدهما والآخر في آخر الاصح وغيره في الشهر وفي الاخبار...
الحبيصة الاكتفاء به مطلقا وعليه جماعة يخرجون في القصر والاقام...
جما وخرجت في القصور خاصة وحسب الاكثر على ما يرجع ليومه...
بفتح القصر ويخرج عليه المص في الذكر وفي الاخبار ما يفي هذا...
يخرج بمعية وخبر بمقتضى السفر لسانا بغيره كطريق...
يرجع متى وجدها الا ان يعلم ما في نفسه على المسافة...
الطقن القوي به وجه فوق ويايم سحلب يفاديه متى...
مع الكاهن ما دونه من الركعة والعبد يخرجون في الطلاق...
مع طهر اما رقبته ولبطنه فبما يقع بقضاء الصلوة...
المسافة ولو بعدا وحيث يبلغ المسافة بقصره الرجوع مطلقا...
ولا يتم له ما يقرى في الذهاب بهذا القصر...
عن المسافة وان لا يقطع السفر في ركعة وهو...
الذي قد استوطنه او لم يقطع في ركعة...
شهره في ايامه اربعة الاقامة المريحة للاتمام...
شهره او يرضى الاقامة على الدوام مع استيطانه...
يكن له بدليل ولو خرج في المسافة اربعة ايام...
ساوية او في مقام غير ايام ثمانية...
السفر على ما يحصل عادة في اقل من ايام او في...
الاقامة وان خرج من السفر مصرى كان معين اما المصطفى

والله ليس بشره ومثلثا لثلاثون اتم بعد هذا يصلح قبل السفر
ولو فرضه ومن القطع السفر احدى هذه السفر السفر العود الى القصر
للاصد مسافة جديدة فلو خرج بعد ما انتهى على اتمام الى ان يقصد
المسافة سواء علم على العود الى موضع الإقامة ام لا ولو بقي الاقامة
في عدة مواطن في الايام السفر او كان له مسافة اعتبرها المسافة
بين كل اثنين وبين الاخر وفي السفر في قصر في القلعة ويتم في الباقي
وان تاقى السفر وان لا يكون سفره بان يسافر ثلث سفر الى مسافة
ولا يتم بين سفرين متباعدتين ايام في بلاد او مع الشدة او بعد في
عليه اسم الحماري والخبرة وجه يتم في الشدة ومع جيل في الاسم
يسمى بها الى ان يبرز الاسم او يقصر عدة ايام من الشدة او يقصر
بغير سافة في بلاد مطلقا او مع نية الإقامة او يقصر عليه ان يكون
يوافق عدة ايام الإقامة او حازما السفر من دونه ومن كثير من الحمار
يقيم اليوم ويتقنوا ليا وهو من يكون في دابة الخيرة ويذهب معها
يقوم ببلدة غايلا اعداد نفسه الى ذلك والملاح وهو صاحب القبة
والاجير الذي يجر نفسه للاسفار والبرية المعلقة للرسالة
او بين البلد الاشفاق وضابطه من يرافقه الى المسافة ولا يتم
كان وان لا يكون سفره معصية او مشتركة بينهما وبين العامة او
مستورة لها كما تاجر في المحرم والابق والمناظر والتمهي على اخر
محرم وذلك طريق بغيره المعط ولو على الماء والموت في تلك
كل واجب بغيره تباينه وهي باقية ابتداء واستدانة فلو خرج
فقد ما في ثلثه انقطع الرجوع وبالعكس وبغيره كقولنا

تكون من سفرين متباعدتين ايام في بلاد او مع الشدة او بعد في
عليه اسم الحماري والخبرة وجه يتم في الشدة ومع جيل في الاسم
يسمى بها الى ان يبرز الاسم او يقصر عدة ايام من الشدة او يقصر
بغير سافة في بلاد مطلقا او مع نية الإقامة او يقصر عليه ان يكون
يوافق عدة ايام الإقامة او حازما السفر من دونه ومن كثير من الحمار
يقيم اليوم ويتقنوا ليا وهو من يكون في دابة الخيرة ويذهب معها
يقوم ببلدة غايلا اعداد نفسه الى ذلك والملاح وهو صاحب القبة
والاجير الذي يجر نفسه للاسفار والبرية المعلقة للرسالة
او بين البلد الاشفاق وضابطه من يرافقه الى المسافة ولا يتم
كان وان لا يكون سفره معصية او مشتركة بينهما وبين العامة او
مستورة لها كما تاجر في المحرم والابق والمناظر والتمهي على اخر
محرم وذلك طريق بغيره المعط ولو على الماء والموت في تلك
كل واجب بغيره تباينه وهي باقية ابتداء واستدانة فلو خرج
فقد ما في ثلثه انقطع الرجوع وبالعكس وبغيره كقولنا

مسافة ولو بالعود لا يصح باقي الذهاب وان يتبقى عن حذر ان
بالسفر في الارض لاطلق الموارث او يحصى عليه اذاته ولو تمكلا
كالبلد المختص والمرفق ومختلفا الارض وعدم الحذر والاذ
والسفر في البحر والمختص لبلد المتوسط فسادون ويحذف في
وصد في الجبل والصوت لا ينشر في الصحراء والاكتمال با حلا
مذهب جامعة والا فري حيا رخصا بماذا هيا وعود او عليه اليك
في ناكته ومع احكامه الشرايط فيهما من القصر بغيره في الزا
الا في اربعة مواطن سجد في مكة والمدنية المعهودين وسجد
الحمار يصح في شرف السلام وهو ما ارع عليه من حذر
فيتم فيها بين الاقام والقصر والاقام افضل وسجد الحكم اخبار
كثيرة من بعضها ان من عرف ان علم الله وضعه الى القصر او قصر
بابه وضم القصر فيها كغيرها والاخبار الصحيحة في حله
المرضى وابن الحنفية يحكم في شاة هذا لامة عليهم السلام ولم ينشد
ماخذ وطرد تعرفت حكم في البلدان الدير وثالث في ذلك
كوهين دون الآخرين ولا يصح في البلدان الثلثة في الجبل والاله
المعروف للذكرى والاعصار عليها موضع الحقين فيما خلف الاصل ولو
دخل عليه الوقت حاضرا بحيث مضى منه قلة الصلوة ينشر الصلوة
جبل حاضرة للحديث او ادركه بعد انتهاء سفره بحيث ادرك منه
دخلة فسادا اتم الصلوة فيهما في الامم عملا في الاصل والاله
الاخبار عليه والعدل الآخر القصر فيهما وفي ثلث القصر وادام
القصر في الاخذ والاقام في الثاني والاخبار المتعارضة والعقل

بعض
بعض
بعض

ما اختاره هنا ويحبب كل ضرورة وفي كل صلوة تنصير بالانصاف
والادب لتبين رتبة عقيبتها والموافاة للشهد وقدره واستحقاق فعلها
عقب كل رتبة وقيل التعقيب فاستحقاقا عقبيا مختصا بكون
الادب بعد كل رتبة والتعقيب بكونها بعد كل رتبة
الادب للصلاة لا مثالا فيها **الفصل** في عدد ركعات الصلاة
سبعة في الفريضة مطلقا سبعة في ايامه حتى في الصلوة الواجبة
منها تعدلها اوسعا وعشرين صلوة مع غير العالم ومعه الفاتحة
ولو وقت في سجدة تصاف بمضروب عدده في عدد ركعاتها
لتابع مع غير العالم الفاتحة وسبعائة ومائة الف وروى في
مع اتحاد المأموم فلو عكس تصاف في كل واحد بقدر الجهر
في صلاة الاحرة ثم لا يصح في الجمعة والعيدين مع وجوبهما
وبعد في النافلة مطلقا الا في الايام العشرة والعيدين المتدبرين
والغدري في قولهم يحرم به المص الا في ايامه في غير ذلك الى النبي
والعراة شريفا وصلوة العيد وانما في الاعاد من الامام
او المأموم اوها وان تأسست على الامتدح ويدرجها الى ركعة
بادراك الركعة بان يجتمعا في هذا الامر ولو قيل ذكر المأموم
انما ادراك الجماعة من انما يحصل بدون الركعة ولو شك في
ادراك الشدة الاجرام يجب ركعة لاصلا لصلاته فينبغي في
المسجد ثم يتألف بشرط يلحق الامام الا ان يؤتم مثله او في صلاة
عند المص في الدروس وهو مع كون صلوة شريفة لا في رتبة
وعقله حالة الامامة وان عجزه له الخبز في غير هذا الاداء

على كراهة

على كراهة وعدالة وهي ملكة فسادية باقية على طرية المنقري التي
هي الخلق بالاجابات وتلك المنهيات لكثرة مطلقا والصغيرة مع
الاصرار عليها ولا بد من الرتبة التي هي في تمام محاسن العادات ولينها
سماوية وما يبرهن من المباحات ولو بد من حجة النفس وبها
والهبة وقيل بالاختيار المنقاد من انكر المطلق على المطلق من التخليق
والطبع من الخلق قالوا وشهاد عدلين بما وشيها او قدام
العدلين به في الصلوة بحيث يعلم كونها المدة تكبيرة ولا تلتزم
الحضرة في الفريضة الا ان تكون صلوة مبرأة عند المأموم وكان عليه
ان يذكر شرط طهارة مولد الامام فانه شرط اجزاء كما ادعاه في
الذكرى فلا يتحتم امامه ولذا اذا كان عدلا اما ولد الشهادة من
سأله الاكبر من غير تحقيق فلا وذكوريته ان كان المأموم ذكر
او خشي وتوهم المرأة شيئا ولا يؤتم ذكر ولا خشي لاحتمال كبروريته
ولا تؤتم الخشي غير المرأة لاحتمال انثويتها وذكوريته المأموم لو
كان خشي ولا خشي مع جهم حائرين بالامام والمأموم فيعني القائل
اجمع في ما في الاحوال للامام او من هذا من المأمومين ولو
يوساطهم فلو شاهد بعضهم في بعضها كفي كالاثنين حيلولة
والعراة الى المرافعة لا اجل فلا ينسلكا فيطلقا على ما باضا الله
يجب فيها المتابعة ولا مع كون الامام اهل من المأموم بالمعقبة به
عراة في المشهور ومنه في الدروس بالانصاف ومنه في المشهور ولا يبرهن
على المأموم مطلقا ما لم يرد الى الجهد المبرر ولو كانت الارض
متحدرة في انصرافها ولم يكن شرط تقدم المأموم ولا بد منه

والعقود القليلة فانما المقصود هو الاية حالها وحالها وكذا
الاسم م
وهي القوت الخفي من غير تفصيل بحروف في الجهرية واما الماسوم فتكون
مستحقة هذا هو احد الاقوال في المسئلة اما في الجهرية في الجهرية الماسوم
عليه الكل على وجه الكراهة عند الاكثر والجمهور عند جليل
بالانصاف لسامع القرآن واما مع عدم سماعها وان كانا في الماسوم
في وليها والوجود لما في آخرها مما هو في الجهرية في الجهرية
فالمستحقة كراهة الفراءة فيها وهو ليس في الماسوم في سائر كراهة
هذا ذهب الى عدم الكراهة والوجود المستحقة من الاصحاب من
الفراءة ويجوز انما سماعها بطلانها وهو محوط وذلك في مزارعة
القصص عن البارعة فالكان لغير المؤمنين في يهود من قرأ خلف
امام ياتر به تعك من غير العطرة ويجب على الماسوم بنية الاقامة
بالامام المعلن بالاسم والصفة او القصد الذي هو احوالها او
اقول بجواز هذه او بها وان اتفقا فعلا لم يصح ولو اخطأ
تعيينه بطلت وان كان اهلا لاما الامام فلا يجب عليه بنية
الامامة الا ان يجب لجماعة كالجمعة في قول نعم يستحب ولو
الماسوم في انشاء صلواته نواها بقله مستغفرا ويطلب التافاة اكلهم
الامام بالفرجة وفي بعض الاخبار قطعها متى تمت الجماعة و
لا يجزئها ليصور بفضيلة الجمع وقيل بقطع الفرقة ايضا لو
الفتوى في كون الجماعة في مجموع الصلوة وهو فوق وانما
في غير الكتاب وفي البيان جعلها كالثلاثة واما ما ذكره بعض
فمنه

حين يجمع بين في فضيلة الجماعة وتزلي ابطالها هذا اذ لم
يخص الصوت والاقطع بعد النقل الى النقل ولو كان مذهبنا
دخيل من الفريضة متى لا اختيار او لعدله الى النقل خصوصا
ركوع الثالثة وحيان وفي القطع قوة ثم يقطعها الى الفرقة
لامام الاصل من طلقا استحبابا في جميع نوايا ركعة بعد الركعة
بان لم يصفه بعد التحريم في جملته بغير ركوع ان
يكن ركوع او ركوع طليا لا ذلك لم يذكره فاستأنف البنية
ان بقي للامام ركعة اخرى وسفر او بعد تسليم الامام ان لا
في الاخرة بطلان او ركعة بعد التسليم فانه يجلس معه ويشهد
مستحقة ان كان يشهد ويجوز لغيره ان يشهد بغيره في فضيلة
الجماعة في الجملة في الموضعين وهذا اذ كان بعد الركوع وبعد التمجيد
للارباب واليمين لا لا ذلك او كما كونها كفضيلة من ادركها من
غير معلوم ولو استمر في الصلوة بين قائما او في الامام او قام او
جلس معه ولم يسجد جميعا من غير استئناف الصلوة لانه يقطعها
في سائر الاحوال ان زاد معه ركعة استأنف البنية والافلاو
زيادة سجدة واحدة وحيان احوطها الاستئناف وليس
لم يذكر ان ركعة قطع الصلوة بغير المتابعة بخلاف ما يجب على
الماسوم المتابعة لامة في الاصل كما هو في نقلها فيها
بل انما ان يتأخر عنه وهو افضل ويقارن ذلك مع المقارنة فتكون
فضيلة الجماعة وان تمت الصلوة وانما قطعها مع المتابعة اما
الاثر في قطع الماسوم بوجوبها لما بعة فيها ايضا في غير الماسوم

هذا هو الوجه في فضيلة الجماعة
والاثر في قطع الماسوم بوجوبها
لما بعة فيها ايضا في غير الماسوم
والاثر في قطع الماسوم بوجوبها
لما بعة فيها ايضا في غير الماسوم

بما
هذا القول وعدم الوجوب وضع لا في كبر الامم فيه راحة مما قد فارق
الاعتبار في القول
اوسق الحسنة وكيف في المتابعة فيلما يستجابه ولا اجماعا
مع اجماعهم عليه باضاله وما لا بد الا للوجوب المتابعة فيلما يفرغوا
للمؤمن على الامام فيما يجيبه المتابعة باسنادك ما فعلهم الا
وعامدا ياتم ويقرر على حاله حتى يلقه الامام في التلويح لثلاث
المتابعة الاذات الصلوة او غيرها من ثم لم يطل ولوعاد بطلت
للتراوة وفي طلائ صلوته الثاني يوم بعد فوان اجماعهم لعدم
واظنا ان الثاني ولما هل ما مد ويستحق اسماء الامام من خطبة
اذ كان له بانه من ان كان سورا لم يؤد الى الصلوة المعط
فيصطاح الامم المودى اليه وكبره العكس بل يستحق الامم
تلك اسماء الامام بطلت عند كبر الامم لو كان الامام منتظا
له في الكبر وعنه وما يقبض على الامام ولا يتصور على قولهم ان
بانه كان من الماخرون والمسا في صلواته بطلت في ثبوت مريضه مقصود
وهو بطلت في اليان بل المسا في التمس وتصور في الغرضه
غير المقصود وان يوم الاجرم والارض الصبيح شيء عنه وما
متلوه الاجبار المحمدي على الكراهة جمعا والمحدود بين بعد
لأنه كذلك ويستقر على من الصلوة والاعراف وهو المنسوب
الى اهل البيت وهم سكان البادية بالجماع وهو المحدثا لمقابل الكراهة
او انها حقيقة من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام ووجه الكراهة
في لا يذم التمس على من تكلم بالاخلاق وحاسن السلوك
او لا يذم الكراهة من الكراهة في
من يفتخر وحرم بعض اصحاب امامه الاعراف على اظهرا التي
من الامم انما

ويكن

ويكن ان يري من يعرف بحاسن الاسلام وتعامل الاحكام بينهم
بقوله نقا الاعراب شذوذا وفاقا او على من عرف ذلك وتكرار المباح
مع وجوب احيائه فانه حتم امامته للاخلال بالوجوب من التمس
المباخره والتمس بالمخاطبة للملأ للملأ وبفضله لا يمتلأ وان يستألف
بكذا وطلبا اذ اعرض للامام مانع من الاقام بل ينبغي استابة
من شذوذا امامته وحق بطلت صلوته الامام فان يفر بطلت امام الاستابة
ولا يمتلأ بمؤمن وفي الثاني يقتصر من اليق الاقام بالثاني ولا
يجزئها سوى النفس اذ لا يمتلأ ولا يفرغ في التمس ذلك وفي الاقام
خليفة الامام يكون محله ثم ان جعل مانع من جعل القراء قرأه المخط
او المنفرد وان كان في ثلثا فاضا الى ثلثا على اوقع في الاول والاقتناء
او الاكتفاء باعادة التمس في ثلثا او جدها لغيره
ولو كان بعد ما في ثلثا او جدها لغيره او جدها لغيره
علمه الاصل من الامام للامامة بجدها وحق او كغيره الاشارة
حين العلم والعتوق في القراء بطلت وبعد القراء لا اعادة على التمس
بطلت للاقتناء وقيل بعيد في الوقت لغو التمس وهو متفق مع
عدم اقتضائه الى التمس ولوعرض للامام من من الصلوة الاخرج
عن الاهلية كالحديث استتاب هو وكذا لو بين كونه خارجا ابدا
لعدم الظهارة ويمكن تحوله الحجج في العبارة وكذا وكبر الكلام لا
والامام بعد قوله الماذن قد قامت الصلوة للمار وحقا بطلت بعد ما
كالصليين والمنك خلف من لا يصدق به لكونه مخالفا يؤذن لثمة
ويقيم ان لم يكن وقع بينهما ما يخرج عن فعله كالاذان للبلاد اسعده
اذا زوال التمس

اذا زوال التمس

وفيما جئنا بكسر لفظ استأثرت من الاربعة فاستحقنا والفعل ثم احدى
 وسوق جديعة. يفتح الجيم واللام استأثرت من الاربعة سنين الى خمسين
 بل لا تأتيا جميع مقدم استأثرت من الاربعة سنين. وبعون قننا
 يكون ثم احدى وتسعون وفيها حقان ثم اذا بلغت مائة واحد
 عشرين مقي كل خمسين حقة وكل اربعين بنت ليون وفي طلاق الجيم
 الحكم بل لا بعد احدى وتسعين نظر بقوله ما دون ذلك وذلك
 احدى تسعين قبل اذكرنا من النصاب فان من حقه ما لو كانت مائة
 وعشرين فصل الطلاق العارية فيها ثلث بنات ليون وان لم تزولوا
 ولم يقبل بالثلاث احدى النصاب والمهر من ثلث الف درهم ما بين الف
 تاد ورويس من جملتها ذلك بل انفق الكل على ان النصاب بعد احدى
 وتسعين لا يكون اقل من مائة واحد وعشرين وانما المطلاق يقاود
 والمطلو على الاطلاق ان الزمان من النصاب لصاحبها في النصف
 بحسين كاللينة وما زاد عليها ومع ذلك فله حصان وهو صحيح وانما
 في المائة وعشرين والمهر ثلث في البان في كون الواحد الى الاربعة
 من الوليا وشطرا من حصة شاربها في العدة نقبا ونحو ذلك
 ايجاب بنت ليون في كل اربعين يخرجها يكون شرط الاجز وهو لا
 فيضها واطلن عدة اهلها وانما النصف عدة باحدى العدة
 انما يتم مع سوابقه بها كالماتين والاثنتين المطابق كالمائة واحدة
 وعشرين بالاربعة والمائة وخمسين بالخمسين والمائة وثلثين
 بها واولم يطابق احدىهما في ثلثها فاعلم ان النصف طلاقا
 في البقرة بان ثلثون مبيع وهو اربعة سنين الى تسعة

وقد

في كل اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة

في كل اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة

في ذلك حتى لا ياتي في المبيع والاربعة سنين الى تسعة
 بين تسعين الى ثلثين ولا يخرج الحسن وهكذا اليك بعير بطابق من العدة
 وبها مع سوابقها كالماتين بالثلثين والبعير بها والثلثين بالاربعة
 فتجوز المائة عشرين والمهر حقة نصاب اربعون قننا ثم مائة
 واحد وعشرين قننا فان لم يات في مائة واحد قننا ثم ثلث مائة
 واحد قننا فاربعة على الاقوى وقيل ثلث نظر الى ان النصاب
 في كل ما يربح شاقا لهما ما بلغت ومثاق الماتين لثلاثين الارباب
 فاعلم ان النصاب اذا كانت على اثنان واشهرها بين الاصحاب ما
 على الاول ثم اذا بلغت اربعة نصابا في كل مائة شاقا فوجه الجدل
 كابق في آخر نصاب الاول لثلاثين ما زاد عن الثلثة وواحدة ولم يبلغ
 الاربعة فانه يثلثه ويجب ثلث شيا خاصة ولكنه النصف
 المشهور لا على ما في الواسطة وكلما نقص عن النصاب في الثلثة وهو
 ما بين النصابين وما دون الاول فله حصان الاربعة من الابل بن النصف
 عينة وقيلها او النصف بين نصابا البقر والتمس عشرة بعدها او ثلث
 بن نصابا البقر ومعه كونها عتقا عدم يعلق الوجوب بها فلا
 يلقها بعد الحول في ثلث ثلث بعض النصاب بعينه فقط فاقول
 من الواجب شي عتقا به ومنه نظر فله النصابين الاخرين من النصف
 على العتقين فان وجوب الاربعة في الاربعة لا يقصر بثلث حكمه
 مع ثلث بعض النصاب كذا في ضبط من الواجب بعينه ما اخرجت
 النصاب فيها واحد من الثلثة وواحدة من ثلثها من ثلثها
 اربعة شيا ومن الاربعة اربعة من ثلثها اربعة من ثلثها

في كل اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة

في كل اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة
 وهو اربعة سنين الى تسعة

منه فيخرج كالرعي والمربي والمعيب ولا يجمع بين شترق في الملك
وان كان شتركا او مخطئا فمقتل المهر والمهر والمهر والمهر
والملك بل هو للمعيب على ملكه على ما لا يفرق بين جميعه في
الملات الواحدة وان باعها لغيره بكل ما شاء واما الفضة ان يسترطه
فيها النصاب والسكة وهي الفضة الموضوعة لئلا على المعاملة للمساكين
فيها في صيرها وان يهرق ولا ركوة في سبائك والمهر والمهر والمهر
به والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر
لغيره وعرضها لم يفرق وان زاد او نقصه ما دامت المعاملة به
على وجهه كمنه والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر
دينار كل واحد من الفضة وهو درهم وثلاثة اشباع درهم ثم أربعة
دنانير فلا تخرج فيها دولة العشرين ولا في دولة اربعة بوزها بغير
الزاد اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
والدرهم نصف الميزان وسبعة او ثمانية واربعون جبة شعرا
شوسطة وهي شدة وثلاثون درهم بالقياس ما لم يفرق
فيما نقص منها والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر
شغال ومن الاربعة قراطان ومن المائتين خمسة دراهم ومن الار
درهم ولو اخرج ربع العشرين جعله ما عدا من غير ان يغيره
مع العلم بانها على النصاب الا في الجرا ومن زاد او نقصه
الافراج من العيون ونحو الفضة كغيرها واما الخراف ان يسترط
فيسترطها بالملك بالاربعة ان كان مما يزرع والاشغال في حال
الزروع او الفرة مع الشجرة او صغرة الى ملكه قبل ان ينفذ الفرة في

في الفضة
في الفضة
في الفضة

في الفضة

في الفضة
في الفضة
في الفضة

منه فيخرج كالرعي والمربي والمعيب ولا يجمع بين شترق في الملك
وان كان شتركا او مخطئا فمقتل المهر والمهر والمهر والمهر
والملك بل هو للمعيب على ملكه على ما لا يفرق بين جميعه في
الملات الواحدة وان باعها لغيره بكل ما شاء واما الفضة ان يسترطه
فيها النصاب والسكة وهي الفضة الموضوعة لئلا على المعاملة للمساكين
فيها في صيرها وان يهرق ولا ركوة في سبائك والمهر والمهر والمهر
به والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر
لغيره وعرضها لم يفرق وان زاد او نقصه ما دامت المعاملة به
على وجهه كمنه والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر
دينار كل واحد من الفضة وهو درهم وثلاثة اشباع درهم ثم أربعة
دنانير فلا تخرج فيها دولة العشرين ولا في دولة اربعة بوزها بغير
الزاد اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
والدرهم نصف الميزان وسبعة او ثمانية واربعون جبة شعرا
شوسطة وهي شدة وثلاثون درهم بالقياس ما لم يفرق
فيما نقص منها والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر والمهر
شغال ومن الاربعة قراطان ومن المائتين خمسة دراهم ومن الار
درهم ولو اخرج ربع العشرين جعله ما عدا من غير ان يغيره
مع العلم بانها على النصاب الا في الجرا ومن زاد او نقصه
الافراج من العيون ونحو الفضة كغيرها واما الخراف ان يسترط
فيسترطها بالملك بالاربعة ان كان مما يزرع والاشغال في حال
الزروع او الفرة مع الشجرة او صغرة الى ملكه قبل ان ينفذ الفرة في

في الفضة
في الفضة
في الفضة

في الفضة
في الفضة
في الفضة

في الفضة
في الفضة
في الفضة

1863

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[Faint handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

والله اعلم علم الله في الضرورة لا يكون لا يجوز اليوم الثاني
في هذا في الوجبة اما المستوية فلا يمنع منها وكذا في
من الوجبات على الامور ويحبها الى الامام مع الطلب بقية او
ما فيه لوجوب طاعة مطلقا قبل وكذا في دفعها الى الغير
في حال العينة لوجوبها بقية او وكذا في الامام كالمسألة في الامور
ولو كان المالك في وجهه لم يجز له ان يبيع المصل للمعاشرة والمالك
استقارة عين مع بقائه او على القابض في دفعها الى الغير
لمسألة فقل في دفعها بقية لانهم اصبروا عليها وحبوا طاعتها
في حال المالك والمسلم في دفعها الى الامام ابتداء او لطلبه ومع
الوجبة الى الفقيه المأمون والمؤمن السقي لمسألة فقل في دفعها
من ماله صفة تطهرهم ولا يجلب على تسليم الايمان عليهم
التائب كالمسئوب ولا يشر الاضباب ويصدق المالك في الاخيرة
بغيره لان ذلك حق له عليه ولا يعمل الا به في بيعه وجازا
منه ومن غيره ما يصدق الاشهاد عليه وكذا يصدق غيره عليه
وتلقا المالك ما يصدق الضابط ماله على كونه ولا يقل الشهادة
في ذلك لانه يصدق لانه يصدق فيها على الضابط اذ لا يصدق
فصل في التسوية بين المستحقين وعلا بظاهر الاشهاد واعطى الجاهل
كله في اختيار اربعة دفعه ولا يجيب الضمير في دفعها الى الغير
بالمسألة ويجوز ما دفعه الى الضمير الواحد والآخر ما دفعه الى الآخر
من كونه لبيان المصدر فلا يجيب الشريك ويجوز ما دفعه
فوق الكفاية اذا كان دفعه واحدة لا احتياط من ذلك دفعه والغافل
في دفعه احد المالكين في دفعه واحد او في دفعه واحد او في دفعه واحد

هذا هو الوجه في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير
في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير
في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير

وليلة

والله اعلم علم الله في الضرورة لا يكون لا يجوز اليوم الثاني
في هذا في الوجبة اما المستوية فلا يمنع منها وكذا في
من الوجبات على الامور ويحبها الى الامام مع الطلب بقية او
ما فيه لوجوب طاعة مطلقا قبل وكذا في دفعها الى الغير
في حال العينة لوجوبها بقية او وكذا في الامام كالمسألة في الامور
ولو كان المالك في وجهه لم يجز له ان يبيع المصل للمعاشرة والمالك
استقارة عين مع بقائه او على القابض في دفعها الى الغير
لمسألة فقل في دفعها بقية لانهم اصبروا عليها وحبوا طاعتها
في حال المالك والمسلم في دفعها الى الامام ابتداء او لطلبه ومع
الوجبة الى الفقيه المأمون والمؤمن السقي لمسألة فقل في دفعها
من ماله صفة تطهرهم ولا يجلب على تسليم الايمان عليهم
التائب كالمسئوب ولا يشر الاضباب ويصدق المالك في الاخيرة
بغيره لان ذلك حق له عليه ولا يعمل الا به في بيعه وجازا
منه ومن غيره ما يصدق الاشهاد عليه وكذا يصدق غيره عليه
وتلقا المالك ما يصدق الضابط ماله على كونه ولا يقل الشهادة
في ذلك لانه يصدق لانه يصدق فيها على الضابط اذ لا يصدق
فصل في التسوية بين المستحقين وعلا بظاهر الاشهاد واعطى الجاهل
كله في اختيار اربعة دفعه ولا يجيب الضمير في دفعها الى الغير
بالمسألة ويجوز ما دفعه الى الضمير الواحد والآخر ما دفعه الى الآخر
من كونه لبيان المصدر فلا يجيب الشريك ويجوز ما دفعه
فوق الكفاية اذا كان دفعه واحدة لا احتياط من ذلك دفعه والغافل
في دفعه احد المالكين في دفعه واحد او في دفعه واحد او في دفعه واحد

هذا هو الوجه في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير
في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير
في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير

هذا هو الوجه في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير
في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير
في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير

هذا هو الوجه في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير
في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير
في دفعها الى الامام
في دفعها الى الغير

عن الملك فلا ياتيه ولو اعطاه وقات استغنى المتأخرة عن الكفاية
أقل يعطى المصنف استغناء ما يصرفه أو نصيب المقتدرين ان كان لا ياتيه
بها ولكن يلحق القدر ولو يصدق كما لو اعطى ما في الأصل لو احسن
الاستغناء في الثاني انما يصح منه نصيب كثره بل لا يكون له
للمدعي من غير المقتدرين ففي مقتدره باحد ما مع الاصل وجها
مع مقتدره كالوجوب عليه شاة واحدة بما لا ينفقه يستغنى عنه
رأى ذلك على سبيل الوجوب مع استغناء وهو ضعيف ويجب على الإمام
تأجيله لما كان عليه من استغناءه للامير في تحته وصلى عليه بعد امره
ياخبرهم وانما استغنى عن سبيل الله لا امر عليه وهو قوي
ويعطى المصنف في الدار من وجوبه في صيغة الصلوة للاستغناء ودلالة
وبغيرها لا من ماله في الفقة ولا يصح عدم النقل وقيل تعين لفظ
الصلوة لذلك والمراد بالتأجيل هنا ما قبل الساعي والصلوة
عليها او استغناء المصنف فيجب له بغيره لان مع العبة لا
ساعي ولا ماله في الاستغناء اليه وهو العفة اذا تمكن من نصيب
الساعي وجها واذا وجب له في حال العفة واجتبه الى الفقة
فيجب له ان ينفق ماله وكذا سهم سبيل الله لو مضى في على الجهاد وسقط
السيرة سهم المألفه جلدوا شاة لغيره بطلان التأليف بطله وهو
ضعيف ويصح ان لا يتم المصنف في كونه مقتدرين والفقهاء جزموا
عبدانهم من عمل المصادق مع سبيل الله ان اهل البيت ينجون من
الناس في دفع اليهم اجل الامرين عند الناس ايصالها الى المصنفين من
بطلان هذاه وحاشا بما عليه بعد وفضلها الى يده او يدركه مع

فان كان المصنف مقتدرين في دفعه الى يده او يدركه مع بطلان هذاه وحاشا بما عليه بعد وفضلها الى يده او يدركه مع

بقا منها فصل الرابع في كرامة القطر وتخلل على الجفينة وعلى السلام
والدليل على الإقادة كرامة الإبدان بقا بل المال وعلى الثاني كرامة الدين
والاسلام ومن ثم يجب على مسلم حتى لا يصح له الجلال وعلى
البائع العاقلة على الصبي والجفينة والعبد بل على بيعه
أهلها ولا فرق في العبد بين الفقة والمذهب والحاشا ان لا يجوز
بعض المطلق في بيعه بغيره وفي جنة الشرق والغرب ولو
أشهرها وجوبه على المولى ما لم يملكه غيره والمالك في بيعه بغيره
أو غيره فلا يجب على الغير وهو من حق الكرامة لمقتدره في البيع
وما كان مقتدره ان ينفق عنه أصلا أو بعد من بيعه عند
تبعه بغيره ويصح له من فله من وجبة وصيغ ولو بيعه بغيره
في الضيف وتجهل بغيره أسد قبل الجلال ولو بطله ومع وجوبه
بغيره بغيره لم يرد من وجبت عليه وبطله لو كان ما ذكره
لا يشترط في وجوب شرط الزينة والعبد العبد بل يجب مطلقا
للمصنف ما جاز من يجب عليه بشرط كونه الزينة واجبة التعفة
فلا تفرقة الناشئة والضعفة ويجب القطر على الكافر كما يجب على
كثرة المال ولا يصح منه حلا كره مع ان لا يسلم بغيره بغيره وان
تظهر العقادة في خطبه على تركها الوفاة كافر بغيره من العباد أو لا
بالشرط عند الجلال فلو اشترى العبد بغيره أو اشترى بغيره أو
الكافر أو اطلعت له جنته بغيره بغيره كونه أو ينفقه السبيل
ما بين الجلال وجوه الغريب ليل العبد أو ان لا من يومه وماله
عليه عن كل انسان من الخطر والشجر والقر والزييا والآلاف

القطر على الجفينة وعلى السلام والدليل على الإقادة كرامة الإبدان بقا بل المال وعلى الثاني كرامة الدين والاسلام ومن ثم يجب على مسلم حتى لا يصح له الجلال وعلى البائع العاقلة على الصبي والجفينة والعبد بل على بيعه أهلها ولا فرق في العبد بين الفقة والمذهب والحاشا ان لا يجوز بعض المطلق في بيعه بغيره وفي جنة الشرق والغرب ولو أشهرها وجوبه على المولى ما لم يملكه غيره والمالك في بيعه بغيره أو غيره فلا يجب على الغير وهو من حق الكرامة لمقتدره في البيع وما كان مقتدره ان ينفق عنه أصلا أو بعد من بيعه عند تبعه بغيره ويصح له من فله من وجبة وصيغ ولو بيعه بغيره في الضيف وتجهل بغيره أسد قبل الجلال ولو بطله ومع وجوبه بغيره بغيره لم يرد من وجبت عليه وبطله لو كان ما ذكره لا يشترط في وجوب شرط الزينة والعبد العبد بل يجب مطلقا للمصنف ما جاز من يجب عليه بشرط كونه الزينة واجبة التعفة فلا تفرقة الناشئة والضعفة ويجب القطر على الكافر كما يجب على كثرة المال ولا يصح منه حلا كره مع ان لا يسلم بغيره بغيره وان تظهر العقادة في خطبه على تركها الوفاة كافر بغيره من العباد أو لا بالشرط عند الجلال فلو اشترى العبد بغيره أو اشترى بغيره أو الكافر أو اطلعت له جنته بغيره بغيره كونه أو ينفقه السبيل ما بين الجلال وجوه الغريب ليل العبد أو ان لا من يومه وماله عليه عن كل انسان من الخطر والشجر والقر والزييا والآلاف

المالك في بيعه بغيره أو غيره فلا يجب على الغير وهو من حق الكرامة لمقتدره في البيع

منه في العشر الا على الاقضية وهو ان كان المدين هذه الاقضية
وان لم يكن فثابتا في العشرة فانما يجري مع غيره في ثلثي الحق وانما
القول انه ليس مشتقة واقضية وانما على القول والادام في الرب
لغير من العشر وصانده في ما يغيب على غيره من الاجناس وضربها
نسخة اطلاقا وليس المدين في الاقضية فانها لو جوب بالاجناس
فان مقتضى الاقضية ان يكون له اربعة اقسام لان الصلابة
قد اخرجت منه وبين الخلق القيمة في الوقت من غير ان يخصصه
من الصلابة او ينفق درهم وما ورد منها مقدار من ثلثي سعره في الوقت
وجوب البينة في اوقاف المالك او وكيله عند ادعاء المدين
او وكيله صوابا كالامام او نائبه عليه او خضعا او وكيله وتولم
يؤثر المالك عند هذا الخبر المدين ووكيل المدين في اقباضه
وفضائه اليه ان لم يرض به من غير ان يرض به في هذا البينة
لعدم ما به من تعجيل الخراج في ثلثي بعد العقد بغير عبطام بعض
لا يبعد ذلك بغيره الوكيل في حفظه ولو كان لا عليه في حفظه ان
جوزت الصلابة ونظمه فائدة العقد في اقباضه في المدين في الاقضية
المصرف فيه وما ورائه وما ذكره في المدين في المالك وهو
الاضاف الفانية وجوب ان لا يقصر الخطا في اقباضه على الاقضية
والتميزان ذلك على وجه الوجوب وبالله في البيان والافريقين
صالح نفسه ومن يؤخذ الامم الاجتهاد اى اجتهاد المصنفين وضيق للاجتهاد
فيستطاع الوجوب بالاجتهاد بل يسطع الموجد عليهم بعبء ولا يجب
التوبة وان اجب مع عدم المخرج ومقتضى ان يقتضها المصنفين

في الجار بعدة وتخصيص اهل الفضل بالعلم والزهو فيهم ويرجعهم
في باب المدايب والاولاد الاخذ من حقهم لربحت عينا او بالاجناس
ومع التعذر يخرجون ان يجهلوا بالادام بالصلابة من حاله على وجهه
لخلاصه لغيره عادة لا بد من ان يتقدم على دعواه الاجتهاد مع هذا
على الصلابة ان يكون المدايب في المدايب ولا يخرج مطلقا لا بد من
عن ملك المالك في الاقضية نظرا لان المدة في خبر الامر مشترك فان
اقام بغير علم احتجانه لا يملك مطلقا وان يترك الادام بغيره
المالك بغيره عليه ومقدرا لا رجوع مشترك وان لم يملك مطلقا
ويجب في بيتنا **الاول** الضيقة وهي ما ينفق المدين في اوقافه
او الامام من ماله الجلب بغير رتبة ولا ينفق من ماله في اوقافه
ملا انما اذا اخرجها العسكر عند الاكثر منهم في الصلابة والادام
كانت في هذا المدين في الكفاية ومن الضيقة في هذا المدين في الكفاية
عليه والحاجة من الضيقة بغيره ان الامام والشريعة والصلابة
امواله في المدين في الكفاية في اقباضه المدين في الكفاية
للامام خاصة وانما لا يملكه هو في الكفاية بغيره في الكفاية
سواء وانما يجب المدين في الضيقة بغيره في الكفاية في الكفاية
بغيره في الكفاية بغيره في الكفاية بغيره في الكفاية
لا اقوى **والثاني** المدين في الكفاية بغيره في الكفاية بغيره في الكفاية
اسم في اقباضه بغيره في الكفاية بغيره في الكفاية بغيره في الكفاية
وهذا الزاد الجواهر من الزيد جدد والعين والغير ونحوه بغيره في الكفاية
الضيق اى ما يخرج من التوليد والمجان والذهب والفضة التي

في الجار بعدة
في باب المدايب
ومع التعذر يخرجون
لخلاصه لغيره عادة
على الصلابة ان يكون
عن ملك المالك في
اقام بغير علم
المالك بغيره عليه
ويجب في بيتنا

من الكتاب ومن ثم جيب حيث جيب كالكتاب والبقية
في كتابه وكتبها في كتابه وكتبها في كتابه
الكتاب من الكتاب من الكتاب من الكتاب من الكتاب

تحت
الاول
لنصارى
مروا
وغيره
وغيره

زادوا تحميمه زيادة ففعلوا من فضله وجب خسر الزاد
خسه ما اخسر احد ما اخرج من ارضه او امن العين او الفضة

24

فاحتمل عدم ما عليه على الثاني حال عدم الإحصاء مقارنا
 بالاولى على عدمه من الاخبار واستغناء ما استدل به القائلين
 بقصوره عن الدلالة وقالا لا يخفى فخرانه عن يستحق ثبوت
 نعم ولو لا ما استدلوا به لكان على الحسن عليه السلام هذا انما
 ما كان من الاصل في الاخلاق المحققة وهو مجموع ما هو عليه من
 جازم خصوص جامع وجود العارض وقالا لا يخفى وابن الجوزي
 على ما قد بيناه وبشرط فخرنا ان الامام اما لا يكون فقط
 الثاني على قلنا هو اعترافهم لان خبر بعض الزكية وقصده
 قرأ في خبر من نقل على عدم اعتبار فخره فكذلك العوض وان الامام
 منهم على قدر طاعتهم والفاضل له والمخوف على هذا استحقاقه
 والاسباب وقية نظير من رتبة جاب جاعلة على اعتبار
 الامام التي قبله للكن في الآية وهو يقتضي العارية ولو سلم
 انما انما يقتضي النيابة فعدم النص يقتضي العموم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

طبعة

وجوب بقرية القمام وبعض الضم مع الكفارة لو تعذر الاطلاق
بالكفا لولا ان كان فعل احدهما والحكم في السنة السابقة قطعي وفي
الباقي شبهة ^{بأنه لا يثبت} بخلافه ^{في سنة} ووجه في التعديل ما يحتملها

[illegible]

192

فانما دعا وجوب الكفارة عليه خلاف والذوق فواء المص في المدا
عليه وهو لرفق فخرج الشا من فلاته عليه ولا كفارة والمكروه
وهو ان يثيبه على الاقوي اصل ان ظاهر العبارة كون ما
ذكره برفق لغرض كما هو مذهبهم ولكنه غير تام ان ليس بطلان الكفارة
هذه الاشياء صوما لا يثيبه ويمكن ان يكون غير مذهب بيان الحكم
بأنه ان لم يترك جزء من العبادة ولا يقرأ في الكتاب غالبا انما جعل
من حيث جعله كذا وهو لم يترك في كتابه ولا يقرأ في العلم على وجه
او لو كان النفس عليه من حيث معنى الاختلال لا يذوق الاثام لغيره
لا يفعل ولا يترك في العلم والقلب وانما اقتصر على الكفارة لاعتبار
القوى وتضييقها من غير كفارة لو عاد إليها في التوبة وما
يلا بعد ما تها في صلاة فاصححها ولا بد من ذلك من حاله
الانتباه عادة فلو لم يكن من عادته ذلك ولا حمل كان من ذلك
كم هذا بقا عليها ولما التوبة الاصل فلا شيء فيها وان طلع الفجر وشبه
الوحيق بالمدا في قوله والامور عدم القضاء بما وان خربت ما لا
كما انزل فلا على الامور وانما ان غرس راسه اجمع في المدا
وحالة عذبة وان يخلو من هذا ولا يترك من وقت اضاف
وفي الامور واجب العقاب والكفارة بحيث يكون الاجابة
على شرفه فاسد مع التعلل في لو تولى من او تولى في المنظر
من دون مراعاة حكمة اللغو واللبان في حصوله لاخطا بان غير
منذ اوله من ان كان مستحيبا للبيان تناول العلم من غير
بما على الصلة عدم طلع الفجر واللبان ان اكل آخر التاركة

انما جعل الكفارة لاعتبار
القوى وتضييقها من غير
كفارة لو عاد إليها في
التوبة وما يلا بعد ما
تها في صلاة فاصححها
ولا بد من ذلك من حاله
الانتباه عادة فلو لم
يكن من عادته ذلك ولا
حمل كان من ذلك
كم هذا بقا عليها

ان الذي دخل فظهر عليه الكفارة من غير ان يظهر له خطاه فانه
يقتضي اعتقاد كماله وانما مراعاة الكفاة عن تامة ان كان علم
بكان المراعاة لغيره وجبا ولا يخلص من يقلة فانه يقتضي
مخاطبته وفيهم من ذلك ان لا يرضى فلاته من غير ان
عنه وفي الامور استمررا لاعتقاد في الثاني من الاول فافرق بينهما
باعتدال ذلك بالاصح في الاول بخلاف الثاني وفيه والقبول الشهيرة
والفصلان لو اضطر المدا في موجبة لطرف في العلم
وحواله من مراعاة بل التاد الى مجرد الظلة المثرة للظفر لاعتقاد
استاد الى اخاره فخص من الامور مع تقصيره في المراعاة فذلك
الى العمل واقتضى حكم السابق وجوب القضاء مع عدم المراعاة
فمن دبر صرح في الامور وطاع العلم ان الكفاة مطلقا ولا
عدم الكفارة مع كان المراعاة والقدرة على تحصيل العلم في العلم
تجربا ليدل على هذا الوجه وتوعبه في تاركة وجب حوسه علوه
في يقتضي وجب اصول الشريعة وجوب الكفارة بل ينبغي وجوب
وان لم يظهر لظن بل استمررا لاعتقاد لاصالة عدم الاخلال مع التوبة
عن افطار واما في القسم الاول وجوب القضاء فاصحح من ظهورها
تسوية بين افطاره في التمار والاختيار لكن الكفاة على طوعه
بما على الصلة عدم الاخلال ولو التصريح القضاء لا يمكن التوبة
لان المذكور واما وجوب الكفارة على القول الصحيح و قد
كثيرا من اصحاب في هذه المسئلة عبارات فاصرة عن تحقيق حاله
جملتها انها وجبة المص متلجدة لولا اطلاق عدم الكفارة

انما جعل الكفارة لاعتبار
القوى وتضييقها من غير
كفارة لو عاد إليها في
التوبة وما يلا بعد ما
تها في صلاة فاصححها
ولا بد من ذلك من حاله
الانتباه عادة فلو لم
يكن من عادته ذلك ولا
حمل كان من ذلك
كم هذا بقا عليها

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان

واعلم ان المدة نقل القول المذكور بما عاين نوحه الدخول بالظلمة
مع ان الشمس ليلة واصطلاح ان اليوم امتداد مرجح وراجح الظن
وعبارتهم وقتنا له لو افطر الظلمة الموهمة وجب القضاء ولو ظن لم
ينطقوا بحسب ما مضى من الظن فبقا اليوم حقيقة هاهنا اليوم والظن
فانقل كلامهم لانه لما كان اليوم في كلامهم ايضا الظن اذ لا يجوز
الانطراح من علم الدخول بظلمة واللام منه وجوب الكفاية وانما
يقصر على القضاء لو حصل الظن في ظننا الحاشية والظن اليوم على
بجوابه لانه احكامه انما في كلامهم سؤالا للفرق بين الظن
والتصديق مع الظن باننا لا ندين ان يعرف بين مراتب الظن فيعلمون
اليوم ولو لم يرد من الظن قوة الرجحان وجب المعنى صرح بعضهم
في بعض حقاقتهم المدعى على كلامهم ان المراد من اليوم ترجيح احد
لامارة غير شرعية ومن من الظن الرجحان لامارة غير شرعية
في الرجحان وقرئ بما ذكر وهو مع غاية لا يتم لان الظن لا
لا يفرق منه بين الاسباب المتفرقة له وانما ذكرنا ذلك للتبني على
جميعه هاهنا اليوم والظن بقدر القبح والاعلم ان قوله سواء كان
الليل او النهار جريته على قول الجاهلي سواء على ثبوت او نفي وقد
عد جماعة من الخاصة منهم ابن هشام في المعنى من الاغاليط وان القدر
العلق بعد سوا يوم بعد حجة الشبهة فنقول سواء كان كلامهم كذا
قاله تقا سواء عليهم ان نذكرهم ام نذكهم سواء علينا ارجعناهم
سواء عليهم ادعوناهم ام اتهمناهم ومن على ما ياق من قائل ان
الكتاب وغيره وهو كثير او قلنا الحق مع عدم رجوع شئ من الظن
الى القضاء من غير انما

انما هو الحق
في كل وقت
وكل مكان

تقارن والواجب الكفاية ايضا واحضر بالمتبعين الواسعة غير
فان القضاء مع تحفظه كذا في الاصل والظاهر في قوله
وتحكيان انما كان قادرا على المراتب يلقى وجوب الكفاية كسب
لتقصيرها وافتراض حيث عجزت وان كان مع عدله فيقتضيه القضاء
فيما كان من غير تعبد له كالعبد والافكا الا في ذلك القضاء
باجتماع ان لا اذ هو لا يؤخذ واحدا مناه او فيا البلي والحق
على الخبر ويظهر الخلاف حال من لا يدين وجوب القضاء حاله
ما فيه من سؤالا للفرق بين الظن والظن في كلامهم سؤالا للفرق بين الظن
والتصديق مع الظن باننا لا ندين ان يعرف بين مراتب الظن فيعلمون
اليوم ولو لم يرد من الظن قوة الرجحان وجب المعنى صرح بعضهم
في بعض حقاقتهم المدعى على كلامهم ان المراد من اليوم ترجيح احد
لامارة غير شرعية ومن من الظن الرجحان لامارة غير شرعية
في الرجحان وقرئ بما ذكر وهو مع غاية لا يتم لان الظن لا
لا يفرق منه بين الاسباب المتفرقة له وانما ذكرنا ذلك للتبني على
جميعه هاهنا اليوم والظن بقدر القبح والاعلم ان قوله سواء كان
الليل او النهار جريته على قول الجاهلي سواء على ثبوت او نفي وقد
عد جماعة من الخاصة منهم ابن هشام في المعنى من الاغاليط وان القدر
العلق بعد سوا يوم بعد حجة الشبهة فنقول سواء كان كلامهم كذا
قاله تقا سواء عليهم ان نذكرهم ام نذكهم سواء علينا ارجعناهم
سواء عليهم ادعوناهم ام اتهمناهم ومن على ما ياق من قائل ان
الكتاب وغيره وهو كثير او قلنا الحق مع عدم رجوع شئ من الظن
الى القضاء من غير انما

هذا هو الحق
في كل وقت
وكل مكان

خاصة نعمة ثنتين اقوى وبقاؤه من قسار اصل الظاهر
 ظاهر الاصل وجوب الاصل والصلوة وانما حرمت في وقتها
 والابتعاد وهو عظم جرم المستحب حتى انما يبيح قبل الزوال والوقت
 راس الظاهر في ليلة رويته والمطوق بطلان الترخيص في غير وقتها
 خلافا لبعض حيث حكم في ذلك بكون ليلة الاضحية طهرا للدين
 المحكم به بعد خلافه لما رويته في شواذ الاخبار من اعتبار ذلك كله
 واجوبه بحجج عظم عليه الشهور حتى انما يفرق شهر القليب
 على انه الترخيص عليه صومه فان وافق او ظهر ما ذكره الواسع
 لا يشبهه لغيره وان ظهر المقتضى اعاد وتبين ساطعة حكم الشريعة في
 الكفارة في فساد يوم منه وجوب متابعتها واكالا ثلثين يوما
 في طلالا وحكمه الصلوة من الصلوة والفترة ولم يفتقر
 تحريم كل سنة في شهر رجب الى طاعة بعض الشهرين والكتف من الا
 السابعة وقدره طوبى المجرى الثاني الى طاعة طاعة الشريعة في
 الايام الاثني عشر ولقد علمنا انما هي في الاقامة عشر ايام في
 او بقرينة او لاحقة قبل الزوال وتضمن قوله
 برهين على انما هو في الاذان في بلاد ما سوى هذه الاقامة قبل
 اما لو سوى بجدة في حين السنة او برهين على الزوال والظرف
 للقدوم والبروم في اولى اثني عشر من رمضان الصوم لغير ما الصوم
 بل يجب عليه ما جلا في الصلوة اذ بلغ بعد الفجر والكافر لا اسلم
 بعد ما يلبس والنفا اذ ظهر ثوبا والجوز واللعن عليه فان جبر
 زوالا لعذرة في جميع قبل الفجر في صحة وجوبه وان استحب لهم

هذا هو الوجه في صحة الصوم في شهر رجب
 وهو الوجه في صحة الصوم في شهر رجب
 وهو الوجه في صحة الصوم في شهر رجب
 وهو الوجه في صحة الصوم في شهر رجب

الاصول بعد الاصل لا يصح صوما ويضيقه اى صوم شهر
 كل ما ركب له عذرا او سببا او لعذرة في سفره وفي غيرهما الا
 الصبي والمجنون لجماعا واللعن عليه في الاصح وظلالا والكافر الا
 اما الصالحين والمؤمنين في كل حال ولا بد من تعديها بعد
 قيام غير الصلوة مقامه ليحج الشريعة والصلوة والخطاب و
 من انتم به للرضاء رمضان اخر فان القادر يقوم مقام الصلوة
 ويحبب المتابعة في الصلوة للصحة عبد الله بن سنان ودوا
 طار عن الصادق ع يقتضي اعتبار الفريين وعملها بعض
 الاصحاب لكنها نقص عن معاوية ثلاث مكان الصلوة الا في وقتها
 اقوى وكما يجب المتابعة لا يجب الترتيب فلو قدم اخره في رمضان
 وان كان افضل وكذا لا ترتيب بين الصلوة والكفارة وانما
 صوما **سؤال** الاول من فضل المتابعة في الصلوة
 والصوم في الاثني عشر موضع وفان وانما الخلاف في
 الصوم من حيث علم ان شرطه بالطهارة من الاكبر الاسم
 ومن ثم لو نام جبا او لا فاصح بوجه صومه وان تعذر تركه
 طول النهار فاولى ووجه الصلوة في صحة من الصادق
 وغيرهما ومقتضى الاطلاق عدم الفرق بين اليوم والليل
 وجميع الشهر في حكم المتابعة لمقتضى التقابيل لو ثبت عليها
 بعد الاقطار وفي حكم رمضان المدة والحق في ذلك
 على هذا بينه وبين ما ذكر من عدم قضاء تام فيه واجمع
 ويأجمع بينهما في هذا على الثاني وتخصيص ذلك بالثاني

صلى الله عليه وسلم

عليه السلام

علما عازما فضعف حكمه بالمعنى او جعل على ما جاء اليوم الا انه لو كان
لا بد من الملازمة وانما هو جمع حكمه ولا يؤيد اوجه ولا تخصيص
فيه لاحد الضمين لتعريفه ذلك بالجمع عازما وهذا الثاني
ويكون جميعا بان يضمن هذه الرواية شيئا من الضل حتى في
الشهر فيزبن بن اليوم ويلجج عملا بنحوها الا انه يمكن ان قضا
يجمع يستلزم قضا الا بغيره لا شرهما في المعنى ان لم يكن اولى وشي
المصدر القول على الشهر في وقت القوة وما في معانيها ليدان بالذات
فتقدره ابن ادريس في الحق طذا او لغيره ويغيره حتى
شهر رمضان بين القاعلة والافطار بما بينه والضمير يعود الى اذ
الذي هو طرف الحظ الضمير وما طرفة ومائية اي يتغير في الذرة
التوبة حال حكم اعلمه بالضمير وبين ان لا حتى لو لم يكن هناك
ليس كذا بان كان عيد او بعدة فلا يجوز اذ لا مدة ويمكن عوده
الى الشهر بلالة الظاهر يعني يتغير ما بين الفجر والزوال هذا مع
وقتا لقضا ما لو جئنا من شهر رمضان المقبل لم يجر الا فطار
وكذا لو طرقت الوفاة قبل غلظة كل واحد واجب موع لكن لا كفارة
بسبب الا فطار وان وجبت الفدية مع تأخير عن رمضان واخره
بقضا عن غيره كقضا الفدية لمن جئت قبل وقته فلا نجزم
فيه وكذا كل واجب غير معين كالذمة المطلق والكفارة الا فضا
رمضان ولو تحقق لم يجر لم يجر منه مطلقا وفيما يحرم مطلقا
فمنع كل واجب على يوم النحر من ابطال العمل ومضى ذلك
حرم قطع قضا فان افطر بعد ايام عشرة ما كان مذكورا

هذا ما عازما فضعف حكمه بالمعنى او جعل على ما جاء اليوم الا انه لو كان لا بد من الملازمة وانما هو جمع حكمه ولا يؤيد اوجه ولا تخصيص فيه لاحد الضمين لتعريفه ذلك بالجمع عازما وهذا الثاني ويكون جميعا بان يضمن هذه الرواية شيئا من الضل حتى في الشهر فيزبن بن اليوم ويلجج عملا بنحوها الا انه يمكن ان قضا يجمع يستلزم قضا الا بغيره لا شرهما في المعنى ان لم يكن اولى وشي المصدر القول على الشهر في وقت القوة وما في معانيها ليدان بالذات فتقدره ابن ادريس في الحق طذا او لغيره ويغيره حتى شهر رمضان بين القاعلة والافطار بما بينه والضمير يعود الى اذ الذي هو طرف الحظ الضمير وما طرفة ومائية اي يتغير في الذرة التوبة حال حكم اعلمه بالضمير وبين ان لا حتى لو لم يكن هناك ليس كذا بان كان عيد او بعدة فلا يجوز اذ لا مدة ويمكن عوده الى الشهر بلالة الظاهر يعني يتغير ما بين الفجر والزوال هذا مع وقتا لقضا ما لو جئنا من شهر رمضان المقبل لم يجر الا فطار وكذا لو طرقت الوفاة قبل غلظة كل واحد واجب موع لكن لا كفارة بسبب الا فطار وان وجبت الفدية مع تأخير عن رمضان واخره بقضا عن غيره كقضا الفدية لمن جئت قبل وقته فلا نجزم فيه وكذا كل واجب غير معين كالذمة المطلق والكفارة الا فضا رمضان ولو تحقق لم يجر لم يجر منه مطلقا وفيما يحرم مطلقا فمنع كل واجب على يوم النحر من ابطال العمل ومضى ذلك حرم قطع قضا فان افطر بعد ايام عشرة ما كان مذكورا

وقد اختلفوا في ان كان هذا
لا بد من الملازمة وانما هو جمع حكمه ولا يؤيد اوجه ولا تخصيص فيه لاحد الضمين لتعريفه ذلك بالجمع عازما وهذا الثاني ويكون جميعا بان يضمن هذه الرواية شيئا من الضل حتى في الشهر فيزبن بن اليوم ويلجج عملا بنحوها الا انه يمكن ان قضا يجمع يستلزم قضا الا بغيره لا شرهما في المعنى ان لم يكن اولى وشي المصدر القول على الشهر في وقت القوة وما في معانيها ليدان بالذات فتقدره ابن ادريس في الحق طذا او لغيره ويغيره حتى شهر رمضان بين القاعلة والافطار بما بينه والضمير يعود الى اذ الذي هو طرف الحظ الضمير وما طرفة ومائية اي يتغير في الذرة التوبة حال حكم اعلمه بالضمير وبين ان لا حتى لو لم يكن هناك ليس كذا بان كان عيد او بعدة فلا يجوز اذ لا مدة ويمكن عوده الى الشهر بلالة الظاهر يعني يتغير ما بين الفجر والزوال هذا مع وقتا لقضا ما لو جئنا من شهر رمضان المقبل لم يجر الا فطار وكذا لو طرقت الوفاة قبل غلظة كل واحد واجب موع لكن لا كفارة بسبب الا فطار وان وجبت الفدية مع تأخير عن رمضان واخره بقضا عن غيره كقضا الفدية لمن جئت قبل وقته فلا نجزم فيه وكذا كل واجب غير معين كالذمة المطلق والكفارة الا فضا رمضان ولو تحقق لم يجر لم يجر منه مطلقا وفيما يحرم مطلقا فمنع كل واجب على يوم النحر من ابطال العمل ومضى ذلك حرم قطع قضا فان افطر بعد ايام عشرة ما كان مذكورا

عليه في الاوقات او غير
على القضاة السعد واخرها
عليها فلا فاض ولا وقت عرض له

من قله عليه ولم يضر حتى حل الثلث من شهر جمادى الاولى
المعروف في المديون والتمتعين اذ ربي القضا مطلقا عملا بالادب
وطرح الرواية على اصل وهو ضعف الرواية اذا قلنا من القضا
ثم مات قضي عنه اليه ولده الذي يوجب للملوك اليه والى
لم يكن له ولد مستعدون مع بلوغه عندهم فلو كان صغيرا
الوجوب عليه بعد بلوغه فلو ان ولو قلنا وتاوي في السن
اشترطنا على الاقوي فينقطع عليهم بالشئ وان انكسر منه شيء
فله في القضاة فلو اختلجوا بالعلم والاشارة الى ان قالوا
تقديم البالغ ولو لم يكن له ولد لوجب له القضا على
باقي الاولاد وان كانوا اولاد القضا فاما خلاص الاصل
حل الوفاق والتعليل باننا في مقابل الجوة وقيل يجب القضا
الولي مطلقا من مراتب الارث حتى الزوجين والمصطفى وصا
الجيرة ويقدم الاكثر في الاناث واختاره في المديون ولا
انه لحوط ولو مات المريض قبل التمكن من القضا سقطت
القضا عن المسافر لما رآه منه بسبب السفر خلافا لغيره مما
تلكه المقام والقضا ولو بالامانة في اشكال السفر والمريض
قبل يقضي عنه مطلقا لا طلاق النص ويكتفي من الادب
المريض وهو متوجع غير ان كونه ضروريا كالسفر والوجوب
اجود ويقضي من المرأة والجدان ما يما على الوجه السابق
كالا خلاص النص وسواهما للمريض من غير ان
وقيل لا صلاية البراءة وانتفاء النص الصريح والاولى المرأة

في المديون والتمتعين اذ ربي القضا مطلقا عملا بالادب

اولى وفي الصداق والولي فيها كاختارم والاختارم الاولى
على الاختار لا يفتقر لاصالة البراءة وعلى القضا الاخر يقضي
مع منة بحيث لا يكون هناك ولي ولم يجب عليه القضا مطلقا
يصدر من التركة عن اليعم بعد في الشهر هذا اذا لم يورث
الميت بقضا والاستطاعة الصلابة حيث تقضي عنه ويجوز
في الشهرين المتتابعين صوم شهر والصلابة عن اخرين
ما الميت على الشهر وهذا الحكم يخفف عن الولي الاقضا
على قضا الشهر ويستبد القضا رواية في منة ما عطف فوجبه
قضا الشهرين اقوي وعلى القضا في الصلابة عن الشهر الاول
والقضا الثاني لانه مدلول الرواية ولا فرق في الشهرين بين
كونهما وليين بقضا كالمندفين وتغيرا ككفارة رمضان
ولا يقدح في الشهرين وهو قاض النص لو عمل به في الشهرين فلو كان
لوصام المسافر حيث يجب عليه القضا على اعادة قضا المتي
للفقد للعادة ولو كان جاهلا بوجوب القضا فلا اعادة
هذا الحد المواضع التي يحد فيها جاهل الحكم والمبايعة الحكم او
القضا يحل بالعامد المصعب في القضا ولم يعرفه الاكثر
مع ذكرهم لوقفا الصلابة بالاعادة في الوقت خاصة للنص
والذي ياسب حكمه في عدم الاعادة لم يثبت وقت وضع
تقصير المتي ولفظ الحكم عنه وان كان ما ذكره اولى ولو علم
لجاهل الناس في اثناء النهار او طرا وفيها سقطا وكلما قصرت
الصلوة قصر الصوم للمراية وقرئ بعض اصحاب بينهما في

في الشهرين المتتابعين صوم شهر والصلابة عن اخرين

[illegible][illegible][illegible]

يجب تاج الصوم الواجب لأربعة النذر المطلق حيث لا يفتى
 وقت بطن الوفاة ^{أو} في العلة لما منع من الصوم وما يقع
 من العهد واليمين ^{والنذر} وقيل: الصوم الواجب مطلقاً كرضان ^{والنذر} والنا
 لعين وإن كان الأصل متابعاً بقصد الحلق الجاهل ^{والنذر} وقيل
 قوي ^{والنذر} ويستعرب في الدروس وجوب متابعه الأصل ^{والنذر} فير الجاهل
 وإن كان يملك القنطرة على الأثر ^{والنذر} والسبعة في بلد الحلق ^{والنذر} على
 ويقتصر عليها المتابع كالتابع ^{والنذر} رواية حسنة وكلها الظاهر
 حيث يجب لعدم كسر ورش وخضر ورق في عذر زوال
 إن كان يكون الصوم ^{والنذر} يجب استيفاء مطلقاً ^{والنذر} الصوم كقوله في الخبر
 وكفارة قضاء رمضان وثلاثة الأصناف وثلاثة التمتع ^{والنذر}
 لا يكون الفاضل الجاهل يومين ولا على العذر ^{والنذر} يات
 آخرى لا تنمواضع التمتع المتابع كقوله ونذر أو ما يقع
 بعاصم شهر يوم من الشهر وفي الشهر الواجب متابعاً ^{والنذر}
 أو كفارة على عبد خطا أو ترك خطا ^{والنذر} بعاصم حنة ^{والنذر}
 في ثلاثة ^{والنذر} المدة الواجبة في بلد الأدم بعاصم يومين ^{والنذر}
 تأتلف العاصم على ابتداء يومه بعد ما لم تكن التمتع ^{والنذر}
 في أولي ^{والنذر} مطلقاً وفي الثلث انقضاء أيام التمتع ^{والنذر}
 لا يفتى بمسح الحائض وشبهه ما من الوفاة كقوله ورق في الحائض
 وصنع الطعام وذوق المرق وكلما ابتعد عن الحلق وكذا
 مباشرة الفاء ^{والنذر} بغير خطا ^{والنذر} إلا أن لا يحرك ذلك شهوة ^{والنذر} ولا
 غايه ^{والنذر} من أوصيه وأخيه ^{والنذر} الدم المضعف ^{والنذر} ودخول الحنف

الحامم

[illegible]

2

ومن كان عليه كونه منتهى ما لو نواه واجبا جوازا لفتا والندم
 واجزا عن رمضان لو وافقه وامانية التفتح عند ان كان
 قبله ولو صام ليلة القدر اجزا ان طر كونه من رمضان وكذا كل
 معين فلو جاز ان لا يصح علم على وفاء العدة في الدروس ولو
 رددت يوم الشك بل يوم الظن مطلقا بين الوجوب ان كان
 رمضان والفتحة لم يكن مقولان اقربها الاجل لمصداق السنة
 بالدين اجزا م
 للواقع وضعية الاخرى فلو جاز لا ينعزنا فيه ولو لم يجر
 من رمضان اجزاء فالتعينة المدة وفيها ارجح المطلوب ووجهه
 اشترط الحزم في التفتح يمكن وهو هذا كذا في سنة الدين
 كونه في الوجوب ادخل على تقدير الحزم ومن لم يجر لو جزم بالاجز
 فظهر مطابقا ويحكم بان الزيادة ليست في السنة على التقديرين و
 انما هو في الوجوب وهو على تقدير اعتبار الزيادة لا في جزمه على
 كل واحد من التقديرين الا ان كان على وجه من القولين الفرق بين
 الحزم بالوجوب والمدة بدنية النجوى من الاهل شرعا المقتضى
 بطلان وجوب هذه الحصة على كل من اشكر على ترك الواجب او
 المحرم وزجر على العكس وصورة الذي هو جواز انقاذ المقاتلة
 علم المقرب يا وصوم الفت بان يوى الصوم ساكتا فانه يجر
 في شهر الصوم ساكنا بدونه جعله وصفا للصوم بالنية وال
 بان يوى صوم يومين فصاعدا لا يفصل بينهما بغير وصوم يوم
 الوقت مترجم عن الغروب ومنه ان يجعله غشاة خضرة بالنية
 الاخر الوقت الاطراف تغيرها او تركه ليلا وصوم الواجب

من كان عليه كونه منتهى ما لو نواه واجبا جوازا لفتا والندم
 واجزا عن رمضان لو وافقه وامانية التفتح عند ان كان
 قبله ولو صام ليلة القدر اجزا ان طر كونه من رمضان وكذا كل

الثاني

على مجموع القصر سوى ما تميز للندم والمقابلة وثلاثة فهد
 وبلد البنية وجزا الصدا على العهد ومنه من يقيد به بالواجب
 المتدرب وهو الذي يتقرب في غيره على كراهية وبه واثان بك
 السنة بقاء وقيل يحرم لا طلاق النبي عز وجل وصم ذلك استثنى ثلاثة
 ايام للحاجة بالمدينة المشرفة قبل والمشهد **الرابعة** عشرة
 من نظرة شهر رمضان عاملا عالميا بالخير لا ان اعطى احد
 من غربي فاقترع غربي وللتسعة قبل الغروب واجزا رمضان و
 اوله مع الاقتصار على ما تدينه الضرورة ولو لم يكن لا على
 لكان عاد الى الاطراف ثانيا بالتدين عند ايضا ان عاد
 ثالثا بمافضل ونسب في الدروس فتلك الثالثة المصطرفة
 جماعة ويصل بقية الرابعة وهو حوط وانما يتصل بهم من
 التعزير من اولها لا بدوت ولو كان مستحلا للاضطرار مقتضا
 كونه حلالا وتبين بالاقتراب على اقل مرة ان كان قد دخل الظل
 الاسلامية بان اتفق على السلام احدا بيه واستبان كان من
 غيرهما فان تاب والا فلهذا ان كان ذكر اما لا في فلا يتصل
 بالعتيق وتضرعا وتام الصلوات الى ان تقربا وموت وانكسر
 مستحل الاطراف يجمع على اعتداده الصوم بين المسلمين بحيث
 صار ضروريا للجماعة والاعمال لغير المتأدين بها غيره فلا
 الاثمة وجبة لو ادعى الشهادة الجملة في حقه فبطلت وصحها علم
 ان اطلاق ذلك ليس بجهد **الخامسة** عشرة البلاء الذي يجب
 منه العبادة الاحتلام وهو خروج المني من مطلقا في كل

من كان عليه كونه منتهى ما لو نواه واجبا جوازا لفتا والندم

من كان عليه كونه منتهى ما لو نواه واجبا جوازا لفتا والندم
 واجزا عن رمضان لو وافقه وامانية التفتح عند ان كان
 قبله ولو صام ليلة القدر اجزا ان طر كونه من رمضان وكذا كل

واو لم يكن المكان القصر لمرطها اطلاقا بل على الابدقية خارج
 الضرورة وان كان سبعا اخر افضل من اربع الضرورة كقصر
 يقبله لمن امكن مقدما للجمع الا ان كان من الضرورة ان
 في غير اقامة الجمعة فيه ومنه يفرق بين الضرورة
 تقع الضرورة ايضا للمشي الى مكة فيصل اذا خرج للضرورة بمجا
 ثا ولا يختص بالجمعة يجب الا مكان في الضرورة منه ومنه
 وعين ويناه عن الايمان وجب واستحالة عليه وفترط في
 واخره في الخلافة فيصل بين ثلاثة او فقيده ثلاثة تضاعف
 بالامانة في الثلاثة كغيره من الاريد واما الاخران فحب للدين
 فان فقر عنهما شرط اكل كل حين ولو غنى عنه ويصح بغير
 ولو غنى بين يمينك على الاشهر لئلا لا الاجابة وقد كان
 الظاهر يجب الشرع مطلقا وعلى الاشهر يتناول كل ثالث على
 كالاداس والاسم لو اعتك حجة وقاية وقبل يخص الا وادام
 خالصة وقيل في المذهب ما لو كان حجة فلا يجب الاداس وما
 الا حجة او بعض تحققاته والفرق ان اليون في المذهب مستقلة
 عن الثالث شرعا ولو كان اقل ثلثة كان الثالث هو الترتيب
 بخلاف الواجب فان الحجة فعل واحد واجب متصل شرعا ولو
 نسب الحكم الى الشهرة لان استدلاله من اخباره يتناول دون
 ثم ذهب جمهورنا الى وجوب التمام مطلقا ويجب للعقل الاستبراء
 في ابتداء الجمع من عند الحاضر في الجمع يرجع عند واد
 يوما وقيل يجوز ان شرط الجمع فيه مطلقا ويرجع متى شاء

[illegible]

لا زيادة ولو كان فسادا فيما في مقدارها الصوم غير المانع وجب
نحوه كقراءة واحدة ولا شيء بل لا يمكن متعديا وشبهه
في كفاية ولو فعل غير ذلك من المحرمات على المتكفل فليس
والبيع والمخارات ثم ولا كفارة ولو كان بالخروج في واجب متعين
بالدرة وشبهه وجبت كفارة وفيه ^{لا كفارة} ولا شيء بل لا يتم والقضاء
لا غير وكذا لو اضحى غير المانع وكفارة لا يمكن لكفارة رمضان
في قوله كفارة طهار في آخره ولا غيره والثاني صحيح رواية بأن
أكبر المتكفل عليه نهار في شهر رمضان مع وجوبه لا يمكن
فأدرك ثلثين عنه وأثنان يتعينها على الأقرى بل قال في
الدرر من لا يقع فيه مخالفا سوى حلها المعبر وفي القول
بذلك لم يظهر له مخالف ومثل هذا هو الوجه والأما أصل
علم المتكفل فلا يتعدى له فيجب عليه ثلث قراءة أثنان عنه
للاعتكاف والصوم وواحدة منها للصوم لأنه متصور من المتكفل
ولو كان الخلع لا لكفارة فإن عليه على القول بالاعتكاف **كتاب**
الحج ومنه فصول **الأول** في شرائطه وأما يجب له على الحج
بما يلي من الإجماع والشرع ^{بما يلي من الإجماع والشرع} على الفور واجتماع العفة والخدا
وغيره من هذه الشروط ^{بما يلي من الإجماع والشرع} وهو ما لا يشك فيه
وأما غيره كغيره من هذه الشروط ^{بما يلي من الإجماع والشرع} وهو ما لا يشك فيه
أولها ما لا استطاعة له من الإمكان ولا يتعدي إليه وهكذا ولو لم ينفذ
على مقدار ما من سفره وغيره وجب السفر على وجه ذكره كذلك
ولو نكح ما لا نفقة في العام الواحد وجب المسير في أولها فإن
أخرجها وأدركه مع التالية والأمان كونه في سفرها في استمرارية

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

[illegible]

بعضهم بالصف كونها لعله على الشيء وفيه الملاان دفعه وذبله
 الشرح من النقص من اخذ الطاعات وهو من ولا فرق بين حصة
 الاسلام وغيره ما بين مات جدا الاحرام ودخل حرام اجرة من
 سواء مات فخلوا من الحرام بمات حلالا لوليات بين الاثر بين في
 الحرام العرة فلا يخفى جواز الاحرام على الاقربى وحاشا ان لا يجب
 الاستاتبة في اكله ومثل عن سلفنا ما كان سقرا ولا سقرا
 سوا، قلت من الاوليات مباد لك وكان في مفسرنا ذمته بان
 اجبت له اشرافا الوجوب وضو عليه بعدة مدة فله فيها اسقفا
 جميع افعالهم فلم يفعل حتى علمه سركه في ظاهر الرواية الاول
 ان يراد بالامتنان ذلك ظاهر اربع روايات في اكلها فظهر جازلا
 ان يراد بالامتنان ذلك ظاهر اربع روايات في اكلها فظهر جازلا
 الجمل يموت حتى يخرج من ابن حج عنه فاعل قد رآه ان وحده
 ماله من منزله وان لم يعد ماله من منزله من الكوفة من المنزلة
 انما جمل ظاهر الرواية لان ان يراد ماله ما عينه اجرة ليل الو
 فانه يبين العوا به مع خرج ما زاد عن اجرة من الحقات من
 انكساجا ما دام الحاقن ماله الو اطلق الوية والوعان عليه جهة الا
 فلم يجر بها والحقوا القضاء من من الحقات خلت للاحرام
 من الزايد ولان الواجب حجته والطريق لا دخلها في حجة
 وجوب لولا كان ما لم يلقه وتوفقه على مؤنة من جفتها
 عنه ينفذ بان مقتضى الواجب اذ لم يكن مقتضى بالذات
 وهو عاكس لثمن من ثمن الواسع الى اجنية او غير من بدل
 فلهذا هو المظهر في المنزلة

الرجل يموت كجرحي من ان ينج عنه فالرجل قد ياله ان وسع
 ماله في منزله وان لم يبع ماله من منزله في الكوفة في المنزلة و
 ان جعل ظاهر الرواية لان ان يرد ماله ما عينه اخرج له المأوى
 ما يتبين الوفا به مع جرح من سأل عن الجرح من المأوى
 الشك في ما اذا لم يخلو الوفاة او علم ان عليه جرح الا
 ولم يبرحوا ولا اتوا القضاء من المأوى خاتمة الاحكام التي
 من ازيد لان الواجب في عهده والطريق لا يخلوها وحقيقة
 وجوب ولو كان من المأوى وتوقف على موافقة من يرضى بها
 عنه ينال بيان من الواجب ان المأوى مقبولة بالذات في
 وجوبها كذا في من تم لو سأل المأوى لا يثبت او غير مبالاة
 في المأوى في المنزلة

بعد الوصول الى الميقات في اجزاء وكذا الوسايف اذ هي اوجبت في كل حال
الاحرام او بغيره في الطريق بقية او من مكانها دون الميقات او في
نقطة غيره او غير ذلك من الصور ان من حججنا الطريق مسددة للو
وكثير من الاخبار ورد في طريق الحج عند وهو لا يقتضي زيادة
على اقل الحرجة والاولى حل هذه الاخبار على ما لو وجبت قدرا
ويكون حل هذه الحجرات على امر يخرج من تحت سلاحيه واستراجه
عبد الله في سند هذا الخبر بين الثقة والضعف والجهول من حيث
الحج هنا ان ابن ادريس ادعى نزول الاخبار بوجوده من الميقات
في الميقات لم ينف على غيره ولما فضلنا عن المسافر وصاحبه
الرواية والوجود فيها اربع فاقول لو صح هذا الخبر لكان محل على
اطلاقه او على ان ما في المضائق اليه يشمل جميع ما يملكه وانما حلها
لما عرفت لادلة الدلالة على خلافه مع عدم صحة سندها ونسبها
للمصنفين في الظاهر والرواية في غير موضع مع توقف وكذا قطع به
فالمرسوس على القول به فلو ضاقت له مكة عن الاجرة من مكة
فخرجت لبعثان اكلن الاستيفاء من الطريق ولومن الميقات ان
المحجوا سوا ذلك لو لم يكن بعد فواضلا ليلك في ما بين مكة وال
الميقات ولعن كونها من البلد فاحتمل التحين من يقين ما ليس
منه ومثله ما وردت القرابين على اراذله وبغير الزيادة في
مع عدم اجازة الواردتان لم توجد من البلد ابتداء والافق ان
وجبت بعد من الميقات يجب ان لا يكون ولو من الميقات
يتخذون اوقافا من سلاسل مسئلة الواجب لا المولج الى

هذا الخبر لا يثبت في كل حال
بل في كل حال من كل حال
بل في كل حال من كل حال

و لو حج مسلما ارتد ثم عاد الى الاسلام لم يعد حجة التائب على ما
لا يصلح ولا ية ولغيره قبل بعد لا يتر الاخطا او لان الميقات لا يكره
وسندهم باشرطه بالموافاة عليه في شرطه في زمان لان ذلك
وسندهم كثره للائمة المشركين بعد الايمان وعليه وحالا
معهم كذا حجة مما لا يجزئ استدا حكا الحكم في حجة عليه
لو ارتد بعدة ولو حج فادعاه استبصر لم يجد الا ان يحل ولو حج
لاعتد على ما في المصنفين للرد من مع انه عكره الصلوة في حاله
بقوله حجة عند الاخذ بالواقع والتصريح باله من الميقات ولا فرق
بين من حكم بكفره من فرق بين الميقات وبين غيره في ظاهر النص
بالكفر حجة وانما حجة على ان لا يخالفة في قوله الواجب للحج
عندنا وهل ليكم بعدم الاعادة لفظة العبادة في مصائب على
عدم اشتراط الايمان بها ام اسقاط الواجب الذي في كلام الكافر
فولان وفي النص ما يدل على ثبوت حجة الاعادة للنصر قبل
يجب بنا على الاشتراط الايمان المتقضي لفساد المشروط به وبنا
باخبار جملة على الاحتياط طريق الحج **فصل في حج النساء**
بالذرة شبهة والباية لوتد حج واطلق كصا لم تحضر في النوع
والوصف لان يعين احداهما فتمين الاول مطلقا والثاني كالحج
شروطا كالحج والركوب لخطا وخطوه ولا يجوز للمذموم من حجة
سواء وقع حاله وجوبه ام لا وسواء حج حجة الاسلام ام الذم
ام هما الا حلات التائب المتقضي لفساد الميقات وقيل والظاهر
ومن بعده ان توفيقية الذم اجزأت عن الذم وحجة الاسلام

الشرع

ح

هذا الخبر لا يثبت في كل حال
بل في كل حال من كل حال
بل في كل حال من كل حال

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

على قدره جرحاً ولا خلاف ان الله تعالى جعله على قدره
ولو قيل انه جرحاً للاسلام ولو قيل انه جرحاً في واحدة وجرحاً الا
وتلك المذنبات على جوازها الواجب ونظرها في وجوب
الكفارة مع جرحها عن العام المعلن او من قبل قطعها مع الاطلاق
فهو ان هذا اذا كان عليه جرحاً للاسلام حال التدين والامان من اعي
بلاستقامه فان حصلت وجبت بالدين ايضا ولا يجب تحصيلها
هذا على الاقوى ولو قيل بملء معية فتعلق الاستقامة بها بل
التدين ولو قيل غير هذا يخرج جرح الاسلام في الشان قطعاً ان كان
سقط حال التدين وكانت جرحاً في مطلقه او مقيده بزمان
سائر من السنة الاولى فم جرح الاسلام وان حصل بغيره لا يكون
كان انقضاء امره في حاله بل يخرج من القاطن فان بقيت على
لعدم العودة على المذهب ثم بان زالت العقدة ولو تقدم
على الاستقامة ثم حصلت قبل فليس جرحاً ان كان التدين
مطلقاً ومقيداً يابز من تلك السنة او مقيداً بالامان فالتدين
ورفعه وجوب جرح الاسلام بقا الاستقامة الى الثانية و
استمر المص في الدين ووجه جرح التدين الاستقامة الشرعية وهو فقد
جرح التدين من حصول الاستقامة بعده وان كان مطلقاً او
في وجوب جرح الاستقامة بعد ما وقاه النصر والعقود كون
استقامة عقلية فيصرف عليه ما سبق ولو اهل جرح التدين
في العام الاول قال المصنف فيها بغيرها على مذهبه وجب جرح الاسلام
ايضاً وشكل بصر ووجه كالتدين فيكون من المؤمنين وكذا حكم العهد

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم
هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر
والذين هم على الهدى
والذين هم على الصراط المستقيم

42

قبیلہ کے اہل طلاق و

واما السهم في الموضع الخطي
 وعند الانعطاف خارج السيرة
 او في كل واحد من
 واما السهم في الموضع الخطي
 وعند الانعطاف خارج السيرة
 او في كل واحد من

بشيء ما قطع من المائة لا يبايعون المائة عليه وإنما القدر الذي
مع الاطلاق جنبة ما فعل من الأهل إلى الجميع منه وبين أهل
لج والعود كذا هي بالجماعة فخر غاية الضيق لأن مفهوم
لا يتناول غير الجميع المركب من أفعال الخاصة دون الأفعال العامة
أن جعلناه مقالة للواجب والعود الذي لا يدخل في الحقيقة
لا ياتوقفا عليها لوجه ويجب على الأمر الثاني ما شرط عليه من
لج ووضعه حتى الطريق مع العرض قيد في بعض الطريق بال
معنى لا يبايعون إلا مع العرض المتقضي تخصيصه كقوله
وبعد حيث يكون في خلاف الأجرة لاستزاد من زيادة الشرط
أو بعبارة الأجرام ويكون قيد في وجه الشرط أو ما شرط
مطلقا فلا يبايعون النوع كذا للثبات مع العرض كقوله الأفضل
تحت على المنوب عنه ثم يتقاضي كالمكسور والواجب المميز
كأنه مطلق أو ما يوزن المنوب في الأقاليم من العدة لمن
العقود الأفضل كالعقد ولما لا أفراد إلى العزائم ومنها إلى التميز
لاستيفاء الماهية والسن العزائم إلى الأفراد ولكن يمكن ذلك في المقتضى
فإن المصروفه المقتضى بالتميز من غير تفصيل العقد كذا
الأفضل وغيره وإنما يجوز ذلك في الطريق والنوع ولما التميز
في المقات المقتضى به وإن كان التفصيل منه شوبها أيضا إلى
أنه لا مالم وحت بعد إلى غير المصروفه مع جازة يتحقق
ولم يعد لا يتحقق في النوع شأ وفي الطريق يتحقق بنية إلى التميز
لجميع ويبطل الأجرة ما وكل من الطريق ولا يبرهن الطريق كذا

في المقتضى
في المقتضى
في المقتضى

لا يبرهن بالاستقراء عليه وأطلق المصروفه الرجوع إلى المقتضى
بينهما وكذا القول في المقات ويقع مع عن المنوب منه في جميع
وان لم يتحقق في الأفعال الجارية وليس له الاستجابة إلا مع الأذن له
بينها صراحة من يجوز لها الأذن منها كالمسافر من نفسه والوجه
لا الوكيل إلا مع أذن الموكل له في ذلك وإبقاء العقد مقيداه
بالإطلاق لا إيقاعه مطلقا فإنه يقتضي المباشرة بنفسه و
المراد بتفصيله بالإطلاق أن يتاجر به مع مطلقا بنفسه
أو بائلا عليه كأن يتاجر به لتفصيل مع عن المنوب وإيقاعه
مطلقا أن يتاجر به مع عنه فإن هذا الإطلاق يقتضي
لا استجابة فيه ولا يخلو حيث يتجر به الاستجابة بشرط ثابت
العقد وإن لم يكن هو بائلا ولا مع عن اثنين في عام واحد لا
مع وان تعاد ما فعله العادة واحدة فلا يقع عن اثنين
هذا إذا كان مع وإجاء على كل واحد منهما أو أريد إيقاعه من
كل منهما أمّا لو كان مندوبا وأريد إيقاعه منهما اشتركا في قوله
أو إجاء عليهما كذا لأن يفسد الاشتراك في مع يتبين منه
كذا ذلك قال الظاهر لصحة منقطع في العام الواحد منها وقاد للم
في الدروس وعلى تقدير المنع لو تعد منها لم يقع عنها ولا عند
أما استيفاءه لغيرتين أو جهة سفر وتجاوز لعدم المائة ولو
استأجره لعام واحد فترأى بها الأجرة صحها السابق وبطل
اللاحق وإن أقروا بأن أفضياه بمقتضى ما أو وكل أحدهما
الأخر أو كلاهما لتماما وقع ضيق واحدة منها بطلا لا حالة

ورقة سفرية

التي هي من خبره ومثلها الاستحرام مطلقا لا يقتضيه التحليل
اما لو قلنا بان الابطاح صحيح وان اتقن العبدان الاسم فورية
لما اختلفا في ان استبانة من تحليل فيلما ويجوز ان يكون في بعض الاحوال
التي تقتضيها كالحوان ودركية وحسنه والرجح لا الاحرام والوثق
والخلق والبيت يجمع التحريم مباشرة بغير قيدية او مرض
يجوز منه ولو كان يطاق او يتبعه وفيما لا يلحق به فيما يقتصر
الى الطهارة وجد وحكم الاكثر بعد هذا المعيار لانه لو تعذر اكله
لذلك ولو لم تكن محلة الطهارة والمشيوجب مفعلا على الاستبانة
ويجب له ان يتبين ان الاستحرام مطلقا او مطلقا فلا
يجب له ان يطلع على الاطلاق فلا يصح الاحتياط في التحريم
فلا يجوز صرف القصد واقتصر الدروس على الشرط الا ان
كفارة الاحرام اللازمة بسبب فعل الاجرة ويجوز ان يملك الاجرة
المستحب لا يملك الملب وهو كفارة للذنبا للآخرين ولو اؤتمنت
حكمة فتصريحه في العام القابل لوجوب بسبب الاضاد وان كانت
بذلك العام والافرية الاجرة عن جهة المستاجر عليه بناء على ان
الاولى منه والقضاء عقوبة وعلك الاجرة ح لعمد الاخلال
بالمعين والناحية المطلق ووجه عدم الاجرة في المصلحة بناء على
ان الثانية وجه ظاهر للاخلال بالمشروط وكذا في المطلق على ما
اختره المصنف في الدروس من ان تخرج من السنة الاولى لعمدة
يجوز عدم الاجرة بناء على ان الاطلاق يقتضي التحريم فكونه
فاذا لم يكن الثانية وجهه كان كاحد المطلق فلا يجوز ولا يصح

هذا القول بان الاستحرام مطلقا لا يقتضيه التحليل
اما لو قلنا بان الابطاح صحيح وان اتقن العبدان الاسم فورية
لما اختلفا في ان استبانة من تحليل فيلما ويجوز ان يكون في بعض الاحوال
التي تقتضيها كالحوان ودركية وحسنه والرجح لا الاحرام والوثق
والخلق والبيت يجمع التحريم مباشرة بغير قيدية او مرض
يجوز منه ولو كان يطاق او يتبعه وفيما لا يلحق به فيما يقتصر
الى الطهارة وجد وحكم الاكثر بعد هذا المعيار لانه لو تعذر اكله
لذلك ولو لم تكن محلة الطهارة والمشيوجب مفعلا على الاستبانة
ويجب له ان يتبين ان الاستحرام مطلقا او مطلقا فلا
يجب له ان يطلع على الاطلاق فلا يصح الاحتياط في التحريم
فلا يجوز صرف القصد واقتصر الدروس على الشرط الا ان
كفارة الاحرام اللازمة بسبب فعل الاجرة ويجوز ان يملك الاجرة
المستحب لا يملك الملب وهو كفارة للذنبا للآخرين ولو اؤتمنت
حكمة فتصريحه في العام القابل لوجوب بسبب الاضاد وان كانت
بذلك العام والافرية الاجرة عن جهة المستاجر عليه بناء على ان
الاولى منه والقضاء عقوبة وعلك الاجرة ح لعمد الاخلال
بالمعين والناحية المطلق ووجه عدم الاجرة في المصلحة بناء على
ان الثانية وجه ظاهر للاخلال بالمشروط وكذا في المطلق على ما
اختره المصنف في الدروس من ان تخرج من السنة الاولى لعمدة
يجوز عدم الاجرة بناء على ان الاطلاق يقتضي التحريم فكونه
فاذا لم يكن الثانية وجهه كان كاحد المطلق فلا يجوز ولا يصح

ليرة والمروعة حصة ذواته ان الاولى منه والثانية عقوبة
وتحتياح فاسدة مما هو الذي مال اليه المصنف لكن الرواية
مقطوعة ولو لم يتبين ان العتق بان الثانية فحصة او غير ذلك
اليه ابتداء ريس وفضل العلامة في العتق غير ما فاقوا حيث للطف
فشاء الفاسدة في السنة الثانية ويخرج عن الثانية بعد ذلك وهو
خارج عن الاعتبار لان ما كان من العتق في الاول فكون
الثانية فحصة فلا وجه له في ذلك ولو كان على الاطلاق لا يجب
للمتأني وهو بسبب فيه كالاستحرام فاذا جعلنا الاول على ما
لم يقع عن المذنب والثانية وجبت بسبب الاضاد وهو خارج عن
الاجرة فتبين ان فعل هذا ينوي الثانية عن عتقه وعلى
الغيرين يتوهم ان المذنب وعلى الرواية ينبغي ان يكون عتقه
احتمال كونها عن المذنب ايضا ويوجب الاجرة اعادة فاضل الاجرة
الفقر في الج ذهابا وعودا والاقام لمن المستاجر عن عتقه لو سأل
مع الضال يدونه لواجب على من يحب كملته ما جاز الاجرة المثل
ينظر المصنف في الدروس من ان تشارك البراءة ومنه معاونة على البر
والعتوى وتروية الماة الضرورة وهي التي لا يخرج عنها في
الخارج حتى ذهب بعضهم الى المنع لذلك وحملها على الكراهة طرية
لمنع بينها وبين ما دل على الجواز والاعتماد في الضرورة لمخالطة بالاعمال
للكثرة التكرارية ويجعل عدم الكراهة لعدم تناول الماة التي
هي مورد التهي لها ويشترط علم الاجرة بالملك ولو جاز لا يمكن
من فعلها تفصيلا ولو جاز مع مرئيه على الاجرة فمؤثره عليها

هذا القول بان الاستحرام مطلقا لا يقتضيه التحليل
اما لو قلنا بان الابطاح صحيح وان اتقن العبدان الاسم فورية
لما اختلفا في ان استبانة من تحليل فيلما ويجوز ان يكون في بعض الاحوال
التي تقتضيها كالحوان ودركية وحسنه والرجح لا الاحرام والوثق
والخلق والبيت يجمع التحريم مباشرة بغير قيدية او مرض
يجوز منه ولو كان يطاق او يتبعه وفيما لا يلحق به فيما يقتصر
الى الطهارة وجد وحكم الاكثر بعد هذا المعيار لانه لو تعذر اكله
لذلك ولو لم تكن محلة الطهارة والمشيوجب مفعلا على الاستبانة
ويجب له ان يتبين ان الاستحرام مطلقا او مطلقا فلا
يجب له ان يطلع على الاطلاق فلا يصح الاحتياط في التحريم
فلا يجوز صرف القصد واقتصر الدروس على الشرط الا ان
كفارة الاحرام اللازمة بسبب فعل الاجرة ويجوز ان يملك الاجرة
المستحب لا يملك الملب وهو كفارة للذنبا للآخرين ولو اؤتمنت
حكمة فتصريحه في العام القابل لوجوب بسبب الاضاد وان كانت
بذلك العام والافرية الاجرة عن جهة المستاجر عليه بناء على ان
الاولى منه والقضاء عقوبة وعلك الاجرة ح لعمد الاخلال
بالمعين والناحية المطلق ووجه عدم الاجرة في المصلحة بناء على
ان الثانية وجه ظاهر للاخلال بالمشروط وكذا في المطلق على ما
اختره المصنف في الدروس من ان تخرج من السنة الاولى لعمدة
يجوز عدم الاجرة بناء على ان الاطلاق يقتضي التحريم فكونه
فاذا لم يكن الثانية وجهه كان كاحد المطلق فلا يجوز ولا يصح

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في المذنبين

اومش

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة أو يوم الجمعة غفر له ذنوبه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

فیس فیصلہ فیصلہ فیصلہ
فیصلہ فیصلہ فیصلہ فیصلہ

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, located at the bottom of the page.

[illegible]

وكان الشئ من العزلة

من النظر الى هذا

ارشد

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة - مصر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

10

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "الكتاب" (the book).

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مختص بطول من يخرج دون طمان التثنية فلا يجوز نقل جميع الألفاظ
كل من لم يقرأها وكذا يجوز نقلها بغير صلوة طمان يجوز نقلها
كما يدل عليه كذا في قوله ان التثنية على صلوة الطمان بعد ذلك
في الإحرام لئلا يجعلها قلز كما جاء أحلا على أشهر المتخصصين لآله
عليه وعلى لا يجعلان الأدبانية وفي الآخرة يجعلها أولى وعلى المشي
ينبغي للصبر في ما عبقها ولا يستعمل إعادة التثنية الإحرام بناء على
ما ذكره المصنفان التثنية كتكبير الإحرام لا يعتبر به في الصلاة
التي لا يكون لها إطلاق هذا دليل على ضعف ذلك ولو أخذنا
بالتثنية صار جملتها واحدة وانقلب ثمتا ولا يخرج من وجهها لأفعله
التعدي في أحسنها من المتعدي فلا يجوز له نقلها على الوقوف
نفسا ويجوز نقلها في الطمان خاصة في ركعتها مع الاضطراب
كل من لم يقرأها وكذا في قوله ان التثنية على صلوة الطمان
طمان لئلا يجعلها قلز كما جاء أحلا على أشهر المتخصصين لآله
عن المصنفين في قوله على صلواتهم منه وجعل لآله ما صار مائة...
مائة كغيره من أهل الموافقة إذ أمر بغيره بغيره وإن كان يفتاهاه بـ
أصله ولو كان له نزلان بكلمة أو ساقطها أو ألقاها للموجبة للفتن
وعلى أن تامة فلا فتن فتع وان غلبت بكلمة وماتى حكمها من أو فتن
ولو ساقطها في الأمانة تخبر في الأمانة التثنية هذا إذا لم يحصل له نزلان
بكلمة ما يجوز انتقال الحكم كالوأم بغيره الأمان في ثلث سنين و
بكلمة سنين متواليين وحصلت الاستطاعة منها فأنه في بغيره حكم
مكة وإن كان تامة في الأمان في أكثر المسائق ولا فرق في الأمانة

قوله

بينا

هذا هو الأصل في الصلاة
في الصلاة في الصلاة
في الصلاة في الصلاة

بين ما وقع منها حال التكليف وغيره ولا بين ما في الصلوة غير
ولا بين الاختيارية والاضطرارية ولا بين المزملة للملوك عينا
والغصية ولا بين أن يكون المزملة ساقية القصر وعنده الإطلاق
الفتن ذلك كله وساقية الضمير لكل منهما لا يجب عليها وحسب
بالقصر بالحد المزملة اختبرت الاستطاعة منه ولو أتته الأصغر
تتم والجواز بمكة في ثنية الأمانة على اللزوم أو على من أهل الأمانة
ثنية تنقل فضله في الثالثة إلى آخره والقرن وعنده الإطلاق
الثالثة تحت هذا إذا جازت الاستطاعة في زمن الأمانة ولا
لتنقلها من حين الغرض والاستطاعة للغرض بينهما كانت
الأمانة في وقت الزمان ولا اختبرت من بلده ولو انعكس الغرض
بان إتمام المكة في الأمان اختبرت في الزمان وعلى في الغرض
والاستطاعة أن لم يسبق الاستطاعة بمكة كغير ذلك في
الأمان لو تنقل من بلد إلى آخر شارك في الغرض لا فرق فيه
بين الأمانة من التكليف وغيره ولا بين الاختيارية والاضطرارية
للاطلاق ولا يجزأ على غير الفتنة وإن كان قارنا لأن هذا
القرن غير واجب كما وإن تعين بعد الأمانة أو التثنية
للملوك وهو ما عداه الفتنة في كبره من سبيلين وحسب
من الطمان والحي وغيرهما الإضران لما مات من الإحرام الذين
الميثاق على المشهورين أصحابها والفتنة قوله بأنه جبران
جعل تعلقه في المشاورة لغيره بالعلم منه يدل على الأولين في العلم
فيما لو أحرم من الميثاقا ومنه بعد أن أحرم من مكة في حفظ

قوله
قوله
قوله

الطريق على الجبان فحصد الغرض وبقى على التمسك بالارواح
التي هي الجبان
مكة وخروج الارفات من جبان فير بالميات وجب طيها على الارواح
وصدوضه وفاق الارواح لا يجتمع بين اثنين في الجبان
نية واحدة سواء في ذلك القرآن وغيره على المشعر فيقبل على
منها التي المنفذ للعبادة كما ليرى على كون خلافا للجان
حيث قال يعقود الارواح خاصة والتي حيث حرم ذلك وجعل
تفسير القرآن مع سابق الطهرى ولا يدخلها الارواح على الارواح
يترى الثاني قبل الارواح من الارواح ولا يدخلها الارواح على الارواح
الضلال فيقبل الثاني ان كان عمره مطلقا الارواح قبل الارواح
بجانب الشريعة او كان الارواح على الارواح قبل الارواح
بعده وقبل الارواح بعد ذلك فالمرجع الارواح على الارواح
العبادة بعد الارواح على الارواح بعد ذلك فالمرجع الارواح على الارواح
بعدها عمره مفرقة ونسب الى الارواح بعد ذلك فالمرجع الارواح على الارواح
حيث النوع الارواح الثاني ويوقعه خلاف ما كانه ان اول
مع التمسك وعلى صلاحية الزمان ان ادخل في فظان الارواح
انفس ان الرواية ليست صحيحة في ذلك لا بعد المتفق اذا
طاف وسع ثم ليجوز ان يقصر فليس الارواح معة على المصنف
الذي يمكن جعلها على الارواح على الارواح على الارواح
روا المصنف بذلك في رواية اخرى والفقهاء جعلها على الارواح
جاءها ابن حنبل على المتفق ان من دخل في قبل الارواح

كتاب الاختيار في حكاية البحث الثاني والاضافة مفرقة
 لا يخرج عن حقه لانه على اختياره ولم يأت بالمسرح على
 وجهه ولما جعله لكونه ناسيا حكاية امره الثاني وحكاية
 ولا يلهيه مقدار القصير لانه ليس حكاية بل حكاية ويجب حكاية
 بشارة للرواية الموصلة على اختياره جمعا ولو كان الاحرام قبل كذا
 لان ذلك لا يخرج اذا كان المصداق منه في الدرس
الفصل الثالث في المواقف واحدا على حدة ومجمعة
 المضرب للفقار والموضع المعين له ولما دنا الثاني اجمع الا
 قبل المقاتلة الا انما في حقه من العهد واليمين اذا وقع امره
 في هذا شرط لا يشترط وقوعه في حقه من العهد واليمين اذا وقع امره
 ولو كان حرة مفرقة لم يشترط وقوعه امره في حقه من العهد واليمين اذا وقع امره
 المستفيض تقديمه على المقاتلة لانه وطلقا والقرين ليجوز
 تقديمه بالذمة وشبهه اجمع القولين وانما حراما وبخاصة ايضا
 صحيح فلا يبيع الحمار بعض اصحابه لا استعانا بالسنة ولو كان
 مريلا اختاره يجب تفضيله على غيره من قبل المقاتلة لانه
 ليدركه فضيلة الاشارة في رجله الذي يركب في القتل ويجعل
 بالاحكام لانه وان وقع الاشارة في غيره ولكن الاحرام في آخر
 من قبله يجب تفضيله لا اعتقاده بالاحكام عادية مرتبة في الموضع
 في اجمع القولين لانه لا لاشكال المقتضى الاجزاء لم يوجب حرمه جازع
 من وجهه ولا يوجب الحلفان في حقه من المقاتلة بغير احكام علمنا
 من المقاتلة ومن اكلها لكان ومن يخاصد كذا عنده من على

ومتى تجاوزت غير هذين ^{الذين} غير احرام ^{الذين} فيجب الرجوع اليه مع الاستحسان ولو
 تعدد جلي ^{الذين} ان تعدد اي تجاوز غير احرام عالما بوجوبه ^{الذين}
 عليه قضاء وان لم يكن مستطيعا لم يكن عليه ارادة الدخول فان
 في ذلك من وجب له ^{الذين} في السفر ثم لم يجد في ذلك الحرم فلا قضاء عليه
 وان اتم تجاوز الاحرام ^{الذين} ولا يكون في ذلك استباحا وجها ولم يكن قاصدا
 مكة ثم بدا له فصلها احرام من حيث انكره فلو دخل مكة معذرا ثم
 قل عذره بذكره وعذره ونحوها ^{الذين} في الدخول وهو خارج
 عن منتهى الحرم ان لم يكن له الوصول الى احد المراكب فان تعدد طريقه
 الى الدخول لم يضره بمكة ولو امكنه الرجوع الى الميقات وجب
 لانه الرجوع الى الميقات وانما قام غيره مقامه المضرة ومع استحسان ^{الذين}
 اليه لاضرة ولو دخل مكة بالبلوغ والعقل والعقوبة ^{الذين}
 الميقات فكل لا يريد التمسك والمواظبة ^{الذين} في وقتها رسول الله صلى
 لا حل الا ان كان ثم قال ^{الذين} من اهل البيت من غير احرام ستة
 دولخليفة يضم لهما وقهر لهما وانفا بعد الياء ^{الذين} في بعض الحلف
 بعض لهما واللام واحدا للحلفا وهو النيات المعروفة قاله الخليلي
 او ضمير الحلفه وهي اليقين ^{الذين} تحالف قوم من العرب به وهو ما على
 ستة املا من المدينة والمداد الموضع الذي فيه الماء ^{الذين} في مسجد
 الشجرة والاحرام من الفضل ^{الذين} في التمسك وشيئا يتعين منه التمسك
 في الحليقة به في بعض الاحرام وهو حاسم بينهما المدينة والمدينة
 وهي في الاصل مدينة ^{الذين} في التمسك على ثلاث مراحل من مكة للشام
 وهي ان لا هل صر ^{الذين} بل لم ويرق ^{الذين} مكة وهو جليل من جهل التمام

والتمسك بالمدينة والمداد الموضع الذي فيه الماء في مسجد الشجرة والاحرام من الفضل في التمسك وشيئا يتعين منه التمسك في الحليقة به في بعض الاحرام وهو حاسم بينهما المدينة والمدينة وهي في الاصل مدينة في التمسك على ثلاث مراحل من مكة للشام وهي ان لا هل صر بل لم ويرق مكة وهو جليل من جهل التمام

للعين وقيل ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 ان اوبى سائمتها ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 من مراد ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 يريد على ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 ان اوله ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 ولما ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 الشاب ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 هي ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 يلزم ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 لا ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 الملك ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 كالحق ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 زيادة ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 ذلك ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 ان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 والحكمة ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 مع ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 او ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 عما ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 لثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان
 لم ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان ^{الذين} في التمسك لثقتان فثقتان

والتمسك بالمدينة والمداد الموضع الذي فيه الماء في مسجد الشجرة والاحرام من الفضل في التمسك وشيئا يتعين منه التمسك في الحليقة به في بعض الاحرام وهو حاسم بينهما المدينة والمدينة وهي في الاصل مدينة في التمسك على ثلاث مراحل من مكة للشام وهي ان لا هل صر بل لم ويرق مكة وهو جليل من جهل التمام

والتمسك بالمدينة والمداد الموضع الذي فيه الماء في مسجد الشجرة والاحرام من الفضل في التمسك وشيئا يتعين منه التمسك في الحليقة به في بعض الاحرام وهو حاسم بينهما المدينة والمدينة وهي في الاصل مدينة في التمسك على ثلاث مراحل من مكة للشام وهي ان لا هل صر بل لم ويرق مكة وهو جليل من جهل التمام

وأيضا بعد خلاص هذا يجب العمل وتدارسها بالاجابة
 هذا ان الله تعالى اراد ان يبرهن بان يؤمن في الناس بالحق ويحب
 كسر ان على الامتثال ونفسها يفرح لها فخر وهو الامم القليل وفي الاقل
 بقيم فكان اولى ولين نفي الاحرام الكائين من جنس ما جعله
 المحرم فلا يجوز ان من جعله وصوف وشعره وبره الا في كلبه ولا
 من جعله الا كلب مع عدم التذكير ولا في كلب من الجاهل ولا في كلب
 مطلقا ولا في كلب من بعض منها في الصلوة ويجوز كونهما غير
 ولا ما اشبه الخط كالحطاس اللين والندبة المنس كالكذب
 والمصير والكفيل من هذا الشرط بعضه جواز في كلبه
 باحرامه ويرتد في ما لا يقين بان يعطى مسكبه او يوتى برهان
 يعطى احد ما يحسن الزيادة عليها لا نقصان والا فحق في كلبها
 واجب لا شرط في صحة فلو اخلت اخيرا اثم وصح الاحرام والقار
 يصح احرامه بالثبوت بعد ثبوت الاحرام او بالاعتبار او القليل
 المنقولين وما يهمل اذا سجد الا في بعض عهدها على قدر
 المقارنة واخره في هذا يقع اصله على المشقة ومع ذلك
 يحرم به نحو ما اشهر الاحرام بدونه احدهما من جنس الاحرام في كل يوم
 الحط في الساق في صحة العواين على كراهة دون الرجال والمخاض في
 ليس القليل القميص بقلوب لا يجعله في كلبه على الكفيل ويا طه ظاهره
 من غير ان يحرم من كلبه ولا في اولى وفما القديس ويجوز
 اكله وانما يجوز لبس القبا كن لك لو فقد اركا يكون بلائنه ولو
 اخل بالقلب وادخل يده في كلبه فكيف الحط كذا يجوز ان يترك

فصل في
 احكام
 الكلب
 ولبس
 الكلب
 من جنس
 الكلب
 من جنس
 الكلب

فصل في
 احكام
 الكلب
 ولبس
 الكلب
 من جنس
 الكلب
 من جنس
 الكلب

لو فقد لا يترك من غير اعتبار قلبه ولا ذنبه في المصنفين ويجب
 للمسلم مطلق الذم من القصر بالثبوت حيث يحرم ان كان
 راجلا بطريق المدينة او مطلقا بغيرها واذا علبت راحته اليد
 من كلبا بطريق المدينة او مطلقا بغيرها واذا اشراف على الايط
 ونس المرأة والمخشي يحرم من كلبه حيث لا يصح الاجتناب وهذه الثبوت
 غير ما يعتد به الاحرام ان اعتبرنا المخاض ولا اجاز العقد بها و
 هو ظاهر الاجابة فيجب ان عند تحلف الاحرام بركوب وزود و
 علو وصبط وملاقاة احد ويقتطع ويخصر صاحب الاحرام واذا
 الصلوات ويضاف اليها الثبوت المتبعة وهي ثبوت المعابر
 ثبوت آه ويقتطع المتابعة اذا شاهدت مكة وحدها عتبة مكة
 ان دخلها من اعلاها وعقبة ذي طوى من اسفلها والمخاض الى
 عرفة والمقرعة اذا دخل الحرم ان كان احرامه من احرام مكة
 وان كان قد خرج طاس مكة المخاض يحرم فاذا شاهد سبقة مكة
 اذا لا يكون حين بين اول الحرم وسبقة الاحرام ساقية والاشراط
 قبل ثبوت الاحرام بتصلها بان يحل حيث حبه وعظم له
 اللهم اني اريد ان تنفع بالقرعة الى الحج على كذا وستة ثبوت صا
 عرض طي ينجي فكلني حيث جئتني لقلبك الذي قد رت على
 اللهم ان كنز حجة نعمة احرم للشرع في بشرى ولحي و
 دعي عطاى ويحيى وعصى من النساء والنياب والطياب في
 بذلك وحجت والذرا الاخرة ويكره الاحرام في ثياب السود
 بل مطلق الملونة بغير البياض كالحجاء والمصفرة وشبهها وتدل

فصل في
 احكام
 الكلب
 ولبس
 الكلب
 من جنس
 الكلب
 من جنس
 الكلب

فصل في
 احكام
 الكلب
 ولبس
 الكلب
 من جنس
 الكلب
 من جنس
 الكلب

فصل في
 احكام
 الكلب
 ولبس
 الكلب
 من جنس
 الكلب
 من جنس
 الكلب

في الدرسين المتعلقين فلا يكره بغيره والفضل في الجز من القطر
 التيم عليها اي نعم المحرم على القرين المصروفة بالنسب والمصرفة
 من لا لون والوجه اذا كان الوجه يتبدل اما لو عرض في أثناء الاحرام
 كره عليها الا لاجابة والقطر بالبناء للمجهول وهي المشتملة على الا
 آخر مخالف لربنا حال جعلها كالشرب المحرم من لبنين او بعد في الطاهر
 والصحيح ودخل الطاهر حال الاحرام وبلية المتأخر فان يقول
 ليتك لانه في مقام التلبية فينبغي فلا يشرك غيره منها بل يحبه بغير
 من الا فافقه كقولنا ما بعدنا وما بعدك **واما التيميم في المحرمة**
 فتشترط صيد البر وضابطه للحيوان المحل المتبع بالاصالة ومن
 المحرم الثعلب والارنب والضب واليهوب والنفق والقطر والبعير
 والورث والبطائر فلا يحرم قتل الاضام وان لو تحت ولا صد
 الضبع والقر والضفادع ومن حيوان البر ولا الفارة والحليمة
 تحرم ان لا تحبس التحريم مباشرة قبلها بل يحرم الامانة عليه ولو لا
 عليها وانما في ايها لا يحد لأعضاء وهي اخص من الدالة ولا فرق في
 تحريمها على الحرم بين كون المدلول بها ومعدلا ولا بين الحقيقة
 الواضحة نعم لو كان المدلول على ما به بحيث لم ينفذ زيادة انشاء
 عليها فلا حكم لها وانما اطلق المصيدة ليرسح كونه مخصوصا بما
 يتعلا لا يترد واعتقادا على انتم من الشخص ولا يحرم صيد الحرم
 صوما يضره بغيره معانيه لا اذا شغل احداهما وان لازم المدة كما في
 والمتوكلين الضد بغيره يبيع الاسم فان استغاضه وكان قسما
 مخصوصا بالحق احاد افادته والنساء بجل استغاضه من المباح ومعد

القطر في دروسكم
 العظيمة دروسكم
 في

حتى العقد الشهادة عليه واعانتها وان تعلمها محلا او كان العقد
 بين المحلين والاختصاص وهذا عند ما لا يخفى بل هو والمبالغة
 وانزلت القاطعة وشبهه ما احاطا كاللحم المنسوب والبدن
 المحرم وعقد الداء وتحليله وذره وتحويل ذلك دون عقد
 الاثر ويحرم فانه جازر ويستثنى منه الحيوان ويغني عن خياطته
 ومطلو الطيب وهو صيد البر والبرية التي لا تحتل للشيء فاما غير
 الارباحين كالمسك والعنبر والزعفران وما في الورد وخمس بقيد
 الاخذ للشيء ما يطلب منه الاكل والتداوي غالبا كالقنبر وال
 الدار الحقيق وسائر الابرار الطبية فلا يحرم قتلها وكذا ما لا يتبع
 للشيء كالغصن والفا والقصير واما ما يقصد منه من النجاسة
 الرب كالورد والياسمين فحرم حيا والافوق تحريم قتلها
 وعليه المقتضى في الدرس وقطاعه حرام التحريم واستثنى
 منه الفخ في القنبر والفا والادخ والفصير من حيث ربحا فاق
 بالاطلاق على خلاصاته التي تحت حقه بالرجعة المسك والعنبر
 والزعفران والورد وفي قول آخر ليدسه باصانة العبد
 الكافر اليها ويستثنى من الطيب خلق الكلبة والقطر
 والقبض من كرهه الراجحة لكن لو فعل فلا شيء عليه في الاثم
 جلال الطيب والاكتساب بالنسب والميت لكن لا بد في الاول
 والثاني من اقرار الطيب والادخان بمطبو بغيره ولا كفاية
 غير الطيب منه بل الاثم ويجوز ان كلا الدرس غير الطيب لاجا
 الجدا والوصف ولا والله وبلى والله وتبيل طلق البير

القطر في دروسكم
 العظيمة دروسكم
 في

القطر في دروسكم

القطر في دروسكم

القطر في دروسكم

القطر في دروسكم

القطر في دروسكم

القطر في دروسكم

خبرة الدرس وانما يحرم مع عدم الحاجة اليه فلو اضطر الى ذلك
حق او نفي بالان في جوارحه ولا كفارة والفسوق وهو كذا
مطلقا والقبيل باللسان ونحوه ثابت في الاحرام وعينه وكنته فيه
الكد كما لضم والاعتكاف ولا كفارة عند سوا الاستحرام والظن
في المرأة بكسر الهم وبعد الحرة الف ولا مذلة واجرام الدم
اختيارا ولو جعلت الجسد والسواك والا موقر ان لا مذلة
احتراما بالاختيار عن اخراجه لضرورة كسب طهره وشق
دليل وجائز وحصل عند الحاجة اليها فيجوز اجاعا وقلع
الخصين والرباية به بجهولة مقطوعة ومن ثمة باحد جامة
خصص الحاجة نعم يحرم من جهة اخراج الدم ولكن لا مذلة
وقرابة ان فيه شاة وقيل الظفر يسلط لانه او يغير
اختيارا فلو انكر فلان لانه والاشحان فيه القدر كغيره للرواية
وارادة الشعر يخلق ويتغير وعز جاسم الاختيار فلو اضطر كما لو
سب في حقه جاز ازالته ولا شيء عليه ولو كان التاديب كثيرة
لمزاولا زنا ايضا لكن يجب الفداء لانه محل المردى لا يفسد
والغير ازالته بنفسه فلو كسب طهره عليها شعر فلا شيء في الشعر
لان غير مقصود بالابانة ونقطة الرأس للرجل شرب وعينه
حتى بالطين والحنا والارتماس وحمل تائه بستره او بعضه ثم
يستقي عظام القرية وعصابة الصلابة وما يستر منه بالواش
وفي صلته باليد وجها وقطع في الذكوة بجوانه وفي الذرية
جعل تركه أولى والامتناع لجواز الصبغة مع بربن عار والمراد

والمراد بالابانة
والمراد بالارتماس
والمراد بالمزاولا
والمراد بالواش
والمراد بالصبغة
والمراد بالبربن

بالمراد

بالمراد من انساب الشريعة او حكما فاذن ان ليست ان خلا
للتحريم ونقطة الوجه او بعضه المرأة ولا بعضه اليد كالاس ولا
بالمراد عليه ولا يفتي من الجسد ما يتم بستره لسان من مراعاة
اهوى وحال القلة اسبق ويجوز لها ان لا تقام الا في طهرها
بغير راحة وجهها على الشمس والنصف في اعتبار جمل الا
ومعه لا يفتي بالان بل يجوز الزيادة ويجوز للفتي بين وطنة
الرجل والمرأة فيغطي الرأس بالوجه ولو جعلت بينهما كقرت في
الغاب للمرأة ونقطة مع دخله في تحريم نقطة الوجه بقا الف
والأفوه المستغنى عنه والحنا للزينة لا للستر سواء الرجل والمرأة
والمرج فلو ان القصد وكذا يحرم قبل الاحرام اذا تقيت المرأة
الشمس رغبة الكراهة وان كان التحريم أولى والفتنة للزينة لا
بالمراد في المرجع فلو ان القصد ايضا وليس المرأة ملزمة من الملبس
الحيا المقادسة للزينة ومنه من الحرام وكذا يحرم عليها
لبسة للزينة مطلوبة او لغو بالتحريم كذا في وجه الشمس ولا
فدية له يوحى لا شفاة وليس للفتي للرجل وما يستر ظهره
مع شدة لباسه والظاهر ان بعض الشعر كالسج الامانة في
لبس الخليل والخليل للرجل العجيج سائر ما يحرم نازلا
اجامتا ولا يباح اذا تم تحت الجمل ونحوه والمعتبر ما كان
رأسه فلا يحرم الكون في الجمل عند سيل الشمس الى حلقها
واستره بالرجل عن المرأة والصلب ينجو لهما الظل اتفاقا وما
بالصحيح عن الخليل ومن يتحلل الحرة والبرد بحيث يفتن عليه

والمراد بالابانة
والمراد بالارتماس
والمراد بالمزاولا
والمراد بالواش
والمراد بالصبغة
والمراد بالبربن

والمراد بالابانة
والمراد بالارتماس
والمراد بالمزاولا
والمراد بالواش
والمراد بالصبغة
والمراد بالبربن

بالاحتياط عادة فيجوز له الظن لكن يجب الغلبة وليس السلام
لتقريبه في المشهور وان ضعف دليله مع الحاجة يباح قطعاً
ولا يذنب فيه سلباً وقطعاً شجرهم وحيثه الأختين إلا إذا
وما يشك في ملكه وعنه في الحالة الفقه وهي الكثرة الكبيرة التي يجب
على الإيل قائله للمهرى وفي عقد في حكم الاستقلال الكثرة فخرين
ورودها فائدة خصوصية ويكون له على خلاف الأصل وشجر الفركا
ومع ذلك على الجواز أيضاً ولا يملكه في الذم من بين محرمات
الأصنام وقوله هوام كجباله لتدبير جميع هامة وهو وأية ك
والقرد وفي طاق البر خوت بها فلان اجودها العلم ولا
فرق بين قتل مباشرة وبشيء كوضع دواء يقتله ويجوز قتل
من كان لا آخر من جهة وظاهر النص والفقه عدم اختصاص
للقول إليه يقتله بكونه مسلماً والأول اواخر نعم لا يقتل ما
يكون معرّضاً لخطره قطعاً أو غالباً القوله في القتل ويشرط
فيه دفع المذمة مستقاة عدم صحة من المتخاصة والمتبعية بعد
الامكان دفعه من جهة وان استباحا العادة بالظاهرة وفي ذلك
أنه لا يمنع من جهة المتخاصة والمتمتع مع قتل المباشرة
هو المعتد ولكم بخطوط لواجباً ما المذكور في الأرض عدم
بالظاهرة وان كان اهل وصرح المصنف غير الكتاب ورفع اللبس
وإطلاقة أيضاً تضمن عدم الفرق بين ما يعرضه في الصلوة
غيره وهو يتم على قولين من مواد داخلين في الخاصة المسجلة
شواهد عن العادة من جهة المصنف والمؤلف خاصة فليكن

هذا كذا في المشهور وان ضعف دليله مع الحاجة يباح قطعاً ولا يذنب فيه سلباً وقطعاً شجرهم وحيثه الأختين إلا إذا وما يشك في ملكه وعنه في الحالة الفقه وهي الكثرة الكبيرة التي يجب على الإيل قائله للمهرى وفي عقد في حكم الاستقلال الكثرة فخرين ورودها فائدة خصوصية ويكون له على خلاف الأصل وشجر الفركا ومع ذلك على الجواز أيضاً ولا يملكه في الذم من بين محرمات الأصنام وقوله هوام كجباله لتدبير جميع هامة وهو وأية ك والقرد وفي طاق البر خوت بها فلان اجودها العلم ولا فرق بين قتل مباشرة وبشيء كوضع دواء يقتله ويجوز قتل من كان لا آخر من جهة وظاهر النص والفقه عدم اختصاص للقول إليه يقتله بكونه مسلماً والأول اواخر نعم لا يقتل ما يكون معرّضاً لخطره قطعاً أو غالباً

هذا كذا في المشهور وان ضعف دليله مع الحاجة يباح قطعاً ولا يذنب فيه سلباً وقطعاً شجرهم وحيثه الأختين إلا إذا وما يشك في ملكه وعنه في الحالة الفقه وهي الكثرة الكبيرة التي يجب على الإيل قائله للمهرى وفي عقد في حكم الاستقلال الكثرة فخرين ورودها فائدة خصوصية ويكون له على خلاف الأصل وشجر الفركا ومع ذلك على الجواز أيضاً ولا يملكه في الذم من بين محرمات الأصنام وقوله هوام كجباله لتدبير جميع هامة وهو وأية ك والقرد وفي طاق البر خوت بها فلان اجودها العلم ولا فرق بين قتل مباشرة وبشيء كوضع دواء يقتله ويجوز قتل من كان لا آخر من جهة وظاهر النص والفقه عدم اختصاص للقول إليه يقتله بكونه مسلماً والأول اواخر نعم لا يقتل ما يكون معرّضاً لخطره قطعاً أو غالباً

هذا كذا في المشهور وان ضعف دليله مع الحاجة يباح قطعاً ولا يذنب فيه سلباً وقطعاً شجرهم وحيثه الأختين إلا إذا وما يشك في ملكه وعنه في الحالة الفقه وهي الكثرة الكبيرة التي يجب على الإيل قائله للمهرى وفي عقد في حكم الاستقلال الكثرة فخرين ورودها فائدة خصوصية ويكون له على خلاف الأصل وشجر الفركا ومع ذلك على الجواز أيضاً ولا يملكه في الذم من بين محرمات الأصنام وقوله هوام كجباله لتدبير جميع هامة وهو وأية ك والقرد وفي طاق البر خوت بها فلان اجودها العلم ولا فرق بين قتل مباشرة وبشيء كوضع دواء يقتله ويجوز قتل من كان لا آخر من جهة وظاهر النص والفقه عدم اختصاص للقول إليه يقتله بكونه مسلماً والأول اواخر نعم لا يقتل ما يكون معرّضاً لخطره قطعاً أو غالباً

هذا كذا في المشهور وان ضعف دليله مع الحاجة يباح قطعاً ولا يذنب فيه سلباً وقطعاً شجرهم وحيثه الأختين إلا إذا وما يشك في ملكه وعنه في الحالة الفقه وهي الكثرة الكبيرة التي يجب على الإيل قائله للمهرى وفي عقد في حكم الاستقلال الكثرة فخرين ورودها فائدة خصوصية ويكون له على خلاف الأصل وشجر الفركا ومع ذلك على الجواز أيضاً ولا يملكه في الذم من بين محرمات الأصنام وقوله هوام كجباله لتدبير جميع هامة وهو وأية ك والقرد وفي طاق البر خوت بها فلان اجودها العلم ولا فرق بين قتل مباشرة وبشيء كوضع دواء يقتله ويجوز قتل من كان لا آخر من جهة وظاهر النص والفقه عدم اختصاص للقول إليه يقتله بكونه مسلماً والأول اواخر نعم لا يقتل ما يكون معرّضاً لخطره قطعاً أو غالباً

هذا كذا في المشهور وان ضعف دليله مع الحاجة يباح قطعاً ولا يذنب فيه سلباً وقطعاً شجرهم وحيثه الأختين إلا إذا وما يشك في ملكه وعنه في الحالة الفقه وهي الكثرة الكبيرة التي يجب على الإيل قائله للمهرى وفي عقد في حكم الاستقلال الكثرة فخرين ورودها فائدة خصوصية ويكون له على خلاف الأصل وشجر الفركا ومع ذلك على الجواز أيضاً ولا يملكه في الذم من بين محرمات الأصنام وقوله هوام كجباله لتدبير جميع هامة وهو وأية ك والقرد وفي طاق البر خوت بها فلان اجودها العلم ولا فرق بين قتل مباشرة وبشيء كوضع دواء يقتله ويجوز قتل من كان لا آخر من جهة وظاهر النص والفقه عدم اختصاص للقول إليه يقتله بكونه مسلماً والأول اواخر نعم لا يقتل ما يكون معرّضاً لخطره قطعاً أو غالباً

هذا كذا في المشهور وان ضعف دليله مع الحاجة يباح قطعاً ولا يذنب فيه سلباً وقطعاً شجرهم وحيثه الأختين إلا إذا وما يشك في ملكه وعنه في الحالة الفقه وهي الكثرة الكبيرة التي يجب على الإيل قائله للمهرى وفي عقد في حكم الاستقلال الكثرة فخرين ورودها فائدة خصوصية ويكون له على خلاف الأصل وشجر الفركا ومع ذلك على الجواز أيضاً ولا يملكه في الذم من بين محرمات الأصنام وقوله هوام كجباله لتدبير جميع هامة وهو وأية ك والقرد وفي طاق البر خوت بها فلان اجودها العلم ولا فرق بين قتل مباشرة وبشيء كوضع دواء يقتله ويجوز قتل من كان لا آخر من جهة وظاهر النص والفقه عدم اختصاص للقول إليه يقتله بكونه مسلماً والأول اواخر نعم لا يقتل ما يكون معرّضاً لخطره قطعاً أو غالباً

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

خاتمة الكتاب

العزبة

[illegible][illegible]

بأن لا ياب السلام عند الأساطين بعد الدعاء بالماضي عند الباب
والوقوف عند الحجر الأسدي والدعاء فيه أي حال الوقوف
وإضافته وفي حال استطراد بالمشقة وقراءة القدر وذكر
الله تعالى والنية في التوجه للاقتصاد فيه مطلقا في المشقة
التي لا يفتقر اليه وهو لا يسهل في المشقة مع تقارب الخطا دون
الوقوف والنية في تلك الأوقات والنية في بقية الطلوع
على قدر المشقة في المسوط في طرقات القدر مضافة وأقبل
الطلوع لا كالأبد لأن فيه ما يوجب على القدر في المثل
المصحح من المرأة والمشي في العليل في الأبد في غيره
ولا ينادى في غير ذلك وكان ركا حرة ذات يد ولا من بين الكثر
فغيرها ولو ترك في الأشراف أو بعضها لا يفتقد واستلام الحجر
بما يمكن من غير الاستلام بغير جهة للمؤمنين السلام بالكسر
هي حجارة يفتح من السلام ومن السلام وهي الحجة ومثل
بالحجارة من الأبد وهي التي كان اتخذ جنة وسلاخا
تقبل مع الاسكان والأستله ببلده ثم قبلها والاشارة اليه
أن تعدل ولكن ذلك في كل شرط وأقل الفهم والحج والاشارة
الاسكان كلها ما يميزها خصوصا الألف والعرفي ونقيلها
للتاسعة واستلام الحجارة في الشرط السابع وهو عند الباب
دون الركن الثاني بقليل والصاق البطن بشرطه في هذا
الطيران لا كما في تارة السنة في غيره من طرقات الحجارة
الخط ولوم من أهل الشاي والصاق بشرطه الخط أيضا

لو هو

البيان

البيان

البيان

البيان

والله

والدعاء به وعدة نوبته عند مقبله فليس من مؤمنين
له بالخير فيه الاغفرها لانا الله تعالى واه مبين من عاين
الصادق واستقام حفظ موضعه يا ليت حليته ولا
يقدم بها حاله خيرا احدا من الزيادة في الطرقات أو
والتي لا من البيت وان قلت للطلوع انما في القلة على
وشاي من الأبد من الكثرة وان قد ورد في خطرة من الطرقات
سبعون الف حسنة ويمكن بهم بين كثيرها والتدبير
الطرقات وكبر الكلام في ثانيا بقبر الذكر القرآن والدعاء
والقلوة على النقص وما ذكرناه يمكن في الذكر **الاول**
كل طرقات واجب ركن يطل النسا بتركها الكثرة من
الاسكان الاطراف النسا والحاصل عاد ولا يبطل بتركها شيئا
لكن يجب بها تركه فيعود اليه وجوبا مع الكثرة ولوم بلده و
مع القدر والظاهر ان المراد به المشقة الكثير فوافقا للزور
ويحصل ارادة العجز عند مطلقا يستفيد ويحصل لطلوع
بتركها وحاصلها في المشقة في فصل ان كان طرقات
بفتح مطلقا وفي حجرة التفت في وقت الوقوف لا من
بالحجرات وفي الميزة الجامعة للجمعة والمفردة عند اشكال الحجارة
يمكن اشارة الاعراض عنه ولو في طرقات النساء حتى
صحت من كل جهة بالاشارة فيه اختيارا وان امكن العود
لكن لو اتفق عوده لم يحز الاستنابة انما لو تركه عمدا وجب العود
اليه مع الاسكان ولا تقل النساء بدونه حتى يعقد ولو كان

سورة الفاتحة

الاول

البيان

البيان

البيان

البيان

إمرأة حرم عليها تملكين الزوج على الأصح والمجاهل على كل حال وهو
النهي بغير شرط أو التنازل بعد كمال السريخ حاربت الاستجابة
كطوائف التنازل **الثانية** بغير تقسيم طوائف وسعيه للمع
وكذا القارئ على الوقوف بعرفة اختياراً لكن يجادلان الكلية
عقب صلوة كل طوائف كاره وكذا حجة تقديمه للفتح عند
الضربة كحف الخيض والتعاس المتأخرين وعليه تجديده بالليل
أي طوائف التنازل لا يقدم لها ولا للقارئ إلا لضربة وهو
أي طوائف التنازل واجبة كل تلح حيا كان أم عرة على كفايل التنازل
الأعيرة للفتح فلا يجب فيها وأوجه فيها بعض الأصحاب وهو
ويشمل كفايل التنازل ولا تنافي الصغير والكبير من يقدر على
لحماء وغيره وهو كذلك لأن إطلاق الوجوب على الجواز
والمراد اثبات عليهم حق لم تركه الصريح عليه التنازل بعد
البيع حتى يفصله ويفعل عنه وهو ما تضمنه النص ولو
قله عليه ما عدا إعادة بيعه وناسياً بغيره وبما جعل عامل
الثالثة بجهنم ليس البر طلبة بغير آية والطائفة سكان الآخرة
تشددا للآدم المفتوحة وهي تفسر طويلا كانت بليسا
في الطوائف لما روي عن النبي أنها سلكها من قة الهمة و
بيل والقائلا بناديس واستقر في القدر من يختص التحريم
بوضع تحريم سائر طوائف الطوائف العرة لضعف استدلال التحريم
وهو الأقوى ويمكن حمل النهي على الكراهة بشا هذا القليل
وعلى تقدير التحريم لا يقدح في صحة الطوائف لأن التهمين

كراهة الطوائف في بعض الصور
والطوائف المستندة من بعض الصور

ما يرمي إليه في بعض الصور

وصف خارج عنه وكذا الطوائف لأب الحظ **الرابعة** في
عن على وجه يستصعب وإمارة نظرات الطوائف على أربع يديها
ورجلها أن عليها طوائف من المجهود وعمل بعض التهمين
وقيل القائل الحق يتصور بغيره على المرأة وقفا فيما خالف
الأصل على موضع النص بطلان الرجلان هذه الهيئة غير
مباشرة ما لا يعتقد في موضع النص قبل والقائل ابن ادريس
يطلب بها الماذر وأيضاً فالرواية للمهيلة والأقرب الصحة
فيها النص وضعها السند بغيره كروايت في المرأة فقي
الرجل طريق أولى والأقوى بالخارة ابن ادريس من البطان
مطلقاً من يما قبل فيقال المذمة وهذا الوجه يضعف بعدم
القصد المطلق **الخامسة** بغيره كراهة الطوائف لكل حاضر عكسها
ما استطاع هو أفضل الصلوة نظراً للوارد بطلانها والمجاور
في السنة الأولى وفي الثانية بشا أن يفسر فيهما وفي الثالثة
تصير الصلوة أفضل كالمقيم ولكن الطوائف تلتف في وقتها
فإن عجزها جعلها أنواطاً فيكون أحداً وخمس طوائف
ثلاثة لشواطئها بطوائف الأجرة وهو مستثنى من كراهة
القرآن في الثالثة بالنص واحتج بعض الأصحاب لما قدما
بأربعة أخرى يصير مع الزيادة طوائف كالأحد أس
القرآن واستجاب ذلك لأننا في الزيادة وأصل القرآن في
العبادة مع صحته الأيا في الاستجاب وهو حسن وإن
الامران **السادسة** القرآن بين الأسبوعين بحيث لا يحمل
أمر زيادة الأربعة وإن كان

الرواية من بعض الصور
في بعض الصور

الرواية من بعض الصور
في بعض الصور

الرواية من بعض الصور
في بعض الصور

أمر زيادة الأربعة وإن كان

منها في كل شرط والبداءة بالصفا والمعلم بالمرور فذا شرط وعرف
 من المروءة الى الصفا آخرها السابع يتم على المروءة وترتبه الزيادة على
 السبعة فيصير اوزار دهم ولو خطرة والتقصير فيها فيجاء وان خلا
 الزمان اذ لا يجيب الى الاية فيه ان كان دون الاربع بل يتبين
 على شرط وان زاد من اختيار بين الاصل والمزاد وتكفي في عين
 ان لم يذكر حتى اهل الناس ولا تعين احدا له كالطوائف واما
 الضيق يمكن استفادته من التشبيه والاطلاق في الله وسبحكم
 جماعة والامر بتقييده بما ذكره من منع الاكل يكون التام
 ولم يشره استحبابه في الاضمار ولا يشره ابتداء مطلقا وهو
 الذي يتركه في الصلوات فيجوز له ان يجد الحكم لا يبيانه بل ياتي
 به مع الامكان ومع القلة يستحب كالطوائف ولا يجزئ ما يتفق
 عليه من المحرمات حتى ياتي بها او ياتي به ولو طرأ عليه في وقت
 ان احلها بالتقصير وقدم ظفيرة فيمن الخطا وان لم يتركها في وقت
 كغيره في المشهور راسا والامر وايات دلت على الحكم ومنه
 قلن انما لا نتبعه ان حوت اشراط الحكم فالحكم مخالف للاصول
 الشرعية من وجوه كثيرة وجعل الكفارة على التماسه غير الصلوة
 والميرة في تقديم النظر والانتظار ووجوبها بالجماع مطلقا
 سائر القلم ومن ثم سقط وجوبها في بعضها وحملها على الاحتياط
 وبعضهم وجبها للظن وان لم يثبت على الناس واحتمل تلحقها
 بالتبطل مطلقا ويمكن ان يثبت بعضها صفات في الاطلاق فان
 من سعى فيكون على الصفا فظن الاكل ليس اعتبارا على

منها انما يظن على الزيادة عما احلها مطلقا مطلقا
 الدقيقة ولا يترك في التافه وان كان تركه افضل وفيه بافضلية
 تركه على قيامه كما هو شأن كل عبادة مكرهة وحسن
 الكراهة بتدريج الظن انما بالزيادة الاجرة فان كان عرض
 قصد ما بعد الاكل ولا يتركه على اختيارين فالزيادة يثبت
 عليها ثواب في الجلاء وان قل الصلوة والنهي والتقصير
 ومقد ما تتركه من سنة اسلامه عند اعادة تخرجه من ايد
 والشرب من زمزم وجب الماء منه عليه من الدلو مقابل للجر
 والافق من غير والاضطرار فيقاربه بنفسه ويقتل عند الشرب
 والصلب لله اجعل على انافا ووزقار اسما وشفا من كل
 وسقم والطهارة من الحدث على احوال القولين وقيل يشترط
 لثبوتها ايضا وتخرج من باب الصفا وهو لان داخل في المسجد
 كباب بن حنيفة انما لم يعلم باستوايين فليخرج من بينهما وفي ذلك
 الظاهر استحباب الخروج من الباب المار في طهرا الشا والوقوف
 على الصفا بعد الصعود اليه حتى يحاليت من باب استقبال القبلة
 والاعاءة والذكر قبل الشروع بقراءة البقرة ثم تلا التحي
 وليكن الذكر ما يتركه ونسيئة وتسمية وتحميلة ثم الصلوة
 على النبي من مائة وواجب النية المتناهية على قصد الفعل المخصوص
 في كل صلاة متفرقة بالركن والمصفا بان يصل عليه في غير موضع
 كان منه او ليصنع بغيره ان لم يصله فاذ وصل الى المروءة
 الصفا السابع مزيل بها ان لم يزلها يستحب سلوك المسافة

في الصفا او غيره من كون
 في المروءة مثلا

في كل شرط والبداءة بالصفا والمعلم بالمرور فذا شرط وعرف

منها انما يظن على الزيادة عما احلها مطلقا مطلقا

الدقيقة ولا يترك في التافه وان كان تركه افضل وفيه بافضلية

تركه على قيامه كما هو شأن كل عبادة مكرهة وحسن

الكراهة بتدريج الظن انما بالزيادة الاجرة فان كان عرض

قصد ما بعد الاكل ولا يتركه على اختيارين فالزيادة يثبت

عليها ثواب في الجلاء وان قل

الصلوة والنهي والتقصير

ومقد ما تتركه من سنة اسلامه عند اعادة تخرجه من ايد

والشرب من زمزم وجب الماء منه عليه من الدلو مقابل للجر

والافق من غير والاضطرار فيقاربه بنفسه ويقتل عند الشرب

والصلب لله اجعل على انافا ووزقار اسما وشفا من كل

وسقم والطهارة من الحدث على احوال القولين وقيل يشترط

لثبوتها ايضا وتخرج من باب الصفا وهو لان داخل في المسجد

كباب بن حنيفة انما لم يعلم باستوايين فليخرج من بينهما وفي ذلك

تقصير بل يقرط واضع لكن الم وجعاً فوضها قبل ان تم
 مطلقاً فاضها ما يقتضيه العذر بالخشية وكيف كان فالاشكال
 واضع ويحرم قطع الحاجة ويحرم قبل بلية الاربعه ها وبعد
 على المشعر وقيل كالطهر والاستراحة في اثباته وان لم يكن
 راس شوطاً مع جفياً موضوعة حالاً من الزيادة والتقصير
 التقصير وهي اية الشعر والمظهر يحد به فتمت ويحرم بعد
 اي بعد الشعر بماء هو ما يصدق عليه ان اخذ من شعره فظفر
 وانما يجب التقصير متى اذا كان على المرأة ان لا يغيرها فتختبره
 ويختلن من الشعر بعلن بالتقصير ولا فرق فيه بين شعر الرأس
 والحية ويحرم او الظفر من اليد والرجل لو حلق بعض الشعر
 اجزاء وانما يحرم حلق جميع الرأس وما يصدق عليه عرفاً
 يتصل من احرامها فيجعل الحلق سائرهم بالاحرام حتى الوقوع ولو
 جميع راسه عارداً ما فاشاة ولا يغيري عن التقصير للشيء وقيل
 يغيره حصوله بالشرع والمخرج ماخر وهو يتجدد مع تجدد التقصير
 وناسياً او جاحلاً لا شيء عليه ويحرم الحلق ولو بعد التقصير ولو
 جاب قبل التقصير عمداً فاشاة للموسر وبقرة للفقير وشاة
 للحر المريج في الثلثة الى العرف يجب حلقه ومحلهم ولو كان
 جاحلاً او ناسياً فلا شيء عليه ويستحب التمشيط بالحريرين بعد اى
 بعد التقصير ذلك ليس بالخط وعذره كما يقتضيه اطلاق النص
 العبارة وفي الذي من على التمشيط بولس الخط وكذا يجب ذلك
 لاجل كفة في المصير اجمع اي من ثم اقله وضرباً للوقوع اليهم محرمين

منه على التقصير بالاحرام
 من الشعر والظفر
 من الشعر والظفر
 من الشعر والظفر

انقص

وتن

واخره العبد عند اطلاقه **الفصل الخامس** في افعال الحج
 الاحرام والوقوفان ومناك من وطاف الحج وسعيه وطواف
 المشاعر وهي حجرات البيت وفي الا وكان حرمها خلة الثلثة
 الا ولو الطواف الا ولها **الفصل** في الاحرام والوقوف
 يجب بعد التقصير الاحرام بالوقوف على التمتع وجوا من حاله
 للوقوف مقدماً لها يتكادراكه بعد الاحرام من محله ويستحب
 يوم التروية وهو الخامس من ذي الحجة حتى ذلك لان الحجاز كان
 يومه والماء يعرف من كذا اذ لم يكن حجاباً كالعلم فكان بعضهم
 لبعض حتى لم يتحجبوا بعد صلوة الظهر وفي الدروس بعد
 التقصير في الاحرام المأصاة ويحكم بغير الاحرام والمظهر
 وسيلق استثناء ما وصفته كالمس في الواجبات والمسوبات و
 المكروهات ثم لو عرف بها لكان يعرف من زمان الاتساع المخرجة
 التمسير ما بالنية المشقة على فصل الفعل المتمم ثم بعد
 تحقق الزوال لا يغيره فصل الزمان من ذلك امر على وجهين من مجموع
 الوقت بعد النية ولو سائر الواجب الكل وحده عز من سلطان
 عزية بغير العين المصلحة وفعل الزمان والنون وتبين بغير المشقة
 وكسر الواو وتشديد اليا الفاشاة من تحت المشقة وعز من بغير
 التمن وكسر الميم وفعل الزمان وهي بطرية فكان يفتي على النية
 بما لا يلازم بغير الحزنة الى في الجاهل وهذه المكملات حكم
 لا يخلو ولا يصح الوقوف بما ولو اعاض من عزية قبل الحزب عما
 ولم يخلو قبل ثم ان يحرم ثمانية عشر يوماً سائراً وحضراً

في العزير قبل التروية

او غير تابعة في صحيح الضمان وفي الدرر واجب فيها المتابعة
هنا وجعل في الضمان لوجوه اول ولو عاد قبل الغروب
الا فري سفلها وان انزل وان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه
ان لم يعلم بالحكم قبل الغروب والواجب العود مع الاستكان فان كان
فقد علم ما اما العود بعد الغروب فلا اثر له ويكره الوقوف
على الجبل بل في السطوح والقاعد او تكون بها قاعدا ويزا
بل وانما وجوب الاصل في الطلاق الوقوف على الكون اطلاقا لا
افراده عليه والمختار المبيت بمخيمه التاسع الى النجوم واخره
بالفائدة من ثم سقوط الوجبة بعد نصف الليل كبقية الليل
الذين ولا يقطع بخبر كبر السنين وهو محل خالجه
حق قطع الشمس والامام يخرج من مكة الى غير قبل الصلوات
الظن يوم الترميز ليعلم ما يخرج من مكة كالقبول بالجلوس
من استحباب ايقام الاحرام بعد الصلوة المستلزم لاختلاف
عنوا كذا ذوا العذر كما هم من الحليل والمرأة رافضا لزام ولا
يتقبل من وجه عقد الامام كاسلف بل لا يتقدم بيومين
وثلاثة والدماء عند المحرم الى احواله في ابتداء وعند
تخفيف منها الى عرفة ومنها بالماشر والدماء بعرضها ادعية
للاشهر من اهل البيت خصوصا عاصم بن حم وولده زين
العلدين هم واكثر المذكورين ثمانية وليذكر الجرائم بالدماء و
انهم اربعون روحا الخيول من عشرين ابرهم عن ابي قحافة قال
رايت عبد الله بن جندب بالموقف فلم ارسوقا كان احسن من

انما هو في صحيح الضمان

فان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه

موقفه ما زال ما دليلة الى التماس وروى عبد الله بن جندب
يلتزم انما هو في صحيح الضمان لوجوه اول ولو عاد قبل الغروب
الا فري سفلها وان انزل وان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه
ان لم يعلم بالحكم قبل الغروب والواجب العود مع الاستكان فان كان
فقد علم ما اما العود بعد الغروب فلا اثر له ويكره الوقوف
على الجبل بل في السطوح والقاعد او تكون بها قاعدا ويزا
بل وانما وجوب الاصل في الطلاق الوقوف على الكون اطلاقا لا
افراده عليه والمختار المبيت بمخيمه التاسع الى النجوم واخره
بالفائدة من ثم سقوط الوجبة بعد نصف الليل كبقية الليل
الذين ولا يقطع بخبر كبر السنين وهو محل خالجه
حق قطع الشمس والامام يخرج من مكة الى غير قبل الصلوات
الظن يوم الترميز ليعلم ما يخرج من مكة كالقبول بالجلوس
من استحباب ايقام الاحرام بعد الصلوة المستلزم لاختلاف
عنوا كذا ذوا العذر كما هم من الحليل والمرأة رافضا لزام ولا
يتقبل من وجه عقد الامام كاسلف بل لا يتقدم بيومين
وثلاثة والدماء عند المحرم الى احواله في ابتداء وعند
تخفيف منها الى عرفة ومنها بالماشر والدماء بعرضها ادعية
للاشهر من اهل البيت خصوصا عاصم بن حم وولده زين
العلدين هم واكثر المذكورين ثمانية وليذكر الجرائم بالدماء و
انهم اربعون روحا الخيول من عشرين ابرهم عن ابي قحافة قال
رايت عبد الله بن جندب بالموقف فلم ارسوقا كان احسن من

انما هو في صحيح الضمان

فان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه

انما هو في صحيح الضمان

انما هو في صحيح الضمان

يكون بالشعر ليدل على الطبع والشعر العاجب الكون رافقا كان
 ام غير ضامن لاحد البنية عند وصوله والاولى تجدده
 طبع الشعر ليدل على العاجب فان العاجب لا يخرج منه اختيار الشعر
 فبما بين طبع الشعر والطبع الشعر الباقي ما جلي غير كالمعروف
 بعمية ويحتاج الى ثلاث التلذذ بالعبادة والدعاء والذكر
 فمن اعياها لم يت قلبه يوم تمت القلوب ووجهي للضرورة الشعر
 يجعل ولو في غل او بغيره قال المصطفى الذي من لظواهر الشعر
 الموجود والآل والضعف على قبحه وتتم ان شاء الله تعالى الشعر
 هو الشعر بحرام وهو غير ضامن الى تحت الضعف عليه وذكر الله
 عليه وعلى آله وصحبه وسلم **باب** كل من الموقنين ركني وهو شعر
 الوقوف في كل من الموقنين ركني وهو شعر
 صحيح ان كان شعره لا يخرج من طبعه بل هو طبعه
 بالوقوف من شعره انما واحده العلة لثبوتها وكل من الوقوف
 اختيار الشعر وطبع الشعر عرفة ما بين الوقوف والشعر
 واختار الشعر ما بين طبع الشعر وطبع الشعر واختار الشعر
 عرفة ليدل الشعر من الوقوف الى الشعر واختار الشعر طبع
 شعره ليدل الشعر والاختار شعره ليدل الشعر لانه مشهور
 بالاختار وهو اختار شعره ليدل الشعر ووجه شعره ليدل
 للام في اختياره والمضطر من الشعر طبعه شعره ليدل
 الشعر ليدل الشعر والوقوف من الوقوف الاختار شعره ليدل
 الاختار شعره ليدل الشعر من الاختار شعره ليدل الشعر

الشعر العاجب الكون رافقا كان
 الشعر العاجب الكون رافقا كان
 الشعر العاجب الكون رافقا كان

بالنسبة الى الاختار والاضطرار في ثمانية اربعة مفردة وهي
 كل ما احسن الاختارين والاضطرارين واربعة مركبة وهي
 الاختارين والاضطرارين واختار شعره مع اضطرار الشعر
 وشعره مع اضطرار الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر
 بضات كل واحد من الاختارين والاضطرارين والاضطرار شعره ليدل الشعر
 مطلقا على الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر
 عبد الله بن السكبان عن المصطفى انما اضطرار الشعر الى الشعر طبعه
 كما عرفته من الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر
 الاختار شعره ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر
 انما اضطرار الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر
 بالعامد كما في نظائره او التماسه لان وكذا في تركه احد الوقوف
 ويجوز انما اضطرار الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر
 والمريض والصبي طبعه شعره ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر
 ذلك مع نية الوقوف ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر
 وصوله وحسن الشعر بين الماء والماء بين الشعر ليدل الشعر
 كسر الزاء المحبة وهو الطير في الوقوف بين الوقوف وادى شعره
 وهو طير بين الوقوف والاضطرار شعره ليدل الشعر ليدل الشعر
 للجماعة لان الرعية موضوعة كما في الوقوف ليدل الشعر
 الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر
 الضيف ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر
 منها احتياطي ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر ليدل الشعر

الشعر العاجب الكون رافقا كان
 الشعر العاجب الكون رافقا كان
 الشعر العاجب الكون رافقا كان

القطار

21

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

انما ان تظلم المرونة قبل النجم ويحصل الاجزاء لو ظهر منها بصفة
 لصيغة العيون القاسم من الصادق ويشتبه ان يكون مما
 عزت به اي حطرت ذات وقت الوقوف ويكفي في ما بعد فيه حيا
 نراوة على ما ينبغي في نظر ويحيى ويترك في سواد الجوارح انما
 على وجه التازع وفي رواية ويترك في سواد اما يكون هذه المورا
 وحى العين والفتايم والبطن والمخبرين اذا وكونه ذا ظل اعظم
 لسعة وعظم حشته بحيث يظن فيه ويتركه ويحيى جوارح التمثل او
 يكون من حوش في نظره ويزيد ويرى السواد وهو خضرة واليد
 رما ناطق بلا فم من ذلك قبل والتشريفات الثلاثة روية على اهل
 عليهم السلام انما ناس الابواب في كراتنا من النعم وافضل الكتب و
 التثمين من الصان والمعين وتجب الفية قبل النجم مستمرة له ونور
 يجمع بينها بين الكثرة في له قدما عليه مقصرا منه على قل
 بين الحقين وتبوا لها العالم سواء كان صورا ام غيره اذ تعين
 الاستانة بينهما الاختيار ويستحب بينهما ولا تكون في الملائكة و
 ويستحب جعله في التمسك معه مع النجم لو تعارفا ويستحب
 بين الاهداء الى المؤمنين والصدقة عليهم فقره والاكل ولا تتر
 بينها ولا تعب التميز بل يكفي من الاكل سقاه ويعتبر فيها ان لا يتفق
 كل منهما عزية وتجب اية لكل منهما سقارة للتنازل او التسليم الى
 المحسن او كيد ولو اكل الصدقة ضمن الثلث وكذا الاهداء اذا
 يجعل صدقة وبالاكل اثم حاشية ويستحب الاكل ما شاء قد عرفت
 يداهما اجتماعين بين الملت والكرية للتمتع من الاصل ايا و

يداه اليسرى من تحت الحواككة ويؤتى على اليمنى ولا هاهنا وفي
 وطفا من الماء الايمن بان يقف النجم على لك الحيات ويطعها
 في موضع الضربة ثم يستد والى عاتله بالماء ثم ولو جرح من التثمين
 فالأمر باجزاء المزملة وكذا الناقص لو جرح من تمام الامر بالان
 بالمستطاع المقتضى انشاله للاجزاء ويحتمل من بين شارحان لم يجد
 فما يترك ذلك ويقلل الى القسم ٧ الماسر به هو الحال فاذا
 تعدد انتقال اليد من صوم القسم ولو وجد الثمن وفيه مطلقا في
 عند من يتركه ويحذفه عنه من النقا ان لم يتم كذا في قوله
 فان تعدد روية فترى ان يكونه ويقتضيه هذا القول فيصير من التثمين
 في وجهها وتجب في الثلث الاضربين الايمن مع اعتبار اقليم الفتا
 سقاه عليه ولم يتجسسا لهذا الحكم ولو جرح من تحت النجم او من
 في عمل والى اشد اية على ما في قوله والاكتفاء باللايين مما له وسع
 ما عدا المشتات في الذين صام ببلد عشرة ايام بثلثة ايام في يوم
 مشا الى انما يستحق هذا التمسك باليد ولو ساقا في النجم ويستحب
 التابع والى اياه واخره من النجم في النجم وسقاه اذا رجع الى
 حقيقته لم يكن يرجع فينقط به في لودب لو صلا اهل عاقبة
 او يجرى في يوم من ثمانية الثلثة بالموا لاة دون السبعة على
 انما راجعها وموا جهة الضالين ومما صلاهم ويحرم على المولى ان
 له في الجرح من الاصل فيمنعه من اياه بالصلو صوم لانه صا جرحه منه
 الصوم لكن لو تفرع المولى الاخرى اجزا كما يجوز من غير ولو تفرع
 عليه ستره والقمر وقد جذا القير وهو ليل لا يملك شيئا ولا

اشهد وجوب الخدي مع مقدرة عليه ويجوز عليه عتبات من كان
ولا يجوز الخدي الواحد الا من واحد ولو عند التبرير على الخدي
من يجرى من سبعة وعن سبعين او ثمانين او احدى مطلقا
سواء كانت عصاة على المتدين بها القرآن من تصدق والا
فانه يظن عليها الخدي اما الواجب ولو بالتبرير في الحج المتدين
فلا يجوز له من واحد فينقل العجز لو تصدق الى الصوم ولو
مات من وجب عليه الخدي قبل الخدي استج عند مرجع البلاد
اي من اصله وان لم يوص به كغيره من المشرق المالية الواجبة ولو ما
فانه قبل الصوم صام الولي وقد تقدم بيان في الصوم عند
على ترك الصوم الاول في وجوب قضاء ما فات من الصوم وتوفي
مرعاة مكتبة منها في الوجوب فلم يكن يجب كغيره من الصوم
الواجب فيحقق الفكرة الثالثة بان كان عليها في الحج وفي
بوصوله الى اهل ومضى المدة المشترطة ان اقام بغيره ومضى
مدة مكنته فيها الصوم ولو تكن من الميعض قضاء خاصة والعجز
الاخر وجوب قضاء الثلثة خاصة وهو ضعيف ومحل الذ
لهذا التمس والمحققين وجدها من العينة وهي خارجة
عنها الى ما ذكر من جملتها من جملتها من جملتها ايضا
والظاهر من كثرة ما يوجب ذبح هذا القرآن حتى
وعقد آخر الجواب ان اشعره وتلاه وهذا هو ما تقدم
شرعا لطف تفسيره وان كان ظاهر الحجة تعارضها ولا
يجز عن ملك ما يفتد بذلك وان لم يفتد ذبحه على ركنه

وشرب

وشرب لبنه مالم يقتر به ويؤله وليس له ان يبدل بآفة اللحم
ماجد الامرين ولو حلان قبل ذبحه وغره بغيره لم يظلم يجب قاتله
ولو ذبحه حيه فانه ولو عجز عن الوصول الى محل الذبح يجب تحريمه
ذبحه او تحريمه وحريمه في موضع حجره ولو لم يذبحه حتى
اعله علام الصلوة بان يقتر به في ذمه ويضرب بها صفة
او يكس رقعة ويضعها علىه تؤخذ بانته هذا ويجوز التحريم
عنا في الحكم بالذكاة والاحقة الاكل للتحريم لانتها الفاسد
المستحق ولا تجب الاقامة عند الان يذبح وان لكت ويجوز ذبحه
لوا كغيره من ذبحه وصلة والصلوة فانه وجوب ذبحه وفعله
بما كان في ذمه وفعله والقارن بغيره وكسره في وجوب ذبحه
وبعيد النص ولو ضل ما ذبحه الواجب من اذبحه في محل لبنه
للتصالح ذبحه وغره او عن ذبحه او لا يذبحه ولا يجوز ذبحه
هذا النص من ذبحه واذبحه ولو ضل اذبحه التحريم لان ذبحه اذبحه
ابدا قبل الذبح فانه ذبحه فانه ذبحه ذبحه بالاشعا
والنقل هذا هو المنه والاموي وهو الذبح اذبحه في الذبح
الاجزاء لادالة الاخير للخصصة عليه في غنط الاذبحه ويضرب
في المحققين الاخيرين ويجب الواجبة تعريفه من الذبح وذبحها
وام وقت الذبح بما قبل الذبح عن صاحبه غرامة الا بدال وعلى الذبح
ذبح هذا القرآن ملكه ان ذبحه باحرام العدة وحقان من ذبحه
فيه ما يجب في هذا النص على الاخيرين ومنه الواجب ذبحه خاصة
ان لم يكن من ذبحه والصلوة وجزم بالمص في الذبح ثم جعل الاذبحه

هذا هو المنه والاموي وهو الذبح اذبحه في الذبح
الاجزاء لادالة الاخير للخصصة عليه في غنط الاذبحه ويضرب
في المحققين الاخيرين ويجب الواجبة تعريفه من الذبح وذبحها
وام وقت الذبح بما قبل الذبح عن صاحبه غرامة الا بدال وعلى الذبح
ذبح هذا القرآن ملكه ان ذبحه باحرام العدة وحقان من ذبحه
فيه ما يجب في هذا النص على الاخيرين ومنه الواجب ذبحه خاصة
ان لم يكن من ذبحه والصلوة وجزم بالمص في الذبح ثم جعل الاذبحه

تغيير

وعبارته هنا تقرر بانها لانها جعلت الراس بالذي هو المطلق ويجوز ان يكون
الواجب من الاختصاص بضم الحرف وكما هو في هذا الباب المقصود به
وهو ما يليه يوم غدا لا يختص بغيره وهو محتمل استحبابا من كذا بل
بوجه ما على الظاهر وروى استحباب الاقتصار على واحدة من مقتضى
فان روي على المختص صديقا من استحبابه فيها افضل من غيرها
ونسبها كالمعنى ويستحق الاختصاص بما يشهد وما في حكمه ويكره بما
يرتبه للخصه ولا يشهد الصفة وايامها اعيان الاختصاص
بغيره اقلها التخصر والامصار وان كان بمكة فلا تاولها التخصر
كذلك واو لا وفيها من يوم التخصر طلبة النفس ومضيقه صلوة العيد
والمغنين بعده ولو فانت لم تقبل ان يكون وجبة بله ويشهد
ولو تعددت تصدق فيها ان اتفق في الايمان ما يجزئها او ما يشهد
اخر اجد فان اختلفت فمن يومه عليها بعض احوال في يومه ويشهد
البعض المختلف باليوم في الاثنين والصف ومن الثلاث الثلث
هكذا فلو كان فيه بعض ما يشهد وجب ما يشهد من تصدق ما يشهد
وصحة وشهرين ولو كانت ثلثة عشرين تصدق ما يشهد ولا يشهد
بعض القيمة مقام بعضها لو كانت ثلثة عشرين من بعض استحباب
ياكثرها وقبل المصلحة ليجب افضل فلا اشكال في القيمة ويكره
اخذ ثمن جلد ما واعطاه المولى راحة اما صدقة اذا
بها فلا يشهد وكذا حكم جلد ما وتلاها تاسيا بالتحريم وكذا يكره
بعضها وشبهه بل تصدق بها من روي جعله مصلح يتبعه في الميت
وانما المطلق في تغييره من بان التخصر والمطلق افضل لقرون النوا

هذا هو المقصود من قوله لا يشهد ما يشهد من تصدق ما يشهد

تغيير

تغيير اخضا الملبس شعره وتلبسه هذان ياخذ على وجه
ويجعله في راسه لا يقول ويتبع الصورة وقيل لا يجوزهما الا
المطلق للاختار الدالة عليه وحلت على التخصر جميعا يتبين على
المادة القصيرة لا يجوزها المطلق على اختيار الدالة عليه وحلت على
حتى لو تلبس بها كما لا يجوز على الرجل في عورة النفس وان تلبس به
النية للتمتع على هذا المطلق من الملبس الحرام من غير ما يشهد
كأمره ولو تعدد فعله في شيء في وقت واحد يجرها ويغيرها في التخصر
اليها ليدفن منها شيئا منها من غير تلبس فلا قصر على احدهما
تاوت سنته خاصة وغيره ما قد التزم المولى على راسه استحبابا
ان وجده يقتضيه غيره والا رجعا ولا يجوز في الامر من استحباب
التخصر لانه لا يجر المطلق اضطرار في القصير فيم اختيار في
ولا يقتل لانه الاضطرار مع القدرة على الاختيار في غيره
فلا يجوز له ان يجر على ما يشهد في امر العرة وان وجب عليه
القصير في غيره لقصيره بفعل الحرام ويجب تقديم ما يشهد
الثلثة على غير ان يجرها حراما علة عادلة ولا شيء عليه
على الناس في بعض الطوائف كل منها العار انفاقا والناس على الا
وفي الحاق الجاهل بالجاهل او الناس في ان اجبها التلذذ في
الكثرة وجوب الاعادة وان فارقته القصير ولو قصر التلذذ
ايضا على الاضطرار ولو تلبس الطوائف اوها على التخصر كذا الملبس
قدرة على التلذذ الملبس الملبس يتقدمه على التخصر خاصة وجها
اجرة هذا ذلك هذا في غير ما التلذذ سابقا من تقديم التلذذ

هذا هو المقصود من قوله لا يشهد ما يشهد من تصدق ما يشهد

هذا هو المقصود من قوله لا يشهد ما يشهد من تصدق ما يشهد

وَقَدْ

ایضاً منقوش ہے: *ایضاً منقوش ہے: ۱۰۰*

لم يبلغ الأربع والاف حتى علموا ان الله تعالى لا يقدر على ان يخلق ما يشاء من غير ان يمشي على الماء

والأخيرة الامران الا انهما بعد لم يهربوا سواء انتقام احد
وجبا الميت لبلد العاشر والفرق مع غيره على يد من قاتل
فصل في الامانة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لنخرج من قبله فخرجت عليه من ان يخرج ويخبره ولا يبين من خرج ولم
 يجان من جلده فاحتج بحجته وخرج من تحتها فخرج من تحتها فخرج
 بعد ذلك فخرج من تحتها فخرج من تحتها فخرج من تحتها فخرج
 واجب بالوجه من الغروب لذلك فخرجت عليه مما فخرج
 البيت فقلنا اخرجوا ذلك من حيث وجب بيتا ثالثا عشر
 روي عن ابي ثعلبة انه قال في الثالث عشر من شهر ربيع الاول
 الذي وقفته اي وقت الرعي من طلوع الشمس الى غروبها من الزمان
 العظم وافضل من الزمان لا يربحها المعذور ولا الحائض ولا المرض والمراة
 والمرءى لئلا ويقضوا في اوقات في بعض ايام مقدما على الاداء
 في اياه حتى لو كانت رعيه بين وقت الاداء والوقت الثاني فخرج بالاداء
 وفي عام وقت الرعي في القضاء فقلنا الجوز ما ذلت وتجب
 القضاء قبل الاداء في وقت وقته والفرق وجوبه ما في
 او على وجهين في الاول الاداء في وقت وقته والفرق وجوبه ما في
 وقضاء رعيه في اياه فان قلنا عليه العود استايب في وقت
 فان فاستايب في القابل وجوبه ان لم يحضر في الامم جنت المباشرة
 واستايب القرية التي لم يربح عليه والعود الى مكة لطول الوقت
 استايب من كذا وليس واجبا قبلها ووقته عند اعادة الخروج
 لا يكتفى به الاستغفار باياه فلو زاد عند العادة ولو فيه حق
 خرج استايب العود له وان لم يذهب المباشرة من غير ايام لان يقضى
 له شهر ولا ودمه الجوارح لا يكتفى به كذا في باب يشبه
 والدعاء كالمز من خروا الكعبة فقله من ان دخلها دخول في

هذا الحديث يدل على ان وقت الرعي من طلوع الشمس الى غروبها من الزمان العظم وافضل من الزمان لا يربحها المعذور ولا الحائض ولا المرض والمراة والمرءى لئلا ويقضوا في اوقات في بعض ايام مقدما على الاداء في اياه حتى لو كانت رعيه بين وقت الاداء والوقت الثاني فخرج بالاداء وفي عام وقت الرعي في القضاء فقلنا الجوز ما ذلت وتجب القضاء قبل الاداء في وقت وقته والفرق وجوبه ما في او على وجهين في الاول الاداء في وقت وقته والفرق وجوبه ما في وقضاء رعيه في اياه فان قلنا عليه العود استايب في وقت فان فاستايب في القابل وجوبه ان لم يحضر في الامم جنت المباشرة واستايب القرية التي لم يربح عليه والعود الى مكة لطول الوقت استايب من كذا وليس واجبا قبلها ووقته عند اعادة الخروج لا يكتفى به الاستغفار باياه فلو زاد عند العادة ولو فيه حق خرج استايب العود له وان لم يذهب المباشرة من غير ايام لان يقضى له شهر ولا ودمه الجوارح لا يكتفى به كذا في باب يشبه والدعاء كالمز من خروا الكعبة فقله من ان دخلها دخول في

وخذ الله من الخرج منها خرج من الدنوب وعصية بني بني
 وغفران لما سلف من الدنوب خصوصا للضرورة والبدن
 والوقت اخذنا بخلق الماي عند الدخول والصلوة بين الاطراف
 الذين يلبس الماي على الرخامة لشمها ومسيحان يقرأ في اول الرخامة
 لحد وحم السجدة وفي الثانية بعد اتمامها وحش ثلث اربع وخمسين
 والصلوة في زواياها الاربع كل زاوية ركعتين تاسيا لايالتي ص وسلا
 احوالها واولها الدعاء والقيام بين اركان الغربي واليهادي رافعا يده
 به ثم كذلك في اركان الباقي ثم الغربي ثم اركان الاخير ثم يعود الى
 الرخامة لشمها فيقف عليها ويرفع راسه الى السماء ويبطل الدعاء
 في الملتصق وحسنه القلب والدعاء عند الخطم حتى لا يذبحا من
 عنده للدعاء واستلام الحجر فخطم بعضهم بعضا ولا خطام الدنوب
 عند خروجه فيلحق على اهل التوبة الله فيه على انهم قد غفلت ذنوب
 وهو اشرف على مجد الارض على ما ورد في الخبر عن زين العابدين عليه السلام
 وهو ما يروى في باب سجدة الاسود وعلى الخطم في افضل عند القيام ثم يخرج
 فاذ من البيت واستلام الاركان عليها المسحراتياتان وقدمه وركب
 منها والاشكال بعد قال اي صماء فزعم لما شرب له فيغني شربه لهما
 الدينية والدين في فصل فله جماعة من الاعظم اطالب بمقتضى
 واحبها طلبة حب الله والقرب منه والنجاة منه واستحب من لا
 حله واجداه والخروج من باب المطايع حتى يذبح ليل الخطمة
 او للموطاة وهو باب يخرج بآراء اركان الثاوي داخلية المسجد كغيره
 فيخرج من الدنوب المسات له مارا من عند السلطان اليه على الاستايب

هذا الحديث يدل على ان وقت الرعي من طلوع الشمس الى غروبها من الزمان العظم وافضل من الزمان لا يربحها المعذور ولا الحائض ولا المرض والمراة والمرءى لئلا ويقضوا في اوقات في بعض ايام مقدما على الاداء في اياه حتى لو كانت رعيه بين وقت الاداء والوقت الثاني فخرج بالاداء وفي عام وقت الرعي في القضاء فقلنا الجوز ما ذلت وتجب القضاء قبل الاداء في وقت وقته والفرق وجوبه ما في او على وجهين في الاول الاداء في وقت وقته والفرق وجوبه ما في وقضاء رعيه في اياه فان قلنا عليه العود استايب في وقت فان فاستايب في القابل وجوبه ان لم يحضر في الامم جنت المباشرة واستايب القرية التي لم يربح عليه والعود الى مكة لطول الوقت استايب من كذا وليس واجبا قبلها ووقته عند اعادة الخروج لا يكتفى به الاستغفار باياه فلو زاد عند العادة ولو فيه حق خرج استايب العود له وان لم يذهب المباشرة من غير ايام لان يقضى له شهر ولا ودمه الجوارح لا يكتفى به كذا في باب يشبه والدعاء كالمز من خروا الكعبة فقله من ان دخلها دخول في

هذا الحديث يدل على ان وقت الرعي من طلوع الشمس الى غروبها من الزمان العظم وافضل من الزمان لا يربحها المعذور ولا الحائض ولا المرض والمراة والمرءى لئلا ويقضوا في اوقات في بعض ايام مقدما على الاداء في اياه حتى لو كانت رعيه بين وقت الاداء والوقت الثاني فخرج بالاداء وفي عام وقت الرعي في القضاء فقلنا الجوز ما ذلت وتجب القضاء قبل الاداء في وقت وقته والفرق وجوبه ما في او على وجهين في الاول الاداء في وقت وقته والفرق وجوبه ما في وقضاء رعيه في اياه فان قلنا عليه العود استايب في وقت فان فاستايب في القابل وجوبه ان لم يحضر في الامم جنت المباشرة واستايب القرية التي لم يربح عليه والعود الى مكة لطول الوقت استايب من كذا وليس واجبا قبلها ووقته عند اعادة الخروج لا يكتفى به الاستغفار باياه فلو زاد عند العادة ولو فيه حق خرج استايب العود له وان لم يذهب المباشرة من غير ايام لان يقضى له شهر ولا ودمه الجوارح لا يكتفى به كذا في باب يشبه والدعاء كالمز من خروا الكعبة فقله من ان دخلها دخول في

وقيل مد وعيد قرة في عشرة اوجش وحارة بقرة ليلة سبعة
 فصاعدا الا ان يقتصر على الفقل من شيا فيكفي مماثلت فيه في الفقل
 للفترة على البر لو تعلم ونصف ما مضى في الاطعام والصيام مع باقي
 الاحكام فطعم ثلثين ثم يصوم ثلثين ومن الجرحسة وفي الفقل والتط
 والاربع سائة ثم الفقل المذكور لو تعدت ثلثا سلس ما سبق فطعم
 عشرة ثم يصوم عشرة ثم ثلثة ويتصدق ثلثها في الفقل والصوم ان
 قتها لو نقصت عن عشرة لم يجز الا كاله يتبعها الصوم وهذا يتم في
 الفقل فافترس للفقل الا ان كان فالحق ما يجامع بها للثقة والسند
 ظاهرهم ورواهما ثلثة في حق العجز عنها يرجع الى الرواية العامة باطعام
 عشرة ساكنين لم يجز عنها ثم يصام ثلثة وهذا هو الاقوى وفي الدار
 صحت مشاركتها الى ثلثة وهو شعور بالضعف وظهور فائدة
 القولين في حرمان اطعام العشرة وان لم يلحقا القيمة على الثلثة والاربع
 في الاطعام على بل وفي كسر بعض النعام لكل بيضة كبرة من الاربع
 الفضة شبات الخافض صاعدا مع صدق اسم الفقل والاربع اجرة
 الكبر لان من انما يكافؤ ويحجب ويكره ان تحرك الفقل
 في البيضة والاربع ان ارسل تحولة الاربع انما ثلثة منها بعد البيضة
 فالثلثة هذه لان الكعبة لا كغيره من الكمالات وبعيد في الاثني
 صلاحية للخل وشهادة الطريق وكما في الفقل للامانة عادة والبركة
 بركس البيضة بنفسه وادبته ولو طهرت فاسد او الفقل فمساخلا
 شئ ولا يجب ترتيب الثلثة بل يجوز من جنة ويجوز من حرفة في
 صالح الكعبة ويعتبر في كسرها كغيره من الاكعبة فان نحو الاربع

في قوله ثلثة منها بعد البيضة
 انما ثلثة منها بعد البيضة
 في قوله ثلثة منها بعد البيضة
 انما ثلثة منها بعد البيضة

فثاة عن البيضة العيصية ثم من العجز عن ثلثة اطعام عشرة سا
 لكل ساكنين مد واما الخلق لان ذلك ضابطه حيث لا يضر على
 ومصر في ثلثة والصدقة كغيرها الا كما لم يأت في صام لانه ايام الحج
 عن الاطعام وفي كسر كل بيضة من الفقل والصوم يكون الياء وهو
 تحول والذبح من صفة الغنم ان تحرك الفقل في البيضة كذا الخلق
 المص من جماعة وفي الدار هو جمل في الاولين فخاص من الغنم ثلثة
 محول ولم يذكر ثلثة الفقل والصوم رجالية عن كسر الصوم للموجود في
 ثلثة ان في غير الفقل ككافة من الغنم واما الخافض فذكر في فطعم
 والعمل على الصوم وقد تقدم ان المراد بالكل الفقل والاربع في قتل
 الفقل ككافة من الغنم وثالث الخافض والفقل والذبح محول فطعم
 الفقل اعظم منه فله وجوب الفداء للفقير ان لم يملك ما يجزيه الاول
 ان ان يحول الفقل على ثلثة صاعدا او عاتية من ثلثة ما في الفداء
 هو سهل واما بعض الفقل والذبح فقال عن الفقل ومن ثم اختلفت
 العبارات فيها ففي بعضها الخصام موضع الفقل وهو بيض الفقل و
 في بعض وثالث الذبح والذبح الفقل وفي ثلثة الخلق الذبح بها
 ويمكن الخلق الفقل للجمام في البيضة لانه صنف منه والاربع
 الفقل ارسل في الغنم بالعدة كما تقدم في النعام فان تحجر عن الاربع
 فكبش النعام كذا الخلق الفقل ثلثة الظاهر الرواية وتعد بها عدة
 خاصة ان في كل بيضة ثلثة فان عجز اطعم عشرة ساكنين فان تحجر
 ثلثة ايام ويشك ان ثلثة لا تجز في البيضة ابتداء بل انما يجب
 ثلثة ايام حين يولد على ملك يحصل له وهذا الفقل ثلثة

اي ص

في قوله ثلثة منها بعد البيضة

في قوله ثلثة منها بعد البيضة

تلك هي راء الحقية فلم اوطا لا يحتاج للملوك في غير الحكم
اولا والا مقي وجوب الدم مطلقا في غير الحكم الملوك
الامر ان مع الدم نقدتها والحقية للملك ولذا القول
في كل ملوك بالنية الى عداته ومقتده ويحتمل الشاة والله
على المحرم في المحرم الاول كونه محررا والثاني كونه في المحرم و
الاصل عدم التداخل خصوصا للثلاث حقيقة الواجب في
مخرج المحرم من الملوك من اولاد ائسان ما شاء اربعة اشهر فضا
وصنف دم عليه اعلى المحرم في المحرم ويترى ان على احد
ينبغي الاول على المحرم في الملوك والثاني على المحرم بقرينة ما
تقدم ترتيبا واما وجوب دم في المحرم في المحرم في المحرم
ويترى ان على احد وجوب بعض النسخ احدى ما بينهما على اقل
او للمالكين في المحرم في المحرم في الملوك في المحرم في المحرم
ولم يقر في في بعض من كونه قبل تحرك الفسخ وبعده والظاهر
ان مراده الاول اما الثاني فحكم الفسخ كاصح به في الذم
وان كان المحرم في المحرم في الملوك في المحرم في المحرم في المحرم
بين الملوك والملوك في المحرم في المحرم في المحرم في المحرم في المحرم
الفسخ كاصح به في الملوك في المحرم في المحرم في المحرم في المحرم في المحرم
ولم يقر في في بعض من كونه قبل تحرك الفسخ وبعده والظاهر
ان مراده الاول اما الثاني فحكم الفسخ كاصح به في الذم
وان كان المحرم في المحرم في الملوك في المحرم في المحرم في المحرم
بين الملوك والملوك في المحرم في المحرم في المحرم في المحرم في المحرم
الفسخ كاصح به في الملوك في المحرم في المحرم في المحرم في المحرم في المحرم

سبعة اربعة اشهر وهو رتب من جنة الجنة في زمان لا بعدة ^{في الدنيا}
 فداء الصغر والكبر وكذا به وهو ^{في الدنيا} الحاضر الذي
 اختار في علم الحاضر وعلم الغيب ^{في الدنيا} صانعا لغيره او
 للاجاء على الشقاء الامرين وكذا ما قيل من ان من شغلنا على
 المتغيرات والافان المتقلبات ان يثبت في الصغر ^{في الدنيا} زيادة
 الكبر والتمسك بذكرناه لعدم التناقض ^{في الدنيا} بل يجد على تقدير
 اختيار صغر العلم اختاره المصا وعلى جبر الحق كما اختارناه
 وحمل على العلم والافان لا يبقى الا في حال من الضعف والفتور ^{في الدنيا}
 جلي على المشهور وقيل على علمه والافان لا يكون ^{في الدنيا} ان كان
 مجزيا لطريق اوله لعل القائل حصر الحادي ^{في الدنيا} في كل من القصة
 بالقاف المصغر ثم لما المشادة بغيره بينهما الصعرة و
 هي عصف صغر له ذنب طويل ^{في الدنيا} وهو العصفير بضم العين و
 ما ذكره الحاشية فيمثل الاجرين وانما جعلها تيمنا للنفس ^{في الدنيا} يمكن
 ان يراد به العصفير الاحول كما ياق في تيمنه في الاطعمة فيغيرها
 فله طعام وهو ما ياكل من الجيوب وفيه صبا والقر والذبيب
 وشبهها وفي الجراد مرة ومرة خير من حدة وقيل كثر من طعامه
 هو وما ايضا يتخبر بينهما اجما واختاره في الدهر من وقته
 الجراد في المرجع في الكثرة الى العرف ويجعل اللعة فتكون
 الثلاثة كثر من الجراد وتكون كل واحدة مرة او كثر ولو لم يكن
 التحيز من قبله بان كان على ربه بحيث لا يمكن التحيز من هذا الامر
 بشك كثر لا يتصل مادة الايمان الحقيقي فلا شيء في القصة

في الصغر
 في القصة

يلينها

يلينها عن شبه او بدنه وما اشبهها او تلبسها كمن طعام ولا
 في البدن حيث وان منعا مثله وجميع ما ذكره حكم المحرم في الحق
 اما المحل في المحرم تعليله القيمة فيها لا يتصل على جبرها وبعثها
 على المحرم في محرم ولو لم يكن له قيمة كقضية الاستفسار ولو تغير
 حرام محرم وعاد المحل فاشارة عن جميعه ولا يفعل فعول كما
 شاع على المشهور ويستند فيه عليهم والطلاق الحكم فيمثل
 التغير وان لم يتغير من محرم وقيل المصغر بعض تحقيقاتها
 لو تجان محرم وظاهره ان هذا حكم المحرم فلو كان محلا ^{في الدنيا}
 القوا على وجوب القيمة ان لم يتغير بتزايلا لا تترك الا لا
 ويتغير حكمه مع المصغر وكذا حكم المحرم لو تغير ذلك في المثل ولو
 كان المصغر وحالة ففي وجوبه لثباته مع غيرها وعدمه
 لمعالين وهو بعيد ويمكن عدم وجوب شئ مع المصغر وقيل
 فيلحقها لاصلها على موضع البقين وهو الحرام ان لم يتغير
 اسم جبره يقع على الواحدة وكذا الاشكال لوعاد البعض
 خاصة وكان كل من الذائب والعايد والحالة بل الاشكال
 في العايد وان تزلزلهم صدق عند جميع الموجب لثباته
 ولو كان المصغر جاعلة فغيره صدق الفداء عليهم واشترائهم فيه
 خصوص صاحب كمن فعل كل واحد لا يوجب الشتر وجها و
 كذا في الطاق غير الحرام به بحيث لا يتغير طاهرا فيبقى القطع يعلم
 المصغر فلو جاز فلا شيء ولو لم يتغير ففي الحاشية بالانكشاف
 الاختلاف الحقيقيين ولو شك في العايد فيجعل الاثر في المصغر

في الدنيا
 في القصة

والكل أو كسر البيض
والكل أو دل على
القدم

[illegible]

١٢٠

الحمد لله الذي جعل في كتابه
مع الصدوق والشيخ محمد بن
لوحي تفسيرا للكتاب في سنة
الكتاب في سنة ١٢٠٠

والتحقيق في هذه المسألة
هو من أهم المسائل التي
تحتاج إلى دراسة دقيقة
وإليك بعض النقاط التي
تحتاج إلى دراسة دقيقة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

ان العرف والعرف ويشترط ذلك على الترتيب فحقا لينة على
عليها فان عجز عنها فالبقرة فان عجز عنها فاشارة به قطع في الدية
والرواية تدل على الاول وفيها ان الكفارة بالنظر لا للابدية
فصله او كان من عاداته فالحكم في سائر ولو نظر الى زوجه
شبهة فامضى قبله وفي الدية من جنسها والظاهر ان
وبغير شبهة لا شيء لان امضى لم يقصد او يعتد ولو
فتاة ان كان لشبهة وان لم يكن وبغير شبهة لا شيء وان
مالم يحصل احد الوصفين وفي تعيينها بشبهة جزوا ان
ام لا ولو طار عنه فليها مثله وبغيرها اي بغير شبهة شاة
ام لا مع عدم الوصفين ولو امضى الاستبراء او بغيره من
التي يصل منه قبلته وهل يقصد به مع نكته والعلم
فيلزم وهو لم يرد من غير معارضه ويبقى بميله بموضع
لجانه ويستثنى من الاسباب التي جعلها الله من المواضع
لا توجب البتة بالامتناء وهي كثيرة ولو عقد الحرام والحل
الحرم على امرأة فدخل بها كل واحد منهما على العاقد والحرم
المعقوله بدت والحكم بذلك كغيره من غيرهم لا ينافي
خلافا ومستند رواية جماعة وموضع الشك وجبها على
العاقد المحل وتعمت ايضا وجوب الكفارة على المرأة المحل
مع عليها احرام الزوج وفيما اشكال كذا قطع المص في الدية
بعدم الوجوب عليها وفي الفرق نظر ذهب جماعة الى
وجوب شيء على المحل منها سوى الائمة اسناد الى الاصل

والمعقوله بدت والحكم بذلك كغيره من غيرهم لا ينافي خلافا ومستند رواية جماعة وموضع الشك وجبها على العاقد المحل وتعمت ايضا وجوب الكفارة على المرأة المحل مع عليها احرام الزوج وفيما اشكال كذا قطع المص في الدية بعدم الوجوب عليها وفي الفرق نظر ذهب جماعة الى وجوب شيء على المحل منها سوى الائمة اسناد الى الاصل

مستد الوجوب ويحمل على الاستبراء والعلم المشهور باحوط لو
كان الشك محرمين وجب على المص ولو كان العاقد والمحل
وجبت الكفارة على المرأة مع الدخول والعلم بشبهة العقد
وفي وجبها على العاقد الاشكال وكذا الزوج والعرة العدة
اذا اشد بها بالجماع قبل اكمال سببها وبغيره فشاها فاشهر لها
بناء على انه النمان بين العهرين ولو جعلناه عشرة ايام
بعد ما على الاقرب من عدم تعديد وقت فيها بغير قضاء
بمجلسا بعد فاما وان كان الافضل التأخير وسبيل ترجيح العلم
عدم التعديد وفي المسحط وما في حكمه شاة وان اضطر
وكذا يجيب اشارة في المثلين او احدها او الشك بضم
النسب وكسر الميم او الطبا او حلو الشعر وان قل مع طلاق
وكذا ازالة نبت ونورة وغيرها وتقر الاغتسال
بداية ورجله جميعا في محل واحد او بدين خاصة في مجلس
او رجله كذا في الاقرب كل طرف من ولو كفر لما اسلم في
ثم اكمل الباقي في المجلس فعددت والظاهر ان بعض الظاهر
الآن يقتضيه فعددت مع اعتقاد الوقت عرفا فلا تعدد
فليتد او قطع شجرة من محرم صغيرة غير استنح ولا فرق
ضابن المحرم والمحل وفي معنى قلعا قطعها من اصلها
الرجح في الصغيرة والكبيرة الى العرف والمحكم بموجب
لشبهة مطلقا هو المشهور ويستند رواية مرسلة او
مطبوع ولو لم يرد في انما غير المثلين فلا شيء عليه وان اثم

والمعقوله بدت والحكم بذلك كغيره من غيرهم لا ينافي خلافا ومستند رواية جماعة وموضع الشك وجبها على العاقد المحل وتعمت ايضا وجوب الكفارة على المرأة المحل مع عليها احرام الزوج وفيما اشكال كذا قطع المص في الدية بعدم الوجوب عليها وفي الفرق نظر ذهب جماعة الى وجوب شيء على المحل منها سوى الائمة اسناد الى الاصل

تتبع على رايها فقله العام عشرة ساكنين لكل ساكن من ذلك فاما
 ثلثة ايام وليس في الرواية التي هي مستلحكة تقييد الصلح فدخل
 الثاثة الحاجة يعجز عن المحرمات ويغير بين ثاثة لكل لاني او غيره
 ورواية العام عشرة ساكنين لكل واحد من اوصياء ثلثة ايام
 فلا يتقبل اليها الا من المحرمات الا في ثاثة وطى الامة فتتخير بينها
 بين الصيام كحاضر وفي شهر سقطت عليه ان راسه قلا وكثير
 كف طعام ولو كان في العوض واجبا او متدويا فلا تثنى وتخير
 المص في الذر ومن الغد وهو خارج عن مبدء النص والتطليبا
 فعل واجب فلا يعقبه تدبير بوجبا كالحاق النعم انما الخاصة بها
 ولا يتقبل به ويكثر الكفاية بكثر الصلح وهذا هو اما التبر
 لموضع وقان واما عمل اخر حجه صدق اسمه الموجب له والام
 منه في زمان لها الا كان يحج بينهما والا فموضعها واختاره المص
 في انشئ من النص عليه صريحا في محضه بناويعه ومقتضى الآية و
 ان كان العمل بالكثر لمحرم وموضع لخلاف العمل بعد العمل اما
 بعد المظاه او بالعكس فكثر قطعا ويعزونه في اجرام واحد او
 في اثنع سلقا اما لو تعاد في غير كبريت وبكثر ليس بقط
 في حالس فلو اتحد الجبل بكثر اتحد جسر اللبس ام اختلف
 لتباعد فقام على التعاقب ما الى الجبل ام قصر ويكثر للظن في او
 منكرة عرفا وان اتحد الجبل واللا تكثر وفي الدر ومن جعل ضا
 كثرها في الملقن والبس والطيب والقبلة تعدل الوقت وتقرها
 هناك عن الحق ولم يتحقق كثره بتر ظهر القدم والراس والاذن
 بغير من ص

بغير من ص

وأي قربة تزل
العام في الاراء
وركنس

تتبع على رايها فقله العام عشرة ساكنين لكل ساكن من ذلك فاما
 ثلثة ايام وليس في الرواية التي هي مستلحكة تقييد الصلح فدخل
 الثاثة الحاجة يعجز عن المحرمات ويغير بين ثاثة لكل لاني او غيره
 ورواية العام عشرة ساكنين لكل واحد من اوصياء ثلثة ايام
 فلا يتقبل اليها الا من المحرمات الا في ثاثة وطى الامة فتتخير بينها
 بين الصيام كحاضر وفي شهر سقطت عليه ان راسه قلا وكثير
 كف طعام ولو كان في العوض واجبا او متدويا فلا تثنى وتخير
 المص في الذر ومن الغد وهو خارج عن مبدء النص والتطليبا
 فعل واجب فلا يعقبه تدبير بوجبا كالحاق النعم انما الخاصة بها
 ولا يتقبل به ويكثر الكفاية بكثر الصلح وهذا هو اما التبر
 لموضع وقان واما عمل اخر حجه صدق اسمه الموجب له والام
 منه في زمان لها الا كان يحج بينهما والا فموضعها واختاره المص
 في انشئ من النص عليه صريحا في محضه بناويعه ومقتضى الآية و
 ان كان العمل بالكثر لمحرم وموضع لخلاف العمل بعد العمل اما
 بعد المظاه او بالعكس فكثر قطعا ويعزونه في اجرام واحد او
 في اثنع سلقا اما لو تعاد في غير كبريت وبكثر ليس بقط
 في حالس فلو اتحد الجبل بكثر اتحد جسر اللبس ام اختلف
 لتباعد فقام على التعاقب ما الى الجبل ام قصر ويكثر للظن في او
 منكرة عرفا وان اتحد الجبل واللا تكثر وفي الدر ومن جعل ضا
 كثرها في الملقن والبس والطيب والقبلة تعدل الوقت وتقرها
 هناك عن الحق ولم يتحقق كثره بتر ظهر القدم والراس والاذن
 بغير من ص

بغير من ص

تتبع

فذلك كونه كثر ما تكبره مطلقاً ثم تعلق الاستعمال بها وتعلقاً
وحلقاً وتطبيقاً وان اتحاد الوقت والمحل وعدهم مع اتحادها
بان جمع من التاب جلة ووضعها على بدنه وان اختلفت اقسامها
ولا كفارة على الجاهل وانما سمي غير الصبر اما فيه فيجب مطلقاً
حتى على غير الصبر بمعنى التروم في قوله في افعول الوتر ويجوز تخيلة
الابل وغيره من الدواب التي تسمى فيهم وانما هو بمباشرة قطع
على الصبر وما غيره **الفصل السابع في الاحكام والهد**
اصحاب الصلوات والمراد به مناسك التماسك بالمرض من تلك الصلوات
بما لا يضره بقوله من تلك الصلوات من الموقنين ومن التمسك الصلوات
بمقتضى ما في الصلوات والهدق وما في معناه مع عدمه فان التمسك
فانظر على الاكل وما ستر كان في غير تلك الصلوات سيما في الجملة وفي
في غير الصلوات ان المصدرة بحله بالاجل كما عرفت الاحكام و
المحصلة على الساقين في غير الصلوات فالمصدرة بذلك ويجوز
حيث يجدد المانع والمصدرة في هذه الجملة وفي زيادة
الاشترط فيجعل التمسك من المصدرة ليجوز به بدونه
وذلك فيصنف على المحقق بان مرض ويصدده الحق فيتمتع في
حكم ما شاء منها واخذ الاخذ من احكامها الصلوات الوصفيين الو
لاخذ بالحكماء في زيادة فعله ثم تعاقبت ومنها الصلوات
بالمؤمنين الموقنين معاً ومن احدى جامع قولنا ان الصلوات
مع ادراك اضطرار في عرفة خاصة دون العكس والجلل في
عالم يعرفون بغنا لا يجدوا في الاعمال وان دخلها بعقلها

511

لما سمع ان كان قدامك حديا وبعثت حديا وبعثت ان لم يكن قدامك
 ولا جبره بالحق سلطان هو الشير لانه هدى الشير والاف
 علم الماخذ ان كان الساق واجبا ولو بالاشعار والاعمال
 اختلاف الاحكام المتضمنة لاختلاف السمع ولو لم يكن فيه
 كفى لان اعلان هدى الشير على جبره لا يثبت واحدة
 لبيته وقسمته الى النجاة ونحوه فاذا بلغ الهدى محله وهو
 ان كان حاجا وكان ان كان سعيه وقتا للمعادة خلق وقصر
 فخلق شيئا من النجاة حتى يخرج الى القابل ويعتبر مطلقا ان كان
 الشئ الذي عجز عنه واجبا مستقرا ويطان عند الشئ الذي
 طافه وذلك الشئ ان كان تدبرا واجبا غير مستقر ان كان
 له فبالحديث ولا يسلط الهدى الذي يتجمل به الاشراط وقت
 الاحرام ان يتجمل به جنة كما سلف نعم له تجل الخلق مع
 من غير انتظار لبلوغ الهدى محله وهذه فائدة الاشراط فيه
 اما فائدة المصلحة فتسقى الجواز بتجمل الخلق بعد من الشئ
 وقبل ان يفسد الهدى وقت سقوط القضاء على قبحه
 يدبره والافعى على تعبد شئ واحد وسد بابا لا دليل
 على ذكره من القواعد ولا يسلط يتجمل به الهدى وقعه بالخلق
 لو ظهر عنه دبر الهدى وقتا للمعادة ولا بعده لانتفاء
 القضي على جبره ما يثبت عليه اثره ويثبت في القابل لغزات
 وقته في عام محصور لا يجبال اسباب عند بعض عاقله
 الحان يبلغ محله على الامور كما قال الاحرام بالتعلق بالشر والاف

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بالصلى
من صلاتك على كذا
من المؤمنين وكذا
لغيرك لا يغفر له

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

له

٧٠ الاطلاق على غيرها القاطن والمقرر على غيرها ولا
تقتضي العرة بالاصالة زمان مخصوص واجبة ومستلزمة وان وجب
الغرض الواجبة على بعض الوجوه وان ذلك ليس بقيد للزمان وتقتضي
زمانا بغيره وشبهه وهي مستقيمة مع تمام الغرضية في كل شيء على وجه
الروايات وقيل للحد الذي بين العريين وهو حسن لان هذه هي
الاشياء المادية بعضها على الشهر وبعض على السنة وبعض على غيره
سواء كان ذلك على راس الاستعداد والاضحية بعشرة ايام او كل سنة
واكثر فليست بحد بل هي السنة وفي القيد بقيد الغرضية انما
المعنى هو انما يكون مقتضاها بانيته وهو بالان الاستقامة للغير
تدقيق الاستقامة وجوبا فاليا ومع ذلك يمكن تعليلها بكونها
تقتضي الامانة في المعاملة السامعة وهي مفقودة وكذا الاستقامة اليها والى
جهاولم يدخل فيها شيئا من الامانة بل هو بالواجب كلف من المدة بما لا يمكن
يكن فعلها واجبا لا بد من ذلك وهذا البحث كله في المفردة **كتاب الجهاد**
وهو مقام جهاد المشركين ابتداء لدعائهم الى الاسلام وجهاولم
يؤمر على المسلمين من الكفار بحيث ينافون استسلامهم على بلادهم واخذوا
مالهم وما اشبهه فان قتل وجهاولم من سيد من اهل الجهاد لا حلال ولا حرام
حريم مطلقا ومنه جواز الاير من المشركين للمسلمين وانما غرضه
الاطل على هذا القسم الذي لا الجهاد وهو اول وجهاولم النفاة على الا
والبحث صان الاول واستقر ذكر الثاني من غير استثناء وذكر اللاحق
في آخر الكتاب وانما ذكر في كتاب الخلافة ويجوز ان يكون معنى وجهاولم
على جميع لان يقوم به ستم من هذه الكفاية فيسقط عن اليقين سقوط
الوجوب للمسلمين

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

مزايا يستلزمها العلم به الى ان يحصل الغرض المطلوب به شرعا وتقتضي
بما هو الامام لاجل المقتضى وان قام به من كفاية يقتضيه الكفاية
وجب الحاجة بسبب كثرة المشركين وقلة المسلمين وضعفهم وقوتهم واقله مرة
في كل عام لقوله تعالى فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين او اتوا
بدايئهم لجهادهم وحملهم على ما يفتيهم كما وجد الشرط فلا يكون ذلك
ذلك بقية العام لعدم افاة سلطان الامر الكرام وفيه نظر يظهر من
القبول عدم عدم الحاجة الى الزيادة عليها في السنة والاوجب
حجبها وعدم الجهر بها او روية الامام عليه السلام صلاحه والاوجب
الواجب حجبها وانما يجب شرط الامام العادل لا نائبه الخاص وهو
المستوجب للجهاد ولما هو قائم اما العام كالنقطة فلا يجوز ان يكون له
حال القية بالمعنى الاول ولا يشترط جواز من يعرض من المعاني او
يجوز عدمه على المسلمين يقتضيه من على مقتضى الاسلام وحملهم
وبحسب مقتضى يجب ان يفرض ان الامام ونائبه ويعين من القيد كونه كافرا
اذ لا يقتضي من السلم على الاطلاق بقتله وان كان مبدع علمه لوجهاولم
على انفسهم وجب عليهم الدفاع ولو جيف على بعض المسلمين وجب
عليهم فان جاز وجب على من يليه مساعدته فان جاز تجسس وجب على
من ينفذ ويتأكد على الاقرب بالاقرب كفاية ويشترط ان يكون حبيب
عليه لجهاد المعنى الاول لا يجوز العقل والمعرفة والبصر والسلامة
من المخرج المانع من الركوب والعدو الجاهل من المانع حدا لاعتقاد
او الموجب لشقة في السبل لا تتحمل ما ذكره في حكمه الشيخوخة
المانعة من القيام به والفقير الموجب للجزع عن نفسه ونفقة عياله

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

وطريقه وثمن صلاحه فلا يجب على الصبي والمجنون مطلقا ولا
العبد وان كان بسخا ولا الاصح وان وجد قائدا ومطيعا وكذا
الاعمى وكان عليه ان يذكر الله في قلوبهم فلا يجب على المرأة
هذا فليباد بالحق الاول لما الثاني فوجب على القادر سواد الذكر
والاثنى والسليم والاعمى والمريض والعبد وغيرهم ويجوز للقائم في
بلد الشرك لم لا يمكن من اظهار شعار الاسلام من الاذان والصلوة
والصوم وغيرهما حتى ذلك شعرا ولا نداء علامة عليه او من الشعار
الذي هو الشعار للملاصق للدين واستعمال الاحكام الملائمة
اللائمة للدين واحترام غير المسلمين متى يمكنه قايما لقوة او غيره
تتبعه فلا يجب عليه المحبة نعم يجب الا لا يكثر سوادهم وانما يجب
القائم مع القدرة عليها فلو تعددت لم يرض او فقر وعجز فلا يجب
ولحق المسلم فيما نقل عنه ببلاد الشرك بلاد الخلفاء التي لا يمكن
المؤمنين من قامة شعرا والايان مع اسكان انتقاله الى بلاد يمكن منها شارة
ولا يبرح مع الولد من يجاد بالحق الاول مع علم التبعين عليه بما
الامام له او بعض المسلمين من المقاومة بدونه اذ يجب عليه
عينا فلا يترقت على اذنها كغيره من الرجايات العينية وفي الخاف
الاجداد بها قول قوي فلما جتمعت اوقفت على ان الجميع ولا يشترط
حريتها على الاخرى وفما شرط الاسلامها قولان وظاهر المصنف
وكما يشترط انهما يتبعه في سائر الاسفار المباحة والمندوبة والواجبة
كفائية مع علمه بغيره عليه لعدم من فيه الكفاية ومنه السفر
فان كان واجبا علينا او كفاية كتحصيل الفقه ومقتدات مع علمه

فيلم

فيهم من الكفاية وعلمه اسكان تحصيل في بلادها وانما شرطه حاله
سفره على الوجه الذي يحصل له من السفر فوجب على اذنها والاشارة
والدين بغيره اقله وهو تحقق الدين بغيره للدين للدين القادر
على الوفاء مع ملوك الملوك واليها فلو كان معصرا او كان الله
مؤجلا وان حاله جوعه عادة لم يكن له الخلق مع احتمال في اوجه
والرباط وهو الرضا في طرفين بلاد الاسلام للاعلام باحلاله
للمسلمين على تقدير هجرهم مستحبا كما امر الله انما يجوز
الامام ومعيته ولو لم يكن كمن السفر فوجب على المحافظة والاعلم
فهم شرطه واولا ثلثة ايام فلا يفتن شارب ولا يدخله اكله ولو
هو الوصية للمسلمين باقامة دمه ثلثة ايام ولو لم يدره والحق وجب
بالمسلمين بغيرها كالاسكان واكثره اربعين يوما فان زاد لم يلزم الجهاد
في الشرب الا ان يخرج من وصفه الرباط وان كان بغيره او ضلعه
فيقتصر به من الرباط استبلا مائة على التبدد وهو في بعض الابحار
على هذا الوجه ولو لم يكن جازي لرباطه في الرباط للمسلمين
في العبارة او انما صرت الى حالها وجب الوفاء بالدين وان كان الامام
غائبا لانها لا يتضح جازا ولا يشترط فيها حضوره وفي بعض من
المشدد من الرباطين في الرباط الخفية ان لم يفتن الشبهة بوجه
الخالف بالدين ويحرم وهو ضيق ومنها **فصل الاول** في
جب قتاله وكيفية القتال واجبا لانه يجب قتال الحرب وهو
غير الكفاية من اصناف الكفار الذين لا ينتسبون الى الاسلام فالكفاية
لا يطلق عليه اسم الحرب وان كان بجمله على بعض الوجوه وكذا

فيهم من الكفاية وعلمه اسكان تحصيل في بلادها وانما شرطه حاله
سفره على الوجه الذي يحصل له من السفر فوجب على اذنها والاشارة
والدين بغيره اقله وهو تحقق الدين بغيره للدين للدين القادر
على الوفاء مع ملوك الملوك واليها فلو كان معصرا او كان الله
مؤجلا وان حاله جوعه عادة لم يكن له الخلق مع احتمال في اوجه
والرباط وهو الرضا في طرفين بلاد الاسلام للاعلام باحلاله
للمسلمين على تقدير هجرهم مستحبا كما امر الله انما يجوز
الامام ومعيته ولو لم يكن كمن السفر فوجب على المحافظة والاعلم
فهم شرطه واولا ثلثة ايام فلا يفتن شارب ولا يدخله اكله ولو
هو الوصية للمسلمين باقامة دمه ثلثة ايام ولو لم يدره والحق وجب
بالمسلمين بغيرها كالاسكان واكثره اربعين يوما فان زاد لم يلزم الجهاد
في الشرب الا ان يخرج من وصفه الرباط وان كان بغيره او ضلعه
فيقتصر به من الرباط استبلا مائة على التبدد وهو في بعض الابحار
على هذا الوجه ولو لم يكن جازي لرباطه في الرباط للمسلمين
في العبارة او انما صرت الى حالها وجب الوفاء بالدين وان كان الامام
غائبا لانها لا يتضح جازا ولا يشترط فيها حضوره وفي بعض من
المشدد من الرباطين في الرباط الخفية ان لم يفتن الشبهة بوجه
الخالف بالدين ويحرم وهو ضيق ومنها **فصل الاول** في
جب قتاله وكيفية القتال واجبا لانه يجب قتال الحرب وهو
غير الكفاية من اصناف الكفار الذين لا ينتسبون الى الاسلام فالكفاية
لا يطلق عليه اسم الحرب وان كان بجمله على بعض الوجوه وكذا

فرفق المسلمين وان حكم بكفرهم كالحق ارجح ١٢٦١ ان يقولوا على الامام
 فيقولون من حيث البني وبني كنه او على غيره فبما اذن بكفرهم
 وانما يجب قال الخليل بعد الدعا الى الاسلام باظهار الشهادتين
 والتمس جميع الحكم الاسلام والتمس هو الامام او نائبه ويستلزم
 اختياره في حق من عرفه بسبق دعائه في قول آخر وبغيره ومن
 عرفه الخليل من المصطفى من غير اعلام واستا سلام نعم يستلزم الامام
 كما قلنا على غيره وعينه مع علمه بكمال وامانة من قوله قل
 لا اله الا الله فلو لم يسلط الله عليه وجب قال هذا القسم حتى
 او يسلط ولا يقبل منه غيره والكافي وهو اليهودي والنصراني والمجوسي
 كذلك يقال حتى يقبل وليه الا ان يلزم ثبوت الامة فيقبل منه
 وهي بذلك بمنزلة الزلم الحكماء وتترك القرض للسلطان والتمس
 الصبيان والمسلمين مطلقا وكذا وانما بالفتنة عن دينهم وقطع الطريق
 عليهم وسرقه اموالهم وتولوا عقاب المشرئين وجاوسهم والقتال على اموالهم
 المسلمين وهوا فيه ضرر عليهم كطريق اذهم دينهم وتولوا محابته و
 اكلوا المكنت في شريعة الاسلام كما لم يضرهم وشرب الخمر والكلاب
 ونحوها للحاكم في دار الاسلام والامان لا بد منها في حق الامة
 يخرجون عنها مطلقا وانما في الشرط فظاهر العبارة
 كذلك وبه صرح في الامم وقيل لا يخرجون عنها الا في الشر
 عليهم وهو ظاهر وتقدر بلية الى الامام وتخير بين وضعه على
 رؤسهم واراضهم عليهم على الاقوى ولا يستلزم ما تقدم على
 فانه منزه على اقتناء المصلحة في ذلك الوقت ولكن التقليد

من قوله
 انهم

قد علم على الامام على العترة
 وعلى النسخة او بغيره على الخليل
 فانه منزه على اقتناء المصلحة

يوم يقبل الامام لا بد له ان يثبت بالحق من قوله فانه صاحب
 اشارة الى ان القضاة ارجح غير امام فله عاقله فيقول هو علم
 تعدد حال القضاة ايضا بل قد تعدد الى ان ينتهي الى اماره
 صلاحا وقيل التزام الحكماء عليه مع ذلك او بدونه وقيل اخذ
 سنة قاطنا والمسلم زاد في التكرار ان يخرج الذي لا يخرج
 وحسب غيره ومطابقا لرأيه وبصحب ما معه في كتبه الميراث وما
 السنن في التعريب وبغيره في المحرمات وما يجب من التيمم بالارض
 والاذن في بيده يقتل الامير باطال الامام ومن نصبه الامم
 في الجبل فيلزم ما فعل النبي بالحارث بن ابي ربيعة لما بلغه
 التخييم له وكان بينه وبينه عدة اعزب وكذا اغلغلا في
 الخليل ومثلها لو كان القريب جهادنا ولا يجوز النظر من محراب
 اذا كان العدو مضافا للامام بالنيات اي قدوم مرتين او
 اقل لا يخرجون لقتال اي سفل الجاهل امكن من حاله التي هو
 عليها كاستدراك الشجر في سوية الدابة وطول السعة ومورولها
 او مقتضى اي مضاف الى الفتنة يستحيل بها المعصية على القتال
 كانت ام كثيرة مع صلاحها المأكول كونهما غير بعيدة على وجوب
 عن كونه مقابلة عادة هذا كله المختار اما المصطفى من غير
 مرضا ونقد للاحق فانه يجوز له الانصراف وبجبه المحاربين
 بطريق الفتح كعلم الحصون والمخيم وقطع الشجر حيث يتو
 عليه وان كره قطع الشجر وقد قطع النبي اشجار الطائف و
 حتى على غير النظر وخرب ديارهم وكذا كره بارما لما عليهم

الماض
 الماضي

اذا كان العدو مضافا للامام بالنيات اي قدوم مرتين او اقل لا يخرجون لقتال اي سفل الجاهل امكن من حاله التي هو عليها كاستدراك الشجر في سوية الدابة وطول السعة ومورولها او مقتضى اي مضاف الى الفتنة يستحيل بها المعصية على القتال كانت ام كثيرة مع صلاحها المأكول كونهما غير بعيدة على وجوب عن كونه مقابلة عادة هذا كله المختار اما المصطفى من غير مرضا ونقد للاحق فانه يجوز له الانصراف وبجبه المحاربين بطريق الفتح كعلم الحصون والمخيم وقطع الشجر حيث يتو عليه وان كره قطع الشجر وقد قطع النبي اشجار الطائف و حتى على غير النظر وخرب ديارهم وكذا كره بارما لما عليهم

ان يكون من بيت المال انما كان
وعنه من بيت المال انما كان
على السلم او على الجاهل
كثيرين ومن بيت المال
والقول ان الدوايل كان
ابوابها مغلقة على
الموت بالضم اسم رضى الله عنه
جعفر بن طالب من بيت
فان كان من بيت المال
ان كان من بيت المال

[illegible]

اولیاد حضرت امام رضا علیه السلام
از طرف حضرت امام رضا علیه السلام

لَيْتَقَا رَأَى

[illegible]

بالاحتلام كغيره ولا يدرى الا بغير استعمال يائه بالزنا او فالا فليس
 للثبته الذميمة للقتل ولا يقتل ولا يجزى من اصول المشركين كالزنا
 والساكن والشحيح المسلمين سوا ذلك المجاهدون وغيرهم
 والمقتول منها بعد الجهاد في القتال لاجل الامام للصالح كالزنا على
 او عورة وما يلحق الغيبة من موقنة حفظ وقتل وغيرها والقتل
 والمراية هذا الذم لا يبلغ منهم من عبطاه لان كان سخطا للنهم
 كالمرأة ونقضه والبلد والكافر اذا عاونوا فان الامام يعطيهم
 الغيبة حسب ما يراه من المصلحة بحسب حاله والمخير ومقتضى
 الترتيب المذكور ان الرخصة مقدم عليه وهو احد الامور المتكثرة
 والافراد المحترمة للجهاد وقيل الرخصة وهو اختيار في الدروب
 وعطفته هنا بالاولا يتايد بناء على ان لا يحد على الترتيب والقتل
 بالتجديد واصلة الزيادة والمراد هنا زيادة الامام العالمين على
 شيا من الغيبة لمصلحة كالأمانة وسرية ونحوه على غير
 حصن من حصن حاله غير جازم ولا كمالا ولا ما يصطفى الا
 نفسه من غير قرار وجارية وسيف من غير ما يتاخر في
 عدم الاجابة ساقط عن ان يفي على تقديم الشك المشروط
 وهو ثبات القتل والخفاء لا لا الحرب كدبره ويلازم من غير
 ويسر ومصلحة وقامت وخفية معه وكيفية تقاضا معه لاجبة
 مستعدة على الضرب كما فيها من الامعة والذم اذ اخبر بقسم الله
 بين الخائفين من حلفه ان لا يقاتلوا ولا يقاتلوا حتى يظنوا ان
 اولاد القاتلين دون غيرهم من جنس لصفة او حرة كالبيطار والقتل

بعض

وفي نسخة كونه مع ذلك من اجل
 وفي نسخة كونه مع ذلك من اجل
 وفي نسخة كونه مع ذلك من اجل
 وفي نسخة كونه مع ذلك من اجل

والله

والجائر والمخاطم بقاتل المولى بعد الجهاد قبل الضمة وكذا
 المدة اواصل اليهم لبقا بهم فلم يدر انما الصلاح اي حين ان يني
 وصول بعد الجهاد قبل الضمة للخالف من يهتدون في الشهر وحتي
 ثلثة وللحال وهو من المصلحة فليس من اركان مراحلهم كغيره
 الغير منهم والذم الاخر من ان كثرت ثلثة اسهم من المقاتلين في
 القتل ولم يحتاجوا الى اقسامهم لصدق الامم وحصول الكفة عليهم
 بما لا يسهم للجهاد وهو الذي يجتهد عن الضال ويخبر من لقاها
 الا يطالبوا بالثبته الواضحة والمقارن الملازمة فان مثله
 يتغير القاه الى الامام او لا يراى كان فيه صلاح لا يظهر على الدوام
 ولا المجهز وهو الذي يذكرون المشركين وكثرتهم بحيث يورثي
 الى الخلق والظاهر انه احق من الجهاد والذم لغيرهم لافراطهم
 لاسهم لغية في التفرغ للقتل وسكون الحاد وهو الكبير لهم
 والقصر من غير الضاد المجدد والاراء وهو الضمير الذي لا يصلح للذم
 او الضمير والخطم بغير الحاد وكسر الطاء وهو الذي يكون من الطاء
 والرائع بالراء المهملة ثم التاوي بعد الفت ثم الحاء المهملة قال
 الجهرى هو الحاء المهملة في الاول وفي مجموع فليس ذم اعمى بالذم
 وهذا الذي لا يفرق بصلاحه على الضال على الاقل او على
 ان في التباين في الاربعة من التباين وقيل لغيرهم لصدق الامم
 ليس بجهاد **فصل في الحكم بالغا من يخرج على المصير**
 الامنة فله في واحد كان كايين عليه او اكثر كاهل قبل وصغيره
 قتاله اذا لم ياله الامام حتى يفي اي يجمع الى طاعة الامام او يقتل

الذي هو الكبر

في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

[illegible][illegible]

لأنه لا يمكن أن يكون معروف والمادة العلم بها المعنى لا يمكن أن يكون
الظن التصريح عليه شرعا فإما أن الظاهر أو المانع فلا يمكن أن لا يقع
والثاني سقط يلزم والحق المصطفى لله وسبب جواز في السقوط
يظهر إرادة التكميل والامتنان من الضرر على المباشرة على بعض المؤمنين
نفسا أو مالا أو غيرها فذلك وتبرعهم بضاعة الأقوى ويجوز أن لا يبر
بأن لا يكون التأثير منه متعلا بمكانا يجب ما يظهر له سره الله وهذا
ليقتضي الوجوب ما لم يعلم عدم التأثير وإن كان عدمه لا يبرح
قائم مع الظن وهو حينئذ لا يترتب عليه ضرر فإن عجزه والإعتد
أدنى من هذا الفرض استناد الضرر ما يكفي بعض الإصابات في سقوطه
بغير العلم وليس يبرح وهذا بخلاف الشرط السابق فإنه يكفي في
سقوطه ظن أن الضرر المستند للضرر منه يكفي ظنه ومع ذلك فال
فالم يقع مع فقد هذا الشرط الوجوب دون الظن لا يمكن أن يكون
ثم يتبدل بالباشرة الإكراهية على الظاهر الإكراهية عن المبرح والآخر
متبدل جازية أيضا فإن ما يبرح كثيرا ثم القضاة الذين لم يجمعوا
ثم القضاة ان لم يبرح الذين سددوا في الخطأ استأنف الضرر ان لم
الكلام القليط مطلقا يتبدل في الضرر أيضا على حسب ما يقتضيه
المصلحة في تباب مقام الفعل بحيث لا يبرح يحصل العجز وهذا الذي يكون
الحلحاح والقتل بحث لا يبرح الضرر ولا غيره من المراتب فإن جاز
للموازاة صباه المبرح في بعض العلامة في كثير من كتبهم الاوامر
والجلا في وجهه ثم في الحلحاح دون الفعل لغرض معنى الامر والحق
أذا فطر ربحا بالماء وهو ترك النهي وشرطه تجوز التأثير وهذا
منه

تتبع منه واستقر في العلم وسبقه في العلم الى الامام وهو حين
في الفعل خاصة ويجوز لا يجوز بالقلب وهو ان يوجد جهة ارادة
وكذا هذا المنكر على حاله من اجتهادنا لشرائط الام لا امر او
يبرح من المباشرة الا ان الاكابر القليط بهذا المعنى من مقتضى الاجماع
ولا يخطئه مفسدة ومع ذلك لا يدخل في النهي والنهاي ما فاعبر
بحكم يقتضيه من طلع على ما يجتاز الشرع ما يجاز العاجب عليه من
الاختلاف في ذلك وقد يبرح كثير من الاصحاب في جعلهم هذا القسم من
مراتب الامر والنهي ويجوز للمفتي احوال القليلة اقامة للحدود مع الا
من الضرر على نفسهم وغيرهم وكذا يجزى حكم بغير الناس واشيا
الحقوق بالبنية واليمين وغيره جامع انصافهم بصفات المعنى وهي
الايان والعدالة ومعرفة الاحكام الشرعية التفصيل والقيدة
على رة الفرض من الاحكام الى الاصول والاصول التي جاز له
الاحكام ومعرفة حكم بالدليل يقتضي من هذا الاستدلال له وذكر
تأكيد ما لم يرد بالاحكام العجز بمعنى التبرع بها بالدليل ان لم
يجزى الاجتهاد او الاحكام المتعلقة بما يحتاج اليه من الشرع
ان جازيهم ومذهب المص جازي وهو قوتي ويجب على الناس العلم
اليوم فيما يحتاجون اليه من الاحكام يقتضي من التحالف وتفسير
ويجب ذلك عليهم ايضا مع الاسر وما يقع الى عليهم لانه كان على
بنيتهم وانهم وعلى الله تعالى وهو على هذا البكر ما يله على ما ورد في
وذلك من غير ذلك للفتنة المستدلين عدم جازية لغيرهم من
المشاكلين وهذا المقصود من المبرح وغيره فاطعن به من غير مقتضى

من المؤمنين
الفرقة بالذكية
الكلمة

الحكم

في ذلك سواء قلنا انما هو من غير ان يكون له القدرة
الا حكم المصير وذلك لا يقدرا انما الحكم ففتح مطلقا لا يحسن
اشراط اهلية الشريعة في الحكم حال حضور الامام وعينه ويجوز
للمرجع اقامة الحد على زوجته واما ومثله مدخولا بما عرضا
حزين ام عبيد ام بالقرين والوالد على ولده وان نزل والسيّد
عبيده بل حقيقة مطلقة في جميع على الامه ذات الالباء المجرى ولا
الشفقة سواء في ذلك الجمل والرجم وانقطع كل ذلك مع العلم بين
شاهدة او اقرارا من اهله بالنية لا تخاف من عقاب الجاهل
فيل كفي كونه عاينته بجاذب من غير الحكم وهذا الحكم في المولى
بين الاصحاب لم يخالف فيه الا الشاذ واما الاخران فلكل الشرح
وبعد جماعة منهم المص وديل غير واضح واصالة الحق يقتضيه
العدم نعم لو كان المولى فيها فلا شبهة في الجواز وفي غير من الخلف
ان موضع النزاع معه لا بد منه ولو اضطره السلطان الى اقامته
جدا او ضاها او اضطره بحكم مخالف المشرع جاز كان
الاقتل فلا شبهة وبذلك الجواز يخرج لان المروى انه لا شبهة
في قتل النفوس هو خارج ولحقه الشرح يا قتل مدعياته لا يقتضيه
في الدماء ومنه نظر **كتاب الكفارات** وهي تنقسم الى معينة
كبعض كفارات الحج ولم يكد هذا اكفاء بما يلبس في مرتبة
مخيرة وما جمعت الوصفين وكفارة حج في المرتبة ثلث كفارات
الظهار وقيل لخطا واحصاها المرتبة خصال كفارة الاطعام
في شهر رمضان الحق اولا فالشهران مع نقد العنق فالشون

في ذلك سواء قلنا انما هو من غير ان يكون له القدرة
الا حكم المصير وذلك لا يقدرا انما الحكم ففتح مطلقا لا يحسن
اشراط اهلية الشريعة في الحكم حال حضور الامام وعينه ويجوز
للمرجع اقامة الحد على زوجته واما ومثله مدخولا بما عرضا
حزين ام عبيد ام بالقرين والوالد على ولده وان نزل والسيّد
عبيده بل حقيقة مطلقة في جميع على الامه ذات الالباء المجرى ولا
الشفقة سواء في ذلك الجمل والرجم وانقطع كل ذلك مع العلم بين
شاهدة او اقرارا من اهله بالنية لا تخاف من عقاب الجاهل
فيل كفي كونه عاينته بجاذب من غير الحكم وهذا الحكم في المولى
بين الاصحاب لم يخالف فيه الا الشاذ واما الاخران فلكل الشرح
وبعد جماعة منهم المص وديل غير واضح واصالة الحق يقتضيه
العدم نعم لو كان المولى فيها فلا شبهة في الجواز وفي غير من الخلف
ان موضع النزاع معه لا بد منه ولو اضطره السلطان الى اقامته
جدا او ضاها او اضطره بحكم مخالف المشرع جاز كان
الاقتل فلا شبهة وبذلك الجواز يخرج لان المروى انه لا شبهة
في قتل النفوس هو خارج ولحقه الشرح يا قتل مدعياته لا يقتضيه
في الدماء ومنه نظر **كتاب الكفارات** وهي تنقسم الى معينة
كبعض كفارات الحج ولم يكد هذا اكفاء بما يلبس في مرتبة
مخيرة وما جمعت الوصفين وكفارة حج في المرتبة ثلث كفارات
الظهار وقيل لخطا واحصاها المرتبة خصال كفارة الاطعام
في شهر رمضان الحق اولا فالشهران مع نقد العنق فالشون

كتاب الكفارات

اي اطعام

ان كان من غير ان يكون له القدرة

اي اطعام السنين لو تعذر الصيام وانما ان كفاة سنا في قضا
شهر رمضان بعد الزوال وهي اطعام عشرة مساكين ثم صيام ثلثة
مع الجوع من الاطعام والنفقة كفارة شهر رمضان في جرد العويل
وكفارة خلع العبد والذليلان جلتا هي الكفارة رمضان كما
هو صحيح القولين رواية وفي كفارة جزاء الصيد وهي ثلث
الاول من ثلث الاف في ذكر في الكفارات لا مطلق جزاءه
خلات في ان غيرا ومرب وللم اختيار فيما بين الترتيب وهو
اخرى ومبني الخلاف على ذلك لا تظاهر الآية العاطفة للحج
بأن الدال على التغير ولا لا يغير على ان ملو القرآن بأ وهو على
التغير وعلى ما روي فيصالح الترتيب وهو مستقيم وان في
جمعت الوصفين كفارة البمين وهي اطعام عشرة مساكين او
كسوتهم او تحرير ربة غير بين الترتيب فان جرح فبما كذا انما و
كفارة جميع قتل المؤمن عدا ظما وهي حق رجة وصيام شهرين
تساويين واطعام ثنين مسكيتا وذلك تقدم ان الاطعام في شهر
رمضان على محرم لا مطلقا بوجوبها ايضا هذه جلة الاطعام
وبقي هذا النوع الخلف في كفاراتها اتبعها بما يقال والمخالفة
بالبراءة من الله ورسوله والائمة عليهم السلام على الاجتهاد و
الاقتضاء يا تمصادق ان كان كاذبا وفي غيرا يبرئ من الدين
صادقا وكاذبا واختلفت في وجوبها لكفارة بل مطلقا او مع
قتل المص حنا قولين من ترجيح وكذا في الدروس وهو انه يحكم
كفارة ظهار فان جرح فكفارة يحين على قول الشرح في النهاية وجاز

في ذلك سواء قلنا انما هو من غير ان يكون له القدرة
الا حكم المصير وذلك لا يقدرا انما الحكم ففتح مطلقا لا يحسن
اشراط اهلية الشريعة في الحكم حال حضور الامام وعينه ويجوز
للمرجع اقامة الحد على زوجته واما ومثله مدخولا بما عرضا
حزين ام عبيد ام بالقرين والوالد على ولده وان نزل والسيّد
عبيده بل حقيقة مطلقة في جميع على الامه ذات الالباء المجرى ولا
الشفقة سواء في ذلك الجمل والرجم وانقطع كل ذلك مع العلم بين
شاهدة او اقرارا من اهله بالنية لا تخاف من عقاب الجاهل
فيل كفي كونه عاينته بجاذب من غير الحكم وهذا الحكم في المولى
بين الاصحاب لم يخالف فيه الا الشاذ واما الاخران فلكل الشرح
وبعد جماعة منهم المص وديل غير واضح واصالة الحق يقتضيه
العدم نعم لو كان المولى فيها فلا شبهة في الجواز وفي غير من الخلف
ان موضع النزاع معه لا بد منه ولو اضطره السلطان الى اقامته
جدا او ضاها او اضطره بحكم مخالف المشرع جاز كان
الاقتل فلا شبهة وبذلك الجواز يخرج لان المروى انه لا شبهة
في قتل النفوس هو خارج ولحقه الشرح يا قتل مدعياته لا يقتضيه
في الدماء ومنه نظر **كتاب الكفارات** وهي تنقسم الى معينة
كبعض كفارات الحج ولم يكد هذا اكفاء بما يلبس في مرتبة
مخيرة وما جمعت الوصفين وكفارة حج في المرتبة ثلث كفارات
الظهار وقيل لخطا واحصاها المرتبة خصال كفارة الاطعام
في شهر رمضان الحق اولا فالشهران مع نقد العنق فالشون

كتاب الكفارات

اي اطعام

ان كان من غير ان يكون له القدرة

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark, located in the bottom right corner of the page.

[illegible][illegible]

19. 7

10

٣
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله

[illegible]

والمعنى

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب هو تاريخ سنة ١٢٠٠ هـ
والكتاب المذكور في هذا الكتاب هو كتاب تاريخ سنة ١٢٠٠ هـ

ولما بلغه خبره
 من غير مع الا ان
 لانه لم يسمع من
 اهل السنين قال
 حك السنين

الملك محمد بن عبد العزيز

باب الاصل في الايمان والحجة فلا يغفل عن هذا الحق و
 الحقون سالما ولا الكفر ولا الاعتقاد لموقع صفات
 الاعمال وسكراته وانما غيبات في مقصده اليه ولا الكفر
 مطلقا بعد العلم به على وجهه وان الحق له الوفاة
 انما كان الوفاة

[illegible]

لو سلم ولا نذكر المعلوم الا ان يحتمل ان يكون هذا صفة واحدة
 على المختار عند المصنف او تنزيها للصفة في الخارج والخاص والافق
 بدون الاذن بالاطلاق لربما حيد في غير حصول على نفس الصفة لان
 المحاذرات والمخالفات حيث لا يراد فيها وعموم الامر بالحق بالصدق
 بل هو كالمعروف كما دل عليه في كذا ومع النفي وان الزوج كان
 السيد اعلم بوقته عليها ايضا او لم يكن له قبل الجلاء او انقضاء الزمان
 فكذلك لم يملكه لو كان في ذلك الوقت لان الاول لم يملكه النص لا اجماع
 الاطلاق في العين فيجب على احوال العتقة وفي الدرر من حيث هما
 جارية خلف منها حين فقال الله على ان لا يبعها فقال الله بغيره
 والاطلاق وان كان من كلام السائل الا ان تقرير الامام عليه السلام
 له عليه كنقطة به ولتاويهما في المعنى وعلى هذا الوجه لا
 لاختصاصه بالولد بل يجب للزوجة مثله لاشراكها في الدين
 نفيا وانما انا المملوك يمكن اختصاصه بسبب تجر عليه ولا
 اقتصر عليه وهو انبى والمحقق شرع بينه وبين الزوجة
 في الحكم كما هو ترك الولد وليس بوجه والعتقة ان كان كذا
 قلته على كذا صفة التذلل للمنفق عليه بواسطة الشرط
 ويستفاد من الصيغة ان القرية المجبرة في التذلل اجابا لا شرط
 كونها غاية للفضل كغيره من الجارات بل يكفي تميز الصفة لما هو
 موجود هنا بقوله الله على وان لم يتبعها بعد ذلك بقوله فترى الى الله
 لله ونحوه ويجوز اصرح في الدرر وس جعله اقرب وصرا

على المختار عند المصنف
 او تنزيها للصفة في الخارج والخاص
 بدون الاذن بالاطلاق
 لربما حيد في غير حصول على نفس الصفة
 لان المحاذرات والمخالفات حيث لا يراد فيها
 وعموم الامر بالحق بالصدق بل هو كالمعروف
 كما دل عليه في كذا ومع النفي وان الزوج كان
 السيد اعلم بوقته عليها ايضا او لم يكن له قبل
 الجلاء او انقضاء الزمان فكذلك لم يملكه لو
 كان في ذلك الوقت لان الاول لم يملكه النص لا
 اجماع الاطلاق في العين فيجب على احوال العتقة
 وفي الدرر من حيث هما جارية خلف منها حين
 فقال الله على ان لا يبعها فقال الله بغيره

وبين الاخير

ومن كذا يكتفي بذلك في القرية غاية الفصل فلا بد من الدلالة
 فكذلك شرط الصيغة والشرط سفا للشرط ويضعف بان
 القرية كامة بقصد العمل لله في القرية كما ان شرطه هو حاصل
 والتحليل لازم والمخاطبة متحققة لان الصيغة يدعيها ان كان
 كذا فكل كذا لان الاصل في التذلل الوعد بشرط فيكون اضافة لله
 خارجة ومضابطه اعراضا بط التذلل والمراد منه هذا المنع
 وهو الملتزم بصيغة التذلل ان يكون طاعة واجبا كان ام ممتن
 او سائرا كما في الدين والدنيا فلو كان سائرا في الطرفين او
 كبرها او حراما لزم فقليل الم ينقد وهو في الاخيرين وعاقب و
 في التماز في قولنا وفلا يخرجه بطلا في وفي الدرر من حيث هي
 واصلح هذا اذا لم يشمل على شرطه او لا يباي في اشتراط كون
 طاعة لا يخرجه في الدرر وسبا ويبيها في صفة الما به الراب
 التساوي والمتمم ما يحتاجه في التذلل في بعضه لا في
 بقوله تدمر به عادة في الوقت المضروب له فضلا وقوة فان
 كان وقتها غيرت فيه وانما كان سطلقا فالتم واعتبرنا ذلك
 مع كون المتبادر القدر الفعلي لانها غير مارة لهم كاصحوا
 به كثير الحكم بان من يذبح وهو عاجز عنه بالفعل لكنه
 يرجو القدره ينقد تدمر ويبرقها في الوقت فان خرج و
 هو عاجز بطلا وكذا لو نذر الصدقة بمال وهو فقير او نذر
 كمال الصوم سطلقا وفي وقت يكون بطلا بعد الطهارة
 وغير ذلك وانما اخبرنا بالقياس المتبع عادة كذا التصور
 لغيره

على المختار عند المصنف
 او تنزيها للصفة في الخارج والخاص
 بدون الاذن بالاطلاق
 لربما حيد في غير حصول على نفس الصفة
 لان المحاذرات والمخالفات حيث لا يراد فيها
 وعموم الامر بالحق بالصدق بل هو كالمعروف
 كما دل عليه في كذا ومع النفي وان الزوج كان
 السيد اعلم بوقته عليها ايضا او لم يكن له قبل
 الجلاء او انقضاء الزمان فكذلك لم يملكه لو
 كان في ذلك الوقت لان الاول لم يملكه النص لا
 اجماع الاطلاق في العين فيجب على احوال العتقة
 وفي الدرر من حيث هما جارية خلف منها حين
 فقال الله على ان لا يبعها فقال الله بغيره

على المختار عند المصنف
 او تنزيها للصفة في الخارج والخاص
 بدون الاذن بالاطلاق
 لربما حيد في غير حصول على نفس الصفة
 لان المحاذرات والمخالفات حيث لا يراد فيها
 وعموم الامر بالحق بالصدق بل هو كالمعروف
 كما دل عليه في كذا ومع النفي وان الزوج كان
 السيد اعلم بوقته عليها ايضا او لم يكن له قبل
 الجلاء او انقضاء الزمان فكذلك لم يملكه لو
 كان في ذلك الوقت لان الاول لم يملكه النص لا
 اجماع الاطلاق في العين فيجب على احوال العتقة
 وفي الدرر من حيث هما جارية خلف منها حين
 فقال الله على ان لا يبعها فقال الله بغيره

مشمول
ان کی طرف سے
میں کوئی غلط فہمی
میں کوئی غلط فہمی
میں کوئی غلط فہمی

بر او روح خلق کجاست
بر او و بر او خلقتم

[illegible]

میں نے

[illegible]

تتم ولا قدرة وفي غير الذين بعدوا ما بعدا متعللا بها انما
لهم بعدا بقاء للوجود لم بعدوان تحديات بعد ذلك
مع احتلال واعلم ان الكفارة يجب بمقتضى التمسك عدا
اختيار قلبه خالف ناسا او كما هو حاله لا يختار له لمقتضى
والبيان وما يستحقه من الكفارة فمقتضى الكفارة فمقتضى
الباقي فجهان واستقر المص في مقتضى الاحتلال لمقتضى التمسك
وهي لا تكسر كالمقتضى ولذا امر قاتل الكفارة وعلمها كذا
الفتا الحكم بين الناس وهو واجب كفاية في حق الصالحين
لذلك لا تم مع حضور الامام وظيفة الامام او تانية فلهذا يجب
فان في الناجية يقوم به ويجب على من عينة الاجابة ولو لم
وجت كفاية فان لم يكن احدا الا واحد نصبت عليه ولو لم يكن
الامام لم يطلب وفيما استجاب مع التعلل عينا فان لم يجد
دلالة في الوثوق من نفسه بالقيام بوظيفة الخليفة يستلزمه ايضا
لجام لشروط الاقامة وهي البلية والعقل والذكورة والايان
والعدالة وطهارة اللوداجا ما والكفاية ونحوه والبصر على
الاشهر والظن وغلبة الذكر والاجتهاد في الاحكام الشرعية واضحا
ويستحق بمعرفة المقدامات وهي الكلام والاصول والقصور
التحقيق ولغة العرب وشرايط الادلة والاصول الاربع
هي الكتاب والسنة والاجاه ودلائل العقل ومقتضى الكلام
ما يعرف به الله تعالى وما يلزم من صفات الخلال والاكرام وعدا
وكلية وبرقة يتناسع وعصية وامامة الائمة عليهم السلام كذا
يصل

هذا هو مقتضى التمسك
بمقتضى الاحتلال
بمقتضى التمسك
بمقتضى الاحتلال

هذا هو مقتضى التمسك
بمقتضى الاحتلال
بمقتضى التمسك
بمقتضى الاحتلال

يصل الوثوق بغيرهم ويقتضي تحفة به والصدق بآباء النبي
من احدا لا الدنيا لاخرة في ذلك بالادلة الفصل ولا يشترط الامة
على ذلك بالاطلاع على ما حقه المتكلمين من احكام لمجواهم
الاغراض وما اشتملت عليه كونه من الحكمة والمقتضى والاخرى
واجوبة الشبهات وان وجبت معرفته كفاية من جهة اخرى
ومن ثم صرح جماعة من المحققين بان الكلام ليس شرط في
الفتنة فان ما يتوقف عليه منه مشترك بين سائر المتكلمين
ومن الاحكام ما يعرف به ادلة الاحكام من الامر والنهي و
الصوم والمصنوع والاطلاق والتقييد والاجال والفصل
والبيان وغيرها مما اشتملت عليه مقاصد ومن الغرض والمقتضى
ما يختلف مقتضى اختلافه ليحصل بسببه معرفة المراد من الكلام
ولا يعتبر الاستقصاء فيه على الوجه التام بل يكفي الوسط
فادون ومن اللغة ما يحصل به فهم الكلام من مرسوله ونفايه
عليهم السلام بالمعنى والوجه الى اصل مقتضى التمسك على معاني
الالفاظ المتداولة في ذلك ومن شرايط الادلة معرفة الاشكال
الامتنانية والاستثنائية وما يتوقف من المعاني المفردة
وغیرها ولا يشترط الاستقصاء في ذلك بل يقتصر على المعنى
منه وما زاد عليه فهو مجرد تضييع للقر ورتبة للوقت والمعتبر
من الكتاب الكريم معرفة ما يتعلق بالاحكام وهو من جملة
آية اما بحفظها او فهم مقتضاها ليرجع اليها متى احتاج وتوقف
على معرفة الناس منها من المنسوخ ولو بالرجوع الى اصل شئ

هذا هو مقتضى التمسك
بمقتضى الاحتلال

هذا هو مقتضى التمسك
بمقتضى الاحتلال

هذا هو مقتضى التمسك
بمقتضى الاحتلال

هذا هو مقتضى التمسك
بمقتضى الاحتلال

هذا هو مقتضى التمسك
بمقتضى الاحتلال

عليه ومن السنة جميع ما اشتمل منها على الاحكام ولو قل اصل
رواه عن عدل يستصل الى التيقن والاثقة عليهم السلام وغيره
القصير منها الحسن والمروق والضعيف والمرفوق والمترسل
المترق والاحاد وغيره من الاصطلاحات التي دلت في رواية
للحديث المقتضيات في استنباط الاحكام وهي من اصطلاحات
توقيفية لا يباحث عليها ويدخل في اصول الفقه معرفة احكام
عند التعارض وكثير من احكامها من الاجماع والخلافات يعرف
ان ما يقتضي لا يتحقق الاجماع اما بوجوه من من المقتضيات
او بطلان ظنه على انه ما فقه متغيرة لم يجز عنها التيقن
يجز حصولها احدا من الميراث لا معرفة كل مسألة اجزاء عليها او
اختلافها في لالة العقل من الاستصحاب والبراهن الاصلية وغيرها
داخلية في الاصول وكذا معرفة ما يحتاج به من لقياس بل يشغل
كثير من مختصرا اصول الفقه كالمذهب والمختصر الاصول لا ين
لما يجب على ما يحتاج اليه من شرائط الدليل المدققة في علم البراهين
وكثير من كتب الفقه على ما يحتاج اليه من التصريف ثم يشترط في ذلك
كل ان يكون له قوة يمكن بها معرفة الفرق بين الاصطلاحات والاشباه
وهذه هي العدة في هذا الباب والانتصيص تلك المقدمة قد صار
في زماننا سهلة لكثرة ما حقه العلماء والفقهاء فيها وفي بيان
استعمالها وان تلك القصة بيد الله تعالى يقيمها من شاء من عباده
على وفق حكمه ومراده وكثرة المجاهدة والممارسة لاهلها
مدخل عظيم في تحصيلها والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان

عليه ومن السنة جميع ما اشتمل منها على الاحكام ولو قل اصل
رواه عن عدل يستصل الى التيقن والاثقة عليهم السلام وغيره
القصير منها الحسن والمروق والضعيف والمرفوق والمترسل
المترق والاحاد وغيره من الاصطلاحات التي دلت في رواية
للحديث المقتضيات في استنباط الاحكام وهي من اصطلاحات
توقيفية لا يباحث عليها ويدخل في اصول الفقه معرفة احكام
عند التعارض وكثير من احكامها من الاجماع والخلافات يعرف
ان ما يقتضي لا يتحقق الاجماع اما بوجوه من من المقتضيات
او بطلان ظنه على انه ما فقه متغيرة لم يجز عنها التيقن
يجز حصولها احدا من الميراث لا معرفة كل مسألة اجزاء عليها او
اختلافها في لالة العقل من الاستصحاب والبراهن الاصلية وغيرها
داخلية في الاصول وكذا معرفة ما يحتاج به من لقياس بل يشغل
كثير من مختصرا اصول الفقه كالمذهب والمختصر الاصول لا ين
لما يجب على ما يحتاج اليه من شرائط الدليل المدققة في علم البراهين
وكثير من كتب الفقه على ما يحتاج اليه من التصريف ثم يشترط في ذلك
كل ان يكون له قوة يمكن بها معرفة الفرق بين الاصطلاحات والاشباه
وهذه هي العدة في هذا الباب والانتصيص تلك المقدمة قد صار
في زماننا سهلة لكثرة ما حقه العلماء والفقهاء فيها وفي بيان
استعمالها وان تلك القصة بيد الله تعالى يقيمها من شاء من عباده
على وفق حكمه ومراده وكثرة المجاهدة والممارسة لاهلها
مدخل عظيم في تحصيلها والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان

لمع الحجة

لمع الحسنين واذا تحقق المنطق بهذا الوصف وجب على الناس التزام
اليه وقبول قوله والزام حكمه لانه منصوب من قبل الامام م على
العدول بقوله انظر الى رجل منكم قد روي حديثنا وعرفنا حكمنا
فاجعلوه وايضا فان قيل جعله قاضيا فتكلموا اليه وفي بعض الروايات
قد حضروا به حكما فان قيل جعله عليكم حكما فاذا حكم بحكمنا فلم يحل
منه فانما يحكم الله استخف وعين اذه الازمنة اذه على الله وهو
على هذا الشك باعد من عدل عندنا لانه لا يفتاة لغيره كان عاد
فلسالات ذلك كبرية عندنا في قبوله من حنظلة السابق من
عناكم الا طاعتكم حكمه فانما ياخذ حجة وان كان حقه ثابتا لانه
اخلف بحكم الطائفت وقدم امر الله ان يحكم بها ومثل كثير وبث
ولاية القاضي المنصوب من الامام بالنسبة وهو اخبار جماعة غلب
على الظن صدقهم او ثبوت عدلين وان لم يكن بين يدى حكم
بل يثبت بهما امر عند كل من سمعها ولا يثبت بالواحد ولا يقبل من شئت
وان شهد له الغائب ولا بالخط من امر التزم من الاحكام ولا
بد في القاضي المنصوب من الامام من الحكم باللعنة والحل وطها
المولد والعدالة ويدخل فيها الايمان واهلية الاقامة بالمعلم بالا
المكورة والكفاءة والكتابة لصاحب الخط بدونها غير النقص
والبصر لا تقاربه الى التميز بين المظنوم وتعذر ذلك مع العشى
حين غير النقص ومثل انهما ليسا بشر لا انتقال الاولة اليهم
والثانية في شعيب ولا لسان الصبي ايدى فيهما بالخط والشهود
ويخرج من الشرائط التي اعتبرها المص وغيره غلب الخط وفتاوى

فانما رضوا به

فانما رضوا به

فانما رضوا به

والمرتبة على خلاف في الآخر ويمكن حذف الأول في شرط الحال وعدم
 اعتبار الآخر مع أنه قطع به في الدرر وليس كذلك في
 الحال ولو صرح في البصر والكتابة مكان لازم ذكره أو إذا خالف
 جميع في الحال وهذه الشرايط كلها معبرة في القاضي مطلقا إلا
 في القاضي المحكم وصول الذي تراخي نصها ليحكم بينهما مع وجود
 قاض منصوب من قبل الإمام م وذلك في حال حضوره ثم قال
 ما ضعلما وإن لم يستمع جميع هذه الشرايط هذا مقتضى العبارة
 ولكن ليس المراد أنه يمين خلقه منها جميع فاستبعد الشرايط التي
 شرطها جميعا كذا بلغة ومقتضى وطهارة مولده وغير حفظه وعدا
 وانما يقع الاشتباه في الباقي والمصلحة في الدرر من شرط ما في
 التحكيم هي شروط القاضي المنصوب جميع من غير اشتباه وكذلك قطع
 المصنف في الشرايع والعلاء متوكلية وولد من المصنفين في الشرايع
 فانه قال في هذا التحكيم الذي هو ان يحكم بخصم واحد جامعاً لشرايط
 الحكم سوى تعيين له تولية شرعية عليه ولا يرضى القضاء ويمكن جعل هذه
 العبارة على ذلك يجعل استثناء من اعتبار جميع الشرايط كلها التي هي
 عليها تولية للدولة عليه بقوله أو نائبه ثم قوله ويثبت ولاية القاض
 أنه ثم ذكر في الشرايط فيصير التولية في القاض اجتهاد ما ذكره القاضي
 فلا يشترط فيه اجتماع المصنف بدون التولية وهذا هو الراجح
 بقوله المص والاصحاب ويمكن على ما يرد ان يستغنى عن الشرايط المذكورة
 امر استثنائي لا يعتبر المص مطلقا البصر والكتابة لان حكمه في ما عدا
 وقابله خاصة يمكنه بطلانها ولو لم يوجب عليه ضبط لانه قاض

تراضين

تراضين المحضين نقل قدما على ذلك ومن اراد منهما ضبط ما يحتاج
 اليه اشهر على ما في الشراطين خلافا في طلب القاضي فيه اولى
 فيجبوا لا استثناء المانع الوارد في العام بكثرة الوقائع وضبط
 بغيرها وأما المذكورة لم ينقل احد بينهما خلافا وسبب الاختصاص
 التحكيم بغير الشرايط وان كان محتملا ولا ضرورة بنا الى استثنائها
 الاستثناء من المحضين لا الاثر وان علم ان قاضي التحكيم لا يتصرف
 حال العينة مطلقا الاثر ان كان يجهل حكمه بغير تحكيم والام
 يستدركه مطلقا لجامعا وانما يتحقق مع جعله للشرايط بالخصوص
 وعدم نصبه كإبتيه وفيه تفرق من ذلك ان الاجتهاد في القاضي شرطه
 في جميع الاثران والاحوال وهو موضع وفاء وهل يشترط في تفرقة
 حكم قاضي التحكيم تراضين بغيره فلو ان اجدها العدم فلا
 بالطلاق النصيب ويجوز ان يراق القاض من حيث المال مع المصلحة الى
 الامر يراق لعدم المال والوصلة لا ليد سواء تعين القضاء عليه
 ام لا لان يستلزم للمصلحة وهو ما عطفها ومن لا يجوز
 مع بقوله عليه ليجوز ويقتضي ان المانع من الاجرة لا من لائق
 ولا يجوز جعل الاجرة من المصنف ولا من غيره من لا في حق القضاء
 والمرتبة من حيث المال المردن والقاسم والله الكاتب للإمام و
 ضبط بيت المال ويحق وخبرها من المصنف والمعلم القرآن والاداء
 كالعينة وعلم الاخلاق القاضية وخبرها من صاحب الدين الذي
 بغيره ضبط القضاء ويجوز ان يراق وخبرها من المصنف ووالى
 بيت المال الذي يحفظه ويضبطه ويوظفه ما يورثه ويضبطه

لا يراق من شرط المال كذا في
 بقوله عليه ليجوز ويجوز
 على ما في الشرايط
 لا يراق من شرط المال كذا في
 بقوله عليه ليجوز ويجوز
 على ما في الشرايط
 لا يراق من شرط المال كذا في
 بقوله عليه ليجوز ويجوز
 على ما في الشرايط

به وبنا في تصنيفه فان الفصح ^{في} حكمه على تصنيفه لا الزمك ^{في} قد
 قضيت غليله ^{في} وله القبول المسمى من حكم كتابه افرار كتب ^{في}
 السهد من معرفة احواله ^{في} وادله ^{في} عدلين يعرفونه ^{في} او اشتهر ^{في} بصلته
 لا يجد اقراره ^{في} وان حادته ^{في} المذبح ^{في} حادته ^{في} من ^{في} توطئه ^{في} على ^{في} غيره
 ليكن اذا ^{في} التلب ^{في} بالاصح ^{في} عليه ^{في} فان ^{في} افعى ^{في} الاعاصير ^{في} وهو ^{في} من ^{في} غيره ^{في} عن
 ادوار الحق ^{في} لعدم ^{في} ملكه ^{في} لاد ^{في} من ^{في} داره ^{في} ومثاله ^{في} اللانقة ^{في} بجلاله ^{في} وادبه
 وفادته ^{في} من ^{في} ذلك ^{في} عروقه ^{في} بيم ^{في} وليدته ^{في} له ^{في} ولجلاله ^{في} والرحم ^{في} اللطيفة ^{في} وادته
 بيت ^{في} حد ^{في} قد ^{في} فقه ^{في} بيب ^{في} مطلة ^{في} على ^{في} ايامه ^{في} من ^{في} اقبله ^{في} له ^{في} فخلد ^{في} له
 واجد ^{في} بصيرة ^{في} على ^{في} ايا ^{في} بصير ^{في} عليه ^{في} واجد ^{في} لال ^{في} عاد ^{في} حتى ^{في} على ^{في} اقر ^{في}
 القصر ^{في} وعظام ^{في} الاصل ^{في} شهاد ^{في} تها ^{في} على ^{في} فخر ^{في} ذلك ^{في} ما ^{في} يتصف ^{في} الا ^{في} ان
 على ^{في} النسخ ^{في} المصنف ^{في} وبتصديق ^{في} حمله ^{في} على ^{في} الاعاصير ^{في} او ^{في} كان
 الدعوى ^{في} بغير ^{في} مال ^{في} لاجابة ^{في} واجبت ^{في} مالا ^{في} او ^{في} لا ^{في} فانه ^{في} يتبع
 قوله ^{في} لاصالة ^{في} علم ^{في} المال ^{في} بجلاله ^{في} لا ^{في} اذ ^{في} كان ^{في} اصل ^{في} الدعوى ^{في} لا
 فان ^{في} اصله ^{في} بقاء ^{في} من ^{في} من ^{في} قبله ^{في} قوله ^{في} واما ^{في} بيت ^{في} اعصار ^{في} كجد
 الام ^{في} من ^{في} البينة ^{في} او ^{في} تصديق ^{في} الغرم ^{في} وفادته ^{في} له ^{في} لا ^{في} في ^{في} موضع ^{في} من ^{في} البينة
 على ^{في} الميم ^{في} وهو ^{في} جرد ^{في} العقول ^{في} ولو ^{في} شهد ^{في} البينة ^{في} بالاعاصير
 في ^{في} القسم ^{في} الثاني ^{في} فاقول ^{في} بجلاله ^{في} العين ^{في} وعلى ^{في} مقدم ^{في} كون ^{في} الدعوى
 ليست ^{في} مالا ^{في} وحلف ^{في} على ^{في} الاعاصير ^{في} ترك ^{في} لان ^{في} بعده ^{في} ولا ^{في} يحلف ^{في} الكتاب
 في ^{في} الشهير ^{في} وان ^{في} كان ^{في} يجب ^{في} على ^{في} المشي ^{في} على ^{في} واد ^{في} الدين ^{في} ولا ^{في} يتحقق
 ذلك ^{في} بان ^{في} لم ^{في} يتم ^{في} بيته ^{في} ولا ^{في} اصله ^{في} كونه ^{في} الغرم ^{في} مطلة ^{في} ولا ^{في} حلف
 حيث ^{في} لا ^{في} يكون ^{في} اصل ^{في} الدعوى ^{في} لا ^{في} يحلف ^{في} ويحلف ^{في} من ^{في} على ^{في} امره

حق تعالیٰ

حق يعلم حاله فان علمه مال الارب الوفا فان استمع بآثره القاضي على
 بيع حاله ان كان مخالفا للحق وان علم عدم المال اعلم ايضا لموجوده
 البيع اطلق بعد صرف الموجود واما الانكشاف ان كان له حكم عالم
 بالحق فتصحيحه سلطان على اجمع القايين ولا فوهمين على ذلك خلا
 ولا يثبت وسكانا وقد جهر بالحق طلب اليقظة من المدعى مع
 فقد اطلقه وان وجد عاقل الاخرى وان ضلض اليقظة
 مع رضا المدعى ولم لا يعلمه العلم فخاص وهو الاطلاع بخازن
 لا يثبت مجرد خطبه اذ لم يذكر الواقعة وان امن التزوير لم
 شهد على عاقلان يحكم به ولم يذكر الا في حق القضا كما لو شهد
 من الذين يثبتون في وجه المني اسوان مرجعه الى العلم لانه تعلم
 شكا بما شهد له على وجهه فانه كمن الظن ولا كالحايب على
 الممكن فيه ولو شهد عليه فيما لم يجر عليه فالحاضر لم يذكر بالحق
 والآخر لم يحكم بالحق طلب اليقظة من المدعى ان لم يكن عالما بانفسه
 المطلوبة مما لا حازن للحكم المكتوب فان قال لا يثبت في هذا انه
 اطلانه فان طلبه الى طلب حاله حله حكم ولا يثبت له حكم
 بالجلالة لان حق المدعى فلا يسبق في يد من ساطيه وان كان
 ايقاعه الى الحكم فلو يتبينه المكدره واحتج له حكم سرور من القضا
 المدعى لغيره كذا الاستقبال القرم سرور من ان الحكم بالجلالة
 من ان ايقاعه موقوف على اذنه وان كان حقا الغيرة لانه وظفته
 فان حلف المنكر على الوجه المعتبر سقطت الدعوى عنه وان بقية
 الحق قد ثبتت وجهر بنقضه لو وقف له المدعى مال وان كان ما

لحقه الا ان يثبت نفسه بعد ذلك وكذا استمع البيعة من المدعي بكونه
احد حلفائكم على امر الاعمال الصبيحة التي يعرض عن الصادق فيها
في حلفه الحق وبما ذكر حلفه فاستطاع حلفان لاحتماله حلفه وان
امام بعد ما استغفرت حين قسامة فان الذين قد اسجلت كل اوصاف
وغيرها من الاخبار وقيل تمت بيعة مطلقا وقيل لم تمت عليها
وقت تسليمه ولو بيناها والاخبار حجة عليها وان لم يحلف المالك
عليه من الذين على المدعي حلفا المدعي ان كانت دعواه قطعية و
لا يمتدح الى غيره كما هو وكذا لو كان المدعي وليا او وصيا فانه
لا يمين عليه وان علم بالمكانة المذكور بلطف وان اتي حلفا على حلف
او بعضه بكونه فان استمع المدعي من الحلف حيث يتوجه عليه حلف
دعواه في هذا المجلس فطعن في حلفه على قوله شهورا ان ياف
بيعة ولو استعمل امهلا محلات المكر ولو طلق احضار المالك قبل
حلفه فطعن عليه فوان اجرد هذا الموضع ومقتضى المدعي حلفه
لكن هل يكون حلفه كافرا في الغريم او كالبينة فوان اجرد هذا الاثر
وتظهر الفائدة في مواضع كثيرة مضمرة في ابرار العقد وان كل
المكر على الميمين وعن رواية على المدعي ان قال انا فاكلي وقال الحلف
عقب قوله لما لم له الحلف او لا ادره ردتا يمين ايضا على المدعي
بعد ان يقول لعالم المكر ان حلفت والاحكام ناكلا ورددت
اليمن مرة ويسمى ثلثا فان حلف المدعي ثبت حلفه وان سئل
فكلمه وجعل الثلثا في الشيطان والصدوقان وجماعة يقتضي على
المكر باليمين بكونه لصيحة محمد بن مسلم عن الصادق ع انه حكى عن

الحلف باليمين على المدعي حلفا المدعي ان كانت دعواه قطعية و
لا يمتدح الى غيره كما هو وكذا لو كان المدعي وليا او وصيا فانه
لا يمين عليه وان علم بالمكانة المذكور بلطف وان اتي حلفا على حلف
او بعضه بكونه فان استمع المدعي من الحلف حيث يتوجه عليه حلف
دعواه في هذا المجلس فطعن في حلفه على قوله شهورا ان ياف
بيعة ولو استعمل امهلا محلات المكر ولو طلق احضار المالك قبل
حلفه فطعن عليه فوان اجرد هذا الموضع ومقتضى المدعي حلفه
لكن هل يكون حلفه كافرا في الغريم او كالبينة فوان اجرد هذا الاثر
وتظهر الفائدة في مواضع كثيرة مضمرة في ابرار العقد وان كل
المكر على الميمين وعن رواية على المدعي ان قال انا فاكلي وقال الحلف
عقب قوله لما لم له الحلف او لا ادره ردتا يمين ايضا على المدعي
بعد ان يقول لعالم المكر ان حلفت والاحكام ناكلا ورددت
اليمن مرة ويسمى ثلثا فان حلف المدعي ثبت حلفه وان سئل
فكلمه وجعل الثلثا في الشيطان والصدوقان وجماعة يقتضي على
المكر باليمين بكونه لصيحة محمد بن مسلم عن الصادق ع انه حكى عن

اسم الميمين من انه اذ لم اخبر بدين ادعى عليه فاكلي حلفا على الميمين
قالن به بالدين بالاشهاد عن ابيهم والاولا قرب لانه انكول انهم
شبهت الحق لغير انهم اجمالا لا دلالة عليهم على الحلف والادوى
عن الميمين انه قد اخبر عن طلبة الحلف وللخيار الدالة على
على المدعي من غير تفصيل ولان المالك متى على الاحتياط التام ولا يحصل
الا باليمين وفي هذه الدالة نظريون وان قال المدعي حلفا على غيره
طريقه عرفه لعالم ان له احضارها وبطل احضارها ان ثبت ان
لم يعلم ذلك فان ذكر فيها خبره بين احضار الغريم والصدوق كذا
خبره بين احضارهم وتامة البينة وان كانت حاضرة وليس على
احضارهم اقام البينة فان طلب احضارها فنية عامر وارطلب
احضارها امله لان يخبره ليس له انما لا يفضل المهرم ولا دلالة
لا لا يعجل عتبه لم ثبت مرجعها وقيل لذلك وان احضرها و
عرف لعالم العدالة فيها حكم بشهادتها بعد القسامة المدعي من لها الزيادة منها
ولم يكن لا يعقل لها الشهاد بل من كان عتبه كلام او شهاد ذكر
باعتدائه ان شاء فان اجابها بالبينة به حلفه وان
بالحلف وطالبين الدعوى وعرف العدالة حكم كذا ذكرناه وان عرف
الله الضيق تزل ولا يطلب التاكيد لان الجاسم مقدم وان
حصلها استلزم على طلب المدعي ملكيتها فان دناها بشهادة
على كل من اثبت احد من العدا له ومن لم يثبت ثبوتها في حال الخصم
يخرج فان اصرت بعد حكم كاتر ثبوتها استظهر امهلا ثبوتها بام ذلك
احضارها في نظره في امره على حسب ابراه من تفصيل واجل وغيره
فان قال البطلان لا يثبت المدعي حلفا المدعي ان كانت دعواه قطعية و
لا يمتدح الى غيره كما هو وكذا لو كان المدعي وليا او وصيا فانه
لا يمين عليه وان علم بالمكانة المذكور بلطف وان اتي حلفا على حلف
او بعضه بكونه فان استمع المدعي من الحلف حيث يتوجه عليه حلف
دعواه في هذا المجلس فطعن في حلفه على قوله شهورا ان ياف
بيعة ولو استعمل امهلا محلات المكر ولو طلق احضار المالك قبل
حلفه فطعن عليه فوان اجرد هذا الموضع ومقتضى المدعي حلفه
لكن هل يكون حلفه كافرا في الغريم او كالبينة فوان اجرد هذا الاثر
وتظهر الفائدة في مواضع كثيرة مضمرة في ابرار العقد وان كل
المكر على الميمين وعن رواية على المدعي ان قال انا فاكلي وقال الحلف
عقب قوله لما لم له الحلف او لا ادره ردتا يمين ايضا على المدعي
بعد ان يقول لعالم المكر ان حلفت والاحكام ناكلا ورددت
اليمن مرة ويسمى ثلثا فان حلف المدعي ثبت حلفه وان سئل
فكلمه وجعل الثلثا في الشيطان والصدوقان وجماعة يقتضي على
المكر باليمين بكونه لصيحة محمد بن مسلم عن الصادق ع انه حكى عن

الحلف باليمين على المدعي حلفا المدعي ان كانت دعواه قطعية و
لا يمتدح الى غيره كما هو وكذا لو كان المدعي وليا او وصيا فانه
لا يمين عليه وان علم بالمكانة المذكور بلطف وان اتي حلفا على حلف
او بعضه بكونه فان استمع المدعي من الحلف حيث يتوجه عليه حلف
دعواه في هذا المجلس فطعن في حلفه على قوله شهورا ان ياف
بيعة ولو استعمل امهلا محلات المكر ولو طلق احضار المالك قبل
حلفه فطعن عليه فوان اجرد هذا الموضع ومقتضى المدعي حلفه
لكن هل يكون حلفه كافرا في الغريم او كالبينة فوان اجرد هذا الاثر
وتظهر الفائدة في مواضع كثيرة مضمرة في ابرار العقد وان كل
المكر على الميمين وعن رواية على المدعي ان قال انا فاكلي وقال الحلف
عقب قوله لما لم له الحلف او لا ادره ردتا يمين ايضا على المدعي
بعد ان يقول لعالم المكر ان حلفت والاحكام ناكلا ورددت
اليمن مرة ويسمى ثلثا فان حلف المدعي ثبت حلفه وان سئل
فكلمه وجعل الثلثا في الشيطان والصدوقان وجماعة يقتضي على
المكر باليمين بكونه لصيحة محمد بن مسلم عن الصادق ع انه حكى عن

فان قيل قلنا على التاكيد لعدم التافؤ فان ما جاء بالجار مطلقا
او بعد اللدح حكم عليه بعد الاقتباس على القاسم المدعي الحكم وان
اراد الحكم بالشبهة مطلقا او في استحياء وسلم من شخص الشبهة
فانما كانا وجهين من الجزاء فان اختلفت فالحكم سقط
شلا منهم ومنجب له عند الرتبة وعظم ما عزم بالثبوت والاحد
يلزم ويكره له ان يعتد بالشبهة اي يدخل عليهم العتق ويصير
اذا اقتباس اصل البصيرة بالتقريب وعنه من التفسير ويخرج على ذلك
يتحقق ان اصل القصة في الكلام التردد فيه وصوره ان يدخله
في الشهادة فيكون بعد كلمات توفيق في التردد او الخط بان يقول
الشاهد انما اشرع كما يقول الحكم بالثبوت او في الجان القائل او يرا
ان يلتفت بنحو ينحصر فيك فله بغيره ليعتد من انما ويخولك
او يحذف بجملة ليحمله في التردد لا في التردد او في غيره بل
يكون عند حقيقته ملته وان لم يفسد او يترتب عليه ما يلزم او
يرغب في الاقله اذا وجدته مترددا او يفسد له لو توقف ولا يفت
عزم الغريم عن الاقرار او حقه فانه يتحقق ان يعرض للمرجع
ثا بالكف عنه والتاويل القصة ما جرت به مال عند الشبهة
اخره في الرتبة في اربعة مواضع والى هو يردده ويوقفه
عريضا لوجهه ويضيق لعل قبلت او غير ذلك ونظرت قال
قالا فكنيا لا يكون قال نعم قال حق قال ذلك متنازع في ذلك منها
نعم قال كافي المدة في الكلمة والبرهان في البرهان نعم قال هل تدعي
ما اننا قال انك قلت نعم اما بالحق او بالباطل لا تحللا لا فذلك

فان قيل قلنا على التاكيد لعدم التافؤ فان ما جاء بالجار مطلقا
او بعد اللدح حكم عليه بعد الاقتباس على القاسم المدعي الحكم وان
اراد الحكم بالشبهة مطلقا او في استحياء وسلم من شخص الشبهة
فانما كانا وجهين من الجزاء فان اختلفت فالحكم سقط
شلا منهم ومنجب له عند الرتبة وعظم ما عزم بالثبوت والاحد
يلزم ويكره له ان يعتد بالشبهة اي يدخل عليهم العتق ويصير
اذا اقتباس اصل البصيرة بالتقريب وعنه من التفسير ويخرج على ذلك
يتحقق ان اصل القصة في الكلام التردد فيه وصوره ان يدخله
في الشهادة فيكون بعد كلمات توفيق في التردد او الخط بان يقول
الشاهد انما اشرع كما يقول الحكم بالثبوت او في الجان القائل او يرا
ان يلتفت بنحو ينحصر فيك فله بغيره ليعتد من انما ويخولك
او يحذف بجملة ليحمله في التردد لا في التردد او في غيره بل
يكون عند حقيقته ملته وان لم يفسد او يترتب عليه ما يلزم او
يرغب في الاقله اذا وجدته مترددا او يفسد له لو توقف ولا يفت
عزم الغريم عن الاقرار او حقه فانه يتحقق ان يعرض للمرجع
ثا بالكف عنه والتاويل القصة ما جرت به مال عند الشبهة
اخره في الرتبة في اربعة مواضع والى هو يردده ويوقفه
عريضا لوجهه ويضيق لعل قبلت او غير ذلك ونظرت قال
قالا فكنيا لا يكون قال نعم قال حق قال ذلك متنازع في ذلك منها
نعم قال كافي المدة في الكلمة والبرهان في البرهان نعم قال هل تدعي
ما اننا قال انك قلت نعم اما بالحق او بالباطل لا تحللا لا فذلك

ليرجع

ليرجع وكما يجب تعريضة لا تترك له طرفة عين كما حقه
على الاقرار لان ما لا يثبت الا باليمين ياؤر الى سره الله من قبل ان يتول
ذلك من ان قال المدعي نعم لماعلم به الا شريكه بشريك كان خيرا لك
واعلم ان المصدة ذكره اوله ان جواب المدعي عليه اما اقرار او انكار
او سكوت ولم يذكر القسم الثالث وعله لا يدخل في قسم الانكار
على تقدير النكول لان مرجح حكم الكوت على المختار المختلف
المدعي بعد اعلام الكاتب بالحال وفي بعض نسخ الكتاب فقال ان
الحق يحظه قوله واما الكوت فان كان لا يؤمن من غير بل او من
تفضل الحكم الى معرفة الجواب بالاشارة للمفيدة لليقين ولو غير
عدين وان كان الكوت عتادا حين وجوب على قوله الشبهة
التي لا بد من الجواب عن واجب عليه فاذا استع من جرحه في
او يحكم عليه بالنكول بعد عرض الجواب عليه بان يقول المدعي
والا جئتكم ناكلا فان لم تحكم بكونه على قوله من يفتقر الكوت
ولو اشرطنا معه خلافا للمدعي لجلت بده ويظهر من قوله نعم
التعريضين اللذين والا وهو ما اشار الى القولين وفي قوله
اقصر على كذا قولين ولم يرجع شيئا والا في قوله نعم
في اليمين لا تستفاد اليقين الموجبة للحسن للمدعي والمسقط
لا يعرض من انكار الله تعالى ما يراه فاحاشه سلما كان لعل
او كافر ولا تعذر لان كالكلمة في الاية والافيه سم قوله
الصادق من انكار الله وقلا اليقين والصدق والمجرب لا
تستفاد من اياه وفي غير محمد بن الله وفي غير الدعوى نظير

فان قيل قلنا على التاكيد لعدم التافؤ فان ما جاء بالجار مطلقا
او بعد اللدح حكم عليه بعد الاقتباس على القاسم المدعي الحكم وان
اراد الحكم بالشبهة مطلقا او في استحياء وسلم من شخص الشبهة
فانما كانا وجهين من الجزاء فان اختلفت فالحكم سقط
شلا منهم ومنجب له عند الرتبة وعظم ما عزم بالثبوت والاحد
يلزم ويكره له ان يعتد بالشبهة اي يدخل عليهم العتق ويصير
اذا اقتباس اصل البصيرة بالتقريب وعنه من التفسير ويخرج على ذلك
يتحقق ان اصل القصة في الكلام التردد فيه وصوره ان يدخله
في الشهادة فيكون بعد كلمات توفيق في التردد او الخط بان يقول
الشاهد انما اشرع كما يقول الحكم بالثبوت او في الجان القائل او يرا
ان يلتفت بنحو ينحصر فيك فله بغيره ليعتد من انما ويخولك
او يحذف بجملة ليحمله في التردد لا في التردد او في غيره بل
يكون عند حقيقته ملته وان لم يفسد او يترتب عليه ما يلزم او
يرغب في الاقله اذا وجدته مترددا او يفسد له لو توقف ولا يفت
عزم الغريم عن الاقرار او حقه فانه يتحقق ان يعرض للمرجع
ثا بالكف عنه والتاويل القصة ما جرت به مال عند الشبهة
اخره في الرتبة في اربعة مواضع والى هو يردده ويوقفه
عريضا لوجهه ويضيق لعل قبلت او غير ذلك ونظرت قال
قالا فكنيا لا يكون قال نعم قال حق قال ذلك متنازع في ذلك منها
نعم قال كافي المدة في الكلمة والبرهان في البرهان نعم قال هل تدعي
ما اننا قال انك قلت نعم اما بالحق او بالباطل لا تحللا لا فذلك

ليرجع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للعالمين

تاريخه الشريف ...
الصفحة رقم ...

صلى الله عليه وسلم
عليه السلام

نغم

1894

وَعَلَى الْحَقِّ
بِأَمْرِ اللَّهِ
وَبِأَمْرِ النَّاسِ
وَبِأَمْرِ الْمَلَائِكَةِ
وَبِأَمْرِ الْمَلَائِكَةِ

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

عند كونهما بنية والمصلحة والمصلحة للمصلحة
تعتبر العبدان في التبرع والنية بالشاهد واليمين
عبدان لا يشترطها في عدم نيتها المال والمصلحة لانه انما
التحليل بينه وبين غيره في لادخله في حقيقة ومن ثم اطلق
والاكتفاء وهذا يتم مع كون المصلحة هو المصلحة لانه لو كان
يغني عن المال وان انضم اليه امر آخر فيقطع بينه وبين المال كما
الزعم على الامرين في غيره كالسيرة ما يتم قطعاً بين المال
قوى وبغيره في المذهب والطلاق المجرى عن المال وهو واضح
والرجعة لان مضمون الدعوى انما انما وجبة وليست بالاول
لما انفق النقطة لوجوب حقيقتها والتحقق على قولهم ليس بشيء
انما تلحق العبدان للمصلحة في غيرها من المالك والكاتب والوكيل
والاستيلاء وظاهره عدم اختلاف فيما بين البعثات فيها و
قوله ومن يملك على اتمامها يمكنه من بيعها بالملك فلا افردها
والنهي وان ترتب عليه وجوب لا تنافي الا في خارج عن حقيقته
كالمالك والوكالة لا تنافي ولا يترتب التصرف وان كان في مال والوصية
اليدها الوكالة بالشاهد واليمين متعلق بالفضل السابق احتلت
هذه المذكورات بهما وفي الخارج قولان احدهما وهو المشهور علم
الشهرت سلفاً لان المقصود بالذمة الاحيان واقامة المستند
كشأنه عن نكرانهم والتفصيل واما المهر والنقطة فانهما تابعا
الثاني القبول مطلقاً نظر الى بنية المال ولا يعلم قائله والاخرى

فقد انتم بقره من المصلحة
وبين الرجل لا يملك النقطة
والله اعلم بالصواب

للمهر ولو كان المدعي جازماً واقاماً شاعداً واحداً على كونه
يمن لان كل واحد منهما حقا لنفسه ولا يثبت مال للاحدين
غيره ويشترط شهادة الشاهد او اقراره وحلفه بدهام
يتم بهما لا بد من اقراره مع الشاهد من الصف لانه احدهما
سب من المال على المدعي عليه والمدعي عليه من المحرم
لاعتباره بل يوم المال لم يكن له قد قبضه ولو لم يكن له الشاهد
المال ثم رجع اليه فانه يحجب ان شاء الله لان لا مفرق بين
على المضمون في المالك في التعمين ويقضي على الطالب عن
محله القضاء سواء يدام مرتب وان كان في اليد ولم يعتد عليه
هذه محله الحكم على الاخرى لعدم الادلة ولو كانت المحل
يقضي عليه الا بعد حله ثم الغائب على حجة لو حضر فان اد
بعده قضاء او ابراء اقام به البينة والا احلف المدعي وحله
حقوق الناس لا حقوق الله تعالى لان القضاء على الغائب احتياط و
حقوق الله تعالى بنية على الحقيقة لغنايه ولو اخل على الحقين
كالشركة حتى بالملاءة والقطع ويجيب اليه مع البينة على قباله
لحق ان كانت الدعوى لنفسه ولو كانت لموكله او لموكله
فلا يميز عليه ويُسلم المال كجبل لان يضمن المالك او يجرى
ما دام المدعي عليه غائبا وكذا اجتبى اليه مع البينة في الشهادة
على اليك والخطوة المحزون اما على الميت موضع وفان واما
الغائب والمطلوب فانه يكره له في المصلحة الموصية اليها في التصرف
انك لا لسان له الجواب فيضطرر لحاكمها ان يجتنب لو حضر كمالاً

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

فقد انتم بقره من المصلحة
وبين الرجل لا يملك النقطة
والله اعلم بالصواب

شیرینا

شهود امان تاسد في العدالة فالأكثر شهودا فان شأوا وامنهما
 فالقرعة ثم خرج اسم حلف واعطى الجميع فان لحظا لحظا الآخر
 والحكمان استأمنتهما بضمين وكذا يجابا لليمين على من رجعت
 بيته فصارا العبارة عدم اليمين بينهما والا لا يحارفي في الذود
 في الثاني قطعا في الاول ميلا ولو ثبت لعدلهما اي تعلق بهما
 كان ذاك قطعا فاليمين عليه ان لم يكن الاخرية فهو كان الحث
 بيته ام لا ولا يثبت بيته غياي على اليمين لا تستكمل فيلحق غيوم
 اليمين على من أكد وان كان له بيته فلو لحظا لحظا الآخر واخاف
 فخلأ فثبت في ذل الحث ولو افايا اهل الحث والملاحق به
 لحكم لا يخلو من قبل تقدم بيته الا داخل ظلها ولا يحاط
 قضى بذلك وتعارض اليمينين فيرجع الى تقديم دعواه وتقبل
 لصاحبه مطلقا على ظاهره فيستضي من ان التعبد مؤلفا
 والبيعة بيعة المتعاشا لم يمتنع التزاد وقيل بقله بيته
 ان عملا بالملك المطلق والاسماء وبيته خاصة بالنسب ولو
 انقضت بيته بالملك المطلق وقيل بغيره من ان يكون له في الذود
 انقضت بيته بالملك المطلق وقيل بغيره من ان يكون له في الذود
 ونوقضا المصداق في الذود من قصر حاصل الملك ووصف
 موضعه لعدم دليلين من جميع الجهات وفي شرح الارشاد
 رتبة القول الثاني وهو رتبة المناقشتين ولا يخلو من ربحان
 لو ثبتت واقضى احدهما للجميع والاخر نصف شاعا ولا بيعة
 اقتساما نصين بعد عيان مدعى النصف للاخر من دون الحكم
 لمصادقته على استحقاق النصف الاخر ولو كان النصف

انضام

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

في الصفة وهي من اعداد النصبين فما عدل عن النصب ليس بها
 عتفا وان كان فيها رد لا تجل انقصة واحدة ويطلبها الايجاب
 وطلبها واستعد احد النصبين بقدر النصب والجمع ليس فيه شيء
 ذلك واختلاف الواو ايماء على اختلاف اللزوما واشتران كل جزء
 يرض فيها بهما واختصاص كل واحد بيمين معين واردة ملك
 الاخره بعد ما يعرض بقدره بالترافى المراد اليه حتى لا
 عليه وبظهر الفايد في ترتيب الصفة للتركيب مما علم بطلافا
 بالتعرف قبل البصر فيما يعينه التفافين اليه وعدم خيار
 لجلس وغير ذلك ويجوز التركيب على الصفة لو انشرب له
 ولا يصح رد ولا رد بالانصر نقص صفة النصب عما عده منها
 نقصا ما حاشا على النصارى المص فالمرس وميل كل نقص
 القيمة ويظهر العلم الانتفاع منه مفردا وقيل عدمه على الوجه الذي
 كان ينبغي به قبل الصفة والاجرة الاولى ولو نصت رد اى
 دفع عوض خارج عن المال المشترك من صاحبانيه لم يجز المقت
 منها لاستاناه المعوضة على ما بين مقابلة صور على ما مضى
 وهو خلافه وكذا لا يجز المقت كات في ماضى كماله او العاقلة
 الصفة والصف والشر وهذه المكملة لا يمكن ابعاده جميع
 المعاني عدل الثالث والصف فانه ينقص بعبته غالبا وغیرا
 نقصا فاحر لطلب احكامها بالماضي وفي صفة النصفة بالانصر
 او بالزمان جائز ولم يجب احبته سواء كان قابضه اجمالا
 ام لا وعلى تقدير الاجابة لا يلزم الوفا بما لا يجز لكل منهما

[illegible]

張

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المطابقين أيضا في غير الوصف
الاشارة

[illegible]

حاشا لها تأنيبا بعد دفعه وان لم يفعل ولا يتقرب ترك السن ألا
 أن يرة عالمي التباين كما هو حالهم من ذلك من الذين لم يخالفت
 المروءة كل محفل وان كان الثاني اوجده بترك المروءة وهي الخلق
 فليكن في الدنيا ثمة ومكانه فالأكل البوق والمشرقة الغرض هو
 الأداة قلبه العطش والمشرقة في الرأس من الناس ومرة الشربة
 فكيف في الشربة وليس المقصد لباس الخرق وعبره عما لا يعلمه
 بحيث يصرفه وبالعكس وعنده ذلك يصفها في بعض الامور بها اختلاف
 الاحوال ولا اختصاص والاعمال لا يتقرب من فعل السن وان استغنى
 العامة عن غيرها الناس كالكل والحفا والخلف في البلاد وانما العبرة
 بغيرها شرعها بارة للملزمة شهادة والدارنا ولو فغير
 على الاشهر واعادة شهادة مع تحقق حاله شرعا فلا اعتبار من سالا
 الحسن وان كان لم يحصل العلم بعدم اليقين بصرها، وفي غيرها
 وهي غير كاليه شهادة ترتفعها، ويبلغ عندهما بغيره فلا اعتبار
 الشريان لمشرية والمشران بينهما بحيث يقتضي الشهادة المشاركة
 ولا شهادة الواحي مستقل وصحة ولا يقدح في ذلك من دعواه
 الوصاية ولا شهادة من كاشف بالانطاع بينت اليك في المروءة
 لشهادة بالانطاع في الشهادة والعزلة والفكر والحيث واليد
 لغيره على القول عليك لاقتناعه بالولاية عليه والشهادة وهذه
 طلبة للفق ولما يدفع الضرر وشهادة العاقله هي شهود لينة
 خطأ وفقرنا، القلش يقسم شهود بين القلش لا يام بالصدق بماضيه
 المزاجية ويمكن اعتبار في الفق وشهادة الواحي والوكيل هي الشهود

على الحي والملك وشهادة الزور من زنا زوجه جنة الله تعالى في جهنم
ولا يجد سطر المحنة فان شهادة الصادق لصديقه مقبولة والوارث
لغيره يدين وان كان عتقا على التثنية فلا يدين كما في قوله تعالى
وقد انشأنا على القصور اذ لم يكونوا ملحقين به وحيثما ذكرنا
لجذلم والمعتبرة الشهادة العترة في الشهادة وقت الاداء لا يدين
فلا يحل ان يفتي على حي الاداء سمعت وفي شرط اسرارها الوحي
لحكم قولنا احكام الحكم في الاداء من ذلك ويظهر من الجارية عدم
العدالة الدينية وان لم يتضح فيها يتبين بان يعلم من الشرع
الملاءمة والعكر او القارن ولو كانت العدالة من احد الجانبين
لاحتل بالقبول لخطئها والملك كما في قوله تعالى في الشهادة العدل على
بان يقره ويخاصم من شهد له بعد وعدوه قبل اذا كانت اعدا
لا يتضح فيها لانتفاء التهمة بالشهادة له واحترز الدين من ذلك
فانما يبرأ من الشهادة للمؤمن على الاداء بان دون العكس
ولا يقبل شهادة كثير من الشهود لا يثبت المشهود به وان كان عدلا
بل وكان وليا ومن جازى زجرا شناعة من لا يقبل شهادته ولا
شهادة المترجم باقامته قبل استطاع بحكم سواء كان قبل الدعوى ام
بعدها اللهم بالبحر على الاداء ولا يصير البراءة من دعوى شهادته
ذلك غير حاشية وفي اعادة ما في غير ذلك المصلح هيمن والبرهان
ان يكون في حيزه بقاء الصلوة والركعة والصوم بان يشهد بان
ويعتبر بانها ليست بحسبة فلا يثبت لان الله امر بما فيها فكانوا هم
لحكم قبل الشهادة ولو انشأ الحكم كالصدق والسرقة والطلاق وما
غيره من الاعمال

في قوله تعالى وان كان عتقا على التثنية فلا يدين
في قوله تعالى وقد انشأنا على القصور اذ لم يكونوا ملحقين به
في قوله تعالى في الشهادة العدل على بان يقره ويخاصم من شهد له بعد وعدوه قبل اذا كانت اعدا

والصالح

شهرته

والعقود القصص يفتي بغير حجة البتة او الاديان وحيثما ذكرنا
العام في غير ما في احدى عجلان لخاص على الاقوى ولو لم يكن لخاص
سنة القادح والشهادة على حكمه بان ثبت كونهما اصيبين واحدهما
او ناسقين او غير ذلك لان مقتضى لبيان بخطا فيه ويستند الشهادة على
الطريق بالشهادة في ادائه فيمكن منه الردية كالافعال والعب
والسرقة والقتل والرضاع والولادة والزنا والطلاق وبما يدين
شهادة الاصم لانتفاء الحاجة الى السمع في الفعل او سماعه في الارقان
صواعقود والايقاعا والقياد من ادائه فيمكن منه الردية كالافعال والعب
الا ان يعرف القسوت قطعا فيمكن على الاقوى ولا يشهد الا على عرف
بنسبه او عتبه فلا يفتي بتسابه لغيره لان التبرير ويكن عرفا عدلا
بالنسب ويصير ان سفر المرأة عن وجهها يعرفها الشاهد عند
الفعل والاداء الا ان يعرف صحتها قطعا او ثبت بالاستفاضة وهي
استفحال من الضيق وهو الظهور والكثرة والرداء بها شائلا لغير
الحد فيد السامع النظر للطلاب المقارب للعلم ولا يخصص في عدل
يتحقق باختلاف الحضر من غير جازان يرد وعرضه التبرير
للمصدقين يحصل الفرق بين جاز العدل وغيره والمتمسك بعتبها بان يتفحص
سبعة النيب والموت والملل المطلق والوقف والكلام والعق
ولا يراى القاضي غير انما يثبت في هذه الاسباب مطلقا وكيفية
بجده الاسباب كاستحالة العلم في مقامه على قوله هو في دعوى
فان له ومن قبل ان يثبت العلم والعلم فيمكن بطلان الطريق حتى
من شادين عدلين صار احتمال الاداء في قولها الطريق على المختار لا يثبت

في قوله تعالى وان كان عتقا على التثنية فلا يدين
في قوله تعالى وقد انشأنا على القصور اذ لم يكونوا ملحقين به
في قوله تعالى في الشهادة العدل على بان يقره ويخاصم من شهد له بعد وعدوه قبل اذا كانت اعدا

العدالة والحرية واللا كبرية لان استنادهم سر تقاضها وتبنيها
بالملك المطلق المستند اليه كالبس فلا يشك في السبب بل الملك
الموجود في نفسه فلو شهد الملك واستند اليه كالبس فيثبت بلا
كالرثا ولو لم يثبت بها كالبس فيثبت اصل الملك لا في السبب
مقتضى اجتماع في الملك استغناء وبلد يثبت في بلاستانه فيرثه في الا
فلا شاهد القطع الملك وفي الاكتفاء بكل واحد من الشك في الشهادة
بالمعقول في وجوب القطع للشهادة على ان اصل الشهادة اذا دعت
خصوصا او صريحا على الكتابة لقولنا ولا يابى الشهادة اذا ادعى
قوله الصادق في الصحيح يمكن جعله دليلا عليه وعلى الاقامة مقامه
لو اطلقا مع القدرة فلو قد سواه فيما ثبت به وحده ولو لم يثبت
او كان تمام العدة تعين الوجوب كغيره من فرض الكتابة اذا لم يثبت
بغيره وبصريح في الخبر من الشهادة واداء بعد القطع بمراده ولو
يتمتعين عدلين وليا او عين عليه ولا يكتفى الاشارة في الشهادة
كلما عجب الاداء مع القدرة على الكتابة اجماعا استغناء
ام لا على الاشهر لاس خرب خبره في حق على الشاهد وبعض المؤمنين
واحد غير المصدق عن مثله لو كان للشهود عليه حق في الشاهد
لا يطالب به ويقتضى من شهادته المطالبة فلا يكتفى في سقوط
الوجوب لانه من مستحق وانما يجب الاداء مع ثبوت الحق في الشهادة
لا تمام من يتم به العدة او حليف للمدعى ان كان مما ثبتت شهادته
يتم فلو لم يثبت من اثنين ثبت بهما الزمها وليس لاحدهما الاستغناء
على الاكتفاء بجهل المدعى مع الآخر لان من مقاصد الاشهاد التوضيح

عن اثنين

ان كان الشاهد عدلين او عين عليه ولا يكتفى الاشارة في الشهادة

عن اثنين ولو كان الشاهد ازيد من اثنين فيثبت بما وجب على الا
منها كفاية ولو لم يكن الا واحد لم يثبت الاداء وان كان مما ثبتت شهادته
يتم والا فلا ولو لم يعلم صاحب الحق بشهادة الشاهد وجب عليه
ان يثبت بطلان الحق بدو شهادته ولا يثبتها الشاهد الا مع العلم
القطعي ولا يكتفى للمطالبة وان حفظه بنفسه واستغناء بغيره ولو
شهد بمجهلة ثقة على امر العدلين لعقد البين من بين يده الشهود على
شهادته او وجع وقيل اذا شهد بعد ثقة وكان المدعى ثقة امامها بما
عرفه من خطه ومخاطبة استناد الى رواية شاذة ومنه نظر في الشيعة
جواز الشهادة بغير المدعى اذا كان اثنان في القدر العدل فقد
اخطا في نقله لاجتماعهم على علم جواز الشهادة بذلك مع صو
رته بغيره على الشك في الفرق بينه وبين الفرق بينه وبين الفرق
والزاد والقان والراية من الغلاة عند استغناء وجوب الشك
على من نسب ذلك للشيعة ان هذا الرجل للمعصن كان منهم اقل او
كنايا شاه كتابا للثبوت وذكر في هذه السلسلة ثم غلا ولم يثبت
مقاتل من كونه بغير الشك منه وحج في هذه توقيعات كثيرة من الثبوت
المقدسة على يد القاسم بن محمد وكيفية النجاسة فليقده السلطان
ومثله من هذا الكتاب وهو على سبيل الشيعة واصولهم في
انتهى بهم يوم يوم من سنة وذكر الشيخ المصنف انه في الكتاب ما
يخالف سيرة هذه السلسلة **الفصل الثاني** في تفصيل الحق
بالنسبة الى الشهود وهي على اذكر في الكتاب خمسة احكام فيما
لاربعة رجال وهو الزنا واللواط والسرقة وكيفية الزنا

ان كان الشاهد عدلين او عين عليه ولا يكتفى الاشارة في الشهادة

ان كان الشاهد عدلين او عين عليه ولا يكتفى الاشارة في الشهادة

للجسم ثلثة رجال وامراتان وللجلد جلدين واربع سنون ولو فتره
عما انصرف الا قبل وجعلوا اثنا عشر براسة كما فعلوا في الدهر من كان انت
لا خلاف حاله ونها ما ثبت برجلين خاصة وهي الردة والقتل
والشرب شرب الخمر ونها ما ثبت من الشريعة احقر من غير اصل الشر
فانها اثبتت بهما واحد وامراتين وبشاهد وعين بالقبلة لل
يوتسالمال خاصة والركبة والكف والسنن والكفارة وهذه الا
لحقها المص بحدود ثلثة وان كان للادى في جها حقه بل هو المقصود
من العلم بغير الحق على الخصوص وضابط هذا العلم على ما ذكره
بعض الاصحاب ما كان في حق من الادى ليس بالاول ولا المقصود منه
للمل وهذا الضابط لا يدخل في ذلك تصديق الاربعة ومعه الاسلام
والبلوغ والادلاء والتفصيل والخلق من العفوة والنقص والخلل
والمثل وان تضمن المال لغيره ليس بغير حقيقته والوكالة والوصية
اليه احقر من بلوغ الوصية له على ما قد مر من القسم اثنتي عشرة
والخلل ونحوها يظهران للخلل من حق الادى في ثلثه من العلم
على الشهادة كاسان ونها ما ثبت برجلين رجل وامراتين وشا
وبين وهو كل ما كان ما لا او العرف من المالمثل للدين والاموال
الثانية من غير ان يدخل في اسم الدين وفدية المرحمة للدين كقتل
الخطا او لعلم المتكلم على الشرع بالمتكلم بالحق والمصلحة وما لا
يقدر من كتمان لبرال واداء المصلح في حق العبد وهو يقتل
فيما بالشاهد والعين ولم يذكر بثبوت ذلك بامراتين مع العين
مع انه قوت في الدهر من ثبوتها للرواية وسواها لمرطبات

في قوله رجل وامراتان
في قوله جلدين
في قوله واربع سنون
في قوله ولو فتره
في قوله عما انصرف
في قوله الا قبل
في قوله وجعلوا
في قوله اثنا عشر
في قوله براسة
في قوله كما فعلوا
في قوله في الدهر
في قوله من كان
في قوله انت
في قوله لا خلاف
في قوله حاله
في قوله ونها ما
في قوله ثبت
في قوله برجلين
في قوله خاصة
في قوله وهي الردة
في قوله والقتل
في قوله والشرب
في قوله شرب الخمر
في قوله ونها ما
في قوله ثبت من
في قوله الشريعة
في قوله احقر من
في قوله غير اصل
في قوله الشر
في قوله فانها
في قوله اثبتت
في قوله بهما واحد
في قوله وامراتين
في قوله وبشاهد
في قوله وعين
في قوله بالقبلة
في قوله لل
في قوله يوتسالمال
في قوله خاصة
في قوله والركبة
في قوله والكف
في قوله والسنن
في قوله والكفارة
في قوله وهذه
في قوله الا
في قوله لحقها
في قوله المص
في قوله بحدود
في قوله ثلثة
في قوله وان كان
في قوله للادى
في قوله في جها
في قوله حقه
في قوله بل هو
في قوله المقصود
في قوله من العلم
في قوله بغير الحق
في قوله على الخصوص
في قوله وضابط
في قوله هذا العلم
في قوله على ما
في قوله ذكره
في قوله بعض
في قوله الاصحاب
في قوله ما كان
في قوله في حق
في قوله من الادى
في قوله ليس
في قوله بالاول
في قوله ولا المقصود
في قوله منه
في قوله للمل
في قوله وهذا
في قوله الضابط
في قوله لا يدخل
في قوله في ذلك
في قوله تصديق
في قوله الاربعة
في قوله ومعه
في قوله الاسلام
في قوله والبلوغ
في قوله والادلاء
في قوله والتفصيل
في قوله والخلق
في قوله من العفوة
في قوله والنقص
في قوله والخلل
في قوله والمثل
في قوله وان تضمن
في قوله المال
في قوله لغيره
في قوله ليس
في قوله بغير حقيقته
في قوله والوكالة
في قوله والوصية
في قوله اليه
في قوله احقر
في قوله من بلوغ
في قوله الوصية
في قوله له
في قوله على ما
في قوله قد مر
في قوله من القسم
في قوله اثنتي عشرة
في قوله والخلل
في قوله ونحوها
في قوله يظهران
في قوله للخلل
في قوله من حق
في قوله الادى
في قوله في ثلثه
في قوله من العلم
في قوله على الشهادة
في قوله كاسان
في قوله ونها ما
في قوله ثبت
في قوله برجلين
في قوله رجل
في قوله وامراتين
في قوله وشا
في قوله وبين
في قوله وهو كل
في قوله ما كان
في قوله ما لا
في قوله او العرف
في قوله من المالمثل
في قوله للدين
في قوله والاموال
في قوله الثانية
في قوله من غير
في قوله ان يدخل
في قوله في اسم
في قوله الدين
في قوله وفدية
في قوله المرحمة
في قوله للدين
في قوله كقتل
في قوله الخطا
في قوله او لعلم
في قوله المتكلم
في قوله على الشرع
في قوله بالمتكلم
في قوله بالحق
في قوله والمصلحة
في قوله وما لا
في قوله يقدر
في قوله من كتمان
في قوله لبرال
في قوله واداء
في قوله المصلح
في قوله في حق
في قوله العبد
في قوله وهو يقتل
في قوله فيما
في قوله بالشاهد
في قوله والعين
في قوله ولم يذكر
في قوله بثبوت
في قوله ذلك
في قوله بامراتين
في قوله مع العين
في قوله مع انه
في قوله قوت
في قوله في الدهر
في قوله من ثبوتها
في قوله للرواية
في قوله وسواها
في قوله لمرطبات

انها

انها هذا اليه في ثلثة مهابن غيرهم وبقي من الاحكام امور
يجمع حق الادى في المال وصحة كالحاج والخلق والشرع في ثلثه
والدين للمال دون غيره ولستعد لم يثبت له من النسخ للثبات
ونها ما ثبت بالرجال والنساء والسنن والاداء وضابط ما نصه
الرجال يملكه غالبا كالاداء والاستيلاء وهو ولادة الولد جالس
سوى ذلك استيلاء المصنوع لم يحصل عند ولادته من غير عادة كصنوع
من رجا للخلل فاشتبهت وعين النساء الباطنة كالقمر والسنن
دولة الظاهرة كالخدا والمربس والعين فانه من القسم الثاني والسنن
على الاقوى والوصية لولاها لكانت احقر من اعران الوصية اليه وحده
البرء خارج من الضابط ولما ذكره فيما مضى في الدهر من كان
حق الرب عليه باق في حاله فانه يثبت من جميع الوصية جمل
وباربع سنون وفي ثبوت بعضها بكل واحدة فيا لوحدة السب والاداء
النصف والثلث ثلثة الاربعة من غير عين وبالعين مع المراتين
وس الجمل وفي ثلثه النصف بالرجال والدين من غير عين وبخط
شهاد تراصلا او حده من سائر ثلثين وعلم النص والاداء
عن المراجعة والاوسطا وضابطها ثلثه نصفي والحادية للمراجعة
وكيس المراجعة نصفها للمصنوع او حده من سائر ثلثين وعلم النص
كذلك فثبت اسبق للمصنوع على المراجعة لا بد منه وكذا لا بد
انقول يقال ثبت شهاد تربع ونها ما ثبت بالنساء نصفي الى الاداء
خاصة او المراتين على ما تقدم وهو المراتين والاموال وهذا
داخل في اثنتي عشر ولما ذكره في علم اعتبار النساء الى الرجال منه

في قوله ثلثة مهابن
في قوله غيرهم
في قوله وبقي من
في قوله الاحكام
في قوله امور
في قوله يجمع
في قوله حق الادى
في قوله في المال
في قوله وصحة كالحاج
في قوله والخلق
في قوله والشرع
في قوله في ثلثه
في قوله والدين
في قوله للمال
في قوله دون غيره
في قوله ولستعد
في قوله لم يثبت
في قوله له من النسخ
في قوله للثبات
في قوله ونها ما
في قوله ثبت
في قوله بالرجال
في قوله والنساء
في قوله والسنن
في قوله والاداء
في قوله وضابط
في قوله ما نصه
في قوله الرجال
في قوله يملكه
في قوله غالبا
في قوله كالاداء
في قوله والاستيلاء
في قوله وهو ولادة
في قوله الولد جالس
في قوله سوى ذلك
في قوله استيلاء
في قوله المصنوع
في قوله لم يحصل
في قوله عند ولادته
في قوله من غير عادة
كصنوع
في قوله من رجا
في قوله للخلل
في قوله فاشتبهت
في قوله وعين
في قوله النساء
في قوله الباطنة
في قوله كالقمر
في قوله والسنن
في قوله دولة
في قوله الظاهرة
في قوله كالخدا
في قوله والمربس
في قوله والعين
في قوله فانه من
في قوله القسم
في قوله الثاني
في قوله والسنن
في قوله على الاقوى
في قوله والوصية
في قوله لولاها
في قوله لكانت
في قوله احقر من
في قوله اعران
في قوله الوصية
في قوله اليه وحده
في قوله البرء
في قوله خارج
في قوله من الضابط
في قوله ولما ذكره
في قوله فيما مضى
في قوله في الدهر
في قوله من كان
في قوله حق الرب
في قوله عليه باق
في قوله في حاله
في قوله فانه يثبت
في قوله من جميع
في قوله الوصية
في قوله جمل
في قوله وباربع
في قوله سنون
في قوله وفي ثبوت
في قوله بعضها
في قوله بكل واحدة
في قوله فيا لوحدة
في قوله السب
في قوله والاداء
في قوله النصف
في قوله والثلث
في قوله ثلثة
في قوله الاربعة
في قوله من غير عين
في قوله وبالعين
في قوله مع المراتين
في قوله وس الجمل
في قوله وفي ثلثه
في قوله النصف
في قوله بالرجال
في قوله والدين
في قوله من غير عين
في قوله وبخط
في قوله شهاد تراصلا
في قوله او حده
في قوله من سائر
في قوله ثلثين
في قوله وعلم النص
في قوله والاداء
في قوله عن المراجعة
في قوله والاوسطا
في قوله وضابطها
في قوله ثلثه نصفي
في قوله والحادية
في قوله للمراجعة
في قوله وكيس المراجعة
في قوله نصفها
في قوله للمصنوع
في قوله او حده
في قوله من سائر
في قوله ثلثين
في قوله وعلم النص
في قوله كذلك
في قوله فثبت اسبق
في قوله للمصنوع
في قوله على المراجعة
في قوله لا بد منه
في قوله وكذا لا بد
في قوله انقول
في قوله يقال ثبت
في قوله شهاد تربع
في قوله ونها ما
في قوله ثبت بالنساء
في قوله نصفي الى الاداء
في قوله خاصة
في قوله او المراتين
في قوله على ما تقدم
في قوله وهو المراتين
في قوله والاموال
في قوله وهذا
في قوله داخل في
في قوله اثنتي عشر
في قوله ولما ذكره
في قوله في علم
في قوله اعتبار النساء
في قوله الى الرجال
في قوله منه

جہاز

والزجوج شبيهة

والرجوع شبهة

[illegible]

五

ويعلم ان هذا القول كالاخص بل لا يحدده وفيه والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
المصدر في علم الحكم المطبوع في الخلاوات من غير فرق بين الجاهل والجاهل
ووجه خصوص السبيل الى النكاح في الجملة خصوصا بعد انقضاء طهارة

[illegible]

الوقت بعد تمام صيغته بدون القبض وان كان في حيزه فانه
 قبضها لما فيهما ولكلما والقبض المحسوب من قبيل الواقف ليقبض
 ويعبر بوجوه اذ ان الواقف كونه لاتناء التصرف وقال
 غير اذنه ولكلما علم ينقل الى الموقوف عليه ونزول ما
 الواقف قبله واعتبار بقية المشتاط اذ لا يعلم من غير تحديد
 زمان صيغته ومنه يظهر ان لا يعتبر بوقت وقاها
 ان سوت الموقوف عليه كذلك مع احتمال قيام ما نه ساهله
 ويقيم من غيره اللزوم بدو ان العقد صحيح قبله فينقل
 الملاك انتقالا لا اذ انتم بالقبض صرح بغيره وهو قاهر والقبض
 انه شرط النقصه وتظهر القاطعة في انفاء النقل بغيره وبين
 ويمكن ان يريد صبا للزوم الصحة بغيرية كذا به الجلال
 لربا قبله فان ذلك من مقتضى علم الصحة لا ان يتم كاصح
 به في صحة اللزوم واحتمل اذنه من كلام بعض الاصحاب فيها
 ويدخل تحت الحيوان لانه وصورة وما كذا الموجودان
 حال العقد لا يستبين كما يدخل لك في البيع لانها باقية على
 على العلم والقبض كقوله الذين يترجمون من قبيل نقله كما هو في
 بدلا للزوم وهو القاطع في بعضا وبين الفرق بانها لا تدخل
 ان كانت للعلم لا يترجم وانما في الوقف لم يترجم فيه لا تاس
 العقد اللازمة وشرطه مضاف الى ما سلف التحيز فلو قلنا
 على شرط اوصفه بطل لان يكون واقفا والوقف عالم به في
 كقولك وقتان كان العلم بغيرية وكذا في غير من العقود والذم
 فلو لم يرد اوجهه علم من يترجم في العلم كمن وقفا والاقوى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فان قيل له شرط التزامه والا فلا ان يراد به الامم وان ذكر بعض
نفسه لم يعد يقع بجامع بقاها فلا يصح وقت ما لا يقع به الامم
عنه كالتحيز والطعام والفاكهة ولا يعتد بالانقضاء بكونه في الحال بل
يكون الوقت كاللحد والحق للصينيين والذين الذي يرجحون ان يباين
وهو غير طولي زمان المنفعة اطلاق العيار والاكثر يستحق عليه
فمنه وقت زمانه ليس به حاد وهو يحتمل ان يعلق المنفعة وثباته
للا يبدى المطلوب من الوقت وتوقيت في الدرهم ولو كان منزهة
مع وكذا ما يطرد نفقه كسك وعينه فيكافضها فلا يصح وقت
الخير في الحراء ولا التمسك بها لا يمكن فحده عادة ولا الاذن والمصوب
ومعها ولو وقفه على من يملكه فحده فطاهر البصيرة لان الاما
المعبرين المالك هو الادان في فحده وتسلط عليه والمعبرين
الموقوف عليه مثله وهو حكمي ولو وقفها لا يملكه وقت على
اجازة المالك كغيره من العقود لا ينعقد صدق من صحيح العيار
قابل للقول وكذا جازة المالك منصرف ويحتمل عدمها وان قيل به
فغيره لان عبارة المصنف في الاشراف وتأثير الاجازة منه على
الوقف فكل ملك في كسب من سرارده ولا انقضاء العزيمة ولو
المص في الدرهم لا ينعقد علم الصفة الى قول ولم يثبت بشئ وكذا
في التذكرة وقد جازع المصنف هنا ولو اعتبر بان هذا التبرع فوقف
المص لعدم صحة التبرع بل انما التبرع وقف المشايخ ما يركب المصنف
الغاية المطلوبة من الوقف وهو تحقيق الاصل والملاقاة في ربه
فوقفه كوقف المسبب فيوقفه على اذن المالك والشريك عند المص

فان قيل له شرط التزامه والا فلا ان يراد به الامم وان ذكر بعض
نفسه لم يعد يقع بجامع بقاها فلا يصح وقت ما لا يقع به الامم
عنه كالتحيز والطعام والفاكهة ولا يعتد بالانقضاء بكونه في الحال بل
يكون الوقت كاللحد والحق للصينيين والذين الذي يرجحون ان يباين
وهو غير طولي زمان المنفعة اطلاق العيار والاكثر يستحق عليه
فمنه وقت زمانه ليس به حاد وهو يحتمل ان يعلق المنفعة وثباته
للا يبدى المطلوب من الوقت وتوقيت في الدرهم ولو كان منزهة
مع وكذا ما يطرد نفقه كسك وعينه فيكافضها فلا يصح وقت
الخير في الحراء ولا التمسك بها لا يمكن فحده عادة ولا الاذن والمصوب
ومعها ولو وقفه على من يملكه فحده فطاهر البصيرة لان الاما
المعبرين المالك هو الادان في فحده وتسلط عليه والمعبرين
الموقوف عليه مثله وهو حكمي ولو وقفها لا يملكه وقت على
اجازة المالك كغيره من العقود لا ينعقد صدق من صحيح العيار
قابل للقول وكذا جازة المالك منصرف ويحتمل عدمها وان قيل به
فغيره لان عبارة المصنف في الاشراف وتأثير الاجازة منه على
الوقف فكل ملك في كسب من سرارده ولا انقضاء العزيمة ولو
المص في الدرهم لا ينعقد علم الصفة الى قول ولم يثبت بشئ وكذا
في التذكرة وقد جازع المصنف هنا ولو اعتبر بان هذا التبرع فوقف
المص لعدم صحة التبرع بل انما التبرع وقف المشايخ ما يركب المصنف
الغاية المطلوبة من الوقف وهو تحقيق الاصل والملاقاة في ربه
فوقفه كوقف المسبب فيوقفه على اذن المالك والشريك عند المص

فان قيل له شرط التزامه والا فلا ان يراد به الامم وان ذكر بعض
نفسه لم يعد يقع بجامع بقاها فلا يصح وقت ما لا يقع به الامم
عنه كالتحيز والطعام والفاكهة ولا يعتد بالانقضاء بكونه في الحال بل
يكون الوقت كاللحد والحق للصينيين والذين الذي يرجحون ان يباين
وهو غير طولي زمان المنفعة اطلاق العيار والاكثر يستحق عليه
فمنه وقت زمانه ليس به حاد وهو يحتمل ان يعلق المنفعة وثباته
للا يبدى المطلوب من الوقت وتوقيت في الدرهم ولو كان منزهة
مع وكذا ما يطرد نفقه كسك وعينه فيكافضها فلا يصح وقت
الخير في الحراء ولا التمسك بها لا يمكن فحده عادة ولا الاذن والمصوب
ومعها ولو وقفه على من يملكه فحده فطاهر البصيرة لان الاما
المعبرين المالك هو الادان في فحده وتسلط عليه والمعبرين
الموقوف عليه مثله وهو حكمي ولو وقفها لا يملكه وقت على
اجازة المالك كغيره من العقود لا ينعقد صدق من صحيح العيار
قابل للقول وكذا جازة المالك منصرف ويحتمل عدمها وان قيل به
فغيره لان عبارة المصنف في الاشراف وتأثير الاجازة منه على
الوقف فكل ملك في كسب من سرارده ولا انقضاء العزيمة ولو
المص في الدرهم لا ينعقد علم الصفة الى قول ولم يثبت بشئ وكذا
في التذكرة وقد جازع المصنف هنا ولو اعتبر بان هذا التبرع فوقف
المص لعدم صحة التبرع بل انما التبرع وقف المشايخ ما يركب المصنف
الغاية المطلوبة من الوقف وهو تحقيق الاصل والملاقاة في ربه
فوقفه كوقف المسبب فيوقفه على اذن المالك والشريك عند المص

فان قيل له شرط التزامه والا فلا ان يراد به الامم وان ذكر بعض
نفسه لم يعد يقع بجامع بقاها فلا يصح وقت ما لا يقع به الامم
عنه كالتحيز والطعام والفاكهة ولا يعتد بالانقضاء بكونه في الحال بل
يكون الوقت كاللحد والحق للصينيين والذين الذي يرجحون ان يباين
وهو غير طولي زمان المنفعة اطلاق العيار والاكثر يستحق عليه
فمنه وقت زمانه ليس به حاد وهو يحتمل ان يعلق المنفعة وثباته
للا يبدى المطلوب من الوقت وتوقيت في الدرهم ولو كان منزهة
مع وكذا ما يطرد نفقه كسك وعينه فيكافضها فلا يصح وقت
الخير في الحراء ولا التمسك بها لا يمكن فحده عادة ولا الاذن والمصوب
ومعها ولو وقفه على من يملكه فحده فطاهر البصيرة لان الاما
المعبرين المالك هو الادان في فحده وتسلط عليه والمعبرين
الموقوف عليه مثله وهو حكمي ولو وقفها لا يملكه وقت على
اجازة المالك كغيره من العقود لا ينعقد صدق من صحيح العيار
قابل للقول وكذا جازة المالك منصرف ويحتمل عدمها وان قيل به
فغيره لان عبارة المصنف في الاشراف وتأثير الاجازة منه على
الوقف فكل ملك في كسب من سرارده ولا انقضاء العزيمة ولو
المص في الدرهم لا ينعقد علم الصفة الى قول ولم يثبت بشئ وكذا
في التذكرة وقد جازع المصنف هنا ولو اعتبر بان هذا التبرع فوقف
المص لعدم صحة التبرع بل انما التبرع وقف المشايخ ما يركب المصنف
الغاية المطلوبة من الوقف وهو تحقيق الاصل والملاقاة في ربه
فوقفه كوقف المسبب فيوقفه على اذن المالك والشريك عند المص

الوقف

الوقف

مطلقا والامتنان ذلك في المقود وغيره لا يترقت على ان الشرع
 لعدم استلزامه التصفية التصرف في مال الموقوف بشرط الوفاق الكمال بالبين
 على العقل والاحتياط ووجهه في جعل الموقوف على الموقوف لنفسه
 ويجوز في بين الصيغة فان اطلق ولم يشترط لاحد فالنظر في الموقوف
 العام الى الحكم الشرعي وفيه وجه وهو ان الوقف على معين على الموقوف
 وانما تصفع الاطلاق كالاجنبي ويشترط في المشرط له النظر في الموقوف
 والاجتهاد الى التصرف ولو عجز له الفسق انظر له فان عاد عادت انظر
 كان مشروطا بالوقف ولا يجب على المشرط له المصلحة ولو لم يكن
 عليه الاستقرار لانه في حق التوكيل حيث يجعل النظر بصيرته ولو لم يكن
 ووظيفة الناظر مع الاطلاق العارية على الاجارة وتخصيل المصلحة وتعلقها
 محتفيا به على سبيلها ولو فوض اليه بعضها لم يتعد ولو جعله لاشين والظن
 لم يتصل احداهما بالتصرف وليس للواقف جزاء المشرط في العقد ولو
 عجز الموصي من قبل بشرط النظر لنفسه فلا ينعى ولا ينعى ولو تبرع
 الناظر مدة فزاد الاجرة في المدة او قلها طال بان زيادة لم يتعد العقد
 لا تدعى بالخطأ وقد ان كان يكون في زمن خياره فيعذر عليه
 العتصم ثم ان شرطه شيء عجزا عنه لم يلزم وليس له عتصم ولا خلاصة
 انما عجزه على مع قصده الاجرة بشرط الموقوف عليه وجوده ووجه
 فذلك واما اوجه الوقف على الموقوف فلا يصح الوقف على المصلحة ابتداء بان
 به ويجعل من المنطقة الاولى فيوقف على من يتقدم من ولد شخص
 ثم على من يتقدم من ولد شخص آخر وانما كان يتقدم من ولد شخص
 يتبعه الموقوف المكن وجوده عادة كالولد اما ان يكون وجوده كذلك

كالميت

الوقف

الوقف

كالميت يصح مطلقا فان ابتداء به بطل الوقت وان اخرج من منقطع
 الاخر او بالوسط وان اخرج من منقطع بطلت المصلحة خاصة على الا
 ولا يحسن ان يصح فكل ما شاعل العبد وان ثبت بالحرية عام له ولد
 وجبريل وعز من الملائكة والجن واليهام ولا يكون وقفا على سيد
 العبد والمال الدائم عندنا او ينفق ان يستحق من ذلك المصلحة في المصلحة
 والمشهد والمسيح وعوض من المصلح العام والذات المصلحة لغيره
 ايضا كالوقف على ذلك المصلحة ولما كان اشترط اهلية الموقوف لئلا
 يدوم علمه صحت على ما لا يصح فكل ما شاعل العبد عام له والمشهد
 والاشترط به على صحت بيان وجهه بقوله والوقف على المساجد
 في الحقيقة وقف على المسلمين وان جعل متعلقه عسب لفظ غيرهم
 اذ هو مصروف للمصلحين وانما اذا تعلقه به ذلك فخصه
 ببعض حال المسلمين وذلك لا ينافي العتصم ولا يرد ان ذلك يستلزم
 الوقف على الجميع والكتاب كاجير الوقف على اهل الذمة لان الوقف
 كتابهم وشبهها وقف على مسلمهم للموقوف فان الوقف على المساجد
 مصلحة للمسلمين ووجه ذلك طاعة ومقربة لغيره من غير المصلحة
 المازن فيها بطلانها ككاتبه فان الوقف عليها وقف على جهة خاصة
 من صغار اهل الذمة لكنها عتصم لا عتصم على الاجزاء اليها
 المحترمة والكفر بخلاف الوقف عليهم انفسهم لعدم استلزامه العتصم
 بقاء اذ انفسهم من حيث تعاجروا نعم عباد الله ويومئذ على الملة
 ومن يتقدم من ولد شخص لا يصح فيه ما يتقدم عليه من
 اعانتهم به على المحرم كسرب شعره او اكل لحمه فزادوا لفظا لئلا يمتد لها

آدم

الموتى ليس بقصود العوائق حتى مرض فصد له حكمًا بطلانه وشك
الوقت عليهم كغيرهم كقاراك لا يصح الوقف على عسقة المسلمين حتى
عم فسقة ولا على الزناة والعصاة من حيث حكم ذلك لا نهى أصلاً
والحد وان يكون معصية الله وقت على شخص نصف بدل الميراث
من حيث كون الوصف متاداً الوقت من سوء الظن ام تصديقه
والمسلمون من غير المصلحة اي احتياطاً للصلوة اليها وان لم يصل
مستلماً وقتل بشرط الصلوة بالفعل وقتل يقتصر بالمسلمين ومما أخذه
المقارن من الغلاة قليلاً فظن في موضع المسلمين وان حكم اليها
لحكم بغيرهم ولا وجه لتصديقهما بل كل من تكلم على ميراثه
ضروقه كذلك عندك والنائب كالحجاء به فلا بد من استأذنه
انما وليا المصلحة فقطع المص بغيرهم في باب الطهارة من الذرة
وعبرها في هذا الباب من انب خروج الشبهة من التيقن
بشرقيته فله والاصح بعد الا ان يكون العاقد من احد الطرفين
فيكون في الظاهر انظر الى قصده ويدخل الانات بها وكذلك يمكن
كالاطقان والمجاينين والبالا العرف عليه والسيرة من شائع على اص
اي بعد وانه على غيره في الامانة وان لم يوافق على ما سلك في الا
بعد فيدخل فيهم الامانية والجارودية فيصير الى يدية والاستيعاب
من الملاحقة منهم والواقعية والعقبة وغيرهم ويرى فيل ان ذلك
مخصوصاً اذا كان العاقد من غيرهم اما لو كان منهم صرفاً لاصل خطه
حاشية نظر المصاحدا له وهو في قوله وحيث من وجوده انما
والأحق للنظر على صوابه الجود والامانية الا في عسرة اي العاقد من

من حيث كون الوصف متاداً الوقت من سوء الظن ام تصديقه
والمسلمون من غير المصلحة اي احتياطاً للصلوة اليها وان لم يصل
مستلماً وقتل بشرط الصلوة بالفعل وقتل يقتصر بالمسلمين ومما أخذه
المقارن من الغلاة قليلاً فظن في موضع المسلمين وان حكم اليها
لحكم بغيرهم ولا وجه لتصديقهما بل كل من تكلم على ميراثه
ضروقه كذلك عندك والنائب كالحجاء به فلا بد من استأذنه
انما وليا المصلحة فقطع المص بغيرهم في باب الطهارة من الذرة
وعبرها في هذا الباب من انب خروج الشبهة من التيقن
بشرقيته فله والاصح بعد الا ان يكون العاقد من احد الطرفين
فيكون في الظاهر انظر الى قصده ويدخل الانات بها وكذلك يمكن
كالاطقان والمجاينين والبالا العرف عليه والسيرة من شائع على اص
اي بعد وانه على غيره في الامانة وان لم يوافق على ما سلك في الا
بعد فيدخل فيهم الامانية والجارودية فيصير الى يدية والاستيعاب
من الملاحقة منهم والواقعية والعقبة وغيرهم ويرى فيل ان ذلك
مخصوصاً اذا كان العاقد من غيرهم اما لو كان منهم صرفاً لاصل خطه
حاشية نظر المصاحدا له وهو في قوله وحيث من وجوده انما
والأحق للنظر على صوابه الجود والامانية الا في عسرة اي العاقد من

بإقامة الاثنى عشر المقتدرت لها وزاد في ذلك وساعتاد عظمته
لا تملأ من المذهب ولا بشرط صا احتياطاً كبيراً اتفاقاً وان قيل به
في الموعنين من غيراً أو حكمه في الذمة من غيراً فمقتلات صا ايضا
ليس كذلك وود القابل يرشد الى اختصاص خلاف بالمؤمنين والظاهر
من ولده حاشية بابيه اي اقل اليه بالاب وان علاه من الام على المؤمنين
الا قرب وكذا كالمصلحة كالعلمية وبحسبة يدخلها من فصل بالنسبة
اليه بالاب دون الام ويستوي جهة الذكر والاناث والاطلاق والوقف
على تعدد يقتضي النسبة بجماعه وان اختلفوا بالذكور والاولاد
لاستواء الاطلاق والاستحقاق بالنسبة الى الجميع ولو قتل بعضهم
بعض لم يجب ما عين على مقتضى الشرط **وهنا مسائل الاصل**
نقطة العبد الموقوف والحيوان الموقوف على الموقوف عليهم ان كانوا
سنتين لا يستقل الميراث اليهم ويجوز بيعه وله ان يكون على غير وجهين
كسنة معلقة على الموقوف عليه وان مشركا كسنة فني بالمال ان كان
والا وجب كفاية على المكنتين بغيره من المسلمين اليها ولو مات العبد
تفوت بغيره كسنة ولو كان الموقوف عتقاً افاقته حدثت سنة الا
كان استخلف في سنة فان قصرت لم يجز ان كان ولو عدت لم يجب
عائته بملكون الحيوان لو جوب صانته وجه ولو على العبد اقله او
أعدا تفوت كما لو كان عليه موقوفاً وبطل الوقت بالحق وسقط المقتضى
من حيث المال لا من حيث كانت تابعة فاذ انشأتا في وقت قبيل
انصرف الى كفاية لان الامانة ليس لها طريق الى الله تعالى اطلاقاً
رضوا بغيره فدخل فيه كفاية ما هو جاز من فضله المصالح وعامة الناس

من حيث كون الوصف متاداً الوقت من سوء الظن ام تصديقه
والمسلمون من غير المصلحة اي احتياطاً للصلوة اليها وان لم يصل
مستلماً وقتل بشرط الصلوة بالفعل وقتل يقتصر بالمسلمين ومما أخذه
المقارن من الغلاة قليلاً فظن في موضع المسلمين وان حكم اليها
لحكم بغيرهم ولا وجه لتصديقهما بل كل من تكلم على ميراثه
ضروقه كذلك عندك والنائب كالحجاء به فلا بد من استأذنه
انما وليا المصلحة فقطع المص بغيرهم في باب الطهارة من الذرة
وعبرها في هذا الباب من انب خروج الشبهة من التيقن
بشرقيته فله والاصح بعد الا ان يكون العاقد من احد الطرفين
فيكون في الظاهر انظر الى قصده ويدخل الانات بها وكذلك يمكن
كالاطقان والمجاينين والبالا العرف عليه والسيرة من شائع على اص
اي بعد وانه على غيره في الامانة وان لم يوافق على ما سلك في الا
بعد فيدخل فيهم الامانية والجارودية فيصير الى يدية والاستيعاب
من الملاحقة منهم والواقعية والعقبة وغيرهم ويرى فيل ان ذلك
مخصوصاً اذا كان العاقد من غيرهم اما لو كان منهم صرفاً لاصل خطه
حاشية نظر المصاحدا له وهو في قوله وحيث من وجوده انما
والأحق للنظر على صوابه الجود والامانية الا في عسرة اي العاقد من

بقول

يقول له كتاب الله وحقه ولو قال عين انت لم يدا ولا
شيء لم يعقل بل خلا لآلة اللغة والعرف والاستعمال **الاجابة** اذا
سجدت لم ينقل وقتها بل يقر بغيره لان وقت وعلم صلاحه
انما له بما جازعه وما اوثقه المارة وكذا لو جازى بها جازا فلما
بقيت الصلاة على غير ذلك لم يبق الا ان يثبت ان وقتها
استفاد بها الجواز للمصلين باستفادها من الكف عن القربى وانما
الاجابة ان وقتها لم يثبت من المصلي بل من المصلي وانما
لان الكف من المصلي وانما وجب له في الكف من جلات المصلي
انما وجب له ان الكف من المصلي وانما وجب له في الكف من جلات المصلي
لم وجب له الوقت على وجهه فان الملك كالصبي ولا يحل له ان
بعبارة القربى وصلة الماء بخلاف الكف واذا وقت على القربى
او القربى انصرف لما وقت على الوقت وانما وجب له جواز
الانقضاء عليهم من غير ان يثبت من غيرهم من حاله الوقت فلو ثبت
وكذا لا يجب التمسك بما فيهم عند الضيقة وحل يجب استيعاب
حضرها بالعبارة وذلك بناء على ان الموقوف عليه يستحق طاعة
الاشارة الى الحق في بيان المصروف بخلاف النكوة وفي رواية
ويحتمل جواز الانقضاء على بعضهم نظر الكون بحسب القيمة
وعلى القولين لا يجب الانقضاء على من ثلثة مائة فصاعدا
ثم لا يجب التمسك بما فيهم خصوصاً مع اختلافهم في المرتبة بخلافه
على المصروف فيجب التمسك بهم والاستيعاب واعلم ان الموجود في
الكتاب في الوقت الذي عليه الرواية ومنه ما هو
ومنهم من قال انه لا يعتد به بل الوقت والوقت وهو جاز
فصل اذا اجر البطل الاول في الوقت ثم انصرف ثانياً بطلان الاجارة
انصرف انما كان في وقتها

فالمدة الباقية لانقال الحق المحرم وعقده وان كان ثابتا عند
 الا انه مقيد بغيره لا مطلقا فماتت الصفة في جميع المدة فماتت
 لها حق او اجزء واحدة يقطع فيها بعد ثبوتها اليها عادة فالزائد
 من ابتداء ولا يباح لم اخذ فماتت الاجرة واقا اخرج في المكن
 استحصال الاستحسان بحسب الامكان والاصل البقاء وحيث بطل
 في بعض المدة فيرجع المتاح على ورثة الاخر يقطع المدة الباقية
 ان كان مقيضا لاجرة وخلت تركه فلو لم يحكم ما كان يجب على الورثة
 الوفاء من ماله كغيره من الديون هذا اذا كان قد اخرجها لمصلحة
 او لم يكن ناظرا لكون ناظرا او اخرجها لمصلحة الميطر لم يطل الاجارة
 وكذا لو كان المخرج هو الناظر في وقت من مقتضى
 العطية رجوعا العطية باعتبار الحبس الرابعة الصدقة و
مقتضى يقتصر على المحاب وفتوى اطلاق العقد على بعض العطية لانه
 من ساهل بل في المصلحة على جميع المعنويات المشهورة من البيع والار
 وغيره وانما هو اقل عليها وبغيره ايجاب الصدقة وهو طام
 بغيره في غير هاتين لفظة الملائمة وبغيره اذن الموجب بل اذن الما
 فانه لو كان في الايجاب لم يكن الموكيل لاقاض ومن شرطها الغيرة فلا
 يصح بدها وان حصل الايجاب والقبول والقبض للمجانبة الصحيحة
 المالك عليه فلا يصح الرجوع فيها بعد القبض لتمام الملاك وحصول
 العوض وهو المبرز كما لا يصح الرجوع في اية مع القويض وقطر
 بالفتاى اشاره الى ان المدة عوض بل العوض الاخرى اقوى من العوض
 الدنيوي ومنه وضعا آخر على غير ما شاع من غيرهم الامع قصصهم

لان الله

لان الله تعالى جعل لم يقتضوا شيئا من جهه اعلم سلا ما بها او ساحت
 الناس والا فماتت اختصاص الضم بالثبوت المفروضه من المنفعة
 والكفارة وعجزها والتعليل بالادساح يرشد اليه ويجوز الصدقة
 على الذم رجحا كان او غيره وعلى مخالفت الحق لا تعجز ولا تصب و
 قبل المنيح من غير المكن وان كان زيدا وهو يرد وصدة المسترضل
 اذا كانت من ذمته بقصده في الكتاب والسنة لانهم بالقرينة
 قالوا لا يرضل دفعا ليعمل به في غير مكنه فان ذلك امر مطلوب
 شرعا حق المعصم كما ورد في الاخبار وكذا لا افضل اظهار حاله فسد
 به سبعة الناس ليدفع الماخذه من القرض على دفع الفقره الثالثة
 الحية وتحت حيلة وعطية ويقطع الى الايجاب وهو على العقد لا على
 تملك الدين من غير عوض كوصلة وممكن واعيان ومخلدان و
 اهدت اليك وهذا لا يمنع بينهما ويتقيد كل في القبول وهو الملقظ اذا
 على الرضا والقبض اذن الواجب ان يكون مقبوضا بيه من قبل ولو
 وهبه ما يدهم يقتصر المقبض عليه ولا اذن وبه ولا حتى تان
 يمكنه فسد المصدا المقبض المشروطا غنى عن قبض آخر وعن صحة
 ثمان فبعد اذ لا يدخل المكن في ذلك مع كونه مقبوضا او اذ كان
 مع عدم القبض لفظة استعاضة حصوله بدها واطلاق العبارة
 يقتضي عدم الرضا بكونه بدها بايداع او عارية او قبض او غير
 ذلك والواجب اذ لا يقتل الفرق بين القبض اذن وعينه وهو
 اذ لا يلغى انصب شرعا وكذا اذا وهب لوكي لصحة القبض ما في
 يد لوطي كحق الايجاب في القبول من غير تحيد يد القبض لمصلحة و

فان قيل لو كان المكن قد قبض على الدين من غير ان يرضى به من قبل المكن
 فانه لا يرضى به من قبل المكن ولا يرضى به من قبل المكن
 فان قيل لو كان المكن قد قبض على الدين من غير ان يرضى به من قبل المكن
 فانه لا يرضى به من قبل المكن ولا يرضى به من قبل المكن

[illegible][illegible][illegible]

عن المظلل

قصص الأولاد

تصحيح بخطي الكلب

وعلمه المظن كالعلم وقيل يحرم من اجله سلطانا ويحرم على الصورة
 ذوات الارواح وعلمه بالمجته عن الصور المنقوشة على حجر البياض
 والورق والاقلام تحريمه سلطانا يمكن ان ينزل ذلك على الصورة
 على المثل في المثال والقلم بالمد وهو مد الصور المتشابهة على الزجاج
 المطرب او ما يسمي في بعض اقسامه فان لم يطرب سوا المكان في شعر او
 ام قرآن ام غيرها واستثنى من ذلك ما لا يستثنى من الاصل واللايل وامر
 ومنهم المصنف في الدرر من يقول للمرأة في الاعراس ان لم يحكم بها طلع
 تعال الى الجحيم ولو بدلت فيه شعر لا بد من ان يذبح ويبيع ضرتها ابدا
 الجاحل ولا يباح به وبعده الظالمين بالظلم كالكتابة على الجدران
 المظلم ويحرم الامور التي لا افعال المحلولة كالخياطة وان كانت في
 النوح بالباطل ان يصف الميت باليسيد ويجوز للمجن اذا لم
 سمها الاجانب وحجوا المؤمنين بكسر الهاء والمد وهو ذكر عابهم
 بالشر والافرن في المؤمن بين الفاسق وغيره ويجوز له ان يرمي
 كالحج من بعد والعقبة بكسر الغين الجعة وهو القول ما في حكمه
 في المؤمن عاينوه لو سمعوا مع انصافه وفي حكم القول الاشارة
 باليد وغيره من الخراج والتحايق قولوا وفعل كشبة الاعراب
 بقوله كقولنا انت متصفا كذا والممد لله الذي علم يجعلني كذا
 برفعه ولو فعل ذلك بحضوره او قال في نفسه ليس به من غلظت
 واعظم تابعا وان لم يكن عبيدا اصطلاحا واستثنى من ذلك ما يستر
 نسيان وجرح الشاهد والتكلم وسماعه ورد من ادعى ثبوت البره والفتنه
 في قتال او دعوى باله في الدين والاستانة على رفع المنكر ورد

العاصي الى الصلاح وكمن القول في استحقاق الاستغفار انما هو
 بالصدق والشهادة على ما فعل المحرم حبة وتادرتنا استحقاقها
 رساله شريفة من اراد الاطلاع على حقايق احكامها فليفت
 عليها وحفظ كتابها فضلا عن اللسان وعظم القلوب واستعملوا
 درهما قراءة ومطالعة ومذاكرة لغيا لتفهمها او تحفة على
 اهلها بما اشتملت عليه من اعلم دليلا لاثبات الحق او منتظلا
 لذكر من احكامها والحقية ويدون ذلك ان لا يهاون لم يمكن فزاد
 مواضع القيل والقال انقص عليها او تعلم السحر وهو كلام او كناية
 يحدث بسببه ضرر على من عمل به في بدنه او عقله ومنه عقود
 الرجل عن حيلته والقاء البغضاء بينهما واستخدام الحق واللا
 واستئثار المتساطين في كشف الغايبات وعلاج المصائب فليستهم
 بدين صحاح وامارة في كشفهم على سائر ما يتخذون ذلك فاعلم ان كل
 وتعليم حرام والكتب بدو حجب وقيل يستعمل والمحق اهتداء
 ان احقيقا وصوامر وجداني لا تجوز التجميل كما زعم كثير فلا يباح
 بطله ليكويها ويدفع حجاب السجود وربما وجب على الكفاية
 لذلك كما اختاره القم في الدرر والكفا في كسر الكمان وهي
 عمل يوجب طاعة بعض لجان له فيها بامره به وهو قريب من السحر
 او اخضرت منه والقباقية وهي الاستناد الى علاما وامارا يترتب
 عليها الما قنب ونحوه وانما يحرم اذا ترتب عليها محرمها او حزم
 بها والشبهة في حق الافعال العبيدة المترتبة على عداية اليد بالحق
 تليس على النفس كذا عرقها المم وتعليمها كسر حاسن العلوم والفتا

من بطلان القول

الحرة والقار بالآية المعقدة له حق التعبد بالتمام والنجاة واليقين
ولا يملك ما يترتب عليه من الكعب وان وقع من غير الخلف فحقيق
على الكعب ولو مضى بكنهه فالمضطر يرد بالبرهان على الكعب
بعدة ولو انحصر في محصور من وجوب التخصيص بهم ولو بالتسليم
والفرض كسر الفرض كسر بالدين بالمائة ووضع كسر في البر
ليكتب ثقله كسر بما لا يحصى كسر في المصلحة بالرب والدين وحده
بمزيد ما هو ليس بالمصلحة بالرب في المصلحة بها ليس ليت فيها
من غير محبتها ووصلت شرها وخرج ومثل فعل المصلحة من غير
مصلحة ولو انتفى التمسك لو كانت موجهة فلا تحريم وتزوين
كل من الرجل والمرأة بما يحرم عليه كل من الرجل السوار والمخاض
والشباب المختصة بما مائة ويختلف ذلك باختلاف الاركان و
الاصلح منه ترتيبه بالذهب وان قل من غير الاما استثنى و
كل من المرأة ما يختص بالرجل كالمنطقة والعمامة والاجرة على رجل
لنوق وكلفتهم وحملهم الى القتل والى القبر وحفر مقبرهم ودفنهم
والصلوة عليهم وغيره من الاموال الواجبة كفاية ولو اشتد حدة
الافعال على مندوب كغسلهم زيادة على الواجب وتنظيفهم و
وضعتهم وتكفينهم بالقطم المندوب وحفر القبر زيادة على الواجب
لجميع الوصفي كتم اليهم وحراسه كجثة الى ان يبلغ القامة وش
الحقد ونقله الى ايدى من فيه من كان على ما يمكن دفنه في علم جميع
الكعبة والاجرة على الافعال القالية من غير جلي كالعبد مثل الله
المكان بعيدا وفي الظلمة او في صحرة وعود ذلك ما لا يصد

بقايد

بقايد عند العقلاء والاجرة على التماس اللطاف وما لا يملكها ورثا
القاضي بغير اقله وكسبه مقصود اجمع رتبة بها وقد تقدم و
الاجرة على الاذان والاقامة على اشهر العقابين ولا يملكها لغير من
يتأهلها ولا يعرف بل يتيقن الاجرة ينقصر الى تقدير العمل والعرض
والمدة والصيغة الخاصة والزق منوط بتطبيقاتهم ولا فرق في تحريم
الاجرة بين كونهن من معين ومن حال البلد والمصلحة من المال
ولا يلحق بها احدا ما اعطى للمدة من من وثقت مصلحة المصالح
ان كان مقدرها وما على الاذان في ثياب فاعله الامم تحت ال
بغيره من الجهاد والقضاء بين الناس لمجرد رسال الخلق
ام لا سواء يعين عليه القضاء لم لا يجرى الزق من تحت المال
وقد تقدم في القضاء انه من جملته المنة منة والاجرة
على تعليم الواجب من التلخيص وجب عينها كالفائدة والسورة
والحكم العباد العينية ام كفاية كالتفكير في الدين وما يترتب
عليه من المقدمات علم وعلا وقيل الحكمين صبح العقود و
الايقاعا و تحريم ذلك **والا كسر** في القاصص وعلا في الآيات
بانه لا يعلم فاعله من الربا وبيع الاكفان ولا يملكه في كفة الدية
والوفا والرضخ في غير الناس من يله الناس واحكام الطعام و
جسد يتوقع زيادة كالمشعر والافق تحريمه مع استنفاد معة و
حاجة الناس اليه ووضاحتها في الدروس وقد لا يصلح الله علم
والله تعالى مرزوق والمكمل ملعون وباقى الكلام في بقية
والداجة لامصاحها الموصولة القلب ولبالرجة وانما كسر

كان البيع عبارة عن الإيجاب والقبول الملتزمين فلا يكفي المالك
وهو أصله على واحد من المتبايعين ما يرد من المالك عوضا عما
من الآخر بأقائه على ذلك لغير العقد المخصوص من سائر ذلك
الجليل في التصريح على المشهور بين أصحابنا بل كما يكون إجماعا على بيع
بالمعاملة التصريح من كل منهما فيما صار إليه من العرض لا سلك
ما كلفه على هذا الوجه إلا أن في التصريح فيه وصله إلى العقد
بحيث يتراعى على هذه العبارة لا قبل لأن الإجابة طاعة فيها ولا يتأخر
قوله في جبره الجبر فيها مع بقاء العين لأن ذلك لا يتأخر إلا بغير
ورجاء ظهر من بعض الأصحاب أن لا يتغير بغيره بغيره المالك على
وقوع امر بوجبه فظهر القابلية في الغناء فلو أن في هذا المقادير
مقتضى التزم بغيره وعلى الأول لا يتغير ولا يتغير بغيره
الرجوع مع بقاء العين على بيعه ذهابها وهو كذلك ويتغير
بثلث العينين وأحداهما وبعض كل واحدة منهما وتغيرا عن كل
وتغيرا عن الخطية ما عين المشتري بغيره بغيره المالك على
أما ليس الشرب مع عدم تغيره فلا أثر له في صحة وقصره وتغيره
وحياطه وتغيره من التصرفات المعيرة للمشتري بغيره المالك
نظرة على تغيره الجبر في العين وهذا استعمال من تحت اليد بالخذ
بغيره لا بد في التصريح بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
كالأصل ولا بد في الجبر وهذا يصير من ذهاب العين بغيره بغيره
خاصة وجها من جبره للمعاينة وليست حجة أو ساقطة
على أنها ليست بغيره بالانفاذ المالك على التراضي كيف تصير بغيره
لأجل ذلك مع عدمه

وشتق المعاملة أيضا مقابلة من الجانبين فلو وقعت بغيره
المرتبين خاتمة من ضبط الآخر على وجهه بغيره بغيره بغيره
تظير عدم تحقيقه وحصوله في التراضي بغيره بغيره بغيره
تدبره من السلطة دون الثمن ويتغيره بغيره بغيره بغيره
بلفظ الماضي العرفي كبت من البائع واشترت من المشتري وشترت
من المشتري بلفظ المستقبلين البيع والشراء وملك بالتقديس من البائع
من المشتري بلفظ المستقبلين ويكتفي بالإشارة إلى ذلك على أن على الوجه
مع العرض النظم لم يرد بغيره ولا يكتفي بغيره بغيره بغيره بغيره
مع الإقحام الصحيح ولا يشترط تقديم الإيجاب على العقد وأما
تقدمه حسن بل قبل تعيينه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
وغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
وتساو علم المالكين في تقابلها لكونه الآخر ووجه التبين النية
وغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
وتغيره على الإجابة لا بد من بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
لأن ما لو وقع العقد بلفظ اشتريت كما ذكره وأثبتت وأثبتت
أه لا يثبت وتبين أن إضافة البائع إلى الآخر كان لا بد من بغيره
لأن ما لو وقع العقد بلفظ اشتريت كما ذكره وأثبتت وأثبتت
للبيع والعقل والرشد والاختيار لأن بغيره بغيره بغيره بغيره
أكرهه لأنه لا بد من بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
من عدم الرضا أو الإذعان إلى المانع أثر العقد كعقد العتق حيث
انقضى العقد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

هذا هو الأصل في البيع
وإذا كان البيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

هذا هو الأصل في البيع
وإذا كان البيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

4/2

[illegible]

[illegible]

ملات العرض الذي انشأه به وهو الضرب فبان ان ذلك هو الذي
 فالاجارة السكونية ضد العقل من جهة واحدة من جهة الخارج
 عليه لان السكون من ان الصانع لا يدع عليه بل يتركه لخاصة به فيها
 كالعقد ويكنى اجرة العقد والبيع او انقلنا وانما وضعت او وضعت
 وشبهه كاجرة اليد والبركة والترتبه فان لم يكن انما من جهة واحدة
 لانه من جملة ما هو من الشئ في ذاته بالاجرة كشيء الذي
 ودكوب الدابة يرجع كما عليه بل لخاصة الرجوع ببعض المانع وان
 مع وضع يده عليها لا يخرج كالتعاقب وان كان جاهلا ولو كان انما
 لما كان متصلا كان ام متصلا بالاجرة ام جاهلا يرجع عليه جازما
 وان كان جاهلا وكذا يرجع بعض المبيع منه لوجه الثاني بوجه
 بعضه مع تلك بعضه بغيره وانما بوجهه والقيمة التي وقته يوم
 التفت ان كان التعاقب بسبب الشئ وبالا على ان كان بسبب زيادة
 فحينئذ يرجع المتبقي على الباقي بالقيمة ان كان ما قابا عالما كان
 جاهلا لانه لم ولم يحصل منه ما يجب نقل عن ملكه فانه انما
 عرض عن شئ لم يملكه وان تلف قبل والفايد اكثر من الذي عليه
 الشك في الاجل لا يرجع به مع العلم بكونه ضرا لملكه ولا وبكل لانه
 سلكه على ان لا تدفع له لعدم استخدامه لو كان بمنزلة الاباحة
 بل ظاهر كلامه عدم الرجوع به مطلقا لما ذكرنا من اوجه وهو
 بناء على ان وقاية البعل ومع تلفه بعد علم نوح الاجارة لا ترجع
 لم يملكه مطلقا بل دفعه متعاقبا لكونه عرضا عن المبيع ويكون متصلا
 له ولو تصرفا فيه بغير تصرفات متعاقبات يكون متصلا عليه والبيع

غنية في مخرج التي هي على اليمين باليمن ان كان ما قيا عالما ان
 حاصلا انما له ولم يحصل منه ما يريد نقله عن مكانه فانه انما
 عن صحنه ثم لم يبق له وان نقله من وان نقله اكثر من الذي عليه
 التذكرة الاجماع لا يخرج يدع اعلم بكونه غير المالك ولا وكيل له
 سلكه على ان لا تقع عليه بعدم استحقاقه له ويكون بمنزلة الاباحة
 بل ظاهر كلامه عدم الجوع في سلكه الا كراهة من الوجه وصح
 بقا القول وقاية العبد ومع نقله بعينه نوع الاجازة لا شر
 لم يبق له سلكه بل قد سرقا لو كان عن صحن المبيع ويكون مضمنا
 له ولو سرقا باليمين وقد سرقا عن صحنه ويكون مضمنا عليه وانما

1871
1872
1873
1874
1875
1876
1877
1878
1879
1880
1881
1882
1883
1884
1885
1886
1887
1888
1889
1890
1891
1892
1893
1894
1895
1896
1897
1898
1899
1900

بقائه فهو عين مال المشتري ومع تسليمه لا باحث يحصل له يرجع الملاك
فيكون القول بجواز الرجوع به مطبقا قويا وان كان لا ينافي ما لم يثبت
الاجماع على خلافه والواقع خلافه فقد ذهب المحقق الى الرجوع به
مطلقا وكيفية تحريمه بصرها بالبيع فبمع عدم رجوعه المشتري به
في اقله فلا بد له ان يذهب الى ان المالك لا يملك ولا فرق وقد الحكم بين
المالك والمشتري في الرجوع به ^{في الرجوع به}
المغاصب ختم بالبيع فتقوله مع عدم اجازة المالك ^{في الرجوع به} يرجع المشتري
على المبيع ما عداه ^{في الرجوع به} الملاك حتى يزيده العتقة من الغن ولو ثبتت العين
منه ^{في الرجوع به} ما عليه على الا وجه له الرجوع على ان يكون له ما عدا المالك اقل
من العتقة فلا يرجع به له ^{في الرجوع به} هو عتقة له فلا يرجع بين العرض و
المعرض ويتناول به الرجوع به مطلقا لرجوعه على ان تكون العين
مستقره عليه ^{في الرجوع به} كذا هو حاله في الرجوع به في العين
ان ضاعه للمشتري ^{في الرجوع به} ان كان على فانه لا يرجع له على ما
هو عليه ^{في الرجوع به} ومن المالك يكون المخصص له ما لم يثبت فانه لا يرجع له
رجوع عليه ^{في الرجوع به} فيكون له في مقابلته نفس على اولى هذا اذا كانت
الزيادة على الغن ويجوز له حال البيع اموال المجتدة بعد تحقها حكم
الثمرة يرجع بها على ايضا كغيرها مما حصل له فباعتقاده نفس على
الاثبات ^{في الرجوع به} المشتري على المالك
الاثبات ^{في الرجوع به} من وجوبه وذلك له بغير عرض اما
انقعه عليه ونحوه مما حصل له في مقابلته نفع يرجع به قطنان
كان حاصلا بكونه مائلا او ما دونها من الرجوع عليه ملكه والاثبات
في الرجوع به ^{في الرجوع به} المشتري على المالك
لم يجز المالك لغيره البيع في ملكه وقت قبل اطلاقه على اجازة ما ذكرنا

بقائه فهو عين مال المشتري ومع تسليمه لا باحث يحصل له يرجع الملاك
فيكون القول بجواز الرجوع به مطبقا قويا وان كان لا ينافي ما لم يثبت
الاجماع على خلافه والواقع خلافه فقد ذهب المحقق الى الرجوع به
مطلقا وكيفية تحريمه بصرها بالبيع فبمع عدم رجوعه المشتري به
في اقله فلا بد له ان يذهب الى ان المالك لا يملك ولا فرق وقد الحكم بين
المالك والمشتري في الرجوع به ^{في الرجوع به}
المغاصب ختم بالبيع فتقوله مع عدم اجازة المالك ^{في الرجوع به} يرجع المشتري
على المبيع ما عداه ^{في الرجوع به} الملاك حتى يزيده العتقة من الغن ولو ثبتت العين
منه ^{في الرجوع به} ما عليه على الا وجه له الرجوع على ان يكون له ما عدا المالك اقل
من العتقة فلا يرجع به له ^{في الرجوع به} هو عتقة له فلا يرجع بين العرض و
المعرض ويتناول به الرجوع به مطلقا لرجوعه على ان تكون العين
مستقره عليه ^{في الرجوع به} كذا هو حاله في الرجوع به في العين
ان ضاعه للمشتري ^{في الرجوع به} ان كان على فانه لا يرجع له على ما
هو عليه ^{في الرجوع به} ومن المالك يكون المخصص له ما لم يثبت فانه لا يرجع له
رجوع عليه ^{في الرجوع به} فيكون له في مقابلته نفس على اولى هذا اذا كانت
الزيادة على الغن ويجوز له حال البيع اموال المجتدة بعد تحقها حكم
الثمرة يرجع بها على ايضا كغيرها مما حصل له فباعتقاده نفس على
الاثبات ^{في الرجوع به} المشتري على المالك
الاثبات ^{في الرجوع به} من وجوبه وذلك له بغير عرض اما
انقعه عليه ونحوه مما حصل له في مقابلته نفع يرجع به قطنان
كان حاصلا بكونه مائلا او ما دونها من الرجوع عليه ملكه والاثبات
في الرجوع به ^{في الرجوع به} المشتري على المالك
لم يجز المالك لغيره البيع في ملكه وقت قبل اطلاقه على اجازة ما ذكرنا

منه من كل ما كان له من
في الدنيا من كل ما كان له من

منه من كل ما كان له من
في الدنيا من كل ما كان له من

قولان وكيفية القتل الثانية سواء كان بالحققة ام بالمثل وفي غير القتل
من المدة بعد قولان والمروءة العلم وحمل على الكراهة وفي غير القتل
القابض من غير مطالبة وحيوان اجدها العلم الامع طويها بحيث
يودحها الضمير ولو انكر الرجوع هنا الى الحكم فالاقوى توفيقه
عليه وصحة العلم اي جميع من له الولاية من تقدم توفيقه على العقد
بان يبيع من نفسه ومن له الولاية عليه في الوكيل والمقاضي فلهما
توفيقهما طويها ويومان من غير الاقوى بل من غيرهما وصرفها
في الله ومن لعدم الادلة وعدم وجوه ما يصل للتفصيل ولو ان
الوكيل جازر لانتفاء المانع من حيث يكون المشتري مسلما اذا اتاه
محصلا او مسلما لما في ملكه للاقتضاء من الاضمان والمأثور من الاذلال
واشياء السبيل له عليه ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
وعلى من يورثه جازا له ملكه وفي حكم السبل ولادة الصغر والجنون
وموتهم في غير ذلك من مقتضى ما فيه وليتطبعكم بالسلامة فاهم
الاقتضاء من مقتضى ما فيه لانتفاء السبيل بالحق وفي حكمه
عليه في البيع ومن انزجرت به ومقتضى بل في غيره وضابطه جواز
حيث يعقب الصغر وفي حكم البيع ملكه له اختيار كالحاجة للاعتناء
كالارث والسلامة عليه بل يبيع على بيعه من سلم على نفسه مع الا
والأجل عفا بوضعه على يد المسلم الى ان يوجد رغب وفي حكم
يبيع على اجازته له الواقعة على يده لا على منته كالواستكان
وفي حكم البيع باعاضة وفي الحاق ما يوجد في كتاب غيره ساعد
وفي غير نظير من غيره وعلم صدق الاسم وفي الحاق كتب الحديث

المؤلف

البيعة له وجهان **الاول** بغيره كونه المبيع مما جاز ان ي
يقول الملائكة عاتلا بغيره بغيره في دفعه خاليا كالخمر التي
التي كلياته والقارب الفشران ونحوها وفيه الغل ونحوها ولا
تتم فيها يقابل بالمال وان ذكر كذا في دفعه في الحاقه وهو كذا
عابا ومقتضى لانتان وان كانت ظاهرة الا في الملاءة فغيره
والملاءة مضمونة مقدرا بالمقدار المعلوم والملاءة لحظ الانتفاع به
ولا الجاهل من الملاءة لانتفاء الملك عنها من المتبايعان فيما يتان
وكذا بعد الملاءة قبلية القتلان اعتبرناهما فيهما الاجرة ولا
الاجرة المقصورة بغيره العين اي انهما رضى العراق والشام
لا في السبلين قاطبة لاعتقاد على المقصود الاتباع لانتفاء المقصود من
بنا وشيخه في غير الاقوى وتحتي بعبارة ما دامت الآلة فماذا اذا
رجعت الى اصلها والمراد منها الحياة ومقتضى ما المرات في ملكها
التي يبيع ويصرف كغيرها من الاملاك والارث علم جواز بيع
ملكه اي ورواها الله شره النقل الشيخ في مخرجات الاموال على
علم جواز ان قلنا انها تمتعت بغيره لانتفاء الناس فيها مع ولو ان
انها تمتعت على جازر وفي قبيل المبيع بقوله بغيره بغيره
ينقل الاجرة المقصودة على الوكيل لانتفاء لانتفاء الاجرة ان ثبت لم يوف
على ما ذكره وان لم يثبت فتنقل الى التليل بالغيره بغيره وبغيره
فيما ذكره على ما ذكره سابقا من كل ما لا يبيع في الجواز للشيخ
الا تار في جميع دورها ما كانت عليه علم الضمير في المثل المثل للارث
عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكفي في حكم المسجد لانتفاء الاموال مع ان

منه من كل ما كان له من
في الدنيا من كل ما كان له من

و نام صاحب کتاب
در این کتاب
و نام صاحب کتاب
و نام صاحب کتاب

فرموده التوراج
 استاذ انساب
 وهو ابن رشيد
 واعلموا ان
 فرغانه على جنوب اسم الى

المفتي

غلب

عقبت الماء جلت في

المطبعة

لما كان الزمان قد انقضى على أمر القومين ثم انقضى الزمان
 على طاعة قارقه فصرح اليه ان استحققت لان حقه اسير
 لو كان الشرع جاهلا بعبية غير احبها ولو جرحي عمدا لا تفر مني
 مع موتي على رضا الحق عليه ولا ودية لان القهر في جناية العبد
 اليه وان لم يخني عن مله سيده فاني تان في بيعه اليه والا وديت
 الحق فيقتض موت الانبياء بطلان اليه وقد نظر الى اهل حق الحق
 عليه قبله ورجوعه الى امه فانه ذلك لا يقتضي المظان ولا
 عن بيع الفضول ثم ان اجاز اليه ورجوعه اليه المالك ولو
 لم يبيع اليه وان قتله واسترقه بطل ويصير لشره ويقتل شره ماله
 مع جهله لبيع العبيد للغوات ولو كانت الجناية في غير المضر واسترق
 ما فيه بيع ولشره اليه مع جهله للغير فاما العاصي باقا
المادة يشترط ان يقر بقتله او جرحه ومما قبله عقد
 اليه فلا يبيع بحكم احد المتعاقدين او جرحا شافيا وان ورد
 في رواية شاذة جوارحه المشرعي فيه لم يحكم بالبيعة فاما ولا
 يبيع ولا يقهر وان شرط لبيعه الجاهل وشتره لغير الحق معها
 خلا للشرعي في الورود ولا يبيعه فيما اسلم ولا يبيعه لغيره
 مطلقا ان كان اليه حرة من احلها فحرف ولا يبيع ولا يملك
 كانه درهم وان كانت خاصة لا يبيع ويصنع مع نفسه الا بعد الموت
 ولا يبيع ولا يبيعه وان علم بانه يستحق الجاهل فبيع بغيره ان كان له
 كان ناسيا وان اقبل في العقب لم يكون له المصلحة لان شرطها اقبل
 شرط صحة اليه سوا العقد لانه ان يقبل الشرعي اليه ويحكم

فان قيل وان كان متينا دخل في عموم البهيمن المتين وهو مضمون
عرضنا له في غلوتين من سبعة ورتبا احتل المنع لان كان متينا
عرضنا له في غلوتين من سبعة ورتبا احتل المنع لان كان متينا
والجواب باننا لم نقل لانه كالنوتى وقد بينا ان في الترتب
منه مضمونه كلفا له الدواب بخلاف المذمومين وكيفية
لا يمنع من صحة البيع **الثامن عشر** اذا لم يرد في طرف حازم مبيع
معدا منقطع فاحتمل ان المادة به لا ينفك سواء كان طارئا به
والذي اعين وزنه الثمن قطعاً اوم ناقصاً ولو لم يرد المادة
استطاع ما يرد بالاسم التام ولا فرق بين استاطة غير متناهية
وتبين ما يرد في طرف ولو لم يرد من غير وضع جاعلاً
الطرف والمطلوب سبيماً واحداً يوزن واحد فالأثر في الجوز
الحصول مرة للجوز الواحد لا في كل واحد من الجوزين
متفرقاً الا المبيع هو الجوز لا كل فرد فيه وصه وقبل البيع حتى يعلم
مقتضى كل واحد انهما في نوع سبيعين وهو ضعيف **القول الاول**
وفي القدر التقية في استنباطه من الكتب ليس صحيح العقد
فاسد ولم يرد في الاثر طمعية الاحكام بالاستدلال كما
علم الاس ما التقية بل في التقليد لان الماد به هنا عرضنا له
متين وقد قال عليه من اجزائه غير علم ولا ريب انهم يطمعون **الثاني**
المتين من المتناهي في الاتصاف فلا يفرق بين المتين وغيره من
التفريق والتحقيق لو طارئ عليهم لبيب مقصود في قوله بان كان

الاول

فان قيل وان كان متينا دخل في عموم البهيمن المتين وهو مضمون
عرضنا له في غلوتين من سبعة ورتبا احتل المنع لان كان متينا
عرضنا له في غلوتين من سبعة ورتبا احتل المنع لان كان متينا
والجواب باننا لم نقل لانه كالنوتى وقد بينا ان في الترتب
منه مضمونه كلفا له الدواب بخلاف المذمومين وكيفية
لا يمنع من صحة البيع

فان قيل وان كان متينا دخل في عموم البهيمن المتين وهو مضمون
عرضنا له في غلوتين من سبعة ورتبا احتل المنع لان كان متينا
عرضنا له في غلوتين من سبعة ورتبا احتل المنع لان كان متينا
والجواب باننا لم نقل لانه كالنوتى وقد بينا ان في الترتب
منه مضمونه كلفا له الدواب بخلاف المذمومين وكيفية
لا يمنع من صحة البيع **الثامن عشر** اذا لم يرد في طرف حازم مبيع
معدا منقطع فاحتمل ان المادة به لا ينفك سواء كان طارئا به
والذي اعين وزنه الثمن قطعاً اوم ناقصاً ولو لم يرد المادة
استطاع ما يرد بالاسم التام ولا فرق بين استاطة غير متناهية
وتبين ما يرد في طرف ولو لم يرد من غير وضع جاعلاً
الطرف والمطلوب سبيماً واحداً يوزن واحد فالأثر في الجوز
الحصول مرة للجوز الواحد لا في كل واحد من الجوزين
متفرقاً الا المبيع هو الجوز لا كل فرد فيه وصه وقبل البيع حتى يعلم
مقتضى كل واحد انهما في نوع سبيعين وهو ضعيف **القول الاول**
وفي القدر التقية في استنباطه من الكتب ليس صحيح العقد
فاسد ولم يرد في الاثر طمعية الاحكام بالاستدلال كما
علم الاس ما التقية بل في التقليد لان الماد به هنا عرضنا له
متين وقد قال عليه من اجزائه غير علم ولا ريب انهم يطمعون **الثاني**
المتين من المتناهي في الاتصاف فلا يفرق بين المتين وغيره من
التفريق والتحقيق لو طارئ عليهم لبيب مقصود في قوله بان كان

فان قيل وان كان متينا دخل في عموم البهيمن المتين وهو مضمون
عرضنا له في غلوتين من سبعة ورتبا احتل المنع لان كان متينا
عرضنا له في غلوتين من سبعة ورتبا احتل المنع لان كان متينا
والجواب باننا لم نقل لانه كالنوتى وقد بينا ان في الترتب
منه مضمونه كلفا له الدواب بخلاف المذمومين وكيفية
لا يمنع من صحة البيع

فان قيل وان كان متينا دخل في عموم البهيمن المتين وهو مضمون
عرضنا له في غلوتين من سبعة ورتبا احتل المنع لان كان متينا
عرضنا له في غلوتين من سبعة ورتبا احتل المنع لان كان متينا
والجواب باننا لم نقل لانه كالنوتى وقد بينا ان في الترتب
منه مضمونه كلفا له الدواب بخلاف المذمومين وكيفية
لا يمنع من صحة البيع

الروايات الخيرية

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a continuation of a narrative or a list. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

أَوَالْكَهَالَةِ

على المذبح

۲
باسمہ

ولا ترك الريح على الخماطين ^{في} حيث تحصل قوت ليوه كل ذلك مع
 للريح اما للنجار فلا مع الرق كاد عليه **عشر** ^{في} ترك
 الريح على الموعود احياء ^{البراهمة} ما يقول له اهل العلم ان من اجل احتياجه
 الموعود به ترك الريح عليه ^{البراهمة} كالتا اذا قال لا ابل لبل فلم ^{البراهمة}
 الثالث بيان حجم عليه الريح والملايد اكله الكه الحرف **ثالث**
 ترك المسكن في الشوق والاضيق فيه بل ياد الى خضا حاضته
 ويخرج منه لاند وارض شي الخون كان السيل مارة على الكه ^{البراهمة}
 على العكس ولا فرق في ذلك بين الناس وغيره ولا بين الملوك
 عامة وغيرهم **رابع عشر** ترك من اكل الكه ^{البراهمة} وحلم الدين
 غاسبون على شئ الدنيا من لا يلبس الا الكتف والاشوة والاشا
 اومن لا يلبس الا قال ولا ما قبله والحاج رفيع الخالة ^{البراهمة} وحلم الدين
 لا يلبس اللحم في كسبه ^{البراهمة} قال الجوهري دخل عاتق نوح الى الله فوجد
 عروصه وهو خارج فوالك ساراك وقد عده وركب ^{البراهمة} ظهر اذا
 قد وعليه مناشة كانه يبل ^{البراهمة} في غيرة المؤمنين في الامة
 النقص ابدانهم ^{البراهمة} عن احوالهم ملا اقام ظلم في الملوك
 طالع يد من كماله ^{البراهمة} ملا اقام في مناجاة من كسفت عنه علم
 واني في بعضا من مخالفتهم ^{البراهمة} اهل الله فلهن عند ولا يتدلى
 عروص من احوال الكفار والاضل والعارف ونبي النجاة في احوال
 كالتا لبرهان شي خصل ^{البراهمة} الى **الخامس عشر** ترك المتعز ^{البراهمة}
 امون في اقام بحسن خلد الزبادة والفتنة المودين ^{البراهمة} في اللحم قبل

يتم من الممنوعه في الاشارة المتضمنة للتحريم وحمل على ذلك **الاشارة**
فان الزيادة في السعة وقت الحاجة على ما في الدلالة لا يصح
ثم يرد ان اشارة القول على ان اشارة الدلالة لا تدل على ان
يحرم الزيادة في الدلالة ويجعلها المكوت **الاشارة** في قوله الموم
الاستئصال في الحظا في ما بين طابع الفجر الى طابع غروب الشمس
ولا وقت دعاء وخطبة ومصلحة الله تعالى لا يستحقان وفيما نحن
الدعاء في ما بين طابع الفجر من الغروب **الاشارة** في قوله
المؤمن في يوم اخيه المؤمن سبعا وعشرين يوما فلو كان طلبه شيئا في الذي قبله
ان لا يتغير في زيادة سنة لمصلحة ما بين ابي عبد الله في قوله
منا عايناهم اتفق وهو البائع عليه القول في يوم التوبة على
اخيه وهو غير معناه التوبة من قبل التحريم لانه لا اصل في التوبة
ما عايناهم في يوم بعد التوبة او غير طهره ما قبله على عدله
فله كراهة في التحريم ولو كان السوم بينهما شيئا سواء دخل احدهما
على الثاني **الاشارة** فان اشارة فيه معا قبل على الذي لا يحسد نفسه ولا
ما حدهما لصداق القول في الموم ولا كراهة في ما يكون في الدلالة
لا انها موضوعه في طلب الزيادة فادام الدلالة في طلبها فادام
الاتفاق بين الدلالة والتحريم فلهذا كراهة لا تكون في
الدلالة وان كان بيانا للدلالة وفي كراهة طلب التوبة من بعض
التقاضي للتربة له فلهذا من عدم صدق الدلالة في السوم في حيث
الطلب من موضوع ما دون الممنوع حيث لا يكون محملا في

الاشارة في قوله الموم

والنقطة الغلط لعدم التحريم على القول بغير الموم وانما الثالث
ولا كراهة في ترك الممنوع منه لانه قضاء حاجته لا فيه واما
استحبابها فيه لو كان مؤثرا ويحتمل كراهة لقولنا ان كراهة في قوله الموم
الاغنية على فعل الموم وهذا القوم من خواص هذه الكفا
الاشارة في قوله في كل حال ضابط وهو الذي له الملبس
وان كان قريبا فالاشارة لا تتحمل في كل حال بل هو في قوله
معيهم من بعض وجعل بعضهم ايتى على التحريم وهو من وجع الحق
ولا كراهة في وجهه لاشارة عن دليلها او في قوله اخيه المؤمن
به فلو انشئ في الغريب فلهذا سبعا وعشرين يوما فلو كان
مباينين بل كانت مسا عدا عن بعض الغير ولو باع في قوله
وان قيل فخره ولا مانع لتركه الملبس في الاصل **الاشارة** في قوله
التيق وهو الموم الذي كسبها لطلبه البيع عليهم وان
سوم وحدهم في قوله فادام فلو كان فادام فادام فادام
ما عايناهم اذا قصد الخروج قبل ما اتفق معا فلهذا كراهة
فلهذا كراهة في ما سوبع حمل الملبس او الملبس في الزمان
الملك فلو علم به لم يكره في غير من قبله فلهذا كراهة
فلهذا كراهة في الملبس والمسلمين من قوله الموم من غير
يطلب من غير ما حده وكذا في غير ترك فلهذا كراهة في
فلهذا كراهة في قوله فادام فادام فادام فادام
فلهذا كراهة في قوله فادام فادام فادام فادام

الاشارة في قوله الموم

الاشارة في قوله الموم

لیکھو

Handwritten notes in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

يكون في هذا الوجه وان كانا معا غن كونه على لسان القياس قد
يجعل منها من امرأة ثم شروها منها وشيئة الى اسقاط الا
شركة نظر المطلقا لانه من غير المختار في التليل بالان
من ولها لا تملك سعة من سعة المستطيل وان
منها شيئا ويكون ما شاء وصبر او طاعتا الا زمان
حيثما وان يغير من غنله وامثلة المامل بوضع المامل في
التي عن طاعتها في بعض الاحيان وضعه ولدها واستقر
من والوان المامل من ثرا فلا يصح له ولا قولى لا كفا
اربع اشهر وعشرة ايام لم يولد او كراهه ولها ان
في ذهابه من طاعتها شيئا كراهه شيئا لانها انما هي
المع حكايا لائق وسبها على تحديد هذه الغاية على ان
على الكراهه ولا يجوز في ذلك الاستدراك على قوله ولا
الاستمتاع على الاقوى في الصبي وقبل تمام الجمع فلو لم يكن
الاستدراك انهم في العلم بالقرين وتحقير الولد لا في غير ذلك
خاصة ومقطوع الاستدراك وحسب انحاء فانما كانت قد
المادة والاقوى وجوبه لاجتناب قية المادة لا طلاق التور
ولو وطئ المامل بمدة الاستدراك فان لم يفعل كرهه
واستقبله على قطعه في الدية بينه وبين غيره علان فيلحقه
مادة ما انما انما هو وليها لانها قد انقضت في نفسها
انقضت ويجعل له شيئا يغيره لا تغذاه ينطقه ولا يبيع الا

هذا هو الوجه في الاستدراك
في المامل

الاستدراك في البيع بحيث كل ملك زائل وطاوت بغيره المعقود
ما ليس بالارث وقصره على المصنف ولو كانا معا من غير
انهم وصح البيع بغيره ويتعين لهما المسمى في ذلك
اذا طاعها الصبي وطاعها ملكا له ولو كانا معا بغيره
الاستدراك ولو بالوضع في يد غيره وجب ويحكي المشتري ولا
حاجة في غيره والقرينة بين الطفل والام قبل سبع سنين الذكر
في المملوك والام في الذكر حلال وهو حرم في ذلك في
وضا في القرينة في الاستدراك في المملوك قبل تمام
في المملوك لانها بالبيع عنه وقد قال الله عليه
من فرق بين والدة ولدها فرق الله بينه وبين غيره
تخرج المملوك من اقرى وهل في ذلك الترخيم او الكراهه بغيره
رضاء الام وحسب ان حرمها ذلك ولا فرق بين البيع وشراء
الا قولى وهل يتبع الحكم الرعي الام لا احكام المالك لهما
في الاستدراك في المملوك كالاخت والتدبير والحكاية قولان
ذلك لدلالة بغير اخبار عليه ولا يفتي الحكم الا بجملة
فيكون المملوك شيئا بعد استيفائه من المالك وطاوت
ما يقع عليه الوكيل او كان له ما يجوز بغيره لا في المدة وبيع
مديون في الام لبا انما قبله فلا يجوز مطلقا لما فيه من التلبس
هذه في الولد فان لا يغيره ويغيره ما حرم وجماعه فيها
مسألة في الولد لو ولدته الحيوان عيب قبل النصف طلق في

هذا هو الوجه في الاستدراك
في المملوك

في المملوك

[illegible][illegible]

٣
فصل الثاني
في بيان مقصود هذا الكتاب

الفائدة

بين الامرين والاشقيين من هذا الاول ولا يرد الامر عما استوفاه من هذا
اركانت تحت يدك وفيه الولد يوم ولا تدركه كان قد اكلها و
حان وجهها اس عياله المذكور انما هي على المايح في حمله يكون
سحقه لما تقدم من وجوه المتبني الى اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله
نعم انه في المتن من ذكر هذه الدنيا المتبني على مقدار ما يرجع به
ما لا بد الا انه على متبنيها الراسط طامع استيلاها ولا فرق
من غير المتبني من الراسط بل من علم الا انه بعد من حيث البيع وحياتها
على احوال القرابين وهو الذي ينفذه اهل الحق المبين ان
ذلك حق المولى ولا نور ولا نور ولا نور ولا نور ولا نور ولا نور
ام ولد لا ياتي في نفس الامم ملك غير الحق وفي من كان عليه
ما هو الا ان الاكل استباحا المارة لا هو لغيره وفيه حجب عما
في وان المحل لغير المحل لغيره فظاهر الاستحقاق ونسبة المحل
فيهم بل هو عليها الجحيم ولو لم يفتت بالاولاد من
مضاهيا الراسط تقدم ولو كانت حق المتبني في البيع من هذا
ذكر رسله لكان لو كان بغيره من هذا احد الامرين من هذا
اجزوها علم التداخل لان احدهما الامرين عوض الراسط و
البيان عوض حياته فلا يدخل احدهما الاخر ولو كانت
طامعا مستحقا لها الا انتفاع لم يرجع فيش ولو علم من ذ
ما يفتق كانه ناسيا والولد عرف وعليه اهل البيت ولا يختلف
طال البان كان هذا هذا على البيع ثم تجده لما علم مرجع بانه

هذا هو الحق المبين
ولا يرد الامر عما استوفاه من هذا
اركانت تحت يدك وفيه الولد يوم ولا تدركه كان قد اكلها و
حان وجهها اس عياله المذكور انما هي على المايح في حمله يكون
سحقه لما تقدم من وجوه المتبني الى اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله
نعم انه في المتن من ذكر هذه الدنيا المتبني على مقدار ما يرجع به
ما لا بد الا انه على متبنيها الراسط طامع استيلاها ولا فرق
من غير المتبني من الراسط بل من علم الا انه بعد من حيث البيع وحياتها
على احوال القرابين وهو الذي ينفذه اهل الحق المبين ان
ذلك حق المولى ولا نور ولا نور ولا نور ولا نور ولا نور ولا نور
ام ولد لا ياتي في نفس الامم ملك غير الحق وفي من كان عليه
ما هو الا ان الاكل استباحا المارة لا هو لغيره وفيه حجب عما
في وان المحل لغير المحل لغيره فظاهر الاستحقاق ونسبة المحل
فيهم بل هو عليها الجحيم ولو لم يفتت بالاولاد من
مضاهيا الراسط تقدم ولو كانت حق المتبني في البيع من هذا
ذكر رسله لكان لو كان بغيره من هذا احد الامرين من هذا
اجزوها علم التداخل لان احدهما الامرين عوض الراسط و
البيان عوض حياته فلا يدخل احدهما الاخر ولو كانت
طامعا مستحقا لها الا انتفاع لم يرجع فيش ولو علم من ذ
ما يفتق كانه ناسيا والولد عرف وعليه اهل البيت ولا يختلف
طال البان كان هذا هذا على البيع ثم تجده لما علم مرجع بانه

عنه طار الحمل ويخطا الباقي الراعي ولا يختلف مولى والد له
ومعهم في عياله من هذا الماذون من المولى الماذون ولا يفرق
المولى الى مولى الماذون واسترقا لعبد الحق لا مابدا لانه
فيكون قوله مقدما على من حج عند علم البيت ولا فرق بين
اي من العياله الذي يفتقه الماذون اما الماذون او لا وان كانت
الرواية تضمنت كونه اياه لاشترائها في البيع الفسخ لغير قول
في المبدأ ولا يبين دعوى مولى الاب شره من حاله فان كان
قد وقع للماذون طامع به فاشترى اياه من سيده فماله على
لا انه قد يلا ولا يلا يدعيه في البيع ومدعيه الحق مقدم على
الفاخر الما رضة بغير المتبني بغير الماذون انما قد تضمنت
والرواية تضمنت الاول ولا يبين استحقاقه على حج وعلمه لان
ذلك لا يدخله في التجميع وان كانت الرواية تضمنت الاول
والاصل في هذه المسئلة رواية علي بن ابي حمزة عن الباقر بن
منه الى ما دون الفاتين عنده لغيره في عياله الما في فاعق
ايها وانما يفتق مولى الراعي فافهم وادبه ذلك وروى من
مولى الماذون دعوى الاب اقرا شره على الدفعا لان التجرد
دعا لمولا في بيعه من الما تون بيته وعمل بعضهما السجدة
شبهه وبنا لا يفرق من والمم هنا وطاعا طرحت الرواية
سندها وبنا لغيرها لاصول المذهب في رد العبد الى طراح
اعتل به بيه ودعوى فشا ومدعيه الحق مقدم وهو حق

ولا يثبت
يدعيه على ما يثبت

هذا هو الحق المبين
ولا يرد الامر عما استوفاه من هذا
اركانت تحت يدك وفيه الولد يوم ولا تدركه كان قد اكلها و
حان وجهها اس عياله المذكور انما هي على المايح في حمله يكون
سحقه لما تقدم من وجوه المتبني الى اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله
نعم انه في المتن من ذكر هذه الدنيا المتبني على مقدار ما يرجع به
ما لا بد الا انه على متبنيها الراسط طامع استيلاها ولا فرق
من غير المتبني من الراسط بل من علم الا انه بعد من حيث البيع وحياتها
على احوال القرابين وهو الذي ينفذه اهل الحق المبين ان
ذلك حق المولى ولا نور ولا نور ولا نور ولا نور ولا نور ولا نور
ام ولد لا ياتي في نفس الامم ملك غير الحق وفي من كان عليه
ما هو الا ان الاكل استباحا المارة لا هو لغيره وفيه حجب عما
في وان المحل لغير المحل لغيره فظاهر الاستحقاق ونسبة المحل
فيهم بل هو عليها الجحيم ولو لم يفتت بالاولاد من
مضاهيا الراسط تقدم ولو كانت حق المتبني في البيع من هذا
ذكر رسله لكان لو كان بغيره من هذا احد الامرين من هذا
اجزوها علم التداخل لان احدهما الامرين عوض الراسط و
البيان عوض حياته فلا يدخل احدهما الاخر ولو كانت
طامعا مستحقا لها الا انتفاع لم يرجع فيش ولو علم من ذ
ما يفتق كانه ناسيا والولد عرف وعليه اهل البيت ولا يختلف
طال البان كان هذا هذا على البيع ثم تجده لما علم مرجع بانه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten notes in a cursive script, likely from a manuscript or ledger.

القول بالقرعة مع انهم قد وردوا الاقرار انما لانها اقضية
 ولا استثناء في طولي بالحق تخصيصها بهذا الخبر والقول بالحق
 مشكوك الى دونه لبيت سلبه الطريق والحكم السابق مع ذلك
 فكذا انما القول بقرعة مع الاقرار كقولهم الاستثناء
 القرعة لكن مع الاستثناء الى ان يقر في بعض الاصل
 استثناء من الاقرار فيجب ثلث وقع في احد ما الاقرار انهم
 بالوقوف صر هذا اذا كان قولها قولها اما لو كان لا فصحها
 كما يظهر من الرواية فانما احلنا ذلك العبد بطلان امرنا مع
 السابق بطلان المقادير واللاحق جواز لا يتغير ملك العبد
 لشيء **قوله** الاصل المسوق من امر من البيع لا يجوز نقلها
 لان ما لا يملكها من غير ما نقلها احد من السابق ما احلنا
 بالقرعة والحكم ردوها على ما بها واستخادتها من قبل
 انهم لا يبيعون بالبيع ما زاد على البيع او اشترى من دونهما
 ايمان او يبيعون ذلك من الاستثناء بطلان امره وقيل انما
 ممكن من السابق من ثلثه ويصنف جميعا الى اراوى ومخالفة الحكم
 للوصول حيثما نأكل الفرق ومعهما كذا وما كانها من قبل
 انهم فكيف يتوهم من سببها ان ظاهرا لا يستحقها ولا كذا
 ومن ثم لم يسمها الحق القول بغيرها ولكن يتكلم كذا بطلان
 على البيع لان ان عمل على ردوها على ما كانها الا على البيع لموا
 للرواية الدالة على ردوها على ما استقر عليه لرواية المتخذ

قوله بالقرعة مع انهم قد وردوا
 قوله الاستثناء الى ان يقر في بعض الاصل

قوله بطلان المقادير واللاحق جواز لا يتغير ملك العبد

قوله بطلان امره وقيل انما ممكن من السابق من ثلثه

المتخذ على ردوها على ما بها واستخادتها من قبل
 احد من السابق ووردت من قوله والمتخذ على الرد اليه با
 تكليف لردوها اليها لعلها اما لا تارة تارة وتوقف على ذلك
 وقد استدلنا بان خبر جميعا بين حق المشتري وحق صاحبه
 نظرا الى انما لا يجوز في الحقيقة وانما احلنا بطلان امرنا مع
 اعتبارها مريضا فلا يضر في حالها حالها من قبل
 ان بطلان ذلك لا يصح لنا من قبل الحكم والقول بالحق
 يتم لو كانت الرواية ما استدل به في قوله بطلان امره وتكليف
 بالرد لا يقتضي جواز ردوها اليه في كل غائب ووردت
 لا اثر له في هذا الحكم ولا لكاه الغائب في الما يثبت
 عليه الرد المبر وهو اطلاق القول في المال بغير الحق بالاول
 والظاهر من كماله في هذا الترخيم مع انهم انما في الترخيم
 وكذا المتألف للقرع ليس هو في الامر فكيف لا يكون في رد
 ينقص بما لا يصلح الدية فان تخرجت عن ذلك لا يرجع عليه مال
 المسم المحترم بالاصل فلتأخذ من الاقوى الى اولى الرواية
 برأى من سببها ومن ثم ما يقع حد ويوجب العلي باوانا
 بما يقع على قاعدته في الترخيم بيننا تباعد وردتها المستثنى
 لهذا الغرض لا يصول والا قوى ويوجب ردنا لقرعها على ما كانها
 او كذا او ما منه ومع المتخذ على الحكم وانما انهم بطلان
 بالبيع مع قبلة غير ان كانا المشتري جازها في قضا ولا

قوله بالقرعة مع انهم قد وردوا
 قوله الاستثناء الى ان يقر في بعض الاصل

قوله بطلان المقادير واللاحق جواز لا يتغير ملك العبد

قوله بطلان امره وقيل انما ممكن من السابق من ثلثه

هذا هو الموضع الذي فيه...

لا تتسبب له... لا يجوز بيع عبد من عبد من غير...
سواء كانا شرايين في العتقة والعتقه...
للإطلاق ولا عبداً لك...
ضميمة وتقبل بغيره...
كلما وثق الأجزاء...
المطهر وضعف...
موصوفاً على وجه...
ضبطه...
موصوفاً...
ورفع إليه...
منه...
فبعد...
المشهور...
بل لعم...
فان قلنا...
لا تقبل...
قلنا...
صحيح...
ليرتكب...
ذلك ما...

هذا هو الموضع الذي فيه...

هذا هو الموضع الذي فيه...

المذموم...
فيكون...
والمراد...
مقتضى...
حاشا...
الثالث...
على...
الخص...
على...
أما...
حاشا...
على...
أما...
وقد...
الموجود...
وجله...
لا...
عنه...
المخالفة...

هذا هو الموضع الذي فيه...

هذا هو الموضع الذي فيه...

هذا هو الموضع الذي فيه...

[illegible]

الحق طارعا لا يشترط العلم الا في حق هذا السند المرفوع
في المرافعة والمردود بها الخطا يكون في ادراكه صلح او شيئا
من غيرهما ما لا ينفك او شيئا يها او مستور بها لغيرها غير صحتها
من غيرهما عندنا موصوفا طالا وان لم يتحقق الحمل وولدت
او لم يولد من غيرهما لئلا يفتقد العوض ولا يتحقق طائفة
تربيا طائفة من غيرهما الواقع في كل واحد من طائفتها طائفة
عندنا عندنا ومقتضى طائفة من العدة ولا يترتب عن الفصل
ناتج الحقايق ما لم يثبت والامتناع في غيرهما **الفصل الثاني** في بيان
البرع فاما على احوالها لولا اقصاء اقله فاصلا لولا
قابل للمعنى على قضاها ولولا الادلة خلافا لمد وقدرت
كونه سبلا او القبول **فصل** في معنى قوله وان لم يعلم خلد
ما فيه لانه في غير مكمل ولا يروون بل يكتفي في عرضها **فصل**
ومقتضى اي سقوطها بالحق بان شرط قطعه قبل ارجاعه
الدواب فاذا ما بعد ذلك وجب المنع من قطعه بحسب شرط
كأنه يفتقر الى شرط قطعه وقدره في ارضه فلا تله
في طالع ولا يفتقر الى طالع طالعها لئلا يثبت ارضه من الدين
التي فيها قبل امكنه تسليم الاطلاق وبعد امكنه التي
تصل فيها مع الفقيه ولو كان غيره قبل وان قطعه وجب طالع
قطعه مع اشاع المسمى من غير ان خلاص الحكم وكذا الاطلاق
والا فمضى توقفه على ارضه في معنى المسمى مع ما كانه فان
الارض في معنى

حاتله ناسقا القطع وضاعا لا ينفذ الحظ والم اقباع والم الحظ اليه ما
 الا من من من العدد وان لا ينفذ الا من انفق نقتس ليس اذا كان
 الخاص غير من شاي **كتاب الله** يجوز ان يقبل احدك من دين
 حلا حية من الدين بحسب معلوم وان كان منها ولا يكون ذلك
 ومن ثم لا ينفذ في شرط البيع بل معلوم مستقيل وفي كتابه
 منع من الصلح والبيع بالثمن بشرط السلامة ولو كان صلحا
 شرط وقدم المبيع وانما الصيغة لفظ القابل وقيل الاضمار
 على شرطه اتفاقا عليه بذلك المستقبل الزائد ويلزم لو نفي
 وقام الحكم بان قران مشروط بالسلامة فهو غير صحيح والصلح

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

تكملة في معرفة النقاد

فان كان يكون لربية ومعه عورديا وفينقي ويدي عورديا
عند ذلك في دمه ولو كان في دمه في الدن ترينيه واما يكون
في دمه فانما البيع والقبض صحيحان لان ما في الذمير غير المتصور
يكون من يعرف منه فانما حصل وكذا في القبض ما كان قابض
ذمته فحصل القابض قبل التفرق والاصل في هذه المسئلة
ما دوى من المصلحة قال في ذمته واما في القبض المتأخر
ذلك صحيح وان قبضا مملو من القدين من واحد
وهو مملو من خا من الزيادة الى التزويد لا التحويل والتحويل
والقبض والرضا فيه يكون في ذلك كويل القابض لا يحتاج
الى زيادة الى تكلف اداة هذه الشروط بعمل الا ان التحويل
في قولنا القيد واما على وجه القيد او القيد في البيع
بغير التوكيد في البيع نظر الى ان التوكيد في البيع في
القبض عليه وان كان ذلك انما حقيقا عدل الى الحق
والشرط ولو قبض البعض فانه قبل التفرق صحيح في ذلك البعض
البعض وبطلان البقاء غير في الجان ما صح وانه
ليقبض الحقيقة ان لم يكن واحدا بغير طيف فاحترق البعض
لو كان فاحترق بغير طيف فاحترق واحد فاحترق
خبره واما الاثر ولا بد من قبول كويل البعض منها او احدا
في قبض القيد قبل تفرق المضافين ولا اعتبار بغير التوكيد
في قبضها او كويلين وفي حكم قبض القيد ما تقدم فكان في

هذا هو الوجه في ان القبض في البيع لا يشترط ان يكون قبضا كاملا بل يكفي ان يكون قبضا على ما في الذمير من المصلحة

هذا هو الوجه في ان القبض في البيع لا يشترط ان يكون قبضا كاملا بل يكفي ان يكون قبضا على ما في الذمير من المصلحة

فان كان يكون لربية ومعه عورديا وفينقي ويدي عورديا
عند ذلك في دمه ولو كان في دمه في الدن ترينيه واما يكون
في دمه فانما البيع والقبض صحيحان لان ما في الذمير غير المتصور
يكون من يعرف منه فانما حصل وكذا في القبض ما كان قابض
ذمته فحصل القابض قبل التفرق والاصل في هذه المسئلة
ما دوى من المصلحة قال في ذمته واما في القبض المتأخر
ذلك صحيح وان قبضا مملو من القدين من واحد
وهو مملو من خا من الزيادة الى التزويد لا التحويل والتحويل
والقبض والرضا فيه يكون في ذلك كويل القابض لا يحتاج
الى زيادة الى تكلف اداة هذه الشروط بعمل الا ان التحويل
في قولنا القيد واما على وجه القيد او القيد في البيع
بغير التوكيد في البيع نظر الى ان التوكيد في البيع في
القبض عليه وان كان ذلك انما حقيقا عدل الى الحق
والشرط ولو قبض البعض فانه قبل التفرق صحيح في ذلك البعض
البعض وبطلان البقاء غير في الجان ما صح وانه
ليقبض الحقيقة ان لم يكن واحدا بغير طيف فاحترق البعض
لو كان فاحترق بغير طيف فاحترق واحد فاحترق
خبره واما الاثر ولا بد من قبول كويل البعض منها او احدا
في قبض القيد قبل تفرق المضافين ولا اعتبار بغير التوكيد
في قبضها او كويلين وفي حكم قبض القيد ما تقدم فكان في

ام وكيلين

هذا هو الوجه في ان القبض في البيع لا يشترط ان يكون قبضا كاملا بل يكفي ان يكون قبضا على ما في الذمير من المصلحة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

٢
فان تعادلهما لم يكن الخط
الغالب برأيه اللهم عليها
واللهوس واقبل القسط وانما
للدوس وظاهر الاكفر

لنفس الصاد وتلك بل الياء جمع الصانع حكم تربية المحدث في جوارحه
مع احتياها بها وتبينها واحد مع العلم بزيادة الن من معاشه
وعلى الانفراد بغير حبه ويجيب على الصانع الصدقة مع جعلها
بكل وجه ولو علم في تصورين وجه الخلق منهم ولو لم يصنع جعل
حق كل واحد بمصومه وتجب على المجل بها الصدقة بغير وجهه
والا فربما انفقوا لغيره ولو لم يرسل بها ايها الصدقة لعدم الاداء
الذي لم يظن حان ما اخلت الملتزم منه ما اذا رضوا وامر الا
فيما الباقي ووجه العلم اذن الشارع في الصدقة فانه
الضمان ومعرفة هذه الصدقة المقررة والمساكين بل يكون
من الصنائع الموجبة لتخليص المال كالتجارة والطين والطين
والخبايا ولو كان بعضهم معلوما وجب لغيره فحقه على
هذا يجعل الخلق في كل وجه مباداة لا يتحقق عند الفراق على
كل واحد فلو انشئت من هذا محجلا ثم بانها غير لغيره كما في
ما فيهم والدانين شيئا ما لغيره عند ما في الصدقة
وعليه لعدم الاصل على التيقن والوفاء بالصدق والقيام
بغيرها ولو ظهر شيئا للمباين مما كان ومثلا من وجه
بان ظهر الدوام عانا او رصا صلا على ان كان مانع
عليه العقد بغير مقتضى ما يترك والصدق باع له فان كان ما رآه
مما انه مطلق المصداق لغيره كذا في الاصل والصدق كذا
بدرهم وان كان بازا عاكفا في العيش مع البيع في السلم وما

هذا هو الوجه في
الصدق في السلم
فان كان المدين
مستغنيا عن السلم
فلا يلزم له الصدقة
لان السلم ليس
بمباين للمباين
فان كان المدين
مستغنيا عن السلم
فلا يلزم له الصدقة
لان السلم ليس
بمباين للمباين

وما قابل ويجوز ذلك منها الصانع مع العمل بالصدق ليقين الصدقة
ولو كان العيب في العيش كغيره الجوهري واضل الى الصدقة ولو كان
ما رآه عاكفا على الارض فيقول الارض في ذلك يلزم زيادة عاكفا العيب
التي هي الى الارض لان هذا النقص حتى يوفى حكم الصحيح في المانع
ما رآه الميمان كان صرا كما لو باع رصا غيبة فظهر عيبا
من النقص في الارض والوقت اما ثبوت الارض طلبايب ولو كان
لغنا زيادة عرضة للاختلاف واعتبر كونه في العمل للصدق وجه
الرد فظاهر له انه مشتت بها الى العيب في قوله وبعدا للصدق له
الرد ولا يجوز اخلا الارض من هذا المصدق لان يكون صرا بعد
الصدق ولو اخلا الارض من غيرهما قيل والقائل الملائمة بان
لا تخرج كالمنا وضعت لغيره الا ان كان يكون حيلة المصدق في تزيين
وصرف والمبيع ما اخلت عرضة لغيره للصدق ويشكل الارض في
منه القيد والتمتع فيها لغيره المانع فانما اعتاد الارض في
في واقعا فاما على غيره مما وضعت في القيد المانع في القيد
لا فضل الارض ويكون رصا بان الثابت وان كان هو القيد
لما لم يتبين الا باختيار الارض ولو لم يكن الارض في القيد
كان اقله فاعلم بان القيد الذي هو غير المانع في اختيار
في غيره في غيره في القيد في القيد في القيد في القيد
سواء وضعت الصدقة في نفس الايمان قبل التفرق كما يكون في غيره
قبل بل علم به انه انما من يطلب منه قيدا انقضا على حيلة غيره
الارض في غيره

هذا هو الوجه في
الصدق في السلم
فان كان المدين
مستغنيا عن السلم
فلا يلزم له الصدقة
لان السلم ليس
بمباين للمباين
فان كان المدين
مستغنيا عن السلم
فلا يلزم له الصدقة
لان السلم ليس
بمباين للمباين

الم قدح من الذهب شاقا من النقر الخفاف
 حيل قوما سفا اعتادوا ليلقا القافض الجوفين
 لدى هرس الخند ولم يحالوا بالثقل البازيغ

وَأَمَّا الْخَالِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهُمْ أَكْثَرُ
وَأَمَّا الْخَالِدُونَ فِي السَّمَاءِ فَهُمْ أَكْثَرُ
وَأَمَّا الْخَالِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهُمْ أَكْثَرُ
وَأَمَّا الْخَالِدُونَ فِي السَّمَاءِ فَهُمْ أَكْثَرُ

1787

في قوله تعالى
 لا يفرق بينكم وبينهم
 في الدين ولا في الدنيا
 ولا في الآخرة

انما يثبت خلافه وما وقع فيه كاف في الحكم بوجوب التقاضي لا
 حكم طارعه بعد ختم البيع وقدره على ان يتولى الا بالبارقة
 لا ينفك المانع من بيع وجوب التقاضي وهو الميثاق على ان يتولى
الفصل الثاني في الميثاق وهو مع مضمون في الميثاق مضمون
 عام من قوله المجلس الى اجل معلوم معينة خاصة وينتقل
 الى قول الميثاق وهو الميثاق على ان يتولى الميثاق والميثاق
 بالتحصيل وفي الميثاق وجه كذا في كذا الى كذا وقيل ان
 وهو الميثاق اليه وهو الميثاق في قوله في قوله ولو جعل اليه
 منه حاز فليظن البيع والتمليك واسلمت ملك واستلمت
 تسلمت ونحوه وتبين في قوله في قوله في قوله في قوله
 الحقيقة التوقية كالمحظرة والشيء في الوصف الرابع في قوله
 بينا مشا ذلك النوع كالمحظرة بل الذي يختلف الاجل
 الترخي اختلاف فاعلم ان لا يفسح غير عاقبة فلا يردج الاختلاف
 اليسير غير الموثق اليه والمخرج من الاوصاف والاعرف ونما
 التما عرف مباشرة التنية ومثل العقبة منها الاحكام والمعتبر
 فما كوصف ثانياً ولما لا شمس الميزان لا اختلاف في ثمان الا في
 الاختلاف في المعنى كرايع فيها الثانية فاذ بلغها او في قوله
 المجرور بطل والاشح واستمر ط الميثاق والودع جاز لا مكان
 تحصيلها بسهولة والرجوع قبل ما يطابق عليه اسم الميثاق فان
 عند زاد حيزاً وما يصدق عليه اسم الميثاق في قوله تعلق الوصف

وذكر المجلس

انما يثبت خلافه وما وقع فيه كاف في الحكم بوجوب التقاضي لا
 حكم طارعه بعد ختم البيع وقدره على ان يتولى الا بالبارقة
 لا ينفك المانع من بيع وجوب التقاضي وهو الميثاق على ان يتولى
الفصل الثاني في الميثاق وهو مع مضمون في الميثاق مضمون
 عام من قوله المجلس الى اجل معلوم معينة خاصة وينتقل
 الى قول الميثاق وهو الميثاق على ان يتولى الميثاق والميثاق
 بالتحصيل وفي الميثاق وجه كذا في كذا الى كذا وقيل ان
 وهو الميثاق اليه وهو الميثاق في قوله في قوله ولو جعل اليه
 منه حاز فليظن البيع والتمليك واسلمت ملك واستلمت
 تسلمت ونحوه وتبين في قوله في قوله في قوله في قوله
 الحقيقة التوقية كالمحظرة والشيء في الوصف الرابع في قوله
 بينا مشا ذلك النوع كالمحظرة بل الذي يختلف الاجل
 الترخي اختلاف فاعلم ان لا يفسح غير عاقبة فلا يردج الاختلاف
 اليسير غير الموثق اليه والمخرج من الاوصاف والاعرف ونما
 التما عرف مباشرة التنية ومثل العقبة منها الاحكام والمعتبر
 فما كوصف ثانياً ولما لا شمس الميزان لا اختلاف في ثمان الا في
 الاختلاف في المعنى كرايع فيها الثانية فاذ بلغها او في قوله
 المجرور بطل والاشح واستمر ط الميثاق والودع جاز لا مكان
 تحصيلها بسهولة والرجوع قبل ما يطابق عليه اسم الميثاق فان
 عند زاد حيزاً وما يصدق عليه اسم الميثاق في قوله تعلق الوصف

انما يثبت خلافه وما وقع فيه كاف في الحكم بوجوب التقاضي لا
 حكم طارعه بعد ختم البيع وقدره على ان يتولى الا بالبارقة
 لا ينفك المانع من بيع وجوب التقاضي وهو الميثاق على ان يتولى
الفصل الثاني في الميثاق وهو مع مضمون في الميثاق مضمون
 عام من قوله المجلس الى اجل معلوم معينة خاصة وينتقل
 الى قول الميثاق وهو الميثاق على ان يتولى الميثاق والميثاق
 بالتحصيل وفي الميثاق وجه كذا في كذا الى كذا وقيل ان
 وهو الميثاق اليه وهو الميثاق في قوله في قوله ولو جعل اليه
 منه حاز فليظن البيع والتمليك واسلمت ملك واستلمت
 تسلمت ونحوه وتبين في قوله في قوله في قوله في قوله
 الحقيقة التوقية كالمحظرة والشيء في الوصف الرابع في قوله
 بينا مشا ذلك النوع كالمحظرة بل الذي يختلف الاجل
 الترخي اختلاف فاعلم ان لا يفسح غير عاقبة فلا يردج الاختلاف
 اليسير غير الموثق اليه والمخرج من الاوصاف والاعرف ونما
 التما عرف مباشرة التنية ومثل العقبة منها الاحكام والمعتبر
 فما كوصف ثانياً ولما لا شمس الميزان لا اختلاف في ثمان الا في
 الاختلاف في المعنى كرايع فيها الثانية فاذ بلغها او في قوله
 المجرور بطل والاشح واستمر ط الميثاق والودع جاز لا مكان
 تحصيلها بسهولة والرجوع قبل ما يطابق عليه اسم الميثاق فان
 عند زاد حيزاً وما يصدق عليه اسم الميثاق في قوله تعلق الوصف

والصليح وسائر المثلثة المأهولة للاستراج لئلا يقصده ليلته
الملاذ وتات الاستراج كقصة العبد وكسوة وعطاف الرب
نعم العلف الا يزيد على العقد لتعيين يدخل والاجرة وما في حقه
لا نعم الماشريت بهذا الا ان يقول ما ساجرت بكذا فان
يشتم سأل الشئ لتخصر بها واعلم ان دخول الذكورة
ليس من جهة الاخبار بل في الية علام الشري وذلك ليدخل
في قوله بعك بما اشترت وبما قام على او بما اشترت واستأجر
ودر بكذا وان طر الحبيب وجب ذكره لقول السبع بكذا
حين شرائه وان اخذ رثا بسببه اسقط لان الارش جزء
من الشئ فكانه اشتره وباعده وان كان قوله اشترت بكذا
حقاله النقصان الذي هو بمنزلة النقص ولو كان الارش
بسبب جنايته لم يسقط من الشئ الا ما نحن متجه لايقتضاه
العقد كمنع الية ^{العدوية} بغيره بل ما هو في حقه من النقص
المعقد كمنع الية بغيره بل ما هو في حقه من النقص
العقد حيث يضمن له بمقتضى العقد ايضا كان كالوجود
حاليه وبهم من الجارة اسقاط مطلق الارش وليس كذلك
وتأنيدها صريح في الدوس كغيره ولا يقيم ابعاض بحلة
ويجوز ما يقتضيه التقطع من الشئ وان كان متساوية او
اخر بما لان المبيع المقابل للشئ هو الجميع لا الافراد
ان تقطع شئ عليها في بعض الموارد كالمثلثة بعضها نظمه
كثيره في الاخبار بقدر ما في وما في حقه وجهه وجهه
او غلطه فيه يتقارر اقرار تغير الشري من رة واخذ

الزحف

الذي وقع عليه العقد لغرضه وقبل الماخذه بحسب الزيادة و
 ربحها لكن بما كان ذلك هو مقتضى المباح شرعا وبشفق
 بعدم العقد على ذلك فكيف ثبت مقتضاه وهل يشترط في
 ثبوت خبر المشتري على الاول بقوله وعلى ذلك وجهان اوجه
 لعدم اصالته بقا لمع وجود المقتضى وعدم صلاحية ذلك
 المانع في النكاح وانتقل عن كذا انتقالا لازما او وجوده
 مانع من ردة كالا يستلزم رد مثل او يقتضي ان اختار الضم
 ياخذ الاخر او عوضه مع تقدمه ولا يجوز الاختيار بما اشترى من
 عقلا بهما وولده او غيرهما لانه خلافة وتبدل في مفعول
 ذلك ان وقع البيع لكن يتخير المشتري اذا علم بمرده واخذها
 كما لو ظهر كذبه في الاخبار نعم لو اشترى من ولده او عقلا
 من غير ما قبله بيع عليها ولا ممانعة على الزيادة وان لم يكن
 منه بيع جائزا لانتفاء المانع من الزيادة من غير ما ذكر
 وكذا لا يجوز الاختيار بما وقع عليه التاجر على ان يكون له
 الزائد من غير ان يعقل هذه البيع لانه كاذب في اخباره اذ
 مجرد التقييم لا يوجبها والقسم على تقدير بيعه كذا لما في
 للتاجر من الدلالة لا المانع لان كل عمل خلافا لاجرة عادة فاذن
 المشتري ربحا الى المجرى ولا فرق في ذلك بين ابتداء التاجر
 به واستعماله للدلالة للثمن خلافا للخصم بحيث حكمه
 بملك الدلالة انما يرد في الاول استناد الاخبار صحيحا يمكن عملها
 على الجواب بناء على ان لا يقدم بينهما فهو من الجمل انما

مکتوبات

بید و خورشید

المواضعة وهي كالمواضعة في الأحكام من الأخبار على العجوة والكثرة
 الاتية في قصة معلومة فيقولون بك بما اشترته أو تنقسم
 على من وضعة كذا أو حدة كذا ولو كان قد اشترته بما لا يقال
 بك ما لا وضعة درهم من عشرة فالشرايعون أو
 كل عشرة زاد عشرة أجزاء من واحد عشر من مائة درهم لأن
 الموضوع في الألف من نفس العشرة علا بظاهر البعض وفي
 الثاني من خارجها انتهى قال من أحد عشر ولو أضفت الوضعة
 إلى العشرة احتل الأربع نظر إلى احتمال الإضافة للام وبين
 والحق هو الأول لأن شرط الإضافة بمعنى من كونها تابعة
 لا تعينية بمعنى كون المضاف جزءا من المضاف الير
 بحيث يصح المطالبة على المضاف بغيره والأخبار بغيره كأن
 قصة الجوز من كل بعض القوم ويدل على أن كل القوم لا
 على بعضه ولأن يد على يد والموضوع على بعض العشرة فلا
 يضر بما عتد يكون بمعنى اللام ورأيها المتولية وهو
برأس المال فيقول بعد عليها بالثمن وما يتبعه ويشترط
العقد فلا قبل العقد مثلا جنسا وتلك وصفة ولو قال بك
 أنك بالثمن وبما قام عليه وعنه ولا يقتضيه الأول إلى ذكره
 ولو قال أنتك أسلعة احتل في الدرهم والجواز والتشريك
 جائز فخوان يجعل فيه نصيبا بما يخص من الثمن بأن يقول
 شريكك بالتصيف بنصفه بنسبة ما اشترى مع عليها بقدر
 ويجوز تقديره بالهزة ولو قال شريكك بالنصف كفى وزنه

على كل واحد من عشرة أجزاء من
 درهم واحد عشر من مائة درهم
 لأن الموضوع في الألف من نفس
 العشرة علا بظاهر البعض وفي
 الثاني من خارجها انتهى

نصف مثل الثمن ولو قال شريكك في النصف كان له الربع الآن
 يقول بنصف الثمن فيجب النصف ولو لم يبين نصيبا كان له
 في خمينها وأطلق بطريق المبيع ويحتل كل واحد على النصف
 وهو الشريك في الحقيقة ببيع كل واحد للشام برأس المال
 يختص من مطلق البيع بصفته بلفظ اللام في الربا
 بالقصر والخذ بالذم وأوردته أعجل وروده للمبايعان
 إذا قدر بالكيل أو الوزن وزاد أحدهما من الآخر قدما ولو
 يكونه متوجلا وتجره يؤكد وهو من أعظم الكائنات والدرهم
أعظم وزر من سبعين ذبعا وأوردته وكسرها ذلهم
 رواد هشام بن سالم من الصادق وم وضابط الجوز هنا أول
 تحت اللفظ فخاصه كقوله النبي والتمم فالتمم جرحا
 والتمم جرحا كذلك والخطبة والشعر هنا جنس واحد
فالمشهور وإن اختلفا لفظا واشتراكا لاصناف الدالة الآن
 الصيغة على اتحادها فالحال في المعارض وفي بعضها الشعر
 من الخطبة فاعو إلى اختلافهما نظر إلى اختلافهما صورة وكل
 ولو قال وطعا وأدراكا واسما وحسب مجموع ثم حاق بغيره
 كالزكاة جنسان أجمعا والتمم تابعة للحيوان فلم يضاف
 والمزج جنس بشمول الخطوط والبقر والتمم جنس والتمم
 والتمم جنس ولا ريب في المدد مطلقا على أنه القولين
 ثم كبره ولأنه لو ألد له فيصور لكل منهما أخذ الفضل
 على الأصح والأجود اختصاص الحكم بالنسبة مع الأب فلا ينفك

فوقه من مائة درهم
 وهو من مائة درهم
 في خمينها وأطلق
 وهو الشريك في الحقيقة
 يختص من مطلق البيع
 بالقصر والخذ بالذم
 إذا قدر بالكيل أو الوزن
 يكونه متوجلا وتجره
 أعظم وزر من سبعين
 رواد هشام بن سالم
 تحت اللفظ فخاصه
 والتمم جرحا كذلك
 فالمشهور وإن اختلفا
 الصيغة على اتحادها
 من الخطبة فاعو إلى
 ولو قال وطعا وأدراكا
 كالزكاة جنسان أجمعا
 والمزج جنس بشمول
 والتمم جنس ولا ريب
 ثم كبره ولأنه لو ألد
 على الأصح والأجود

البعض الام ولا مع الجيد والاولاد ولا الى ولد له ^{فقط} لا
بالخصصة على ورث البقي من احتمال التصدق في الاخيرين ^{الاولاد} لا
اسم الولد على اسمها ولا بين الزوج وزوجته دوام اوتة
على الظاهر ولا بين المسلم اذا اخذ المسلم الفضل والابنت ^{فيكون له نصف ماله} ولا
خبرة في محرم بين العاقل وغيره ولا بين كونه في ارض
والاسلام وعيت بينه اي بين المسلم وبين الذمي على الاثر
وقيل لا يثبت كالحرفي للمرواية المخصصة له كما خصت
غيره وموضع الخلاف ما اذا اخذ المسلم الفضل ما اعطاه
ايها الزوجان ^{الزوج} قطعا ولا في النصف الاضاليت بيعا ولا عاوضا
بل هي بمنزلة من غيره ومن جعلها بيعا مطلقا او ممتنا لها
على اديت فيها الربا ولا يضر عقد الزوجين ^{منه} والزوجان يقسم
الزاد وكسرها باخرجه ^{منه} وعنده اليسير احد العوضين
دون الآخر وزيادة عنه لان ذلك لا يتصدق في طلاق ^{الثالثة} المقتة
والمساواة قديما ولو خرجا من المعتاد وقدرت على يسير الزاد
وغيره ما لا يترك النصف عنه غالبا كالمهر في طلاق ^{شبه}
او الرثية ^{شبه} ويقتصر منه على ما اذا اراد بيع احد المتعاقبين
بالآخر متفاهلا بالقيمة الى التاخير بينهما والقيمة ^{شبه} متعاقبا
لحال تكون القيمة في مقابل الزيادة ^{شبه} ويجوز بيع المتخيرة
ودرههم بين اودرههم ويبدل ودرههم وانما دورهم
ويصرفه كمال المألفه وان لم يفضله وكذا لو ضم غيره ^{شبه} بزوج
ولا يشترط في القيمة ان يكون ذات وفيه مقابل الزيادة ^{شبه} نطر

فقد بنا را المفاد رحمهم تعالى في ذلك من جهة المروية وحصول
التفاوت عند المقابلة وتوضيح ان الفرق عليها باعتبار الفرق في
بعض الوجوه لا يقدح في حصول ^{الرضا} العقد بالبيع فانما
وقع على المجموع بالبيع ^{الرضا} فالقبض في بعضه لا يستقر اليه نعم
لوعرض بسبب بوجبه كالموتفاد المرام المعق قبل القبض او
ظهر سخاها وكان في قبض ما يوجب الزيادة ^{الرضا} فقبض الزيادة الى الزيادة
بطلان البيع ^{الرضا} لا لزوم التفاوت في قبض الواحد والبطان فيهما
التألف خاصة لان كلاهما في قبض قد يقر بل يخالفه فاذا اقبل على
ما قبله خاصة وهذا هو الاجود والموافق لاصول المذهب
والصحيح لاصل البيع ^{الرضا} والآثار مقتضى العاقل لزوم الرضا من
تخصيص الرضا ^{الرضا} بان يبعد بالماثل وبعده الزيادة وقد اختلف
او بعد البيع من غير شرط الحية في قبض البيع لان الشئ خرج زيادة
في العوض المصاحب له او بان يقر على كونهما صاحبه ^{الرضا} وبان
بعد التفاضل الموجب للمساواة ما افترضه وصورة حقه
في الذمة ومثلهما لو هو كل منهما الآخر عوضه ولا يقدح في
ذلك كله كون هذه العقود غير مقصودة بالذات مع البعض
تابعة للمقصود لان قصد التفاضل من الزيادة الذي لا يتم الا
بالقصد المبيع ^{الرضا} فمقتضى افترض وعزمه كان في القصد اليه الا
ذلك غاية سربة على صحة العقد مقصودة فكيف جعلها
غاية اذا لم يعبه قصد جميع الغايات المتبعة على العقد ولا يجوز
مبطلان الربا بالتمثل للعقل لكونه يتفصل لا اجتمع وكذا لو كان

مع لفظة كالعقب والذين يبيعون للعلامة المنصورة المايه اكره
 فيها ويثبت في الاول من غير تعدية رد القياس الحلة وقبل
 الجواز في البيع رد الحيز الواحد واستاد المايه اكره بظاهره
 على اعتبار المائله بين الربط واليايس وما اختاره المصنف
 وفي الدرر جعل التعدية الميز المنصور على وجه البيع في
 العوضين يجوز المتفاضل لقدا اجماعا ونية على الاقوى لا
 والاختيار واستدال المانع المعتبر في بظاهره على الكراهية ومن
 نفوذها ولا عبرة بالاجزاء المائيه في التميز ونقل والرفق
 بحيث يجعل قدره في كل من العوضين الموجه لهما له مقدار
 وكذا لو كانت مفسدة من احدهما كالميز اليابس واللبين
 لا اطلاع لتحقيقه عليهما مع كون الطوية يسيرة غير مقصورة
 كقيل الزوان والتين في المخططة الا ان يظهر ذلك من
 ظهريتنا بحيث يظهر التقاوت بينهما فيمنع مع اختيار عدم
 منه مطلقا كما اطلقه في الدرر وس وعز ببقاء الاسم الذي
 يترتب عليه تادويل بين عرفا ولا ياباه العلم بالمعروف مع
 التماثل لعم الغنم بالشاة ان كان من جوا لانه في حق العلم فلا
 يميز تحق المساواة ولو كان حيا فالجواز فوق لا يميز غير
 مقدرة بالوزن ويحجب به مع الاختلاف المانع مع وجود
 المصحح **الفصل التاسع في الخيار** وهو اربعة عشر فسمها
 وجمعه بهذا المقدار من خواص الكتاب **الاول** خيار المجلس
 اضاف الى وضع المجلس مع كونه غير معتبر في ثبوته وانما المعتبر

علم

علم المقرن اياهم في اطلاق بعض افراد الحقيقة او حقيقة
 عرفية وهو محقق بالبيع بان له ولا يشترط غيره من شروط
 المعاوضات وان قام متبادلا لغيره وبثبت للمبايعين ما لم
 يفترقا ولا يرد في الجايل بينهما غلبا كان ام رقيقا ما لم يفسد
 الاجتماع ام غير مانع لصدق عدم الفرق معه ولا يفسد لكل
 منهما المجلس وصحيبين وان طال الزمان ما لم يقاعد بالثبوت
 حاله العقد واولي عدم زواله لوقوع رابعته فيسقطها
 سقوطه في العقد منهما ومن احدهما بحسب الشرط وبما
 بعده بان يقول اسقط الخيار واوجب البيع والتمناه
 او اختراها وما ادى ذلك وبغيره احداهما صاحبه ولو
 بخطوة اختيارا فلو اكرها او احدهما عليه لم يستطع منهما
 من التنازل فاذا زال الاكرها فلهما الخيار في مجلس الزوال ولو لم
 يتعاضدا التنازل لم العقد ولو التزم به احدهما سقطت
 خاصة اذ لا ارتباط لهما احدهما بالآخر فلو وضع احدهما او
 الآخر لم الفاسخ وان تاخر عن الاجازة لان اثبات الخيار
 انما قصد به التمكن من الفسخ دون الاجازة لاصلتها وكذا
 يقدم الفاسخ على العجز في كل خيار مشترك لا مشترك في جميع
 في العلامة التماسا لهما ولو خيرة فحك اختيارهما باق اما
 التنازل فظاهر اذ لم يحصل منه ما يدل على سقوط الخيار وانما
 الخيار فلا تسمية صاحبه اتم من اختياره العقد فلا يدل عليه
 وفيه يسقط خياره استنادا الى ما رايه لم يثبت عندنا **الفاصل**

علم المقرن اياهم في اطلاق بعض افراد الحقيقة او حقيقة عرفية وهو محقق بالبيع بان له ولا يشترط غيره من شروط المعاوضات وان قام متبادلا لغيره وبثبت للمبايعين ما لم يفترقا ولا يرد في الجايل بينهما غلبا كان ام رقيقا ما لم يفسد الاجتماع ام غير مانع لصدق عدم الفرق معه ولا يفسد لكل منهما المجلس وصحيبين وان طال الزمان ما لم يقاعد بالثبوت حاله العقد واولي عدم زواله لوقوع رابعته فيسقطها سقوطه في العقد منهما ومن احدهما بحسب الشرط وبما بعده بان يقول اسقط الخيار واوجب البيع والتمناه او اختراها وما ادى ذلك وبغيره احداهما صاحبه ولو بخطوة اختيارا فلو اكرها او احدهما عليه لم يستطع منهما من التنازل فاذا زال الاكرها فلهما الخيار في مجلس الزوال ولو لم يتعاضدا التنازل لم العقد ولو التزم به احدهما سقطت خاصة اذ لا ارتباط لهما احدهما بالآخر فلو وضع احدهما او الآخر لم الفاسخ وان تاخر عن الاجازة لان اثبات الخيار انما قصد به التمكن من الفسخ دون الاجازة لاصلتها وكذا يقدم الفاسخ على العجز في كل خيار مشترك لا مشترك في جميع في العلامة التماسا لهما ولو خيرة فحك اختيارهما باق اما التنازل فظاهر اذ لم يحصل منه ما يدل على سقوط الخيار وانما الخيار فلا تسمية صاحبه اتم من اختياره العقد فلا يدل عليه وفيه يسقط خياره استنادا الى ما رايه لم يثبت عندنا الفاصل

[illegible]

امر بالقية

امر بالفتح تجاز الشراء سمي له الفسخ والقضاء له ان لا يعين عليه
 لان الشرط محدد استيعاها الا التزام قوله وان امر بالالتزام لم يكن الفسخ
 قطعاً وان الفسخ امر جعل بالشرط ولا يلزم جعل الفسخ خياراً
 فالحاصل ان الفسخ يتوقف على امر لانه خلاصته في العقد فخرج
 الحاشية واما الالتزام بالعقد فلا يتوقف وظاهر المأثرة و
 كلام الاصحاب ان المتأثر بغيره لم يلزم له الفسخ ولا الالتزام وان
 اليه الامر والحق خاصة فتقول المفسر قال المتأثر فخرجت
 اجزئ فذلك وان سكت فالامر بالزوم ولا يلزم المتأثر الا
 ان فرق المتأثر بالفتح بينا للجهل بالشكل ما ذكرناه وان فرق
 بالكره بينا للفعلي بمحض الشرط له المأثرة فلهذا قال
 فخرجت لعدم له بالفسخ واجزئ لعدم له بالاجازة لزم
 وان سكت لم يلزم ولم يفسخ سواء فخرج لان بغير استيعاها بعد
 ولم يفعل فتشاه لزم له ما يشاء من ان لا يجب عليه امتثال الامر
 وانما يتوقف فسخه على موافقة الامر وهذا الاحتمال انفس الحكم
 كذا في هذه العبارة على القول الرابع خصوصاً بقرينة قوله ولا يلزم
 الاختيار ان الزوم المتعلق ليس الا بغير جعل المأثرة وقوله
 وكذا الامر فجعل له الخيار فان المجهول له هذا الخيار هو الاجتناب
 المتأثر بالشرط وله الا ان لا شرط له احكاماً من الخيار عند الامر
 الاجتناب له بالفسخ وكيف كان فالاجتناب ان المتأثر بالفسخ ليس له
 الفسخ ولا الاجازة واما اليه الامر وحكم اشتاله ما مضاه له
 صلها الفرق بين بشرط المأثرة لاجتناب وجعل للخيار له واضح

[illegible]

الحمد لله

الخيار ما يبدى فيه وهو ثابت بعد خذل الشئ
هذا هو المانع للذلول والماية لكن يمكن له ان ياراد رفع
الضرر وان ياتي به بالفتح قبل الضاد وقرنه بالفتح الدرس
خيار ما يقبل اليه وهو حسن وان كان يخرج عن النص
لانماية بحرف الضاد واستقرت فيه المايل الى اللفظ
عند خوفه ولا يقبل بالليل واكتفى الضاد بنصر الوصف
وفوات الربة كافي لغرفات والهم والنصب وكثير من الفوكر
واستشكل في الواسطه المتأخر فوان السوت فعل هذا الوكان
ما يبدى في موضع داخل الجارح اليل الى حين خوفه وهذا
كله متجه وان خرج عن دليل النص الدال على هذا الحكم لغرض
عن افادة الحكم متنا وشدوا خبرا المتعطل يبدى فيه
لجميع **الخيار** الخيرة وصوتت لم يرد اليه او شئ
بالوصف والواضحة برؤية فدية فذلك تغير لوظهر
تغلا ما رآه او كذا في طريق المايل الا ان لا ليس من افراد هذا
التم بقرينة قوله ولا بد من ذكر الجذر آه فانه يصح
على المارصلا الا لا يتطو وصف ما سبق برؤيته وانما يشترط
لما ينجم لمرآة زاد على الجارح وان نص في الشئ ولو وصف
لما زاد ونصن اختيار من خبر او قدم الفاعل عنهما واصل
على الغرض وعلى التراخي وجان اجودها الاول وهو خزنه
في الدرس ولا بد منه الى حيث ما يترب عليه خيار الروية
وهو لعين الشخصية الغالبة من ذكر الجذر الوصف ^{فمن}

بجانبہ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لوکان

لوكا كان كذا وعلى الثاني يوجد ثمانمائة واربعة فبقية من على قوله
الاولى وهو السادس وعلى قول الثانية ثلاثمائة واربعة فبقية ذلك
الاثنى عشر ستة ونصف ويوجد نصفها ثمانية وربع فظلم
لوكا ثلثا فقال احدهما الاول ثمانية عشر فصفا
وثمانية مائة والثاني ثمانية مائة وستة مائة فالتحقيق
ثلثون والمائة اربعة وعشرون والثمانمائة وستة وخمسون
وعلى الثاني جمع مائة الف وخمسة واربعة وربع فبقية ذلك
المجموع وهو مائة الف اذ ثلث خمرة ولو انفق على
كأن خمرة دون المائة فقال احدهما عشرة والاخر ستة
فطريقه نصف المائتين ومنه نصف الى الصيغة او جمع
المائتين مع نصف الصيغة واخذ ثلثة الى المجموع اليه
وهو ثلث وعلى الثاني يوجد من الاول المائتين وثلثا
النصف ويوجد نصفه وهو ثلث ايضا ولو انكرا ان ثلثا
على الستة مائة وثلاثا فاحدهما ثمانية مائة واخرى عشرة
فان شئت جمعت واخذنا ثمانمائة وهو ثلثا واخذنا
نصف الصيغتين ونسبته الى المائة وهو ثلثا ايضا وعلى
الثاني يكون الثمانون رجا وتسعين فنصف وهو مائة
فبقية من الثلث نصف مائة وعلى هذا الغراس ونسبته الى
البقر فالحل سوا كان فبقية الى العايم بده وسوا كان
لنقص ثمانا لتمام المائتين للعين ام لا على الابد بعد ذلك
من كل عام ام لا على تقدم في حرق الحيوان آت هذا واحدا ونسبته

۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

بعد القبض يضمن على المشتري سوا كان حذو ومنه يجهل
 واحداً بالمضمون عليه عالو كان جواً او حذو فيه العيب في
 الثالثة من جهة المشتري فانه لا يضمن من الرد ولا الارش لانه
 يصور على البايع وله رضى البايع بوجهه بالارش وغير
 مجوده جاز في حكمه ما لو اشترى صفقة متعلدا وظل العيب
 وتلك احدى المشتري ان صفقة فاستغنى احداهما من الرد
 فان الآخر يضمن منه وله الارش والسقطه الاخرى سوا
 العيبام بعدد ما متاعا جاز لا واول البايع من المشتري
 التوفيق من واحد لان المتعلد هذا طار على العقد سوا
 في ذلك خيار العيب وعينه وكذا الحكم لو اشترى شيئا
 فظهر في احداهما عيب فليس له رده على ردها واساها وار
 المعيب وكذا يسقط الرد وت الارش اذا اشترى من يضمن
 عليه لانقاذ بنفسه الجليل ويمكن رده الى البصير وكذا
 الرد باسقاط طابع اختياره الارش ولا معه وحده يسقط
 الرد في الارش ويسقطان احوال الرد والارش معا لانه اي
 بالعب قبل العقد فان قدوة عليه ما لا بد رضا بالمعيب
 بالرضا به بعد غير عقده الارش واول منه اسقاط الخيار
 وبالبطلان اي بطلان البايع من العيب ولو اجملا لا يفسد
 من جميع العيوب على صحة القولين ولا فرق بين علم البايع
 بالعيوب وجهلها والتفريق ولا بين الحيوان وغيره ولا بين
 الباطنة وغيرها ولا بين الموجودة حالة العقد والمتجددة

مسألة
 البايع الذي يضمن العيب

حيث

حيث يكون مضموناً على البايع لان الخيار يثبت باصل العقد
 ان كاسبه غير مضمون والايان عند البايع وعند الغير من
 شاعها لغيره بحسب ما يجب ويظهر من العبارة الاكتفاء بوجه
 الايان مرة قبل العقد وبصير بعضهم والا فموجباً لثبات
 واول ما يتحقق بمرتين ولا يثبت اياها عند المشتري بل يثبت
 ذلك عند البايع جاز الرد ولو تيقن عند المشتري في الثالثة
 غير يثبت فهو كالموقع عند البايع ولا يعتبر شيئا عيب
 بعض مضمونة اشهر كاذرة جماعة بل يثبت بمضمونة يثبت
 استانها في ثلاث اليلاد وكذا النفل بضم الثالثة وهو المشتري
 محتالاً يبيع من كذرة فالثابت وشبهه غير المتعاد اما المتعدي
 منه فليس يجب لاقضاء طبيعة الزيت وشبهه كون ذلك
 فيه غالباً ولا يشكل صحة البيع مع زيادته غير المتعاد
 قدرا المبيع المتضمن بالذات فيجعل مقداره ثلث لان مثل ذلك
 غير قادر مع معرفة مقدار الجلة كما تقدم في نظائره
القاسم **خيار العيب** وهو تعجيل من الدس محرم وهو
 الظلمة كان المدين عظم وبهجة حتى يوم غير الواقع ومنه
 اشترى صفقة فيضوت سوا كان من البايع ام من المشتري فلو
 كان شرط صفقة كمال التجارة او تفصيها المشتري كالاذا
 كتمير الوجه ووصل المشتري لظلمة لا غير بين الضم ولا
 بالثمن ولا لارش لا خصاصة بالعيب والواقع ليس يجب بل
 فوات امر زائد ويشكل ذلك في البكارة من حيث انها تقتض

مسألة
 البايع الذي يضمن العيب

الطبيعة وفوائدها انقضت بحيث على الامة وبوت في اتصال القبة
 تأخر ليها ينتج من الارش والرد بل يحتمل شيئا ما وان لم يتحرك
 لما ذكرنا خصوصاً في الصغيرة التحليل على الوطى فان اصل الخلقة
 والغالب يطابقان في مثلها على البحارة فيكون من اجابها
 وهو في الصغيرة فوقه في غير صحتها الا ان الغالب كما كان
 خلافة في الامساك كانت الشيعة في منبره لخلقة الاصلية
 وان كانت عارضة وانما ثبت الحكم مع العلم بسبق الشيعة
 على الطبيعة واقرارها به او قريب من ان الاختيار من البع
 بحيث لا يمكن تجلده الشيعة فيه عارضة والا فلا خيار الا انما
 يتصل به لعله والبرق وغيرهما لو تجلده في من خيار
 الحيوان او خيار بشر ترتب الحكم ولو انكسر الغرض لا يتصل
 الشيعة فظهرت بكمالاتها لا في شيعة بين الامة والامساك في غير
 ارش لجواز ان يعلق بخرصة بذلك فلا يصدق فيه كون البكر اتم
 غالباً وكذا التصريح به في جميع ارباب الشاة وما في حكمها في غيرها
 بتركها بغير جلب ولا رضاء فيطرحها على ما ذكرنا ما يجلبه
 في رغبة شرائها بزيادة وهو تدليس محرم وحكم ثابت للشاة
 اجماعاً والبقرة والناقة على المشهور بل قيل ان اجماعاً ثابت
 هو البقرة والناقة المنصوص في الشاة والحق فيها بما يقاس الا
 ان يعمل بالبدليس العام في الحقيقة انما هو في حجة وطرد بعض
 الاصحاب الحكم في ما يربطها بآيات حتى الادعى وفي الدرر
 انه ليس بذلك البعيد للتدليس وثبت التصريح ان لم يعرف

في قوله لا خيار الا انما
 في قوله لا خيار الا انما

بها الباع

بها الباع ولم يقيم بجائزته بعد اختيارها ثلثة ايام قال انقضت
 فيها الخليات عارضة وزادت اللاحقة عليه مصرية وان
 في الثلثة مكان بعضها ناقصاً عن الاول نقصاً ناخراً جازعاً
 وان زل بعد هذا في الثلثة ثبت الخيار بعد الثلثة بلا فصل على
 الصغير ولو ثبتت بالاقرار والبيعة جازعاً من غير ان يثبت
 مدة الثلثة ما لم يتصرف بغير الاختيار بشرط النقصان فلو تعاقبت
 او زادت حصة من اياه لكانت الاقوى في مال ومثله ما لو لم يعلم بالبيع
 حتى زال وتريد معها ان يختار من خياره الذي يملكه منها
 حتى المتعلق منه بعد العقد ومثله لو ثبت امانة للموجود
 فظاهر لا بد من من المبيع وما التمسك به فلا يلحق التصريح بالبرق
 الشامل له ويتكلم به في المبيع الذي هو ملكه والعقد انما
 يوضح من حيث هو والاقوى عدم رده واستشكل في الدوام
 ولو لم يتلصق المبيع لكن بغيره فانه اوصفه بان يعمل فينا
 او يخطا ويخبرها بغيره بالارش ان ينقل او يخطا او لا
 الى بدلها او يخطا بها الا في احوال الظاهر من قوله بعد
 اختيارها ثلثة ثبوت الخيار المستند الى الاختيار بعد ثلثة
 كما ذكرناه سابقاً ويحتمل ان يظهر الفرق بين مدة التصريح وخيار
 الحيوان فان الخيار في ثلثة الحيوان فيها وفي ثلثة التصريح بعد
 ولو ثبت التصريح بعد البيع بالاقرار والبيعة فلهذا في ثلثة
 ولا ضرر في بيعها على الاقوى وهو اختياره في الدرر وسقط
 في الفرق بل ربما قيل بانقضاء خياره في التصريح في الحولان

في قوله لا خيار الا انما
 في قوله لا خيار الا انما

منه

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يقرضوا
الدينار بدينار الا انهم لم
يقرضوا الدينار بدينار
بل بغيره

أخرجت تحرياً للإستيفاء هنا لا تمام للماء بل بذكره غيره
الفصل الثاني في الأحكام وهي خمسة **الاول** النقد والنسيئة
أي البيع بحال والمؤجل سمي الأول نقداً باعتبار كون ثمنه نقداً لا نسيئة
ولو بالنقد والثاني نسيئة من النسيئة وهو ثمنه شيء نقول
أسماء الشيء أسماء إذا أخرت والنسيئة اسم ومنه موضع النقد
وأعلم ان البيع بالنسيئة إلى بيع الثمن والتمن وتاخرها أو التفرق
أربعة أقسام فالأول النقد والثاني بيع الكاوي الكاوي أي الجاهل اسم
فأولها مفسد لمن المراد به إعتدلة كل من التزمين صاحبه لا
ديته مع حلول الثمن وتأجيل الثمن هو النسيئة وبالعكس النسيئة
وبالحكمة صيغة عند التأجيل وقد ورد النهج عند انعقاد الأجل
على سادته وإطلاق الفصل البيع يقتضي كونه الثمن حالاً وإن شرط
تأجيله في ثمنه العتدلة كالمقصود بكون الشرط فإن وقت التأجيل
بأن شرطه تأجيله في هذا اليوم مثلاً عتدلة البايع ولو لم يحصل الثمن
في الوقت المعين ولو لم يعين له زمان لم يقدر على التأجيل في
الشهر ولو قيل بثبوته مع الإطلاق أيضاً فالأجل من قبله وقد
كان حسناً للاختلاف بالشرط والشرط التأجيل اعتبر ضبط الأجل
فلا ينطأ أي لا تعلق بما يتصل بالزيادة والنقصان كالمقدم للحاجز
أدلة الخلة ولا بالمتفرق بين زمان أو موضع حيث لا يخص
لأحدهما كغيرهم من حيث أنه مشترك بين زمان ومكان مشترك
بين زمان فيضطر العتدلة للزوم مثلاً التأجيل إلى يوم معيّن ومن
الأسبوع كالنسيئة وقيل يصح ويحتمل على الأول في بيعه فيقتضيه لا

أي البيع بحال والمؤجل سمي الأول نقداً باعتبار كون ثمنه نقداً لا نسيئة
ولو بالنقد والثاني نسيئة من النسيئة وهو ثمنه شيء نقول
أسماء الشيء أسماء إذا أخرت والنسيئة اسم ومنه موضع النقد
وأعلم ان البيع بالنسيئة إلى بيع الثمن والتمن وتاخرها أو التفرق
أربعة أقسام فالأول النقد والثاني بيع الكاوي الكاوي أي الجاهل اسم
فأولها مفسد لمن المراد به إعتدلة كل من التزمين صاحبه لا
ديته مع حلول الثمن وتأجيل الثمن هو النسيئة وبالعكس النسيئة
وبالحكمة صيغة عند التأجيل وقد ورد النهج عند انعقاد الأجل
على سادته وإطلاق الفصل البيع يقتضي كونه الثمن حالاً وإن شرط
تأجيله في ثمنه العتدلة كالمقصود بكون الشرط فإن وقت التأجيل
بأن شرطه تأجيله في هذا اليوم مثلاً عتدلة البايع ولو لم يحصل الثمن
في الوقت المعين ولو لم يعين له زمان لم يقدر على التأجيل في
الشهر ولو قيل بثبوته مع الإطلاق أيضاً فالأجل من قبله وقد
كان حسناً للاختلاف بالشرط والشرط التأجيل اعتبر ضبط الأجل
فلا ينطأ أي لا تعلق بما يتصل بالزيادة والنقصان كالمقدم للحاجز
أدلة الخلة ولا بالمتفرق بين زمان أو موضع حيث لا يخص
لأحدهما كغيرهم من حيث أنه مشترك بين زمان ومكان مشترك
بين زمان فيضطر العتدلة للزوم مثلاً التأجيل إلى يوم معيّن ومن
الأسبوع كالنسيئة وقيل يصح ويحتمل على الأول في بيعه فيقتضيه لا

على اسم

على اسم معين وهو يتحقق بالإطلاق لكن يعتبر عليه بالمال قبل العقد
ليتوجه قصد ما إلى أجل مضروب فلا يجوز ثبوت ذلك شرطاً مع
جهلهما أو أحدهما به ومع القصد لا اشكال في الصحة وإن لم يكن
الأجلان محمولاً عليه ويحتمل الاكتفاء في الصحة بما يتصف به الشرع
في ذلك قصد أم لا نظر المكون الأجل الذي يتناهما مضبوطاً في
نفسه شرطاً وإطلاقاً للفظ شرط على المعقطة الشرعية ولو جعل
الحال ثمتاً والأجل نسيئاً وفاوت بين الأجلين في الثمن بأن خلا
بذلك حالاً بانه وموجلاً الأغنى بانه ولا يفرق بين ما بين يمين
لجهالة الثمن لزمه بين الأجلين وفي المسئلة هو أضعف بلزوم
أجل الثمنين إلى بعد الأجلين باستناد إلى غاية ضعفة ولو
أجل البعض المعين من الثمن وإطلاق الباقي أو جعله صالحاً للإسقاط
ومثل ما لو باعه بلسمين في عقد ثمن أحدهما نقد والآخر
نسيئة وكذا لو جعلها وبعضه نسيئاً معلومة ولو اشتراه
البايع في حاله كونه نسيئاً للأول نسيئة صح البيع الثاني قبل
الأجل وبعد تجلس الثمن وغيره بزيادة عن الثمن الأول
ونقصان عنه لا ينعقد المانع في ذلك كله مع عموم الأدلة على
جواز وقيل لا يجوز بيعه بعد حلوله بزيادة عن ثمنه الأول
أو نقصان عنه مع اتفاقهما في المنسند استناد إلى رواية قاصرة
الاستدلال لآلة الآن بشرط في بيعه الأول ذلك أي بيعه
من البايع فيضطر البيع سواء كان حالاً أو موجلاً وسواء غرط
بيعه من البايع بعد الأجل أم قبله على المشهور ومستند في

هذا هو المقصود من قوله تعالى
فما كان منكم الا ان يقرضوا
الدينار بدينار الا انهم لم
يقرضوا الدينار بدينار
بل بغيره

فلهذا لا يجوز له ان يبيع له ما يملكه لان يبيعه له يتوقف على ملكه له
 المتوقف على بيعه ومنه ان المتوقف على حصول الشئ هو لازم
 البيع لا انتقاله الا يملكه كغيره لا يشترط ان ينتقل الى ملك المشتري
 المشتري مستلزم لا انتقاله اليه فانه ان قلنا ان البيع موقوف على انتقال
 المشتري واما ان قلنا ان المشتري موقوف على ملكه لاي بيع فلا يلتزم
 واراد في الشئ وخصوصا شرطه من البيع بعد الاجل
 لتعلق ملك المشتري به وعلى بيعه حصول التصرف لا يتوقف على
 البيع ويقتضي ان الغرض حصول التصرف الى ملك المشتري او
 رتب عليه نقله ثانيا لشرط النقل انما يستلزم التصرف لا العقد
 الاول لتوقفه عليه ولا يتحقق على افعال المبيع بشرط ذلك في
 العقد فخر وان كان من قصد هارده مع ان العقد يقع بالتصديق
 والمصحح لما ذكرناه من ان قصد هارده بعد ملك المشتري فخر
 من ان قصد البيع بوجه وانما المانع عدم التصرف الى ملك
 المشتري ولا يجب ان لا يترتب عليه ملك الملك ويحجب قبض
 لونه الى البيع مع الملو له لطلبه في الاجل اي يملكه لا يتلوا
 غير مستحق ومنه ان تعلق عرض البيع بتأخير القبض الى الاجل
 فان الاخر لا تنصط ولا تمتع البيع من قبضه حيث قبض
 لهما ان وجد فان تعدد قبض لهما لم يوجب قبضه اليه فانه في
 الوصول اليه واستماعه من القبض هو امانة في يد المشتري لا
 يضمنه لو تلف بغير قبضه وكذا الامتناع من قبضه و
 مقتضى العبارة ان المشتري يبيعه يملكه مبرا على وجه امانة

ونفي

ونفي من ذلك ان لا يجوز له ان يبيع له ما يملكه وان يكون ثابته
 للبايع تحقيقا لثبته له وبتأجيله بقله على ملك المشتري و
 ان كان ثابته من البيع وفي الدرر من ان المشتري تصرف
 فيه فيبقى ثبته ولا يجرى في زيادة الثمن ونقصه على البيع
 والمشتري اذا مر من المشتري الثمن وكذا اذا لم يعرف لبايع الثمن
 اجماعا وكان له ان لا يجرى على وجه لا يترتب عليه خیار فيجوز
 بيع المتاع بدون قبضه واضعافا الا ان يرد في البيع من
 البايع والمشتري فيطلب البيع ويرفع الثمن بغير قبضه
 بالزيادة والنقصان ايا قلتهما او لرب عرض آخر قبضه
 كالصبر بدين حال وغيره ولا يجب تأجيله لزيادة ثمنه ولا
 بدونه الا ان يشترط الاجل في عقد الا لم يملكه الوفاء به ويجوز
 تأجيله نقصان منه ما يراه او صلح على المشتري اذا يراه
 ما اشتراه من اجله في المساومة فيقتصر على البيع ولا يترتب
 اي بدونه ذكره بين الصبر والزيادة حال لا للقبض وروي
 ان المشتري من الاجل قبله في القبض للحل والعقد يجرى
 عن شرط تأخير حله نحو قبض او تأخيرها اذا كانا عين او
 احدهما يقتضي قبض العرضين فتقبضان معا لو تافسان
 التعلق سواء كان العرضان او دينيا واقفا لم يكن احدهما اول
 بالتقديم لتساويهما في وجوب تسليم كل منهما الى المالك و
 قبل بغير البيع على الاقباض او لالان الثمن تابع للمبيع ويقتض
 باستواء العقد في اعادة المثل لكل منهما فان استأجر الجاهل لهما

فلهذا لا يجوز له ان يبيع له ما يملكه لان يبيعه له يتوقف على ملكه له

فلهذا لا يجوز له ان يبيع له ما يملكه لان يبيعه له يتوقف على ملكه له
 المتوقف على بيعه ومنه ان المتوقف على حصول الشئ هو لازم
 البيع لا انتقاله الا يملكه كغيره لا يشترط ان ينتقل الى ملك المشتري
 المشتري مستلزم لا انتقاله اليه فانه ان قلنا ان البيع موقوف على انتقال
 المشتري واما ان قلنا ان المشتري موقوف على ملكه لاي بيع فلا يلتزم
 واراد في الشئ وخصوصا شرطه من البيع بعد الاجل
 لتعلق ملك المشتري به وعلى بيعه حصول التصرف لا يتوقف على
 البيع ويقتضي ان الغرض حصول التصرف الى ملك المشتري او
 رتب عليه نقله ثانيا لشرط النقل انما يستلزم التصرف لا العقد
 الاول لتوقفه عليه ولا يتحقق على افعال المبيع بشرط ذلك في
 العقد فخر وان كان من قصد هارده مع ان العقد يقع بالتصديق
 والمصحح لما ذكرناه من ان قصد هارده بعد ملك المشتري فخر
 من ان قصد البيع بوجه وانما المانع عدم التصرف الى ملك
 المشتري ولا يجب ان لا يترتب عليه ملك الملك ويحجب قبض
 لونه الى البيع مع الملو له لطلبه في الاجل اي يملكه لا يتلوا
 غير مستحق ومنه ان تعلق عرض البيع بتأخير القبض الى الاجل
 فان الاخر لا تنصط ولا تمتع البيع من قبضه حيث قبض
 لهما ان وجد فان تعدد قبض لهما لم يوجب قبضه اليه فانه في
 الوصول اليه واستماعه من القبض هو امانة في يد المشتري لا
 يضمنه لو تلف بغير قبضه وكذا الامتناع من قبضه و
 مقتضى العبارة ان المشتري يبيعه يملكه مبرا على وجه امانة

مع كماله كما يجبر المشتري من قبله فان تعدد المشتريين اذ ايدله
 للمدعيون فامتنع من قبوله ويجوز ان شرط اخرا باض المبيع مدة
 معينة كما يجوز ان شرط اخرا بغير الفسخ والاستعانة به منقصة معينة
 لانه شرط سابق فيدخل تحت العموم والغرض من المتقوله كالمعا
 والاقشة والكيل والموزون والمعدور ونقله وفي غيره التقلية
 بنده وبغيره بعد دفع اليد منه وانما كان القبض على ذلك
 لان الفاسد لم يحكم فيه رجوعه الى العرف وصوره ان يكون
 وفي المسئلة اقوال اخر هذا الجرد ما فيها ما اختاره في الدرر
 من ان يدور غير المتقوله التقلية وفي الحيوان نقله وفي المعبر كسبله
 او وزنه او صله او نقله وفي النوب وضعه في اليد واستند
 في اعتبار الكيل او الميزان في المعبر عما الى حقيقة معينة
 عن الصادق وفي ذلك ما عليه نظر المذاق المعدل فيهما قاي
 والعرف بين الحيوان وغيره ضعيف ومنها الاكتفاء بالخطية
 مطلقا ونحوها في الدرة من نسبة النقل الضمان لازوال
 التحريم والكلالة من البيع قبل القبض والعرف ياباه والاحكام
 تدفعه وحيث يكتب بالخطية فالمراد بما وقع الما من المشتري
 من القبض بالاذن فيه ووقع يده ويغيره منه ان كان ولا
 يشترط مضي زمان يمكن وصول المشتري اليه الا ان يكون في غير
 بلده بحيث يلا العرف على عدم القبض بل لا وانظر ان نقله الى
 بملك الباي غير مانع منه وان وجب على الباي التفرغ والذات
 كان مشتريه كافي بوقفه على اذن الشريك قولان اجوزهما العلم

فان شرطه كان شرطاً للقبض
 فلو كان شرطاً للقبض كان شرطاً
 لغيره فلو كان شرطاً لغيره
 كان شرطاً لغيره فلو كان
 شرطاً لغيره كان شرطاً
 لغيره فلو كان شرطاً
 لغيره كان شرطاً لغيره

لعدم

بغيره

لعدم استلزامه القبض في الا لشريك ثم لو كان منقولا لا يوقف
 اذ لا اعتبار بقبضه الى المشتري بالقبض من المشتري من الا ان
 الحكم من قبضه اجمع بعضه امانة وبعضه لاجل البيع وقيل
 يكفي في التقلية وان لم يكتب ما قبله وفيما في القبض كونه
 ينقل الضمان الى المشتري اذا لم يكن له جيلر فخره او مشران
 بينه وبين اجنبي ولو كان لغيره فخره فله بعد القبض من اياه
 واذا كان انتقال الضمان بشرط ما القبض فله قبله من
 الباي مطلقا ما ان القيا المنفصل المجردة بين العقد و
 التملك للمشتري ولا بعد ذلك لان التملك لا يبطل البيع من
 اصله بل ينقصه من حيث كماله لا من حيث جيلر هذا اذا كان تملكه
 من اياه نظاما لو كان من اجنبي من الباي غير المشتري بين
 الرجوع بالقبض كماله تملك من اياه نظاما ويرى طلبة المطلق بالقبض
 او القيمة ولو كان التملك من المشتري فهو غير له القبض وان تملك
 بعضه وان قبض من قبله نظاما من قبل الباي غير المشتري في
 الاساس مع الارشاد القبض ولو كان العيب من قبل اجنبي
 فالارشاد عليه للمشتري ان التزم وبالباي ان يضر ولو قصب
 من يد الباي قبل قبضه ولسرعه عوده بحيث لم يمت من
 منافعه ما يقبل به عرفا ولو كان الباي نزعده بسرعة كذا فلا
 جيلر للمشتري لعدم موجهة الا يمكن بحسبه بسرعة تحريم
 المشتري بين الصنع والرجوع على الباي بالقبض ان كان دفعه
 والانزام بالمبيع وان قارب حصوله فليقطع بما لا يوقف

فان شرطه كان شرطاً للقبض
 فلو كان شرطاً للقبض كان شرطاً
 لغيره فلو كان شرطاً لغيره
 كان شرطاً لغيره فلو كان
 شرطاً لغيره كان شرطاً
 لغيره فلو كان شرطاً
 لغيره كان شرطاً لغيره

فمن ياب السلف وكذا
فمن ياب السلف وكذا

الاصحاح الاول في بيان

[illegible]

الطريق والشرب للعرف ولو باعد بلفظ الكرم تناول شجر العنب
لا يطعم له لغة واما الارض والعريش والبناء والطريق
والشرب فيرجع فيها الى العرف وكذا ما اشتمل على من لا شجر
غيره فمما شئت في تناول اللفظ لا يدخل ويدخل في الارض
والبناء اعلاه واسفله الا ان يتفرقة الاعلى عادة فلا يدخل الى
بالشرط او القربة والابواب المتصلة وفي المنفصلة كالواحد الذي
وجان اجودها الدخول للعرف والفضا لها للارتفاع فيكون
كل من وان انفصلت واطلاق العبارة يتناولها وفي الدرر
قيد ما لم يشترط في الاطلاق المنصوبة دون المنفصلة
كالاقفال والاختصاص بالمتبعية كالمختصة لوضع الاستعة وشرا
دونه المنفصلة وان اشتمل على الدار لانها كالاولى الموصوفة
فيها وان لم يثبت في البناء لا يدخل بترتبة الدرجة بصلان غير
المتب لا كماله وكذا الرتب وفي حكم الفواقي في الارض
للخيطان والفتاح وان كان مقبولا لا يدخل في الجرس من الاعلا
المحكوم بدخولها والمراد غير متناول القفل لانما يبع لفظه ولو
شهدت لقربة بعدد دخوله لم يدخل وكذا يدخل المحوض والبر
ولهما المعروف بها والاولى دون الرمي وان كانت شجرة لا شجر
لا تعد منها وانما تسميولة الارض بقاها ولا يدخل فيها الشجر
بما اوسع الشرط ويقول بما اعلق عليه بما يحيا او ادار عليه
حايطها او شهادة القرائن بدخوله كالمسا ومن عليه ويدخل
لا يدخل الا كما ونحو ذلك ويدخل في النخل الطلع اذ لم يؤثريه

بشقيق

العرف هو الذي يدخل فيه
والعرف هو الذي يدخل فيه
والعرف هو الذي يدخل فيه

بشقيق طلع الاناث وذو طلع الذكور منه ليحيى شجره اصله ولو
ما شجرة للبايع ولو اثير العنق بخل جلد على الامور والحكم مختص
بالبيع ولو اشتمل النخل بغيره لم يدخل الطلع مطلقا حتى يخل كالشجرة
وحيث لا يدخل في البيع يجب تيقنها الى اوان اخذها عاين
تلك الشجرة فان اضطربا للعرف فالأغلب ومن التاويغ
تصل على الاثر الاكثر واعتبار العين فربما يدخل او جده
وطلع النخل للبايع متى ظهر وكذا في الفاسع الظاهر وهو
انفقادها سواء كانت باردة ام مسترة في كاهن ام ورد وكذا
القول فيكون المقصود منه الورود والورق ولو كان وجود
على التاويغ فظاهر منه حال البيع للبايع والمختل في الشجرة
مع الاتراخ يرجع الى الصل ويجوز الحكم بما عاين من الباي
بقيت له الفروع والمشتري السقير اعادة للملكة الا ان يصر
بمنعها ولو تقابل في الضرر والنعيم وجب اصله للشرع لان
البايع هو الذي دخل الضرر على نفسه ببيع اصله وتسلط
المشتري عليه الا انه لم يجرى سقير وتوقف في الدروس
حيث جعله للاحق الاوتسب الى الفاضل واحتمل تقدم
الفرقة لسبق حقه ويشكل بطلان الشرع حيث يجب نقصا
في الاصل بحيث يجمعه الثمرة وزيادة حتى يقدم مصلها
مع ضمان الثمرة جعلا من الخسرين ويدخل في القرية البناء
المتصل على الدروس جعلا من الخسرين ويدخل في القرية البناء
والمزارع الامع المشرط او العرف كما هو الغالب لان اوان القرية
على جوهرة وانما هو المشرط او العرف كما هو الغالب لان اوان القرية
على جوهرة وانما هو المشرط او العرف كما هو الغالب لان اوان القرية

الشرب فيه ولا يتزعمه من يد المشتري وادخلنا المشتري
على نفي ما يدعيه البائع وكان التوفيق فيه لم يكن للبائع ^{بطلان}
لانه لا يثبت وان كان في يد البائع لم يكن له التصرف فيه ^{لانه لا يثبت}
يكون للمشتري وله منفذ في فسخه فان كان قد قبض الشئ رده
على المشتري ولما اخذ الغيب خصصا وان لم يكن مختصا
لخذا الغيب خصصا ايضا فان زادت فبعت عندهما بالمال
يدعيه احد وفي بعض نسخ الاصل وقال الشيخ ^{في بعض النسخ} والفقهاء
البائع كالاختلاف في الثمن وضرب عليه في بعض النسخ ^{المعروف}
على المشرور حيث يضاف بطل العقد ^{بطل العقد} بغيره
لأن اصله انما الثمن المتعلق بين العقد والخاص بالبائع ولما
المبيع فيشكل جنم تعين نعم لو قيل وفي بعض الاختلاف في
قوله الثمن فتوجه حكم المبيع والاختلاف فيها شرط ومقتضى قيام
بطلان العقد لانها الاسيلة تصرفات الملم ولو اختلف في
بطلان كل ما رت من له صورة فله فيختلف فدية البائع لو كان الا
في قوله المبيع والاجل واسلف وقد انفرد مع قيام العين وورثة
المشتري مع تلفها وقبل يقدم قوله ورثة المشتري في قوله الثمن
مطلقا لان الاصل وانما خرج عنه من يتهم بالتصرف فيمنع من اجل
مودة والتخالف للاصل وله وجه غير ان قيام الوارث مقام المورث
مطلقا لعدم الاعتراض ولو قلنا بالتخالف في ثمن الورثة
الوارثين ^{في بعض النسخ} والفقهاء البائع ^{في بعض النسخ}
الحالين المبيع والورثة وانفرد بنصره في المعاد وفيه
العقد للالمبيع ان اتحد حال فله فالاغلب استمالها

[illegible]

من كرامته العظيمة في هذا اليوم المبارك
 من تعظيمه العظيمة في هذا اليوم المبارك
 من كرامته العظيمة في هذا اليوم المبارك
 من تعظيمه العظيمة في هذا اليوم المبارك
 من كرامته العظيمة في هذا اليوم المبارك
 من تعظيمه العظيمة في هذا اليوم المبارك
 من كرامته العظيمة في هذا اليوم المبارك
 من تعظيمه العظيمة في هذا اليوم المبارك

لاختصاصها بالبيع وتبدل بغيره في حق المتعاقدين على خلاف بعض
 العامة حيث جعلها بيعا في حقهما وبقره والشيخ على خلاف
 آخرين حيث جعلها بيعا في حقهما في حقهما في حقهما في حقهما
 ولا ينقطع الجرة للدال على البيع بما لا يتعدى استحقاقها بالبيع
 فلا يطله الضحى الملاحق وكذا الجرة الوكالات والكيال وأما
 بعد صدوره هذه الأفعال لوجود سبب الاستحقاق ولا
 يصح زيادة في الثمن الذي وقع عليه البيع سابقا ولا يفتقر
 لا تخاف من معناه رجوع كل من عرض المال كما إذا شرط فيها
 بخالف مقتضاها فدل الشرط ومنه يتبادر لا فرق
 بين الزيادة العينية والحكيمة كالانظار بالثمن ورجوع بالمال
 كل من عرض المال كما إذا كان باقيا أو تارة المتصل تابع له المتصل
 فلا رجوع به وإن كان محلا لم ينفصل وإن كان بالفاصل
 إن كان مثليا أو قيمته من الثمن كان قيميا أو بعدد
 المشتمل عليه سببا رجوعا يرد لأن الجزاء أو الوصفان
 بمنزلة التالف والفاصل بينهما في تعلقهما معا وتلاصقا
 من غير فصل بينهما أو يقول أحدهما اقتلاك فيقبل الآخر
 وإن لم يبق القاس واحتل المص في الدرهم لاكتسابا
 القعلي **كتاب الدين** وهو قسمان **الدين القرضي** **والدين المهر**
 القات وكسرها وفضل عظيم والدرهم منه ثمانية عشر جزء
 مع أنه درهم الصدقة بغيره قبل التمسك به إذا صدق
 نفع في بدل المحتاج وعينه والقرض لا يقع إلا في بدل المحتاج غالبا

وإن درهم

وإن درهم القرض بغيره بغيره ودرهم الصدقة لا يعدو
 وأما إن القرض لا يترتب على عقد القرية ومطلق الثواب
 يتوقف عليها فليس كالقرض يترتب عليه الثواب بخلاف الصدقة
 فإن القرية معتبرة فيها فالحال كون درهم القرض ثمانية عشر
 أما شرطه بقتل القرية أو تعطل من الدين كما في غير القرض
 الثواب هو أسطة الوجوه وقد يقع التعطل على كثير من الأعمال
 التي من غير اعتبار القرية كالكرم وبغير القرض إلى الجواب في
 والصفة أو فتن أو انتقم به أو تعزف فيه أو مكنته أو
 استقلنا أو خذ هذا أو اصره أو عليك موصد وما أشبه هذا
 المعنى لا تنسأ لعقود الجارية وهي لا تنصرف لفظيا بل تادى
 بما أقردها وأما احتياج إلى عزيمة وعليها عزيمة ما عدا
 الصيغة الأولى فإنها صريحة في معناه لا يفتقر إلى انضمام
 آخر فيقول القرض قبلت وشهد ما دل على الرضا بالانضمام
 واستقر في الدرهم لاكتسابا بالقرية لأن مرجعها إلى الإذن
 في التصرف وهو حينئذ لا حاجة التصرف إلا إذا تعلق للملك
 المرتب على حصة القرض فلا دليل عليه وما سلكه لا يرد
 اليد ولا يجوز اشتراط النفع للمهر من غير شرطه فلا ينفذ
 الملك له شرط مشروط في ذلك الربوي وعينه وزيادة العين
 والمنفعة حتى لو شرط الصحاح عوض المكسرة خلافا للغير
 الصلاح المطلبى به وجاءت حيث جوز واحد الفرد من
 النفع استناد المهر وإلا لا تملك على طلبهم ونظامها

وإن درهم القرض بغيره بغيره ودرهم الصدقة لا يعدو
 وأما إن القرض لا يترتب على عقد القرية ومطلق الثواب
 يتوقف عليها فليس كالقرض يترتب عليه الثواب بخلاف الصدقة
 فإن القرية معتبرة فيها فالحال كون درهم القرض ثمانية عشر
 أما شرطه بقتل القرية أو تعطل من الدين كما في غير القرض
 الثواب هو أسطة الوجوه وقد يقع التعطل على كثير من الأعمال
 التي من غير اعتبار القرية كالكرم وبغير القرض إلى الجواب في
 والصفة أو فتن أو انتقم به أو تعزف فيه أو مكنته أو
 استقلنا أو خذ هذا أو اصره أو عليك موصد وما أشبه هذا
 المعنى لا تنسأ لعقود الجارية وهي لا تنصرف لفظيا بل تادى
 بما أقردها وأما احتياج إلى عزيمة وعليها عزيمة ما عدا
 الصيغة الأولى فإنها صريحة في معناه لا يفتقر إلى انضمام
 آخر فيقول القرض قبلت وشهد ما دل على الرضا بالانضمام
 واستقر في الدرهم لاكتسابا بالقرية لأن مرجعها إلى الإذن
 في التصرف وهو حينئذ لا حاجة التصرف إلا إذا تعلق للملك
 المرتب على حصة القرض فلا دليل عليه وما سلكه لا يرد
 اليد ولا يجوز اشتراط النفع للمهر من غير شرطه فلا ينفذ
 الملك له شرط مشروط في ذلك الربوي وعينه وزيادة العين
 والمنفعة حتى لو شرط الصحاح عوض المكسرة خلافا للغير
 الصلاح المطلبى به وجاءت حيث جوز واحد الفرد من
 النفع استناد المهر وإلا لا تملك على طلبهم ونظامها

فان قيل ان كان المالك قد اقرضه بغير عوض فله ان يملكه وقد روي
ان النبي صلى الله عليه وسلم اقرضه بغير عوض فله ان يملكه وقد روي
قضاء وانما يصح اقرضه الكامل على وجهه بغير عوض فله ان يملكه وقد روي
كل المتعاقدين معا باخذ الصلة الى الفاعل والفاعل الى المتعاقدين
اجزاء في القيمة والمنفعة وبقا رب صفة كالجور والاد
ثبت في الله مثله ولا يتساوى اجزاء كالجور ان ثبت قيمته
يوم القبض لا وقت الملاك فيه في القبض قبل القبض
العرض على المشهور لا بالتعريف قبل الاذن في الملاك فثبت كونه
شرطا فيه والادار فيه منع بغيره للملك مطلقا لا كغيره
المالك ومضاه حاصل بالقبض بل بالاجابة وحيث قلنا يملكه
بالقبض قلنا لا يستلزم مع وجوده وان كره المقتضى لا العين
ح تصير كغيرها من امواله التي تعلق بان منه في غير جهة
القضاء ولو قلنا يتوقف الملاك على التصرف وجب دفع العين
مع طلبها كما يمكن الفسخ بذلك وان ملكناه له على كون
العرض عقدا جائزا ومن شأنه الرجوع كل عوض لما كان اذا
فتح كالحبة والبسج بغيره ولا يلزم اشتراط الاجل فيملكه له
ولا يغيره لانه عقد جائز فلا يلزم اشتراط فيه لحاق الشرط
بجزائه ثم لو شرط اجل العرض في عقد لزم له على اسن و
يجب على المدينين ثمة القضا سوا قدر على ادائه ام لا يمين
العزم وان عجز على الاداء اذا قدر وسوا كان صاحبا الدين حرا
ام غائبا لا يذلل من مقتضى الايمان كما يجب العزم على ادائه كل

قدوم
بالقبض
في الزمان والعقد المالك بال
القبض على كل العدم
مركب

واجب

واجب وتركه كالحجر وقدره على ان من عزم على قضاء دينه
أعين عليه وانتهى من معونه كذا في حق من عزم على دينه
وعزله عنه وفاته والا يضا بدلو كان صاحبه غاب التبرع
الحق وبسبب من تصرفه الوارث فيه ويجب كون الموصى به
ثقة لانه تليها على ان القربى قلنا حيوان الوصية لا يبرأ في
يملكه ولو جاز وبسبب صدق به عنه في المشهور وقيل
دفعه الى الحاكم لان الصدقة تصرف في مال الغير بغير اذنه ويشهد
بأنها احسان محض اليه لا تفرق بينه وبين غيره من عزمها
والا فليست سعة العين المعزولة المعرفة لتسليمها بغير
المسقط لحقه والا فليست بغير الصدقة والدفع الى الحاكم و
ابقاءه في يده ولا يصح حصة الدين المشترك من بين شركيين
فصاعدا على المشهور بل يحصل منه لها والى الماشاة وهو
المحال بينهما وقد يقال للقسمة بان يحصل كل منهما صاحبه
التبرع بغير عطاء صاحبه وقيل الاخرى على صحة الطوائف
من البري وكذا لو اوصى على ما في الدين بعضها بعضا ففان
قال المدينون وصيهم بوجه محال وان لم يقبض من الدينين وغير
حال الا ان الدين اتم بطلان ولا يمنع بغيره حال السهم
لان الشرط ان يكون في الجمل لا حالة البيع ولا فرق في بيعه بالمال
بأن يكون شخصا نظير ما على الاموى الاصل وعدم صدق
الدين عليه لا يجوز ولا يذبح دين بدين وفيه نظر لانه
الدين المحتوج منه ما كان عوضا حال كونه ديناً بمقتضى ثلث

فان قيل ان كان المالك قد اقرضه بغير عوض فله ان يملكه وقد روي
ان النبي صلى الله عليه وسلم اقرضه بغير عوض فله ان يملكه وقد روي
قضاء وانما يصح اقرضه الكامل على وجهه بغير عوض فله ان يملكه وقد روي
كل المتعاقدين معا باخذ الصلة الى الفاعل والفاعل الى المتعاقدين
اجزاء في القيمة والمنفعة وبقا رب صفة كالجور والاد

ثبت في الله مثله ولا يتساوى اجزاء كالجور ان ثبت قيمته
يوم القبض لا وقت الملاك فيه في القبض قبل القبض
العرض على المشهور لا بالتعريف قبل الاذن في الملاك فثبت كونه
شرطا فيه والادار فيه منع بغيره للملك مطلقا لا كغيره
المالك ومضاه حاصل بالقبض بل بالاجابة وحيث قلنا يملكه
بالقبض قلنا لا يستلزم مع وجوده وان كره المقتضى لا العين
ح تصير كغيرها من امواله التي تعلق بان منه في غير جهة
القضاء ولو قلنا يتوقف الملاك على التصرف وجب دفع العين
مع طلبها كما يمكن الفسخ بذلك وان ملكناه له على كون
العرض عقدا جائزا ومن شأنه الرجوع كل عوض لما كان اذا
فتح كالحبة والبسج بغيره ولا يلزم اشتراط الاجل فيملكه له
ولا يغيره لانه عقد جائز فلا يلزم اشتراط فيه لحاق الشرط
بجزائه ثم لو شرط اجل العرض في عقد لزم له على اسن و
يجب على المدينين ثمة القضا سوا قدر على ادائه ام لا يمين
العزم وان عجز على الاداء اذا قدر وسوا كان صاحبا الدين حرا
ام غائبا لا يذلل من مقتضى الايمان كما يجب العزم على ادائه كل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

خطه امیر خسرو دهلوی
سنه ۸۰۰

كانت تسمى
والتي كانت تسمى
التي كانت تسمى
التي كانت تسمى

صحة الثوب وخالها وخالها كان شريكاً بنسبة الزيادة
وغية البيت سواء في تركته مع القصور فيقسم على نسبة
الديون سواء في ذلك صاحب العين وعينه ومع الوفاء لصاحب
العين أخذها في الشهور سواء كانت الزكاة بقدر الدين أم
أزيد وسواء مات محجراً عليه أم لا وسند المشهور صحة
أبي وأد عن الصادق ع وقال إن الجليل يحتج على إيمانكم
وفاء كالمفسر قياساً واستناداً إلى رواية مطلقة في جواز
الاختصاص في الأول بطل والثاني يجب تقييداً بالوفاء
ومما قيل باختصاص الحكم بمنزلة محجراً عليه والأول اختص
مطلقاً وصحح التصريح بقوله ولو وجدت العين ناقصة
يفعل المفسر أخذها من شاء وضرب بالتقصير ما عدا ما
نسبته أي نسبة التفسير إلى الثمن بأن ينسب قيمة الناقصة
إلى الصحيحة ويضرب من الثمن الذي عدا به تلك النسبة
كما هو مقتضى قاعدة الأرض ولا يجمع بين العوضين
في بعض الفروع وفي استمارة ذلك من نسبة التفسير إلى
الثمن فناء ولو كان التفسير فعل غيره فإن وجب إرضاء
به فطعن وإن كان من قبله فطعن أيضاً لأنه كذلك سواء كان
القاتل مائتسماً عليه القربى المستبعدة من عقوبة أم لا
كيد الجدران مقتضى عقد المعاوضة عند استفاد رجوع
كل عوض إلى صاحبه وبطل ما علم أن تخصيص النقص بفعل
المفسر لا يظهر له كنهه لاتهامه أساساً وما يحد من الله و

أو الاجنبي

أو الاجنبي على تقدير العرف أو حكم بجمع سواء على القول الشرعي
ولا يقبل إقراره في حال التفسير بعين لخلق حق الغيبة بإعيان
ماله متبلاً فيكون إقراره بما في قوة الإقرار بمال الغير والحق
التصرف للمالك مانع من بقوة الإقرار ويصح إقراره بدين لا بدين
عائق بخلافه فيدفعه عنهم إقراره بالعقل على أنفسهم جائز والمالك
في العين مستغنى عنه لانه في العين مناف لخلق الدين المتعلق
بجاءه هنا يتعلق بدينه فلا يشارك المقر له بجمع بين المفسرين
وفوق الشبهة وتبعد العلالة في بعض كتبه المشاهدة للحكم
ولهمم الأذن في حصة ماله بين غيبة والمفرق بين الإقرار
والإفتاء فإن الإقرار بخبر من حق سابق ولا يجوز تأجيل
أحداث الملام ولا تكتفى بالنية ومع قيامها لا إشكال في المشاهدة للحكم
في شكل إقراره ليس بنية بل هو خبره فلا ينافي بين الإقرار
وتحقيقه قبلناه على نفسه بالزمانة بالمال بعد الحجر ومثاله
المقر له للغيراء هو المانع من التفسير المعجبة لمساواة الأقرار
للافتاء في المعنى وكونه كالبينة مطلقاً ممنوع في إقراره
المصرح أقوى ويوضح الحد من ماله واستداه المع قبل الحجر
أسابعد فائدة لا يتفقد عقلاً قطعاً نعم لو استداه الإقرار بم
ذمته كالأف مالاً أو جناية شارك لوقوع السب بعرضه
المستحق فلا تقصر بغيره في المعامل ويمتنع المفسر من التفسير
المستد في إعيان أمواله للمنا في حق الغيبة لا من مطلق التفسير
وأحرزنا بالبتداه على التفسير في ماله مثل الضم بخلاف الأذن

هذه هي
هذه هي
هذه هي
هذه هي

منه في كل وقت
منه في كل وقت
منه في كل وقت

ليس ابتداء تصرف بل هو انذار سابق على البيع وكذا لو ظهر له
فيما اشتره سابقا له التصرف به وهو يعتبر في جواز التصرف
ام يجوز اقتراحا لا موقفا الثاني نظر الى اصل الحكم وان تحلقت
لكم وقيل يعتبر الخطبة في الثاني من الاول وقرئ المصنف
بنيها ما ان للمصارعة ثبات باصل العقد لا على طريق المصلحة فلا
يتعدى بها اختلاف العيب وفيه نظر بين لان كلامهما ثابت
باصل العقد على غير جهة المصلحة وان كانت محكمة المصنف
له هي المصلحة والاجماع على جواز التصرف بالعيب وان زادت
القيمة فضلا عن الخطبة فيه ويشمل التصرف في اعيان الا
ما كان يعرض وغيره وما يتعلق بنقل العين والمنفعة وخرج
به التصرف في غيره كالنكاح والطلاق واستيفاء القصاص
والعقوبة وما يقدر بحسب الاحتمال والاحتياط والاحتباب و
قبول الوصية وان منع منه بعدة وولما في من وصيته ولا
فانما يخرج من سائر الثلث بعد وفاء الدين فتصرف في ذلك
وغرضه جاز اذا اضطرر الى الغربة فيه وتباح اعيان امواله
القابلة للبيع ولعل قبل المنفعة او جرت وضعه عليها
واضيقتا لعمومها انما ما يباح ويقسم على الغربة ان توفي
والان على نسبة اموالهم ولا يخرج من هذه التعميم على التعميم
شي ولو لم يعل بعد قسمة البعض شارك في الباقي وضرب جميع الماعز
وضرب باق الغربة ببقية دينهم ويجوز كذا في مرقه
وجوب بيع سراج زيادة القيمة والا احتياجا بالان بعدة اكثر

منه في كل وقت
منه في كل وقت
منه في كل وقت

منه في كل وقت
منه في كل وقت
منه في كل وقت

الحلافة

للطالبة واضطرت منه ويحسب لو ادعى الاصا حقه شيئا
الغريم او بالينة المطلقة على الجارية ان شهدت بالاصا وطقا
او بتلف المالك حيث لا يكون مضمنا في اعيان مخصصة والا
الملاحة على نفسها وبغيره الا مع الاطلاع على باطن امره
مخالطة وصبره على ما يصير وليد ذولا اليسار جادة ان يشهد
باشيات يتضمن النفي لا بالنفي التصرف بان يقول انه معسر
لا يمكن الاقوت بوجه وثبات بدلة وغرض ذلك وهو ينفذ
شهادة مع البينة مطلقة على البين قولان وانما يجبر مع
دعوى الاصا من قبل ثباته لو كان اصلا الدين مالا كالتصرف
او جوازا من مال كمن المبيع فلو اتفق الايمان كالجارية والا فلا
قبل قوله في الاصا من حيث لاصاله عدم المال وانما المصلحة
المصا انما لا على الدين في الكتاب فاذا اثبتا ماله جاز له
ولا يجب عليه الكسب بقوله تعالى فان كان ذو عسرة فخارة
الميسرة وعن علي بن بطريق الكوفي ان كان يجسر في الدين
ثم ينظر فان كان ثقال اعطاه الغريم وان لم يكن له مال دفعه
الى الغريم فحقوا انصرا به ما شئتم ان شئتم وجره وان شئتم
استقلوه وهو بدلة على وجوب الكسب في وفاة الدين ولحقا
ان يمتنع في العلامة في تحلف ومنعه الشيخ وابراhdريس
للآية واصله البراءة والا فلا مرتب لوجوب قضاء الدين
على القادر مع المطالبة والكسب قلا رلهذا تحريم عليه الزكوة
وحق خارج عن الاية وانما يجب عليه الكسب فيما يليق بحاله

منه في كل وقت
منه في كل وقت
منه في كل وقت

منه في كل وقت
منه في كل وقت
منه في كل وقت

عامة ولو موافقة نفسه وعليه حمل الزمان وأما ما قيل
المذنبات انما ضربت من المذنبات فموتها من ذنوبها وزادتم
يخرج عليه اجماع وان ظهرت عليه امارات النفس لكن لو طوب
بالدين فانتفىح حكمه بغير حجة الى ان يقتضيه وبين ان
يقتضيه عن حسن ماله ولو بوجوب ما خالف الحق وعليه انما يخرج
لان الحق لم يخلو بينه وبين الحكم به عليهم نعم لو كانت الذنوب لم تكن عليه
ولا لا يمكن ان لا يخرج وبعضها من القاسم بالدين ولو كانت لتقاسم
بكين للحاكم والامة لانه لم يسبق له بل يحفظ احسان امواله
الدين بعض الغرام فان كان دينه في غمالة وبينه وبين الحق وعلم
والا فلا على الامور بشرط لو كان الدين فلو كان وبعضه محظوظ
لم يخرج لعدم احتساق المطالبة بحقوقه لو كان بعضها الاجازع
فقصور المال عنه والتمس اربابه ولا يتابعه دارة ولا عار ولا
ثواب محظوظ وبغيره الاول والاخير ما يليق بحاله كما يقال في
الوسط ذلك لشرفه وعظمه وكذا راية وكبره ولو اخرج الى
الاعتدال استثنى كالمحمد ولو زادت عن ذلك في احد الطرفين
وجبال الاستدال والاقصاف على ما يليق به وتطاهر بالجليل
بمعاني الدين وابتغى المعنى تركه والروايات متطابقة
بالاول وعليه العمل ولذا جرى عليه نقطة يوم القيمة و
واجب النقطة ولو مات قبل ان يتم كفايته يقتصر منه على القوا
وسلما ما يليق به عادة وموتة بتجهره وهذه الاحكام مطروحة
في كتاب الدين لتاسيته وان جرت العادة باقتصاص النفس

باب ورعية الادراج الاحكام بسبل الاختصار **الفتح** في
دين الجيد خصلته على الغالب من قوله ذل ذلك دون الامة
ولو ليد له بالملوك كما عبر عن غيره لا يجوز له التصرف فيه اى
في الدين فان يدين لاجل الشراء وان كان حكمة كذلك لا
للدخول في عقد ولا في بيعه من الاموال الا باذن السلطان
فلما علم ان احكامه على ما كان باذنه واجازته فعمل المولى
وان اعتقه وبيع جميعه مع الحق استاذ الخمر واية لا
بجدة في مخالف القواعد الشرعية فان العبد يتركة الوكيل و
تافقه على نفسه و تجارته باذن المولى اتفاق المولى في
الموافق ولو كانت استاذة المولى فهو عليه قول واحد و
يقتصر المولى في التجارة على محل الاذن فان عيرت له فهو او
كان او ما ياتى به من وان الحق ختم وكسره الاستاذة لا اذ
التجارة لعدم دلالة اعطى الا ان يكون العبد و محاسن
تتبع وحفظه مع الاحتياج اليه فله من ذلك على ما لا
لقا وشرا على نفسه به بعد عتقه و سارة على الوكيل
اذا به ولو كانت عتبه باقية ربح الا ملكه فساد العقد
قبل بيعه العبد فخلا استاذ المولى و ما ياتي به من
تحت على الاستاذة للتجارة لان الكسب المولى في المنة
يدع من ماله والا فحق الاستاذة لتزوية التجارة
لا يزم ما ياتي به فان قصر استحقه الباقي ولا يلزم المولى
ما في يده عليه محل الرواية ولو اخذ المولى ما امره

نظما واستمر بالملك يسبح به بعد عهده وبقائه على الامور
التي كان عليها في ايامه ^{في ايامه}
والاضام ولو كانت عنه باقية ربح الاماكن لفساد العقد
وقيل يسعي في العبد بعد افساد الى الخلائق مما به اوصى
وحدث على الاستانة للجملة لان الكتب التي في الاماكن
لا يرضى من مالها والاخرى ان الاستانة لا ترضى من المال

الرهن وسبعة وصنف في الدين للرهن وغيره والوصية له
 ولولا أنه على تعدد موته الرهن بجله وانما الرهن بفض
 على الاقوى للاختيار والرواية ومعنى علم فائدية بل ويكون
 جزء السبب للزوم من قبل الرهن كالمقبض في الهبة بال
 المذهب وقيل بغيره للاصل وضعف سند الحديث
 ومفهومه الوصف في الآية واشترطه بالشرعيات وعلم الحكم
 يرشد الى كونه للارشاد ويؤيد كونه استلزامه ليشترط
 بل يفيض للرهن لجواز توكيده الرهن منه وهذا اقوى وعلى
 اشراطه فلو جاز الرهن ومات واغني عنه اخرج فيه
 فبما مضى بطل الرهن كاهوتان العقود لجارية عند
 عرض هذه الاشياء وقيل لا يبطل للرهن من قبل الرهن
 مكان كاللازم مطلقا فحقه وليه مقامه لكن يراعى قول
 مصلحه فان كان الحظ في الزمان يكون شرط في بيع يقر
 بفسخه اجتهده والا يبطل ويحقق بان لزومه على القول
 به مشروط به بالمقبض فقبله جاز مطلقا فبطل كالحقة فلو
 لو عرض ذلك للرهن فاولى علم البطالة لو قبله في قول
 قيل في طرف الرهن فالاقوى عدمه هنا والفرق تعلل حق
 الورثة والغريم بعد موته الرهن بماله بخلاف موته الرهن
 فان الدين يفتح فيبقى وثيقته لعدم المتأني وعلى هذا لا يغير الرهن
 على الاقضاء لعدم لزومه بعد الا ان يكون مشروطا بقصد
 لازم فيبقى على القولين ولا يشترط دوام القبض للا

الرهن

من شرط الرهن ان يكون له ثمن
 من شرط الرهن ان يكون له ثمن
 من شرط الرهن ان يكون له ثمن
 من شرط الرهن ان يكون له ثمن

بعد

بعد تحقق الاستحالة فيلزم اعادة المال الى الرهن فلا بأس وهو موضع
 وفاء وقيل اقرار الرهن بالاعتراض لعدم اقرار الفسخ الا ان
 يعلم كذب كقولنا رهنه اليوم داخا لغيره بالجملة وبما بالشام
 واجتهده اياها فلا يقبل لانه محال عادة بناء على اعتبار وصول
 القبض ومن يقوم مقامه الى الرهن فيتحققه فلو ادعى بعد
 الاقرار بالقبض الموطاة على الاقرار والاشهاد عليه اقامة الرسم
 الوشقة حذر من بعد ذلك اذا تأخر الى ان يتحقق القبض
 سمعت دعواه لجريان العادة في ذلك فلا خلاف للرهن على
 علمها وان وقع موقعة هذا اذا شهد الشاهدان على اقراره
 اما لو شهدا على قبض الاقباض لم يسمع دعواه ولم يترتب اليقين
 وكذا لو شهدا على اقراره بغير ما ذكره الاقرار لانه كذب للشهود
 ولو ادعى الغلط في اقراره وانظره وتوكلت عليه اخلت للم
 ايضا والاذلة على الاقوى ولو كان الرهن بغير القبض فهو
 لصل كونه رهن مقبوضا ولا دليل على اعتباره بقاء بعد
 العقد والملاقاة العارية يفتقر علم الفرق بين المقبض
 باذن وغيره كالمقبوض وبغيره في الذموس والوجه
 وان كان نهيا عن القبض هنا لا في غير العادة غير مشد
 وقيل لا يكفي ذلك لانه على تقدير اعتباره في الذموس كغيره فلا
 يعتد بالمقبض عندئذ وانما لا يشترط لتأديت حيث يحل الا
 ولهذا لا يعتد به لو ابتداء بغير اذن الرهن وعلى الاكفاء
 به لا يشترط الاذن جليد في القبض ولا لئلا يحل زمان كونه
 الرهن

من شرط الرهن ان يكون له ثمن
 من شرط الرهن ان يكون له ثمن

الرهن
 الرهن

کتابخانه المجلد و مضامین
جبر ۱۲

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وهو الدين ان شرطان

مسق

مسق عم

1

[illegible]

کتاب

فمن غرضه ان يبين ان الله تعالى لا يخلق الا بالعلم والاختيار
لا تصح الا في وجهه تعالى لا يخلق الا بالعلم والاختيار
فمن غرضه ان يبين ان الله تعالى لا يخلق الا بالعلم والاختيار

[illegible]

للبيع او لها لا يصح الرهن على الثمن قبل انقضاءه ويصح الرهن
للمرئ ولو خطرة لانهم يخرجهم من المالك وان وجب قتل لانه
ح كرهين للمريض لما يوسر من برئه ولو كان امرأة او وليا فالأمر
او ضم لخدم قتلها مطلقا وجوز بوبه والمالك مطلقا عدا او
خطا لبقائه المالية وان استحق القتل لم يجز العفو ثم
ان قتل بطل الرهن وان قتل مولا او عتق الولي بغير رضا
ولو استرق بعضه بطل الرهن فيه خاصة وفي كون رهن
الولي له في الخطاء التزم بالعدا وجهان كالباع فان جرح الولي
عن فله فدمت الجنابة لغيره ولعلن حق المجني عليه بالز
ومن ثم لو مات المالك لم يلزم السيد بخلاف الرهن فان حقت
لا ينقص منه بل يشتركه اذا رهن ولو رهن ما يقاسم اليه
الضاد قبل الاجل بحيث يمكن اصلاحه كخسفة العنب والزر
فليس عليه رهنه في حقه في حقه الرهن ويجعل في حقه
استع منه وفي الرهن امره الحاكم ليعده او يامر به فان تعد
جائز له البيع دفعا للضرر ولو لم يلحق الرهن ولم يشترط
بيعه ولا عده حمل عليه جميعا بين الحقيقين مع كونه حالة الرهن
صالحا له وقبل يبطل لعدم انقضاء الاطلاق البيع وعدم حله
لكونه رهن على الدوام فهو في قوة المالك وهو ضعيف لكونه
عند العقد مالا تاما وحكم الشارع بهيعة على تقدير رهنه منه
صيانة المالك بما يرضاه واحترامه بقره قبل الاجل حاله وان
لا يقيد الا بعد حله بحيث يمكن بيعه قبل فائه لا يمنع وكذا لو كان
الضاد

الدين

الدين

الدين حال الامكان حصول المقصود منه ويجب على الرهن
على عدة باحد الوجهين فان ترك مع الحاجة ضمن لان نيه لا
للمالك فينتفي الضمان ولو امكن اصلاحه يدون البيع لم يجز بيعه
بدون ان يخصصه اصلاحه على الرهن كمنفعة الحيوان
واما المتنازعان فيشترط بينهما الكمال بالمعنى والعقل والرشد
والاختيار وجب ان تصر برفع يدها في التصرف المطلق ويصح
رهن من مال الخلق للصحة كما اذا اشترى الى الاستدانة لمنفعة
والصلاح عقار ولم يكن بيع شي من ماله اعد او لم يمكن و
توقفت على الرهن يجب كونه على يد من يملكه يداعه
سند وكذا يصح حقه الرهن له كما اذا سلف ماله مع ظهور الغيبة
او حيف على ماله ثم غرق او غيب والمراد بالصحة هنا الملوذ
بالمعنى الاعم والدة منه ومنه الرجوع ويجوز كون الرهن
ساويا للمقايضا او ازيد عليه فيمكن استيفاء منه وكونه زيد
الوطا ويد عليه ليم الترتين والاشهاد على الملوذ لم يثبت به
عند الحاجة اليه مادة فلو اخل ببعض هذه ضمن مع الاسكان
ولو تعدد الرهنها وهو في موضع الخوف على الما او جز من
ثقة عدلا طالبا هكذا انقضت الثقة وبيع بين العدل والثقة
تأكيدا او طارئة في الثقة بالعدل لو رده كثيرا في الاخبار و
كلام الاصحاب بخلافها هو ان من وصفه الغيبة للثقة على
ان العدالة لا تغير في نفس الامر ولا في الدوام لان عروضا للثقة
ليس يقادح في بعض الوجوه كما عرفت في باب الشهادات والمعتبر

وجودها نالها واما الحق فيشرط ان لا يكون له في الدقة اي احتمال فيها
 وان لم يكن مستقرا كالمقروض ومن المبيع ولو في غير طيار والذين بعد
 استقرار الجناية وهو انما هو الى الحد الذي لا يتغير بوجوب الاحتياط
 ما حصل مما شرطه من الاطلاق لا يتغير في ان كانت حالة او لا
 للمبا في كسبه العدا من الرهن على اطلاقه في المظنة المحض لا يجوز
 الرهن على ما قبل المظنة لان المحقق عليه من علومه ان المعين من وجه
 منهم عند جعله مستقيما للشرط لا يتخلل فيه الدين الموقر لاستقرار
 الحق المستحق عليه ويجوز الرهن على المظنة على شرط وهو
 الثالث بعد حصوله كالحصول من الثلثة وما لا الكتابة فان كانت
 شرط على الاثر لا يثبت الاثر في الكتاب مطلقا على الاثر ولو
 الاثر ان الشرط جازية من قبل الكتاب فيصير له بيع نفسه
 ولا يصح الرهن على ما لا يشاء فانه اذا لم يستطع متشا
 وهو على تقدير تسليمه غير بائع كالرهن على الثمن في مدة ثلثي
 وفي قولنا ان الشرط جازية من الطرفين والمطلقة
 لازمة من طرف السيد خاصة وتبين صحة علم صحة الرهن ايضا
 كالسابق وما لم يجال في بعد الدلالة في الدقة لا متبلة
 وان شرطه فيه لا يلائم في شأ منه الا بتمامه وتبين
 بعد ان شرطه لا يدل الى اللزوم كالتمتع بدة المناس وهو
 ضعيف والفرق واضع لان البيع يكفي في ابقاءه على ما
 تنتقض المدة والاصل عدم الفسخ على المجاملة ولا يثبت
 ان كان استيفاء الحق من الرهن لتحصل الفائدة المطلوبة من

في

فان شرطه فيكون له على الرهن
 فيكون له على الرهن كالمدة
 فيكون له على الرهن كالمدة

من التوفيق

من التوفيق بدلا يصح الرهن على منفعة المخرج عند الحاجة
 لان تلك المنفعة صالحة يمكن استيفاءها الا من العين المحض
 حتى لو تعدد الاستيفاء منها يموت ونحوه بطلان الاجارة ولو
 اجرة في الدقة جاز كالمواستاجر على تحصيل خياطة ثياب
 بنفسه او بغيره لا كان استيفاءها من الرهن فان الواجب
 تحصيل المنفعة على اعيان وجدا تنق وبعث زيادة الدين على
 الرهن فاذا استوفى الرهن على الباقي من متعلقا بدنة و
 زيادة الرهن على الدين وقاية تسعة الدقة ومنع الرهن
 من التصرف في جميعه فيكون بائعا على الوفاء ولا كان ثلث
 بعضه فيقول ان ما حافظ الدين **فيما لا يجوز في الدقة**
 اذا شرط او الع في الرهن لم يملكه من على ما ذكره جنة
 منهم العلامة لان الرهن لا من وجهه الا من وهو الذي
 شرطه على نفسه فيلزم من جهة ويصنف بان المشروط في
 اللازم بعد جواز الفسخ لو اخل بالشرط ولا وجوب الشرط كما
 تقدم من ان المشروط في العقد لازم بقوله ما من عند المبيع
 وجازية في انما ايضا خلا لا الرهن بالوكالة فيسقط الرهن
 على منحه العقد وذلك لان لا يتم في عقد الرهن لانه دفع ضربه
 بغير اموال وانما يظهر الفائدة مما لو كان قد شرط في
 عقد لازم كببيع في موضع الما من الوكالة فسخ الرهن البيع
 المشروط بالرهن والوكالة ان كان متابع مشروطا في
 والآفاق الشرط على المرحمن بغير فائدة وشيك ما تقدم من

من التوفيق بدلا يصح الرهن على منفعة المخرج عند الحاجة

فان شرطه فيكون له على الرهن
 فيكون له على الرهن كالمدة
 فيكون له على الرهن كالمدة

وهو ان لا يفتقر الى
مصلحة المدين

الوفاء بالشرط لا يقتضي الاخصص ما يفككون العقد الشرطي
فيه كافي في حقيقة كالكالات على احقق المصلحة شرطاً لا يفتقر
منه الى اجاب والقبول بل من حيث يلزم ان يكون الرهن لان
مصلحة الرهن لا يمتنع من جهة الرهن والشرط من قبله كذا
خصوصاً صانان في الشرط وفيه وهو الرهن اذا لم يكن في
سبب لا يتوجه لان فيه ضرورة لا يمتنع من جهة الرهن وان كانت
جائزة بحسب اصلها لا يمتنع من جهة الرهن لان شرطها في اللزوم
على ذلك الوجه **المرتب** يجوز للرهن ابتداء من نفسه اذا
كان وكذا في البيع وتوكل في العقد لان العرضية تمت
المثل وهو حاصل وخصوصية المشتري ملغاة حيث لم يمتنع
طامراً بقا في المانع لان ظاهره ان كالات لا يتناول له وكذا يجوز
بيعه على ولده بطريق قبض ولا وهو متعلق به على الرهن احيا
كان الرهن ام يتا من قبله كان ام لا سبق فعلق حقيقة ولو ان
الرهن ولم يفت بالدين ضرب بالباقي مع الغرامة على نفسه **المرتب**
لا يجوز لاحدهما التصرف فيه باستفاه ولا نقله ولا يمتنع
اذا لم يكن المرتب وكذا والاجاز له التصرف بالبيع والاستفاه
خاصة كانه ولو قل كان له دفع كالاته والدارا فوجرتا
والآجرة له كما وكالاته الاجرة رهنا كالاته قولان كالاته الفأ
المستفاد مطلقاً ولو احتاج الى ائونة كالاته كان جوازاً على الرهن
مؤتة لانه المالك فان كان في يد المرتب وبهذا الرأي
المرتب بها افتت ورجع بما عزم والاسناد ان كان استع او
استع

منه ان شرطه هو الرهن

استع

استعانة لغيره وتخرجه امره الى الحاكم فان قدر انفق
بينه الرجوع واشهد عليه ايستعانة به فيمن ورجع
فان لم يشهد في الامور وتوكل في قدر المدة من مده بينه ورجع
به ولو انتقم المرتب به بائنه على وجه العرض او بينه بالام
لانه الاجرة او عرض الماخرة كالاته وتعلقا ورجع الفضل
يقضه وقيل يكون التفتة في مقابل الركنوب والذين يملك
استناد الى رواتبهم على الاذن في التصرف والاتفاق مع
تساويهم ورجع في الدارين جواز الانتعاج بما يتفق
على المالك اصل حله استعانة واستعانة له كما وهو حسن
المرتب **الرابعة** **المرتب** الاستقلال بالاستفاه اذا لم يكن وكالاته
لو خاف من غيره لو اربط ولا يمتنع له على الحق اذا القول
الوارث مع غيره في عدم الدين وعدم الرهن لو ادعى الرهن
الدين والرهن والمرجع في الموضع الى القرائن المعجبة للفظ
القالب لمجوزة وكذا يجوز له ذلك لو خاف من غيره الرهن
لم يكن وكالاته ولو كان له مئة مقبولة عند الحكم لم يجز له الا
بدون اذ لا يعلق بموت المجزوا احتياجه الى الغير ولو
لعدم الضرر بالغيرين لصادق وان كان تركه عظيماً لثقل
المرتب لو باع احدهما بعد الاذن لم يفت في اجرة الا
فان كان البايع الرهن باذن للرهن واجازته بطلان الرهن
من العين والتمن الا ان يشترط كون الرهن رهناً كان ذلك
حالا ام مؤجلاً فيلزم الشرط وان كان البايع للرهن كذلك يفت

منه ان شرطه هو الرهن

رصنا وليس له التصرف فيه اذا كان حقه موقولا الى ان يحل
 ثمنه واذا قد جسد الخ والاركان كالرهن وكذا عتق الراس من يده
 على اجرة الرهن فيبطل بده هيلزم بغيره وسكونه الى ان
 الرهن باجلاسائه وجعل فيه العتق بالاولاد من الالة
 نظر المكون لا يقع موقولا اذا اعتق الرهن فان العتق بالاولاد
 قطعاً على لم يسبق الاذن الا اعتق الآغا في ملك ولو سبق
 وكان العتق من الرهن او مطلقاً لم يكن ولو كان غير الرهن
 وينقل ملكه الى العتق قبل ايقاع العتق المقتضى بالاذن
 كغيره من المايزين فيه ولو وطئ الراس باذن الرهن او
 بدونه وان فعلاً صارته مستولدة مع الاحبال لا يلزم
 تخلفه عن ملكه بالرهن وان منع من التصرف فيه او قد سبق
 في شرائط البيع جواز بيعه لم يسبق حق الرهن على الاستيلاء
 المانع منه وقيل يبيح مطلق العتق من بيعه اتمات الاولاد
 المتأول بالاطلاق هذا القول وفصل ثالث باجلاس الراس في
 وسائر قبائله ليعتد بكون رصنا جعاً بين المقتنين والمعهدة
 في بعض تحقیقاته تفصيل رابع وهو بيعها مع وطئ بغير اذن
 الرهن ومنعه مع وقوعه باذنه وكيف كان فلا يخفى من
 الرهن بالوطئ ولا بالجل بل يمتنع البيع مادام الولد الاندماج
 طارفاً مات بيعت للرهن ولو المانع ولو وطئ الرهن
 فهو زان لانه وطئ امه الغير بغير اذنه فان اكرهها ففعل العتق
 ان كان بغيره والا تكن بغيره ففصله للرواية والشبهة وقيل

من الشئ

من الشئ لانه عوض الوطئ شرعاً واللمعة في بعض جوابه
 فيجوز للمالك بين الامرين ويجب مع ذلك ان يشاء البكارة ولا بد
 في المهر ولا العتق لانه حق جائز وموضوح وان لم يعل
 التقديرين عوض الوطئ ولا يشك بان البكارة اذا اخذت شيئاً
 ثباً فيبقي ان يجب به الثب لانه قد صدق وطئها بكونه
 منها بغيره فيجب عوضه كما في الام لان احداهما عرضي والاخر والاخر
 عوض منفعه وان طأ به بنت فلا شيء لانه باق ولا مهر لغيره
 ان الامة لا تستحق المهر ولا تملكه فلا ياتي بشئ من لسيكها مع كون
 التصرف في كل شيء ذمه ولا ترزق اذرة ووزارته على التولية المهر
 عليه مطلقاً او مضاعفاً الى ارش البكارة كالمهر وقد تقدم مثله
القسم الرابع من لانهم من جهة الراس حتى يخرج من الراس
 باذنه ولو من غيره وفي حكمه فان البكر لمع قبول الرهن
 والحال والبراءة للرهن له منه وفي حكمه الاقالة المسقط للثمن
 المهر من يد الرهن المسقط منه المهر من يد الضابطة براءة
 ذمة الراس من جميع الدين ولو من غيره من بعضه فخرج
 الرهن اجمع او بقاء ذلك لكان او بالنسبة او بغيره من
 العبارة بقاء اجمع وبغيره من في الدرر ولو شرط كونه
 على المصوب خاصة فعتق الاول كما انه لو جعله رصناً على كل
 منه فالتالي فبعض يحكم بخرجه عن الرهن فيبطل لانه
 يد الرهن ما لكانه لا يجب تسليم الاسم المطالبة لانه مقبوض
 باذنه وقد كان وثيقة وانما اذا استثنى الاول الثاني ولو

ما لا بد

الاما

كانت الحق من مطلق باب الرهن من غير علم الرهن وجب عليه
 اعلامه او رد الرهن بخلاف ما اذا علم ولو شرط ان لا يبيع احد
 الاجل بجلال الرهن والبيع لان الرهن لا يوقت والبيع لا يعلق
 ولو وقع كذا كان حظه بعد الاجل لانه شرطه فيه فاسد وحججه
 مضمون فاسده كذا لا لا قبله لانه شرطه فيه فاسد وحججه
 غير مضمون فاسده كذا لان قاعدة شرطه لا يعلق في ذلك
 بين حله بالفساد وجهها والمقتضين السابعة يدخل الفا
 المتجدد المتصل كالولد والشرقة في الرهن على الاقرب بل قبل
 القام ان اجماعه ولان من شأن تسمية الاصل اوسع شرط علم الد
 فلا اشكال في عدم دخوله بالا بشرط كما ان شرطه دخل
 ارتفع الاشكال وقيل لا يدخل بدونه الاصل ووجه الاجماع في
 في الملك لا يعلق حكمه وهو ظاهر ولو كان متصلا كالطول
 والمن دخل اجماعا الثامنة يتعلق حق الرهانة بالموت
 الى الوارث لانه مقتضى يوم العقد شرط فالرهن ولاية
 وثيقة على الذي يبيع ما يقتضي باليسقطه للرهن لا الوكالة
 والرهينة لانها اذن في التصرف يقتصر بها على من اذن له
 فان مات بطلت نظايره من افعال المشرطة بما شرع به
 الامع الشرط بان يكون للوارث بعده او لغيره فيلزم عملا
 بالشرط وللرهن الاستماع من استمان الوارث وان شرط له
 وكالة البيع والاستيفاء لان الرضا تسليم المهرث لا يقتضيه
 ولا خلافا لاشخاصه وبالعكس للوارث الاستماع من

استمان

استمان الرهن عليه فليست على ابن يضمنه تحت يده و
 لم يكن عدلا لان الحق لا يعلو بما فيه شك برضاها والافتقار
 فالماكم يبين له عدلا يقتضيه لها وكذا الوكالات الرهن فلو رثته
 الاستماع من ابنته في الرهن لانه في القرض فله الوكيل
 يطل بموت الموكلة وان كانت مشروطة في عقد لازم الا ان
 استقرار الوضع بعده وانه فيكون بمنزلة الوصي في الحفظ الثانية
 لا يضمن الرهن الرهن اذا تلف في يده الا بعد وتقريرا ولا
 يسقط بطله شيء من حق الرهن فان تعدد فيه او شرط
 فيلزم فيه باب التمسك ان كان قريبا على الاصح لانه وقت الاقتلا
 الى القيمة وقيل كان مختصرا في العين وان كان مضمونا
 ومقابل لا يراعى فيه يوم القبض واعلى القيم من يوم
 اليوم الثانية ومن حين تلفها حين الحكم عليه بالقيمة كالفا
 ويضعف لانه قبل التلف يبيع مضمون فكيف يبيع فيه وقيل الثالثة
 وبان المطالبة لا دخل لها في ضمان القيمة هذا اذا كان الاختلاف
 بسبب السوق او نقص في العين غير مضمون اما لو نقصت
 بعد التقرير بطلت وغوى ثم تلفا اعتبر على القيمة المنسية الى
 العين من حين التلف بطلت الى التالف ولو كان شيء ضمنه مثل ان
 اوجدوا القيمة المثلى بعد الاداء على الاقوى لان الواجب عليه
 انما كان المثلى وان كان متعذرا وانتقاله الى القيمة بالمطالبة
 بخلاف القيمة لا استقرارها في الزمان من حين تلف مطلقا
 ولو اختلفا في القيمة حلف المرحن لانه المنكر والاصل برأيه

فالاخرى الاولى
 مطلقا

باب

من انما يد

من انما يد وقيل الراهن نظر الى كون المرتهن صار خائفا ينظر
فلا يقبل قوله ويضعف بان قبوله من جهة الحكم لا
حيث كونه في اوقافنا العاشرة لو اختلفا في قدر الرهن
به حلف الراهن على الاقرب لاصالة عدم ويراد به ضعفه او لا
ممكن ولا رماية وقيل قول المرتهن استناد الى رواية ضعيفة
لو اختلفا في الرهن والودعة بان قال المالك هو وودعة
وقال المرتهن هو ومن حلف المالك لاصالة عدم الرهن
لا يمكن وللرواية الصحيحة وقيل حلف المرتهن استنادا
الى رواية ضعيفة وقيل المرتهن اعترف له المالك بالدين
والمالك انكره جمعا بين الاخبار وللقرينة وضع المالك
يمنع من تخصيص الآخر ولو اختلفا في عين الرهن فقال
العبد فقال بل بحلابة حلفنا الراهن خاصة وبطلان انتدابها
يلعبه الراهن بانكار المرتهن لانه جاز من قبله في بطلانها كما
لو كان حقا وانتفاء ما يلعبه المرتهن بحلف الراهن ولو كان
الرهن مشروطا على عدم لازم تخالفان انكار المرتهن هنا
يتعلق بحول الراهن حيث شاء يلغي عدم الوفاء بالشرط الذي هو
ركن من اركان ذلك العقد اللازم فيرجع الاختلاف الى تعيين
التميز لان شرط الرهن من محلاته فيشكل في تعيينه غير ما يلعبه
الاخر فاذا تخالفنا بطل الرهن وفسخ المرتهن العقد المشروط
انشاء ولم يمكن استلزامه كما لو مضى الوقت للمعد وادله في
قبل يقيم قوله الراهن كالا قول الحادية عشر لو ادعى ديننا

الزيادة

من انما يد وقيل الراهن

من انما يد وقيل الراهن

بدون كون الرهن مشروطا

وعين

وعين يد رهن بان كان عليه ديون وعلى كل واحد من خاص
فقط بالمؤددة حال الدين ينصرفه ليقول رهنه فلا لا هو
المتعين لان مرجح التعيين الرهن المؤددة وان اطلق ولم يتم
احداها لفظا كقصد فخطا في القصد فادعى كل منهما بقصد
الدافع ديننا غير الآخر حلف الدافع على ما ادعى بقصد لا لا اعتبارا
بقصد وهو اعلم فاما اوجب الى الدين مع ان مرجح النزاع الى
قصد الدافع ودعى الغريم العلم به غير محقق لا كان
اطلاعه عليه بالمر القاصد ولو تخالفنا فيما نلظ بل اذ
قلد ذلك وبطلان ربه الى ما ذكره من التنازع في القصد اذا
به والله تعالى شفع عنه هكذا لو كان عليه دين خال من الرهن
واشبهه من عاذي الدين من المرهون بطلان الرهن واد
الغريم الدافع من لئلا يبيح الرهن فالقول بقوله الدافع شفع
لان الاختلاف يرجع الى قصد الدافع يعلم الاستدلال كالا
الثانية عشر لو اختلفا فيما يبيع به الرهن فادى المرتهن بعهده
يتقيد والراهن بغيره ببيع بالنقد القالب سواء وافق مراد
احدهما ام خالفهما والبايع المرتهن وان كان وكلا والقالب
موافق مراد او رجح الى الطرفين والافعال فان غلب نقدان ببيع بشفاء
المؤمن منهما ان اشق فان باعتهما عين احكام ان استغنا عن الغنيين
والطلاق الحكم بالرجوع الى تعيين احكام يشمل ما لو كان احدهما
اقرب الى الصنف الى الحق وعنده وفي الدرر لو كان احدهما
وعنى به المتبايعين بينهما صرفا الى الحق تعين وهو حسن وفي

من انما يد وقيل الراهن

التحريم

لو بانها جميعا وافر حاجتنا وهو حسن فانه ربما كان غير تصرف
اصح للمالك وحيث يبلغ غيره اذ يحسنه اعلت الخطا لكثيره
من على هذه الحال **فانما** **باب** **في** **البيع** **بما** **يقتضيه** **العرف**
العادة في هذه الباب والاخر لا بد من ذلك في بعض النسخ
كالجرح على الرهن في الموهون وعلى المشتري فيما اشترى قبله
وعلى البائع فالتن المعين قبل تسليم البيع وعلى المالك في كسبه
لغير الاداء والتفقد وعلى المرتد الذي يمكن عده الى الاسلام
والسنة المذكورة هنا هي المصنف والمقرن والرف والفلس
الشدة والدمر المتصل بالموت ويمدح الصغير حتى يبلغ واحد
الامور المذكورة في كتاب الصوم ويرشد بان يصل ما لا يحش
يكون له ملكا متعاقبا يقتضي اصلاحه وقت اصابه وصرف
في غير الوجوه المذكورة بانفعال العقلاء لا يسلط الاصله فاذا
تحقق الملك المذكور مع البلوغ ارتفع عنه شرطه وان كان
فانما على المشتري الاطلاق الا ان يدعى امره اليه في البيع
منه الرشد من غير اعتبار امر آخر معه والمقصود من الرشد
هو اصلاح المال على الوجه المذكور وان كان فاستقام وقيل
يعتبر مع ذلك العدالة فلو كان على المالك من غيره في دينه
لم يرتفع عنه الجحيم لغيره من ابناء السعيا المال وما روي انه
شارب بغير سعيه ولا قاتل بغيره وعن ابن عباس ان الرشد
هو الوقار والحكم والعقل وانما الغيرة على القول بما في الابداء
لا في الاستدانة فلو عرض الفسق بعد العدالة قال النبي في الاخر

لو كان الرشد من غير الرشد
فانما على المشتري

ان يحسنه

ان يحسنه على ما يشاء في ابداءه وتوجه على ذلك انما لو كانت
شرطا في الابداء لا عبرت بعده لوجود المستثنى ويحتمل
مراد معرفة رشفة بل لا يفي من التصرفات والاعمال ليطرأ بها
بالملكة وعدمه فلو كان من اولاد التجار من غيرهم البيع والشراء
بمعنى ملكته فيهما على وجهها وراعى الى ان يتم ما سئل عنه في
الولاءات فاذا تكلمت بذلك لولا ان كان من اولاد من كان من ذلك
وجهه فهو رشيد ان كان من اولاد من كان من ذلك
بما يناسبه الى امله بان يسلّم اليه نفقة مدة لينفقها في حاله
او مواضعا الى ان يثبت له اوان يستوفى الحساب على ما يلزم
او محضه ان كان في الاضلاع الملائمة فهو رشيد ونقصه
انفاقه الى امراته والاطعمة النفقة التي لا يتكسبها
بجسده واولاده وشرفه ووضعه والامعة واللباس
كل ذلك وانما صنف في وجوهه من الصفات وفيها للمسا
واقرا الضيف فالامور لا يضره قدامه اذا لم يضره وفي غير
كالآخر في الشرف وان كان انما اختبر بما يناسبه من حال
كالقزل والمناطة وشراء آلاتها المعتادة لامثالها بغير
وحفظ ما يحصل في يدها من ذلك والمحافظة على اجرة
شكها ان علت للغير وحفظ ما تملك من اسباب البيت ووصف
على وجهه وصيونه اطلعته التي تحت يدها من مثل الحرة
والفان وغير ذلك فاذا تكلمت بذلك على وجه الملكة في مثل
والا فلا ولا يقدر مع فيها وقوم ما يناسبه نادرا من الغلط

والنسخ بر
منه في البيع والشراء

مطابقا
سواء لم يجره او لم يجره

ان يحسنه

والاختلاف في بعض الأحيان لوقوعه كثيرا من الحملين ووفت
 الاختيار قبل البلوغ علا نظرا الآية ^{التي} وبقيت الرشد لم يختبر
 بشهاد ^{البلوغ} النساء في النساء ^{التي} السوء لا تلاعن ^{التي} بغير مقابل عكس
 الرجال وبشهادة الرجال مطلقا ذكرنا كان الشبهة ان انثى الان
 شهادة الرجال غير مقبولة ^{التي} وباعتبر شهادة الرجال لثبات وفي
 اربع من شيب رشد الانثى شهادة رجل وامرأتين ايضا وشهادة
 اربع خائف ولا يصح امر الرشد بهما ولا يصح بغيره كالنساء وان
 اوجبنا الفتنة وفي الاتفاق عليه من ^{التي} وبقيت المال قولان ^{التي}
 الثاني ^{التي} ولا الاقرار بالخلية المرجحة للقصاص وان كان نكاحا ولا
 تصرفه في المال وان نسب اقل العقلاء ^{التي} وبغير تصرفه في المال يستحق
 اخراج المال كالاطلاق وانظروا في المثل ولا يسلم عوض المثل اليه
 لانه تصرفه في ما لم يمتنع منه ويجوز ان يتولى غيره في ما انما العقود
 اي جميعها وان كان قد تمت الخلوة عليه بعض اهل العربية ^{التي}
 عليه فقرة في القصاص من اوصام ^{التي} وجعله مختصا بالانثى
 اختلافه من السوء وصاحب اليقظة ^{التي} وجا عليه من النكاح بالان
 غيلة لما اسلم في عشر عشرة اشكك عليك اربع اوقاف ^{التي}
 لكن نقا جازم بعضهم وانما جازم تكليف غيره له لان عبارة ^{التي}
 سلبية مطلقا ما يستحق التصرف في ماله ويمتد بحكم الحيث
 في التصرف في ماله ^{التي} وبغير حاجتي يعين ^{التي} ويجعل عقله والولاية
 في ما هو اقل الصغير ^{التي} والحيثون للاب والمجد له وان علمنا من كان
 في الولاية لو اجتمع امان افعالا امر فخذوا من اقلها حاضا فقام

[illegible]

على العشرة من الضمان يستقبح الاداء وربما قيل تعلقه بما له
المولى مطلقا كما لو اقره بالاستدانة وهو متجه الآن بشرط كونه
من مال المولى ^{منه} يلزم بحسب ما شرط ويكون كالكيل ولو لم
شرطه من كسبه فهو كالوشة من مال المولى لا من ماله ^{منه} فبان
وفي كسب الحق المضرون والاضيع ما قصر ولو اعتق العبد
بمثل امكن تجدد شئ من الكسب حتى يطلان الضمان او بقاءه
التعلق به وجهان ولا يشترط على المستحق ان المال المضرون و
هو المضرون له بنسبه ووصفه لان العرض ابقاءه الدين
وهو لا يتوقف على ذلك وكذا لا يشترط معرفة تعلق الحق ^{المضرون}
ولم يذكر المص ويمكن ان ارد من العبارة يجعل المستحق
للجبر هو المولى من ماله ^{الضمان} بشرطه حتى على اخصه القائلين بالاصل والاطلاق
التصور ان الضمان لا ينافي فيه الغرض لانه ليس معارضة لجزء
من المتبقي هذا اذا امكن المولى بعد ذلك كالمثل في قولهم
كسخت لك شيئا ما في ذمتك لم يصح قطعا وعلى تقدير الصحة
يلزم ما يقوم به البينة ان كان لازما للمضرون عند وقت
الضمان لا ما يتجدد او يوجد في وقتا ويقر به المضرون عند
او يحصل عليه المضرون لا يرد اليه من المضرون عند لعله
دخل في الاولية الضمان ويحل بوثباته في وعده بقوله لا
في الثالث على الغرض كون المضمون مع القاسم والمضرون
فلا يلزم ما ثبتت بمنزلة غيره كالا يثبت ما يقر به في الرابع
نعم لو كان الخلف بوزن الضمان ثبت ما حلف عليه وكذا لا يشترط

على الغريم

على الغريم وهو المضرون عند لانه ضمانا دين عند وهو جليز
من كل مديون ويمكن ان يرد به الا من عند ومن المضرون له
ويرد العلم به الاحاطة بعرفه حاله من نفسه ووصفه ^{منه} لا يتوقف
الاقتضاء بهما على ان العرض ابقاءه الدين وذلك لا يتوقف
على معرفته كذلك بل يميزهما ان المستحق ما الغريم فيكون بقرجه
العقد له بما له الحق فليكن واما المضرون له فليكن ابقاءه و
اما المضرون له فليكن ما الفصل اليه ويتحقق ان المعنى الفصل
للي الضمان وهو ان تمام المال الذي يذره المضرون له وفي ذلك
غير متوقفة ^{الضمان} المراد من عليه الدين فلو قال ان المستحق في ذمة
مائه ^{الضمان} لا يمتنع ان يضمنه للمالك فاصلا الى العقد
عقدا كان له الدين مطلقا ولا دليل على اعتبار العلم بخصوص
ولا بد له من سبب وقبوله ^{الضمان} من لانه من الحقوق اللازمة
التاقله للمالك من ذمة المضرون عند في ذمة القاسم والالتزام
ضمنت وحقا كقوله وتبني عن طلق الكفالة يجعل تعلقها
المال وتثبتت وشهد من الانقطاع الدالة عليه صحتها ولو لا
ماله عند تحا وعلى ما عليه على فليس يصح لجوار ان ذمة ^{الضمان}
ان الغريم تحت يده ما لا يخفى انه قادر على تخطيطه او ارجاعه او ضم
التسليم والمساعدة ونحوه وقيل ان على ضمان لاقتضاء على
الالتزام وشروطه في ذمتي وهو متجه اما ضمانه على ضمانه لانه
الاحتمال مع تضمينه للمال فيقبل المستحق وهو المضرون له
وقيل يكفي ضمانه بالضمان وان لم يصح بالقبول لا يرد حجة

فبما زاد ما يضرب به ولا فرق بين في هاتين بكون الضامن
 متبرعا وبسبب الان منحه الطعن بوجوب العود على المدعي على
 التقديرين ومع الانقلاص ظاهر وجعل بعضهم من صور التهمة
 يكون الضامن قد صلح على اقل من الحق فيكون رجوعه على تقدير
 كونه يسيرا انما هو بالمدعي فتجبر شهادة المدعي عن علمه
 بتخفيف الدين عند وفائه نظرا لا يكفي في سقوط الزيادة من الضامن
 عنه اقراران الضامن بان ذلك لا يرجع به وانما ثبتت في نفسه
 وتقبل الشهادة كالتأييد على المعركة بقوله ومع عدم قبول قوله بغيره
 التهمة او لعدم العلم بالادعاء لم يجرم الضامن رجوعه على المضمون منه
 في موضع الرجوع وما كان ضامنا باذنه بما اداه او لاه
 لتصادفهما على كونه المستحق في ذمة المضمون عنه واعتراؤه مضمونا
 بان المضمون لا يظلم لاحد تأنيها هذا مع مساواة الاول للحق
 او قصوره والارجح نفيها باقل الامر من مثله ومن الحق لانه لا
 الرجوع بالزيادة عليه ومثله ما لو صدق على الدفوع وان لم يصدق
 ويكون دخوله في عدم قبول قوله ولو لم يصدق على الدفوع الذي
 ادعاه رجوع عليه بالاقل بما ادعى اداه او لا وانه اجزاء لان
 الاقلان كان هو الاقل فهو يبرأ بانه لا يستحق سواء وان
 له ظله في الثاني وان كان الثاني فلم يثبت ظاهره سواء على ما
 يتناهى رجوعه بالاقل منها ومن الحق في المبالغة وحسب
 التعبد بالمبالغة من المشغول يشك في حمل هذا هو القدر المقتض
 عليه من الحلال والافلا في جوازها على الربح الاصيل لكتبت

فبما زاد

ارجح في المبالغة الرجوع عليه
 فبما زاد ما يضرب به ولا فرق بين في هاتين بكون الضامن
 متبرعا وبسبب الان منحه الطعن بوجوب العود على المدعي على
 التقديرين ومع الانقلاص ظاهر وجعل بعضهم من صور التهمة
 يكون الضامن قد صلح على اقل من الحق فيكون رجوعه على تقدير
 كونه يسيرا انما هو بالمدعي فتجبر شهادة المدعي عن علمه
 بتخفيف الدين عند وفائه نظرا لا يكفي في سقوط الزيادة من الضامن
 عنه اقراران الضامن بان ذلك لا يرجع به وانما ثبتت في نفسه
 وتقبل الشهادة كالتأييد على المعركة بقوله ومع عدم قبول قوله بغيره
 التهمة او لعدم العلم بالادعاء لم يجرم الضامن رجوعه على المضمون منه
 في موضع الرجوع وما كان ضامنا باذنه بما اداه او لاه
 لتصادفهما على كونه المستحق في ذمة المضمون عنه واعتراؤه مضمونا
 بان المضمون لا يظلم لاحد تأنيها هذا مع مساواة الاول للحق
 او قصوره والارجح نفيها باقل الامر من مثله ومن الحق لانه لا
 الرجوع بالزيادة عليه ومثله ما لو صدق على الدفوع وان لم يصدق
 ويكون دخوله في عدم قبول قوله ولو لم يصدق على الدفوع الذي
 ادعاه رجوع عليه بالاقل بما ادعى اداه او لا وانه اجزاء لان
 الاقلان كان هو الاقل فهو يبرأ بانه لا يستحق سواء وان
 له ظله في الثاني وان كان الثاني فلم يثبت ظاهره سواء على ما
 يتناهى رجوعه بالاقل منها ومن الحق في المبالغة وحسب
 التعبد بالمبالغة من المشغول يشك في حمل هذا هو القدر المقتض
 عليه من الحلال والافلا في جوازها على الربح الاصيل لكتبت

فبما زاد ما يضرب به ولا فرق بين في هاتين بكون الضامن
 متبرعا وبسبب الان منحه الطعن بوجوب العود على المدعي على
 التقديرين ومع الانقلاص ظاهر وجعل بعضهم من صور التهمة
 يكون الضامن قد صلح على اقل من الحق فيكون رجوعه على تقدير
 كونه يسيرا انما هو بالمدعي فتجبر شهادة المدعي عن علمه
 بتخفيف الدين عند وفائه نظرا لا يكفي في سقوط الزيادة من الضامن
 عنه اقراران الضامن بان ذلك لا يرجع به وانما ثبتت في نفسه
 وتقبل الشهادة كالتأييد على المعركة بقوله ومع عدم قبول قوله بغيره
 التهمة او لعدم العلم بالادعاء لم يجرم الضامن رجوعه على المضمون منه
 في موضع الرجوع وما كان ضامنا باذنه بما اداه او لاه
 لتصادفهما على كونه المستحق في ذمة المضمون عنه واعتراؤه مضمونا
 بان المضمون لا يظلم لاحد تأنيها هذا مع مساواة الاول للحق
 او قصوره والارجح نفيها باقل الامر من مثله ومن الحق لانه لا
 الرجوع بالزيادة عليه ومثله ما لو صدق على الدفوع وان لم يصدق
 ويكون دخوله في عدم قبول قوله ولو لم يصدق على الدفوع الذي
 ادعاه رجوع عليه بالاقل بما ادعى اداه او لا وانه اجزاء لان
 الاقلان كان هو الاقل فهو يبرأ بانه لا يستحق سواء وان
 له ظله في الثاني وان كان الثاني فلم يثبت ظاهره سواء على ما
 يتناهى رجوعه بالاقل منها ومن الحق في المبالغة وحسب
 التعبد بالمبالغة من المشغول يشك في حمل هذا هو القدر المقتض
 عليه من الحلال والافلا في جوازها على الربح الاصيل لكتبت

يكون أشبه بالضماني لاقتضائه نقل المال من ذمة مشغولة إلى ذمة
 برية فكان الحال عليه يقين له في حاضره بالدين المحتال على المحل
 ولكن لا يخفى بهذا الشبه من أصل الحوالة فلتحققها أحكامها و
 يشترط فيها حتى الثالثة أما رضا المحل والمحال فوضوح وقلق و
 لأن من عليه الحق في حيزه من القضاء من ماله ودينه للمحال
 به من جعلها والمحال حجة ثابت في ذمة المحل فلا بد من نقله
 إلى ذمة أخرى غير رضاه ولما الحال عليه فاشترط رضاه هو
 المشهور ولا يحد أحد كان الحوالة ولا خلاف للناس في
 الاقتضاء بسهولة وصحة وحينئذ نظر لأن المحل متى قام
 المحتال مقام نفسه في القبض على الحوالة لا وجه للاقتضاء
 رضي من عليه الحق كما لو كان في القبض فيه واختلاف الناس
 في الاقتضاء لا يمنع من مطابقة المصدق ومن أشبه خصوصاً
 مع اتفاق المقيمين جنساً وصفا فعدم اعتبار أقوى نعم لو كان
 مختلفين وكان الغرض سبيها مثل حق المحتال في حيزه اعتبار
 رضي المحتال عليه لأن ذلك بمنزلة المعاوضة الجديدة فلا بد
 من رضي المتعاضدين ولو رضي المحتال بالخذل نفسه على الحال
 عليه زال المحذور أيضاً على تقدير اعتبار رضاه ليس هو على
 حله رضاها لأن الحوالة عقد لازم لا يتم إلا بالاجاب والقبول
 فالاجاب من المحل والقبول من المحتال ويعبر بهما في غيرهما
 من اللفظ العربي والمطابقة وغيرهما وأما رضي المحل عليه
 فيمكن كيف اتفق متقدماً ومتأخراً ومقارناً ولوجوزة الحوالة

ما يستتر

على البرق

على البرق اعتبر رضاه قطعاً ويستثنى من اعتبار رضي المحل ما لو
 تبرع المحال عليه بالدفع فلا يعتبر رضا المحل قطعاً لأنه وفاء
 دينه بغير أدنى أو العبارة عند من أن يقر المحال عليه الحق
 احتلت بالدين الذي كان على فلان على فني يتقبل فيقومان بركن
 العقد وحيث تم الحوالة تكم فيقوم فيها المال من ذمة المحل
 إلى ذمة المحال عليه كالضمان عندنا ولا يبرئ المحل من حق المحتال
 بمجرد ما وان لم يبرئه المحتال لدلالة القول عليه في المشهور ولا
 يجب على المحتال قبوله على الحق لأن الواجب أداء الدين والحوالة
 ليست أداءه وإنما هي من رتبة الأخرى فلا يجب قبوله عندنا
 وما هو ركنه إلا ما جاز على المحل على تقدير صحته فيجوز
 على الاحتساب وبوجه ربحه حال الحوالة بعد حاضره المحتال
 أن شاء سواء شراؤه بامره أم لا وسواء قبله أم لم يقبله
 لا وإن زال الضرر عملاً بالاحتساب ولو انكسر كان موقفاً
 حالها فتجوز اعتبارها فلا خيار لوجوب الشرط ويعبر به
 الحوالة بأن يجيل المحال عليه المحتال على آخره فيجوز الاحتساب
 على ثالث وهكذا هو بغير المحال عليه في كل مرتبة كالأول وثالث
 ما بين يجيل المحال عليه في بعض مراتب على المحل الأول وفي القول
 المحتال مقدماً وأما تعدد المحال عليه وكذا الضمان فيجوز تركه
 بأن يضمن الضامن آخر ثم يضمن الآخر ثالث وهكذا وروى
 بأن يضمن المضمر عند القاسم في بعض المراتب ومنه قوله
 لا يستلزم جعل المقرب أصلاً لعدم الفائدة ويصفى بأن

هذا لا يخرج من قولنا لا بد من رضا المحل
 على المحل ولو كان من ذمة المحل
 لا بد من رضا المحل

نقله

قبل الضم

وغيره

الثاني

دور الضمان

بان الاختلاف بينهما غير مانع وقد تظهر التباينة في ضمان الحال على قول
 وبالعكس في الضمان باذن وعلمه ككل ما من يرجع من الاذن
 على ضمانه لا على الاصل وانما يرجع عليه الضامن الاصل الاول
 ان ضمانه لا يرد ما الكفالة فيصير ضمانه دور حال
 حضور الكفول لا على الجبل بل انما يرجع وكذا في ضمانه على غيره
 جسر الجبل الذي الضمان على الجبل بان يكون له عليه دراهم
 على ان يرد ما يرد سواء جعلنا الضمان استيفا ام احتياضا لان
 ايضا الذين يخرجه جازع التراضي وكذا المعاوضة على
 الدراهم بالدينار ولو انكس فاحالة بجهة على من عليه ضمان
 صحت ايضا بانها على شرط رضا الحال عليه سواء جعلنا
 ام احتياضا بغيره بالقرين ولا يعتبر القابض في الجبل حيث
 يكون صرح بالان المعاوضة على هذا الوجه ليست بغيره ولو
 لم يعتبر رضا الحال عليه صرح الاول والثاني ان لا يجب على
 المدعي جعل الاداء من غير جسر ما عليه وخالفه الشيخ وجاعته
 فيها فاشترطنا رضا الحال المصاليه عليه جسا ووصفا
 استنادا الى ان الضمان على ما في ذمة الحال عليه فاذا كان على
 الجبل دراهم مثلا وله على الحال عليه دين كيف يصير جسر
 المحتال على الحال عليه دراهم ولم يقع عقد بوجبه للدين انما
 جعلنا استيفا كان الحال بمنزلة من استوفى دينه واداه
 الحال عليه وحقها الدراهم لا الدنانير وان كانت معاوضة
 على حقيقة المعاوضة التي يتعهد بها تحصيل ما ليس بحاصل

ان الاختلاف بينهما غير مانع وقد تظهر التباينة في ضمان الحال على قول
 وبالعكس في الضمان باذن وعلمه ككل ما من يرجع من الاذن
 على ضمانه لا على الاصل وانما يرجع عليه الضامن الاصل الاول
 ان ضمانه لا يرد ما الكفالة فيصير ضمانه دور حال
 حضور الكفول لا على الجبل بل انما يرجع وكذا في ضمانه على غيره
 جسر الجبل الذي الضمان على الجبل بان يكون له عليه دراهم
 على ان يرد ما يرد سواء جعلنا الضمان استيفا ام احتياضا لان
 ايضا الذين يخرجه جازع التراضي وكذا المعاوضة على
 الدراهم بالدينار ولو انكس فاحالة بجهة على من عليه ضمان
 صحت ايضا بانها على شرط رضا الحال عليه سواء جعلنا

المجال في ذمة

من جسر

من جسر ما لزيادة قدره وصحة وانما هي معاوضة تراقق
 ومصلحة الحاجة ما غير فيها التماس والتساوي وجوابه
 يظهر ما ذكرناه وكذا في ضمانه لا على الجبل بل انما يرجع
 الجبل على اثنين شك في ان احد من كل منهما ما في ذمة صاحبه
 ذمة واحدة او متلاحقين مع ارادة الثاني ضمان ما في ذمة
 الاول في الاصل لا مطلقا لا يصير الجبل لان ذمة الثاني وجود
 جواز الضمان عليه ما ظاهرا هو لوجود الشخص للصحة واستقاء
 اذ ليس الا كونه اشكاه في ذلك لا يصح ما عاوضه بذلك
 على خلاف التراضي من منع منه محضا استلزاما لزيادة الا
 وهو متنع له لوجوب سواقه الحق الحالي للمحال عليه
 من غير زيادة نقصان قله او وصفا وهذا القيل انما يرجع
 على من ذهب من الضمان ضم ذمة المدعي فيجوز له المطالبة
 كل منهما بجمع الحق اما على من ذهب احبا من ذمة المدعي
 المحتال اذ ذمة الحال عليه فلا رفقان بل غاية اشتغال ما على
 الذمة صاحبه فيحق الامر كما كان مع تسلمه لا يصل للمنافعة
 لان مطلق الارتفاق بها غير مانع اجبا عما لو احواله على
 واحسنه ولو احواله الحال عليه فطلب الرجوع بما اذاه على الجبل
 لانك لا الذين يزعمون ان الضمان على البرخي بستانا على جسر الجبل
 عليه ذمة الضمان تعاوض الاصل وصورة ذمة الحال عليه
 من بين الجبل والظاهر هو كونه في شقولا اذ ذمة انظاره
 لولا اشتغال ذمة الحال عليه والا قول وهو الاصل ان يرجع الثاني

من جسر ما لزيادة قدره وصحة وانما هي معاوضة تراقق
 ومصلحة الحاجة ما غير فيها التماس والتساوي وجوابه
 يظهر ما ذكرناه وكذا في ضمانه لا على الجبل بل انما يرجع
 الجبل على اثنين شك في ان احد من كل منهما ما في ذمة صاحبه
 ذمة واحدة او متلاحقين مع ارادة الثاني ضمان ما في ذمة
 الاول في الاصل لا مطلقا لا يصير الجبل لان ذمة الثاني وجود
 جواز الضمان عليه ما ظاهرا هو لوجود الشخص للصحة واستقاء
 اذ ليس الا كونه اشكاه في ذلك لا يصح ما عاوضه بذلك
 على خلاف التراضي من منع منه محضا استلزاما لزيادة الا
 وهو متنع له لوجوب سواقه الحق الحالي للمحال عليه
 من غير زيادة نقصان قله او وصفا وهذا القيل انما يرجع
 على من ذهب من الضمان ضم ذمة المدعي فيجوز له المطالبة
 كل منهما بجمع الحق اما على من ذهب احبا من ذمة المدعي
 المحتال اذ ذمة الحال عليه فلا رفقان بل غاية اشتغال ما على
 الذمة صاحبه فيحق الامر كما كان مع تسلمه لا يصل للمنافعة
 لان مطلق الارتفاق بها غير مانع اجبا عما لو احواله على
 واحسنه ولو احواله الحال عليه فطلب الرجوع بما اذاه على الجبل
 لانك لا الذين يزعمون ان الضمان على البرخي بستانا على جسر الجبل
 عليه ذمة الضمان تعاوض الاصل وصورة ذمة الحال عليه
 من بين الجبل والظاهر هو كونه في شقولا اذ ذمة انظاره
 لولا اشتغال ذمة الحال عليه والا قول وهو الاصل ان يرجع الثاني

حيث يتعارفان غالباً وأما يختلف في موضع نادراً فيصنف المحل
 عليه على أنه يبرق من بين المحيل ويرجع عليه بما عزم سواه كان
 الواقع بينهما بلقط الطرألة والضمان لان المحل على البرأ
 بالضمان فيصير بلقطه خوريط على ما يشهد بالمعنى الاعم فيصير
 التعبير عنيا ويحتل العرف بين الصفتين فيقبل مع التعبير بالضم
 دون المحل لاجل ان ظاهره ولو استرطن في المحل لاشكال في
 الحال عليه يمثل المحل تعارض اصل الصفة والبرأة فيقال قلت
 ويبيح مع المحل عليه ادراك المحيل باذنه فيرجع عليه ولا يثبت
 وقوة الاذن في ضمن المحل الباطلة المستغنى عنها بالاطلاق
 تابعها لا يتقاهما على الاذن وانما يختلف في امر آخر فاذ لم
 يبق ما انتقاه عليه من الاذن في الوفاء المتقضى للرجوع
 ويحتمل عدم الرجوع ترجيح الصفة المستلزمة لشغل الذمة
كتاب الكفالة وهي التعهد بالنظر في احضار المكفول
 متى طلبه المكفول وشروطها رض الكفيل والمكفول له دون
 لوجوب الخضر عليه متى طلبه صاحب المحل ولو بالالتصاق
 او وكيله والكفيل بمنزلة الوكيل حيث يأمربه ويستقر على
 وقبوله بين الاولين صادرين على الوجه المعبر في العقد اللان
 وتنعى حالة من جهة اما الثاني فوضع وفاق واما الاو فافتح
 القولين لان الخضر حتى شح لا ينافيه المحل وشي لا ينافيه
 مؤجلة الى اجل معلوم لا يحصل الزيادة والضمان كغيره من الاجا
 المشترطة ويبرح الكفيل تسليمة تسليم تاماً بان لا يكون هناك
 الكفيل المكفول له

ما من

ما من من يبرق في كنف وجوه عالم وكس في مكان لا يمكن
 وضع يد عليه لغو المكفول وضعاً لمكفول له وفي المكان
 الحين ان يبيته في العقد وبهذا العقد مع الاطلاق وعند
 الاصل اي بعده ان كانت مؤجلة او في المحل او غيرهما ان كانت
 حالة ونحو ذلك فاذ اخل به كذا لم يبرح وان اتم على المحل
 ويرح ايضاً فان لم يكن شهد عدلين باحضاره لا المكفول
 له واستاعد من قبضه ولو اتفق الكفيل من قبضه الزهدة لم
 به فان ابر طلبه من طلبه من الحكم حتى يجزئه او يورث
 ما عليه ان اكراد الكفيل الذي لم يمكن كالتصام ولا
 والزوجة والزوج وبصورة توجب حدا او نفراً الزم
 باحضاره حتى مع الايمان ولو عجز عن ذلك كان كالمكفول
 اذا لم يرضه من ربه عليه فان لم يمكنه الاحضار وكان له
 كالدية في القتل وان كان عدلاً ومعه مثل الزوجة وجب
 البلاء وقيل بتعين الزامه باحضاره اذا طلب المحل طلباً
 لعدم انحصار الاغراض فاداء المحل وهو قوتى ثم على تلبية
 كونه للمحل ما لا يراه الكفيل فان كان قد اذبح تدريج عليه
 وكذا ان ادعى بخبر اذ ندس كفالة يادته وتعد احضار
 الا فلا يرجع والعرف بين الكفالة والضمان في رجوع من
 ادعى بالاذن هنا ان كنف يبرح الاذن بخلاف الضمان ان الكفا
 لم يتعلق بالمال بالذات وحكم الكفيل بالنسبة اليه حكم الاب
 فاذا اذبح اذن المدينون فله الرجوع بخلاف الضمان لا
 ضامن

هذا هو المقصود من الكفالة
 ان يبرق من بين المحيل ويرجع عليه
 بالضمان فيصير بلقطه خوريط على ما يشهد بالمعنى الاعم
 التعبير عنيا ويحتل العرف بين الصفتين فيقبل مع التعبير بالضم
 دون المحل لاجل ان ظاهره ولو استرطن في المحل لاشكال في
 الحال عليه يمثل المحل تعارض اصل الصفة والبرأة فيقال قلت
 ويبيح مع المحل عليه ادراك المحيل باذنه فيرجع عليه ولا يثبت
 وقوة الاذن في ضمن المحل الباطلة المستغنى عنها بالاطلاق
 تابعها لا يتقاهما على الاذن وانما يختلف في امر آخر فاذ لم
 يبق ما انتقاه عليه من الاذن في الوفاء المتقضى للرجوع
 ويحتمل عدم الرجوع ترجيح الصفة المستلزمة لشغل الذمة
كتاب الكفالة وهي التعهد بالنظر في احضار المكفول
 متى طلبه المكفول وشروطها رض الكفيل والمكفول له دون
 لوجوب الخضر عليه متى طلبه صاحب المحل ولو بالالتصاق
 او وكيله والكفيل بمنزلة الوكيل حيث يأمربه ويستقر على
 وقبوله بين الاولين صادرين على الوجه المعبر في العقد اللان
 وتنعى حالة من جهة اما الثاني فوضع وفاق واما الاو فافتح
 القولين لان الخضر حتى شح لا ينافيه المحل وشي لا ينافيه
 مؤجلة الى اجل معلوم لا يحصل الزيادة والضمان كغيره من الاجا
 المشترطة ويبرح الكفيل تسليمة تسليم تاماً بان لا يكون هناك
 الكفيل المكفول له

برى من عوى الكفيل ولم يزل الحصاره فان جاء بالكفيل فادعى
 البراءة ايضا لم يكف باليمين ^{اليمين} التي جلتها الكفيل لانها كانت
 لا تثبت الكفالة وهذه دعوى اخرى وان لم تثبت تلك باليمين
 فتعلم بطلان دعوى اليمين على الكفيل فقلت برى من الكفالة
 والمال بما لا يبرى الكفيل منه لاختلاف الدعوى بين كاهن و
 لانه لا يبرى بين غيره نعم لو جلت الكفالة باليمين المردودة
 على البراءة برئانها استعمل الكفالة في سقوط الحق كالبراءة ^{مقتضى}
 كذا لو كفل الكفيل له صديق ^{اليمين} الكفيل فقلت برئانها ولو كفل
 اثبات بواحد كفى تسليم احدهما اياه ^{المكفول} تاما لحصول الغرض كما لو
 سلم بضعة او سلما ^{المكفول} او هل يشرط تسليم عدة ومن شريك
 ام كفى الاطلاق قولان لاجودهما الثاني وهو الذي يقتضيه
 الاطلاق العبرة وكذا القول في تسليم بضعة وتسلم الاجنبي له
 وقيل لا يبرى مطلقا لقولنا ^{المكفول} في تسليم بضعة وتسلم الباطل
 لو هرب بعد تسليم الاول ولو كفل بواحد لا يبرى فلا بد من
 تسليم الباطل لان العقد الواحد ضابطه عدة ^{معا} عتدين كما لو كفل
 لكل واحد على انفراد او ضمير اثنين شخصين فادعى دين
 احدهما فانه لا يبرى من دين الآخر بجلاننا السابق فان الغرض
 من كفالتهما للواحد احصاءه وقد حصل ويصح التعبير في عقد
 الدين بالدين والدين والوجه فيقول كفلت للدين فلا
 او اسدا او جهدا لا يبرى بل لا بد من جلتها ^{الدين} بل من الذات
 والمجرب الكبد والغلب وغيرهما من الاجزاء التي لا تسحق للمرة

بدون

بدونه وبين الشايع ^{الدين} فيم كلفه من بعده استنادا الى انه لا يكتفى
 احصاء الكفيل الا بالحضارة ^{الدين} الجمع وفي غير الدين نظرا لما توجه
 والرائس فانما وان اطلقا على الجدة لكن بطلان على انفسهما اطلاقا
 شاعرا شعرا فان لم يكن اشهر من طلائعها على الجدة ويحل اللفظ
 المحقق للمعنيين على الوجه المستحسن ^{الدين} مع انك في حصوله واصلته
 البراءة من مقتضى العقد غير جديهم لوضوح زيادة الجدة ^{الدين}
 كبر من تحت العدة كاداة احد معني الشريك كان لو قصد
 كبره ^{الدين} فبطلت ^{الدين} فبطلت ^{الدين} الذي يمكن الحيوة بدونه وامانا لا
 للحيوة بدونه مع علم اطلاق اسم الجدة عليه حقيقة ففتا
 ان اطلاق عليها جائز وهو غير كافي في اثبات الاحكام الشرعية
 ويلزمه في كل حين من الدين فالمعنى في المباح وجد والمال
 الرئيس لا جد مع قصد الجدة ^{الدين} دون اليد والرجل وان
 قصد جملتها بجائز لان المطلوب شرعا كفاية الجميع ^{الدين} باللفظ
 الصحيح الصحيح كغيره من العقود اللازمة والتعليل بعلمه ^{الدين}
 احصاء كبره ^{الدين} المكفول بدون الجدة مكان في قوة كفاية الجدة
 ضعيف لان المطلوب لما كان كفاية الجميع لم يكن البعض كافيا
 في صحته وان توفقت احصاءه ^{الدين} فبطلت لان الكلام ليس بمجوز الا
 بل هو كفاية الصصة وهو متلف ولو مات المكفول ^{الدين}
 احصاء بطلت الكفالة لقولنا متعلقات وهو الفرض وفوات
 الغرض لو اريد بالبدن ويمكن الفرق بين التعبير بكفالت فلا تواف
 كفت بدنه فيجب احصاءه ^{الدين} مع طلبة في الثاني وان الاول بقاء

من ذلك ان قال في عدم اطلاق
 اسم الجدة مستند
 في عدم اطلاق اسم الجدة
 في عدم اطلاق اسم الجدة
 في عدم اطلاق اسم الجدة
 في عدم اطلاق اسم الجدة

على الذم المقتضون من ان الانسان ليس هو المكيل المحسوس
ويستفاد من ذلك ان قوله على المقارن لا على الحق عند الا
فلا يجب على التقديرين الا في الشهادة على عتد بكم جلد بالذم
او المصلحة اذا كان قد شهد على من لا يعرفه الشاهد بل شهد على
صورة فيجب احضاره في شأه بكم الشهادة عليه بان لا يكون
قد تغير بحيث لا يعرف ولا فرق بين كونه قد ذنب وعنده
لان ذلك مستفيض من تحريم **شهادة الكافر** وهو يبرز
مع الاقرار والاثار عندنا مع سبق نكران ولا يبعد عما كان المدعي
حقا استباح ما دفع اليه المتكلم والافواه صرح بانها كانت ايام
دينا على اوضح على من المعين بالحق اجماعا حرام ولا يفتقر له
بما يتبادر ما دفع من العوض ايضا والمعاوضة في نفس الامر نعم
لو استدلنا على دعوى الحرة كالموجود في جسد من يشهد ان له حقا
على احد فانك وصالحه على استقامته باننا المتقدمة صحة الصلح
شك ما لو توهمنا الدعوى بالتمسك لان اليمين تنقضي بغير الصلح على
استقامة الاما احكاما او حرم حلالا كما ورد في حديث النبي
وفسر قيل الحرام بالصلح على استوائ حقا واستباحة بغيره لا
لا باحتد عزها وليس برب كفر وعقوه وتحريم كمالا بان لا يطل
حليله ولا يفتفع بالادعوى والصحة على مثل هذه باطل باننا
وظاهر او غيرهما المتك على بعض المدعى ومنفعة او بدله
مع كون احدهما على ابطالان الدعوى كنهه صاحبها ناهرا
وان شهد باننا وهو صريح للاعتراف مع لانه عطل الحرام بالمفنية
الغير

الى الكاذب

الى الكاذب وتحريم للحال بالقبلة الى الحق وحيث كان عقدا جائزا
في الجملة فيلزم بالايحاب والقبول الصادر من الكامل بالبلوغ
والمرشد الجازم فيقرض بغيره ويغير وظيفة كل من الايجاب
والقبول من كل منهما بالقبض والاحت والقبول وتفرع الذم
على ما تقدم من حسن لانه اتم منه وله عطفه بالبر او كان او قهر
ويكفي النفاذ الى ان عقدوا الصلح والعقد الذي يوم الاما
الدليل للامر بالامر ما لا ية المتقوله وهو اصل نفسه
على احواله قوله واشهرها لاصل عدم العزيمة الا في البيع
والهبة والابرة والعلمية والابرة كاذبا ليد الشجرة
بجمله فيجوز ان يقال العين بعرض معلوم وقرع الاجارة
اذا وقع في منفعة معلومة بعرض معلوم وقرع العلمية اذا
تضمن الباع منفعة بعرض وقرع الهبة اذا تضمنت
العين بغيره وقرع الابرة اذا تضمنت اسقاطا من استاد الى
افادته فانه يحتاج في نعم على ذلك للرجل فيلزم حكمه بالحق
به وهذا ان زيادة عقد فائدة آخر لا يقتضي الاحتاد كالا
الهبة بعرض معين فائدة البيع ولا يكون طلبه اقرارا له
مع الاقرار والابحار وبه على خلاف بعض العامة الذي
الى عدم صحته مع الاقرار حيث قرع عليه ان طلبه اقرارا له
الطلاقة تنصرف الى الصحيح وانما يصحح الاقرار فيكون مسئلا
ولو اصطط الشريكان على اخذ احداهما راسا المال والباقي للا
بهم او كسرهم عند نقضهما او ارادة قضيه ليكون الزيادة مع
الشركة

الى الكاذب

من هي معه بمنزلة الحبة ونقصان على من هو عليه بمنزلة الإبر
وليس شرطاً لها على ذلك بحيث يكون ما يتجدد من الرغبت
لاحد ما دلت الآخرة فنية نظراً من هذا القدر لوضع الشريعة
أما مقتضى كونها على حسب الرأى لما كان من إطلاق الرغبت
بعد ظهور الرغبت من غير تقييد بأداة الضمة صريحاً بضم
ظهوره أو ظمناً للضمة مطلقاً يمكن أن يكون نظره في
الشريعة مطلقاً أن كان في إيراد الشريعة كما ذهب إليه الشيخ
وجامعة زعم أن إطلاق الرغبت يدل عليه والضم المطلق
عند شرطهم والآخر المعنى وهو مقتضى في الدرس ويصح
الصلح على كل من العين والمنفعة مثلاً وجنسه وبما قلناه لأنه
بإفادته فائدة البيع صح على العين وبإفادته فائدة الاجارة
صح على المنفعة ولحكم في الحائض والمخالط والمائل في ذلك
والاصل في العموم يقتضيان صحة البيع بل ما هو اعتماده
على حق الشفعة والمنازعة وأولية التجر والتون والمصلحة
و منفعة وحق آخر للعموم ولو ظهر لاحتقان العوض المعين
احداً بما بين يدي الصلح كالباع ولو كان مطلقاً رجع ببدله
لو ظهر في المعين عيب فله الضم وفي غيره يبيد وبما لا ريب
قوى ولو ظهر عيب لا يتسامح بمثله فغيره يثبت الخيار كالباع وجه
قوى دفعا للضم المتيقن الذي يثبت بمثله الخيار في البيع ولا
يعبر في الصلح على التدين القبيح في المجلس لا اختصاص المصنف
بالباع واصله الصلح ويحكي على هذا الشيخ في اختياره وبما من

فكر في بيعه من العينة

حيث

حيث لا يكاد يكون ما يتجدد من الرغبت الا في شئ قليل بل في
كل معاوضة لا إطلاق للتجدي في الآخرة ولا في الدنيا
يساوى درهماين فقل على أكثر أو أقل ما يتجدد من الرغبت لان مورد
الصلح التوب لا الدرهمان وهذا انما يتم على القول بضمان الباع
بمثله ليكون الثابت في الدقة ثباتاً فيكون مقتضى الصلح المانع
القول الا من هو ضمانه ببعته فاللازم له انما هو الدرعان
فلا يصح الباع بزيادة عنهما ولا نقصان مع اتفاق المجلس
ولو تداخلت ما صار آتياً بالبيع فوجه الجواز أيضاً لكن المتيقن لا
يقول بإصله منكر الدرعان على كل من الدرعان فيما صح له
ويكون في الدرعان العارية ولو اقرت بما ثم صله على كونه
المقرت به بما ولا رجوع في الصورتين لما تقدم من أنه مقتضى
لان لم يبرز ما على غيره وعلى القول بغير عينة العارية له التي
في الصورتين لان تعلقه بالمنفعة بغير عوضينها والعين
لما رجعة من يد المقر ليت عوضاً عن المنفعة الرجعة اليه
لشبهها المقر له بالاعتراف بان يقع الصلح فلا يكون في مقابلته
المنفعة عوضاً فيكون عارية يلزمه حكمها من جواز الرجوع
فيه عند التنازل عما في كان الصلح مشروطاً بقطع الخيارين و
التنازل بين المتعاضدين بحسب اصله وان صار بعد ذلك
مستقلاً بنفسه لا يتوقف على سبق خصوصية ذكره في الحكم
من التنازل بحسب ما اعاده المصنفون والشيخ في هذا المختصر
للبعضها في سائر لو كان يدل على درهماين فادعىها

لأنه

201

احدهما او ارضي الآخر احدهما خاصة فلان في وقت درهم لاخره
 باختصاص غيره باحدهما ووقع الزمان في الآخر مع شأنيهما
 بل انقسم بينهما بعد حذف كل منهما صاحبه على الاستحقاق للثمن
 ومنه انما قضى بالآخر ولو كانا معا او حلقا قسم بينهما
 وللأول الباقي لما لم يحسم الدرهمين وشكل اذا ادعى الثاني للثمن
 فانه يقرح القسم نصفين ويحذف الثاني للأول فكذلك لو كانا
 مشاعا وذكر في بيان الاصاب لم يذكرهما هنا ميبا وذكر السلطة
 في باب الصلح فبان ان يكون الصلح قهرا او جازيا يكون له
 فان امتنع فاليمين وما حكمنا به من اليمين
 فلعن المصيريات الكثير لم يذكره وكان له
 درهمان فامتنع لا يتريط ولفظ الجواب ما فانه يختص في اليمين
 ويقسم الاخرينها هذا هو المشهور بين الاصحاب ومراه الكوف
 عن الصادق عليه السلام في مثل ما مع ضعف المستدين فان لم يجهل
 لم يابل من احد مما حاشته لامتناع الاشاعة فكيف يقسم الدرهم بينهما
 مع انه يختص باحدهما قطعا والذي يقتضيه النظر ويشهد له الا
 الشرعية العقل بالقرعة في المثلين وما لا يلية المص في الدرهم
 لكنه لم يغير على مخالفة الاصحاب والقول في اليمين بغير علم من عدم
 الاصحاب له وربما امتنع عند اذ لم يعلم بها الفدين حقيقة فله حذر
 بالسلف لاجن تقريظها لو كان يقرب بان الذي يقضي له ان يقسم
 اليها وقسمها بغير كسر وتدفع مع ذلك التقاضي على العين فيجوز
 القرعة ولو كان يدل الدرهم لا ملائمة الجواب لا يثبت لا تقري

كله

رجله

وهو

وهو متساويهما كالحلقة والشعر وكان لاحدهما قرضان مثلا
 قرض وتلت قرض بغيره لانهما باعوا بغير تقريظا لانهما باعوا
 وكذا الباقي فيكون لصاحب القرضين قرض وثلاث ولاخر ثلثا فيقر
 والقرعة ان الذهاب ضا على ما يختلف الدرهم لانه باحدهما
 قطعا **الثاني** يجوز جعل الشيء بالماء عطف للصلح بان يكون حرة
 امر آخر من عين او مفعة وكذا يجوز كسر درهمين او درهمين لهما
 آخر كذلك وكذا لو كان احدهما عضوا الاخر مبردا او لغيره
 بقدر معلومة ولو لم يكن يتيقن مضبوط دائما وبالسق بالماء
 دائما وان جعل المصحف بعد الفضة وقال في التبرع في البيع
 المانع المخرجين مما العين والبر وبيع من شئ منه وجعل حرة
 للصلح ويكن خصيصا للمنتفع بالفضل وهو المالكين مطلقا في حرة
 وكذا يصح الصلح على اجر الماء على سطحه وساحته او على حوضه او
 بعد العلم بالوضع الذي يجري منه الماء بان يقدر بغيره او حلا وحرا
 لترتفع لهما حرة محل المصالح عليه ولا يبيع بغير العلم لان من ذلك
 شيان قرارة مطلقا الكون يفتي مشادة الماء او وصلا لاختلاف
 لما يقلت وكثرة ولو كان ما نظر لاختلاف ايضا بغيره او حلا وحرا
 فحرة تحصل بغيره بحول ولو سقط السطح بعد الصلح والاحتاج
 التا قبله الى اصلاحه فغلب ما كمالها الوقت للمو عليه وليس على المصلح
 مساعدته **الثاني** لو تنازع صاحب السفل والعلو في جعل البيت
 صاحب السفل لان جداره البيت كالميز من حاكم به المصالح لانه
 وقيل يكون بينهما لان حاجتهما اليه واحدة والاشهر الاول ولو تنا

مختص

مدون القبط

لهم
البر

في جملته ان الغرة لا يملك صاحبها لما ذكرناه من كونه من قبلة البناء والانتقال
 ان صاحب البيت لا يملك له الا كونه موضعاً على ملكه وذلك لا
 الملكية مع معارضة اليد وكذا يشهد قول صاحب الغرة لو تباينما
 في سقفها الذي هو فوقها لا يختص صاحبها بالانتفاع به كالجدار
 واول ولو تباينما في سقف البيت المتوسط بينهما لكان للمرئى
 اقرع بينهما الاستواء في الحاجة والانتفاع به وانقرع كل
 مشبه فيحتاجان سوي الغرة المحل الذي لا يحتمل اشتراكه بين
 بل صرح لاحد ما مشبه وهذا ليس كذلك لانه لا يمتنع ان لا
 يجوز انهما معا الاستواء في ذلك لانه سقف لصاحب البيت
 الغرة مكان كل من كان في الارض عوياً في كفايته
 مع خلفها او توكولها والا اختص بالحق لما ذكر من الوجوه
 يرضى به لصاحب الغرة لانه لا يفتقر بدونه لكونه ارضياً و
 البيت يتحقق بدين السقف وهما متساويان على ان غرة
 فلا يرد من حصتها ولا ان تصرفه في ذلك من تصرف الآخر
 يبعد ويوضع فكلان في السقف الذي يمكن احداً من بعد البيت
 اما لا يكون كالارض الذي لا يعقل احداً من بعد البيت الجدار
 لا حاجة الى الخراج بعض الاجزاء من تحت وجه الجدار قبل ان
 يكون حائلاً للعقد فيحصل به ان تصرف بين السقف والجدار
 فهو لصاحب السقف بينه للدلالة على ذلك على غير مقتضى **الاجبة**
 اذا تنازع صاحب غرة في مكان وصاحب بيوت في المسلك والمادة
 هنا مجموع الحصن بدليل قوله صلى صاحب الغرة في قدر ما

يسكنه

انما هو من قبلة البناء
 انما هو من قبلة البناء
 انما هو من قبلة البناء

يسكنه وحلف الآخر على ان لا يرد ان الغرة لا يقع على سائر الجدران
 معين لا يرد عن القدر بل يكون على الترخيص لعلهم سائر غرة له
 الزائد ووجه الحكم للاعلى بقدر المسلك كونه من قبلة البناء
 بالغرة ولعله يد في جملته واما الزائدة من اختصاص صاحب البيت
 به اقوى لانه الربوية فيقدم قوله كل منهما في اقل اختصاصه
 وفي الدروس يجب كون المسلك بينهما واختصاص الاسفل بالارض
 وعليها جاعلة لان صاحب السفل لا يملك في النصف منه وينبغي ان
 يكون قدر المسلك بينهما واحتمل الاشتراك في العرفه اجماع لان
 صاحب الاعلى الاعلى كجانب المرد على خط مستقيم ولا يمنع من وضع
 فيها ولا من الجور عليه لانه يد على الجميع في الجدار كما لا سفل في الزاكن
 المرفوعة في صدر الحصن تشارك في الممر اليد او اختصاص الاعلى وان كان
 المرفوعة دهنه خارجاً لم يشارك الاسفل في شئ من الحصن اذ لا
 له على شئ منها ولو كان المرفوعة ظهره اختصاص صاحب السفل بالحصن
 والدليل اجماع ولو تباينما في المرفوعة جعلت العلوى لاختصاصه
 بالتصرف فيها بالسكون وان كانت موضع عتق في ارض صاحب السفل
 وكما يحكم بها الاعلى يحكم بحملها وفي الحاجة تحتها يقع بينهما الاستواء
 فيها يكونها متصلة بملكان الاسفل بل من جملة بيوت ويكونها هوائاً
 للبلد الاعلى وحيثما لم يفرغ ويحكم بالمر في السقف ويقف
 استواء بينهما في حلق كل واحد وهو اختياره في الدروس
 عبره بوضع الاسفل لانه تحتها ويشكل للملك في الدروس مع اختلاف
 في الحاجة لانه اذا قضى الخراج علىهما او حكم بحال الاسفل وجب كون

انما هو من قبلة البناء
 انما هو من قبلة البناء
 انما هو من قبلة البناء

انما هو من قبلة البناء
 انما هو من قبلة البناء
 انما هو من قبلة البناء

الدرجة كالسقف المتوازيين الاعلى والاسفل المربعين وكرج
 خصص صاحب الحكم بالاسفل وحده فيبقى من ان يخرج في الخلا
 السابق ويرجعه ولو قطعنا بالسقف الاعلى بالاشكال هنا
 وانما بقيل من صاحب المرحه في الدرس في ان صاحب المرحه
 العلوي يملك المرحه **المرحله** لو تنازع في المرحه فابتنها
 طلقا لركب لقوة يده وشدة قهره بالنسبة الى القابض وقيل
 يستويان في الدرس لانهما في اليد وقوتها لا يدخل في القابض
 وهذا الموضع في ثوب يبدأ احدهما اكثره كاسياق وماسا الى كرك
 من زيادة نوع التصرف لم يثبت شرعا كونه مرفوعا ونوعه الى
 والمنك ينطبق عليهما وهو قوي في نفسه كرجحان صاحب ان لم
 يثبت ولما اليك في حقه بل من حله وشرحه لركبه ولو
 تنازع في ثوب في يد احدهما اكثره فتماسا لا شرعا في اليد
 ولا ترجيح لقوتها والتصرف هنا وان لختلف كثرة وقلة لكنه
 من ايد احدهما لركب وقبض اليك ان لم يكن لو كان احدهما
 مسكالا والآخر لاسا فمسكلا لركب والقابض لزيادة تصرف
 اللابس على اليد المشتركة وكذا لو تنازع في اليد عليه ثياب
 لاحدهما ويدها عليه فلا يرجح لصاحب ثياب كرجحان الركب
 بزيادة ذلك على يده اذ لا دخل للبسر في الملك بخلاف الركب فانه
 قد يلبيها بغير اذن مالكها او بغير اذن المالك بغيره ولا يرد في
 الركوب لان الركب ذو يدي مختلفات الميديان اليد للمدعى لاله
 وتفرقه عليه ما لو كان لاحدهما عليه يد والآخر ثياب خاصة
 دون اليد

فيما
 المرحه

منه في يد المرحه في القابض
 ومنه في يد المرحه في القابض
 ومنه في يد المرحه في القابض

منه في يد المرحه في القابض
 ومنه في يد المرحه في القابض
 ومنه في يد المرحه في القابض

فالبحره

فالبحره بصاحب اليد ويرج صاحب اليد دعوى اليد للبحره
 وان كان للآخر عليها يد ايضا بقبض زياره ونحوه لئلا لا يخل
 على كمال استيلا ما لكه عليها فيرجح وكذا يرجح صاحب اليد دعوى
 الخفة الكاينة عليه وان كان بايها مفتحا الى المدعى الآخر
 لا يما موصوفه في ملكه وهو حق بيته ومجرده فله باليد الغير
 لا يقيدها ليد هذا اذ لا يمكن من اليد الياب تصرفا ما يمكن
 وعندها والامانة لا تده عليها بالآيات لاقتضاها التصرف ولم
 ما لا يخلو باليعة والذاتية احوط مع احتمال النشأ وحيث
 اليد من الجاهلين في المحلة وعدم تأثيره في اليد **القاعدة** لو
 تعاين احدهما راعيا فتمسك احدهما وتسلط عليه فلهما مع انهما
 ترصيف وهو تدخل الاحبار ونحوها على وجهه كونه خذ
 بعد وضع كايضا المتصل به فان خلفا او تكلها هو لها والابا
 خلف احدهما وتخل الآخر فهو خلفا ولو اتصل بالاحد فلهما
 خلف وقبض له به ومنه ما لو كان لاحدهما عليه قبض او غيره
 او غيره نصير في ترجيح ذلك اذا يد قبض اليك من قبل المنة
 وكذا لو كان لاحدهما خاصة عليه قبض فانه يقتضي له قبضا
 لها ولو اتصل بالاحد ما وكان للآخر عليه قبض فلهما على الاقو
 وكذا لو كان لاحدهما واحدة من المرحات ومع الآخر المايعة
 اذ لا اثر لزيادة اليد كما سلف ما لم يجر من احد الجاهلين او
 منها من يتشرون ويؤخذ ونحوها والاركان كالطائفة فلا
 ترجح بها الا كان احدا ثمانا من جهة واضعها من غير شخص الا

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

فان كان

الاشغال ومنفعة كالاشراف في منفعة ما يستلزمها اوجدها
 اولها بمنفعة وحسن الشفعة وخيار ورضن وهذه الثلثة
 تجوز في الاولين واما الاخران فلا يثبتان الا في العين
 ففرض الاشراف في المنفعة بان يستاجر كل منهما ارضاً
 حيث تجوز مقيمة ثم امتزجت بحيث لا يميز والمعتبر في الشركة
 شرعاً عند اشراك العنان بكسر العين وهي شركة الاموال ثبتت
 في العنان وهو غير المأمور الذي عمل به الدابة لا سواها
 في ولاية الضرع والتميز واستحقاق الربح على قدر اس المال
 طر في العنان او سواها فالقار بين فيهما ارضاً في الشرا ولا يكون كل واحد
 منهما يملك الاخر من استحقاق حيث يشاء كما يمنع العنان الدابة او
 لان الاخذ بضمها يحصل احدي بل يملك عليه ويطلق الاخر
 كالشريك بحسب يده عن الضرر في المشترك مع اطلاقه
 في سائر الماله وشريك من غير اظاهر لظهور مال كل من الشريكين
 لصاحبه ولا يشاء اظهار توبع الشركة وقيل من العانة وهي
 المعارضة لعانة كل منهما بالخرجة الاخر لا شركة الاعمال
 بان يتعاضدا على ان يعمل كل منهما بنفسه ويشرك في حاصل سواه
 اتفق عملهما قداماً ونوعهما اختلف ففهما ام في احداهما وسواء
 عمل في مال لهما ام في حصيلهما لان كل واحد منهما يملك
 في حصيلهما يملكه كمالوا لشركة في مال بينهما مميزات ولا يشترط
 وهي ان يشرك شخصان قصداً بعقد لفظي على ان يكون بينهما
 ما يكتبان ويريدان ويتركان من غيرهم وما يحصل لهم من

غيره والفقير
 والجار

ان كان كل واحد منهما يملك
 ارضاً في الشرا ولا يكون كل واحد

اولها بمنفعة وحسن الشفعة وخيار ورضن وهذه الثلثة
 تجوز في الاولين واما الاخران فلا يثبتان الا في العين
 ففرض الاشراف في المنفعة بان يستاجر كل منهما ارضاً
 حيث تجوز مقيمة ثم امتزجت بحيث لا يميز والمعتبر في الشركة
 شرعاً عند اشراك العنان بكسر العين وهي شركة الاموال ثبتت
 في العنان وهو غير المأمور الذي عمل به الدابة لا سواها
 في ولاية الضرع والتميز واستحقاق الربح على قدر اس المال
 طر في العنان او سواها فالقار بين فيهما ارضاً في الشرا ولا يكون كل واحد
 منهما يملك الاخر من استحقاق حيث يشاء كما يمنع العنان الدابة او
 لان الاخذ بضمها يحصل احدي بل يملك عليه ويطلق الاخر
 كالشريك بحسب يده عن الضرر في المشترك مع اطلاقه
 في سائر الماله وشريك من غير اظاهر لظهور مال كل من الشريكين
 لصاحبه ولا يشاء اظهار توبع الشركة وقيل من العانة وهي
 المعارضة لعانة كل منهما بالخرجة الاخر لا شركة الاعمال
 بان يتعاضدا على ان يعمل كل منهما بنفسه ويشرك في حاصل سواه
 اتفق عملهما قداماً ونوعهما اختلف ففهما ام في احداهما وسواء
 عمل في مال لهما ام في حصيلهما لان كل واحد منهما يملك
 في حصيلهما يملكه كمالوا لشركة في مال بينهما مميزات ولا يشترط
 وهي ان يشرك شخصان قصداً بعقد لفظي على ان يكون بينهما
 ما يكتبان ويريدان ويتركان من غيرهم وما يحصل لهم من

الاشغال ومنفعة كالاشراف في منفعة ما يستلزمها اوجدها
 اولها بمنفعة وحسن الشفعة وخيار ورضن وهذه الثلثة
 تجوز في الاولين واما الاخران فلا يثبتان الا في العين
 ففرض الاشراف في المنفعة بان يستاجر كل منهما ارضاً
 حيث تجوز مقيمة ثم امتزجت بحيث لا يميز والمعتبر في الشركة
 شرعاً عند اشراك العنان بكسر العين وهي شركة الاموال ثبتت
 في العنان وهو غير المأمور الذي عمل به الدابة لا سواها
 في ولاية الضرع والتميز واستحقاق الربح على قدر اس المال
 طر في العنان او سواها فالقار بين فيهما ارضاً في الشرا ولا يكون كل واحد
 منهما يملك الاخر من استحقاق حيث يشاء كما يمنع العنان الدابة او
 لان الاخذ بضمها يحصل احدي بل يملك عليه ويطلق الاخر
 كالشريك بحسب يده عن الضرر في المشترك مع اطلاقه
 في سائر الماله وشريك من غير اظاهر لظهور مال كل من الشريكين
 لصاحبه ولا يشاء اظهار توبع الشركة وقيل من العانة وهي
 المعارضة لعانة كل منهما بالخرجة الاخر لا شركة الاعمال
 بان يتعاضدا على ان يعمل كل منهما بنفسه ويشرك في حاصل سواه
 اتفق عملهما قداماً ونوعهما اختلف ففهما ام في احداهما وسواء
 عمل في مال لهما ام في حصيلهما لان كل واحد منهما يملك
 في حصيلهما يملكه كمالوا لشركة في مال بينهما مميزات ولا يشترط
 وهي ان يشرك شخصان قصداً بعقد لفظي على ان يكون بينهما
 ما يكتبان ويريدان ويتركان من غيرهم وما يحصل لهم من

فليس يمكنها الا ان يكون لها من ارض خالية وضاحية
 وفيه متلف وغرامة ضمان وكفالة ومقاييد مما يحصل له
 من ارباح او غيره من دكان وقطعة وكسبه في تجارة و
 نحو ذلك ولا يستثنى من ذلك الا غيبة اليوم وثبات اليك
 وجارية يتصرف بها فان الاخر لا يشارك فيها وكذا يستثنى
 هذه الشركة من الغرم لاحتياجها على امر ولا للمنع والصدق
 اذا لم يجد لها ولا شركة اخرى وهي ان يشتر ان يكون
 وجهان ولا ما لها بعد لفظ لبا عا في الدمة على ان ما
 يتابع كل منهما يكون بينهما قيب ان ذنبه ذنب الايمان وما
 حصل بينهما وان يتبع في الدمة ويغفر بعد ان
 خال على ان يكون الوجهان فيهما وان يشتر وجهه لاما له و
 خال له مال ليكون اهل من الوجه والمال من المال ويكون
 المال في يده ولا يسله الى الوجهين ^{الوجه وان يبيع الوجه}
 مال خال من زيادة به يكون بعضه له وهذه الشركة معانيها
 باطلا وان اشترى شركة العنان يتساويان في الربح والخسارة مع
 تساوي المالكين ولو اختلفا في مقدار المال اختلف الربح بحسب
 والقابضان اليه بينهما على نسبة المال تساويان وتفاوتا فلو
 صر به لكان اخصر واذا على المقصود اذ لا يلزم من اختلاف
 الربح مع اختلاف المالكين كونه على النسبة ولو شرط انهما
 التساوي في الربح على قدر يساوي المالكين بان شرطانية تفاوتتا
 ح او غير اختلاف استحقاقهما في الربح مع اختلاف المالكين كية
 امر صحت في المالكين

شركة بين اثنين
 في شئ من المال

المال في يده لا يسله
 الى الوجهين

ولا في غير

فلا يظهر المطلق ان يطلن الشرع ويتبعه بطلان الشركة بعض الا
 في التصرف فان خلاصه ان المال يتابع المال وان خالف الشرع ويكون
 لكل منهما اجرة على عمل بعد وضع ما قابل عمله في ماله ووجه
 بهذا الشرط ان الزيادة تحصل في ايهما لاحد الصلح في مقابلها
 عوض ولا وقع اشتراكا في عقابه عوضه لتضم الى احد الطرفين
 فلا احتضى ثلثا عقابه واهية والاساس بالتمرة للمالك معددة
 ما يرضى احدهما فيطيل الشرع ويتبعه بطلان العقد المتضمن للان
 في التصرف لعدم تراضيهما الا على ذلك التقييد ولم يحصل في
 يتبعه بطلان بعد عدم زيادة عمل عن شرط له الزيادة والاد
 للجواز وقبل بطلان العمل بالامر بالبقاء بالمعقود ولو لم يكن
 عند شرطهم فاصالة الاباحة وبناء الشركة على الارفاق ومعددة
 موضع التراضى وكذا لا يحد الشركة التصرف في المال المشترك الا بان
 جميع التصرفات في مال الغير بغير اذنه عقلا وشرعا ويتبعه بطلان
 على الماذون على تقدير حصوله الا ان كان تعدل في التصرف ضمن
 واعلم ان الشركة كما تطلق على افعال حقوق المالكين في المال التوا
 على احد الوجهين المساوية كذلك تطلق على العقد المشترك جواز
 تصرف المالك في المال المشترك ويجوز للمعقود ان يبيع الشركة
 في قسم المعقود وتقبل حكم بالصفة والفساد لا بالمعقود الا
 والمصرة اشار الى المعقود الاول بما افتقر به من الاقسام والى
 الثاني بالاذن بالبحر عنه هنا وكل من الشركة المطالبة
 بالقسمه عرضا بالسكون وهو بعد التقديرات كان للمالك

شركة بين اثنين
 في شئ من المال

المال في يده لا يسله
 الى الوجهين

ولا في غير

او بعدا والشرك لا يربح على ما يقتضيه قوله من المال المشترك المأذون
 له في وضع يده عليه لا يربح الا يتعلل وهو متعلق بالاجور فله
 والمال وتزويج وهو التخصيص وحفظه ومعامته بالصلاحه
 فقبل يمينه في التفتك او اذما به بغير ربح وعينه وان كان التفتك
 كالطرق والتزويج وانما حقه لا يمكن اقامة اليمة عليه فيها
 احمل عدم جوده قوله كاذبا اليه بفعل العلة اما دعوى
 نفسه بامر حفي كالتسري لقبول اجماعا وببركة شركة
 الذمى وايضا دعوى وهو ان يدفع له المال لا يربح منه والربح نصيب
 المال خاصة وايضا دعوى لفه بصادق من لا يربح للرجل الماسم
 ان يشارك في الذمى بربحه بضاعته ولا يدعى وديعة
 ولا يضاعف المدة ولربح الشركة سلوة حقيقة وقبض
 احداهما من شئنا شراكه الاخر منه على المشهور اخبار كثيرة
 ولان كل من كان من الشرك يربحها فكل ما حصل منه بينهما فله
 كذلك وقيل لا يشارك لجواز ان يربحها الغريم من حقه و
 يصلح له عليه من غير ان يربحها الى الآخر كذا الاستيفاء ولان
 متعلق الشركة هو العين وقد ذهبت والعوض امر كل لا يربح
 الا بقبض المال او وكيله ولم يتصورها بالنسبة الى الآخر لانه
 اما قبضه لنفسه وعلى المشهور لا يربح على الشريك غير القابض
 شراكته بل يتصور بينهما وبين طالبه الغريم بحقه ويكون قدر
 حصة الشريك في يد القابض قبض الفضول ان اجاز ملكة الشركة
 وبعده الفاء وان رده ملك القابض ويكون مقبوضا عليه
 القابض

على التقدير

على التقديرين ولو اراد الاختصاص بالمقبوض فبما اشكاله فله حقه
 للمدين على وجه يسلم من التفتك معين فخصه به واوثره من الربح
 الصالح عليه ان يربح من حقه بغير ربح وعينه وان كان التفتك
 او قبضه لغيره من وجه موضوع الخلف مع حلول المدين فله ان لا يربح
 مؤجلا لم يشارك فيما قبضه الاخر بل يؤول الاجل واحضر بهما
 صفة عاين الارباع على ما حد نصيبه بعقد وان كان الواحد كالا
 فرق في الصفة بين كون المشرى واحدا وتعدد لان الموجب
 للشركة هو العقد الواحد على المال المشترك وفي حكم الصفة
 ما اتحد بسبب شركته كالمراث والاقارب والاقارب من
 المشترك ولو ادعى المشرى من الشركين المأذونين شراخي
 لنفسه او لها حظ وقيل يمينه لان ذلك يرجع الى قصده و
 هو اعلم به والاشراك لا يعين المقصود بل دون القصد ولما
 لزمه الخلف مع القصد من الامور الباطنة التي لا يتم الا بالقبول
 لا يمكن الاطلاع عليه باقراره كتاب المساهمة وهي ان يدفع
 مالا المعتبر للجل منه بحصة موصوفة من ربحه ما خذوه من الربح
 في الارض لان العامل ضرب فيها للشي على التجارة وابتاعه
 بطلبه صاحب المال فكان الضرب سبب عتقا فحققت المفاعلة
 لذلك ومن قدر كل منهما في الربح يسيرا او لما فيه من الضرب
 بالمال وتقليبه واصل التجار فيمنعوا فراضا من الغرض وهو
 القسط كان صاحب المال قسط منه قطعة وسلكا الى العامل
 او اقتطع له قطعة من الربح في مقابل عمله ومن المفاوضة

على التقديرين ولو اراد الاختصاص بالمقبوض فبما اشكاله فله حقه
 للمدين على وجه يسلم من التفتك معين فخصه به واوثره من الربح
 الصالح عليه ان يربح من حقه بغير ربح وعينه وان كان التفتك
 او قبضه لغيره من وجه موضوع الخلف مع حلول المدين فله ان لا يربح
 مؤجلا لم يشارك فيما قبضه الاخر بل يؤول الاجل واحضر بهما
 صفة عاين الارباع على ما حد نصيبه بعقد وان كان الواحد كالا
 فرق في الصفة بين كون المشرى واحدا وتعدد لان الموجب
 للشركة هو العقد الواحد على المال المشترك وفي حكم الصفة
 ما اتحد بسبب شركته كالمراث والاقارب والاقارب من
 المشترك ولو ادعى المشرى من الشركين المأذونين شراخي
 لنفسه او لها حظ وقيل يمينه لان ذلك يرجع الى قصده و
 هو اعلم به والاشراك لا يعين المقصود بل دون القصد ولما
 لزمه الخلف مع القصد من الامور الباطنة التي لا يتم الا بالقبول
 لا يمكن الاطلاع عليه باقراره

وهي المسافات ومنه ما جرى المناسقات فأنه شرط فان تركه لم يكن
 ووجه التماسه ان المال من جهة والعلم من جهة والى في
 مثاليهما فقد تباينا في تمام العقد واصل الحقان الى جهة وان
 انكسافا في كونه وهو جلة من الطرفين سواء انفق المالك كان
 بدعوى من جلة لا يثبت ما مضى من علم انهم جوازها من اوقاف
 العقد بكل لفظ بل عليه وفي شرطه اوقافه قبله لفظا او غير
 بالفضل ايضا فلو ان لاجه ما بينهما من جهة ولا يصح اشتراط الذي
 او الاجل فيها بمعنى ان لا يجزى الا بالشرط ولا نصير لانه
 بل لا ولا في الاجل بل يجب فيها علمه بالاصل فيكون
 اشتراط الاجل في بيع المنع من التصرف بعد الاجل الا ان جعله
 لان التصرف تابع للاذن ولا اذن بعده وكذا لو اجل بعض
 التصرفات كالبيع او الشراء خاصة او نفعاً خاصاً فمقتضى
 لشريكه بين اشتراط اللزوم والاجل تسامياً في التصرف
 لزوم الشرط والمشهور ان اشتراط اللزوم مطلق لا يستلزم
 لمقتضى العقد فاذا قيد الشرط بنحو العقد بطلان شرط
 الاجل فان مرجحة الحق في التصرف بعقدها حق وهو منقضي
 ويكون ان يرد المصحة ذلك وانما اشترى في علم صحة الشرط
 مطلقاً وانما ترقى في آخره ويقتصر العمل من التصرف على ما
 اذن المالك له من نوع التجارة ومكانها وزمانها ومن يشترط
 ويبقى عليه وغير ذلك فان خالف ما عيّن له حتى يكون لو رد كما
 بينهما مقتضى الشرط للاخبار الصحيحة ولو لاها كان التصرف

بينهما

بالأجل

بالأجل او موقوف على الاجازة ولو أطلق له الاذن نصرت الا
 في كل ما يطرأ من حصوله من غير ان يثبت له بيع او زمان
 مكان ويثبت ايضا بالاطلاق ما يتوكله المالك في التجارة بنفسه
 من عرض القماش على المشتري ونشره وطيه ولحانه ويعد
 ويغيره ولا اجرة له على ذلك من حلا الاطلاق على المتعارف
 وله الاستيعار على ما جرى العادة به كالذلة ووزن الا
 التخليق التكميل غير عادية مباشرة منها وينبغي في البيع كمال
 لفقت من اصل المال والمال بالصفة ما يحتاج فيه المصن
 ما كوله ويطوسه مشروب ومركوب والآلات ذلك ولجدة
 السكن وغرفها ويراعى فيها ما يلحقه عادة مقتضى ما كان
 حطب عليه وان قتره تحسب له واذا عارضه اسقف لم ينع من
 اعيانها ولو من الادوية في هذه التجارة او تركه الى ان يواف
 ان كان من يعود اليه قبل اداءه ولو شرط عليه ان يواف
 اذن له بعد ان يوفيه من محض ولو شرط له ان يواف ويشتري
 مح قينها لا يتجهل الشرط بخلاف ما يشتد اصل الشرط ولا
 بغيره بل يجب حصوله بل ينعق ولو من الاصل ان لم يجر
 والا كانت منه ومونة للرضى في السفر على العامل ولذا سئل
 فيه وان استحق لخصه والمال بالشرط العرفي في الشرع وهو
 ما اشتمل على المساقاة فيسقط وان كان خصال او اقم الصلة الا
 ان يخرج عن اسم المساقاة او يزيد عما يحتاج التجارة اليه فيسقط
 ماله الى ان يصدق الوصف واحترام كمال النقطة على العلم ان

ان كان من يعود اليه قبل اداءه ولو شرط عليه ان يواف
 اذن له بعد ان يوفيه من محض ولو شرط له ان يواف ويشتري
 مح قينها لا يتجهل الشرط بخلاف ما يشتد اصل الشرط ولا
 بغيره بل يجب حصوله بل ينعق ولو من الاصل ان لم يجر
 والا كانت منه ومونة للرضى في السفر على العامل ولذا سئل
 فيه وان استحق لخصه والمال بالشرط العرفي في الشرع وهو
 ما اشتمل على المساقاة فيسقط وان كان خصال او اقم الصلة الا
 ان يخرج عن اسم المساقاة او يزيد عما يحتاج التجارة اليه فيسقط
 ماله الى ان يصدق الوصف واحترام كمال النقطة على العلم ان

عن نفقة صحفه فقلنا انه لا ينفق هذا سواه وبنيها ما صا المال
 على انه لا يشترط حصوله في كونه وليس ينفق بالبدل على المثل فان كان
 فلو بشرى نية او بغيره فقلنا لا او بغيره من ضمن المثل كان فقلنا
 فان اجازة المالك صحه لا بطلان في النية من حال الضرر بل
 راس المال فيبقى عمدة النية المتعلقة بالمالك وقد لا يقدر على اولا
 يكون له عرق في غيره اذ قد وحل في الاطراف على المالكين وبما
 انفق كالمثل وليس كذلك فقلنا لا ينفق بالبدل على المثل فان كان
 النية من التزويج الى المالك وحل له المطلق على المتعارف وهو
 نقلا ليل كالمكالة وقيل بغيره وبما لا ينفق من كونه متعانة
 للرجوع لان الغرض الاقصى منها ذلك بخلاف الوكالة وفيه قوة ولو
 اذن المالك في شيء من ذلك خصصها او حصرها كمنع من ان يبيع او
 كيف شئت جاز بالغير قطعاً ان الشئ وقيل المثل فلا ينفق فيها
 الا مع التغير بغيره يستلحق من ثمنه ثمنه فقصان في البيع به عادة و
 وليس يبيع من المال بالقيمة الاسمية الا في وقت الذمة ولو بالاجارة
 فان اشترى بها يدونه ولم يذكر المالك لفظاً ولا نية وقع له و
 لو ذكره لفظاً فهو فضولي وفيه خاتمة يقع للعامل ظاهراً ومحمولاً
 بالمنافعة فيحصل له حق البيع ولو تبحر في ملحقه المالك من
 الزمان والمكان والصفة فصح البيع على الشرط كما مر اما لو جاز
 بالعين والمثل والنفقة وقف على الاجازة قلنا لم يجز بطلانها
 تنجز المصلحة بالمالهم والدان يواجها وليس ثمة على منصفه من انفق
 غيره فلا يصح بالعرض ولا الفلوس ولا الدين وبغيرها ولا امر
 بين المعين

بين المعين والمثل وتلزم الحصة بالشرط دون الاجرة لانها مائة
 صحيحة تلزم مقتضاها وهو ما شرط للعاملين الحصة فيكون
 ان الملازم اجرة المثل وان المعاملة فاسدة على ما لا يجوز
 العيصية على صحته بالاجرة للمسلمين يدفعه والعالمين لا
 الاتبع او شرط ومعهما ما يبيع العقد ويستحق بشرطه وان
 ضمن المال ولو ضمنه المالك للعامل اجرة مثله الى ذلك الوقت الذي
 تنجز فيه ان لم يكن ظاهراً والافلاحة من الربح وبقا المثل
 الحكم بالاجرة على تقدير عدم الربح بان مقتضى العقد استحقاق
 الحصة ان حصلت الاخرى واسقط المالك على التمسك بتقسيمها
 ما العامل قام على ذلك فلا ينفق له سوى ما عين ولو كان المالك
 عرضاً عند التمسك فان كان يبيع فقلنا لم يبعد ان لم يبيع المالك
 اليه حقه منه والبيع الا ياذن المالك وان رجح الربح حيث
 لا يكون بالفعل ولو طرأ المالك انما حقه في الجار العامل عليه
 فلو ان اجره العدم ولو انفسه العقد من غير المالك بالاجرة
 بقسط العقل كجائز ومن قبل العامل فلا اجرة له بل الحصة ان
 ظهر به وقيل له الاجرة ايضا والقول قول العامل في قدره
 المال لا يملكه للراي والاصل معه وقيل الربح لا يدين
 فيحصل قوله لو ينفق ان يكون راس المال معلوما عند العقل فصح
 كجائز حقه ولا ينفق في شأه وقلنا كفي كاشادة وهو
 اختياره وهذا هو الذي يشترطه العلامة في المختار له وال
 معظم الغرض بالمشاهدة واللاص وهو من الموقوفات عند شرف

من قبل المالك
 وهو الذي يوجب الفلوس

المقابلة
 ان كان المثل في الحصة

المقابلة
 ان كان المثل في الحصة

المقابلة
 ان كان المثل في الحصة

فان طنا خلفا في قدره فالقول قد العاقل كالتقدم للاصل
والافضل من غير العاقل ان يشترى ما فيه ضرر على المالك
فيستحق عليه اي على المالك لانه يخرج من حيزه العاقل
الاستبراء فان اشترى بدون ان كان فضولا لم يضره
ولكنه ما مع جملتهما او باحدهما ففي حيزه وعقله عن المالك
او لما قد العاقل وجان ما خذها انصرف الاذن الى ما يمكن
سعة والاستبراء به فلا يدخل فيه مطلقا ومن كان الشرط
موجب القلا لا يتحالة بوجه الخطأ الى العاقل كما لو اشترى
لا يعلم بغيره فقلت به هكذا لا يشترى من رتب المالك الى
له ولا يشترى ما لا اذنان به باله ولو اذن في شراء امية وعمره
من يتفق عليه في وانفق بها او اشترى بغيره او وكيله وطب
المضاربة فيمنه لا تميزه الثالث وصار اليك من المال
ان كان طعا على الاجرة لا يظهر فيه بغيره الا انما مع عدمه
فقط الاصل الاحتياك السابق في الموضع المالك بغيره وانما مع
فليس به فليطال المضاربة بهذا الشراء لعدم كونه من حيزه
الاذن لان متعلقه ما فيه ربح ولو لم يظن به ومنه في حيزه
لكونه مستعينا للقول فاذا صار في الثمن فيه بطلت وصحقت
للمصلحة ان قلنا بملكها بالظهور لتحققه ولا يقدح عقله
القهري لصدمه باذن المالك كما لو اشترى وطاعة من
المال بعد ظهوره ومنه في حيزه على العالم مع بقاء المالك
قلنا بالسرية في العقد القهري مع اختيار الشراء بالبيع
مطلقا

ان كان طعا على الاجرة لا يظهر فيه بغيره الا انما مع عدمه
فقط الاصل الاحتياك السابق في الموضع المالك بغيره وانما مع
فليس به فليطال المضاربة بهذا الشراء لعدم كونه من حيزه
الاذن لان متعلقه ما فيه ربح ولو لم يظن به ومنه في حيزه
لكونه مستعينا للقول فاذا صار في الثمن فيه بطلت وصحقت
للمصلحة ان قلنا بملكها بالظهور لتحققه ولا يقدح عقله
القهري لصدمه باذن المالك كما لو اشترى وطاعة من
المال بعد ظهوره ومنه في حيزه على العالم مع بقاء المالك
قلنا بالسرية في العقد القهري مع اختيار الشراء بالبيع
مطلقا

ولو اشترى

ولو اشترى على المالك ما فيه وعمره من يتفق عليه في
على المالك فان ظهر فيه ربح حال الشراء او بعده انفق عليه
اي ضيق العالم لاختياره السبب المفضل اليه كما لو اشترى بماله
ويستحق الحق وهو الاب في الباقي وان كان الولد من ربح
محدثين لغيره من الصادق مع كماله باستخاره من شرا بغيره
وقيل لغيره على العالم مع بقاءه لاختياره السبب وهو
كما سلك ان شاء الله تعالى وحلت له رواية على امره بغيره الا ان
من يتفق عليه في حيزه في حالة الشراء وعمره في حيزه
في الاقله ون الثاني ويحكم على الراية عليه ايضا وفي
ثالث بطلان البيع لانه متناق لعقد القرض اذا الغرض هو
السعي للربح فيقبل الثقل للاستبراء والشراء المقتب
للعقبات فيه والوسط بقاءه لولا معارضة الثمن القهري
كتاب الاستبراء وهي استبراء في المظن انما استبراء بغيره بالمال
فلا يرد على الوكالة في بيع شئ او شرائه مع اثبات اليد
فانما تستلزم الاستبراء فيها لا اتمها بالعرض والمقصود
بالذات الاذن فيها وكله عند ثم الاستبراء انما تكون من الموضع
والوديعة لا تتم الا بالمتعاقدين فلا تكون الوديعة هي
الاستبراء بل هي وضربها وان اكتفينا بالقول القهري وكان
التعريف لما كان لغيره فاعلم من من صاحب المصة وكان
مستد الاجاب شاع في طائفة عالم او لان الاستبراء تستلزم
قبولها فانما الوجوه في عدم ثبوتها يقتصر الى اجاب وبطل

ان كان طعا على الاجرة لا يظهر فيه بغيره الا انما مع عدمه
فقط الاصل الاحتياك السابق في الموضع المالك بغيره وانما مع
فليس به فليطال المضاربة بهذا الشراء لعدم كونه من حيزه
الاذن لان متعلقه ما فيه ربح ولو لم يظن به ومنه في حيزه
لكونه مستعينا للقول فاذا صار في الثمن فيه بطلت وصحقت
للمصلحة ان قلنا بملكها بالظهور لتحققه ولا يقدح عقله
القهري لصدمه باذن المالك كما لو اشترى وطاعة من
المال بعد ظهوره ومنه في حيزه على العالم مع بقاء المالك
قلنا بالسرية في العقد القهري مع اختيار الشراء بالبيع
مطلقا

ولو اشترى

كثيرها من العفد ولا حصر في اللفظ الدالة عليها كاهو شان
العقد الباري من الطرفين فكيف كل لفظ دل على اهل الكون
والاشارة المعينة لمعناها اختيارا او كنهيا القبول الفعل لان
الغرض منه الرضا بها وان كان الفعل هو قبضتها فوقه
يا عباد خولها في قيامها على الزمان بحفظها بواحدة القبول وان
لم يحصل لا يجاب فيها اولي لان فيه حيزا وجازيا بالقبول
القبول لا يصح من الطرفين ومن قبل انهما لا يجرد لا
عقد وكيف كان لا يجزئ القبول لا يجاب فيه ان كان لم يحيا
ولو طرعا عنه ولم يحصل متفهما على الاشياء ولا قبضتها او
اكره على قبضتها لم يقصر دونه لا استبعاد القبول لا يشترط
واما لا يجاب فقل يحصل بالمرح بان يقبل اليه قولا او ما في
حكمه يفيد وقلا لا يحصل بان يقتصر على مجرد النظر ووقا
لا يصح دونه وان قبل قولا او فعلا لكن في الثاني يحصل عليه
للبلا لودعية وفي الاول يتم المتدبر بها فيحصل المفظ
لا يجب ولعدم القبول فلهذا لا يجب لاحد كماله غايبا للمالك في
تركها وحيف عليها الذهاب فيجب من بابا المعاملة على الكفا
لكن لا ضمان بتركه واسمع الاكراه فلا يجب حفظها بل يجوز تركها
ان قبضتها به في حصة المالك وجبته لان يكون الكرم مضطرا
الى الايداء فيجب امانته عليه كالتأمين فتقوله فلا يجب حفظها
فان في تركها لودعية ومع علم القبول او القبول في الاول
عليها حصل ولو قبل لودعية فتقوله او فعلا وجب حفظها ما دام
فان في تركها لودعية ومع علم القبول او القبول في الاول
عليها حصل ولو قبل لودعية فتقوله او فعلا وجب حفظها ما دام
فان في تركها لودعية ومع علم القبول او القبول في الاول
عليها حصل ولو قبل لودعية فتقوله او فعلا وجب حفظها ما دام

مطلقاته
ارفضها او لا
ان قبضتها به في حصة المالك وجبته لان يكون الكرم مضطرا
الى الايداء فيجب امانته عليه كالتأمين فتقوله فلا يجب حفظها
فان في تركها لودعية ومع علم القبول او القبول في الاول
عليها حصل ولو قبل لودعية فتقوله او فعلا وجب حفظها ما دام
فان في تركها لودعية ومع علم القبول او القبول في الاول
عليها حصل ولو قبل لودعية فتقوله او فعلا وجب حفظها ما دام

ستودعا وكذا بعده الى ان يؤد على المالك اربعة حله وبذلك
يظهر علم النافذة بين وجوب لحفظ وعدم القبول لودعية وحش
اتحادا جازيا ولا ضمان عليه لودعته وعلمت الا بالقبول بها
ركب الدابة او ليس لشربها ومنه كليس الختم او لثبوتها
بان قسرة لحفظ مادة فلو اخذت منه فمرا فلا ضمان ان لم يكن
سبابا لا اخذ القهر بخلافه على الظالم او اظهره ما فوصل اليه
جرحا من منتهى مثل ما لو احرقها القصر فمرا ولا فرق بين
اخذ القاهر لها يملكه او لم يملكه في قبضتها اليه كرها لا انتفاء الضمان
فيما في حفظ الجرح على الظالم فمرا على الاقوى وقيل يجب له ان يقيم
على المستودع في الشاكر وان استمر الضمان على الظالم ولو تمكن من
من الدرع عنها بالوسائل الموجبة لسلامتها وجب ما لم يتركه
الضرر الكثير كما لو احرق المالك في حريقه فمرا وان قدر على
والمرجع في الكثرة والقلة الاجل المالكه فقد تعدد الحكم البيرة
من الادب كتحليله في حقه كونه جلا لا يليق بحاله ذلك ومنهم من
لا يعتد بشكها وما اخذ المالك فان كان ما لا يسقونه لم يجب بذله
مطلقاتا وان كان من الودعية فان لم يستويها وجب الدرع عنها
بعضها ما لم تكن فلو ترك مع القدرة على سلامة البيرة فاحذر
بجميع ضما كبره لاسد وان لم يكن الا باخذها اجمع فلا يقصر
ولو امكن الدرع عنها شي من ماله لا يتوعد بجزء من ماله
ولو امكن حفظها منه بالاستئذان وجب ضمان تركه ثم يحمله
اليمين لوقوع بها الظالم فيتركها بما يخرج من الكبريان بحفظها

فيجب له ان يقيم
على المستودع في الشاكر
وان استمر الضمان
على الظالم ولو تمكن
من الدرع عنها بالوسائل
الموجبة لسلامتها
وجب ما لم يتركه

بوجوب حفظها
بوجوب حفظها
بوجوب حفظها

ما استوعب من شأن لا ينفقه بوقت وجن او كان او غيرهما ^{شبه}
وانما يجب التمسك عليه بما لا ينفقه ^{شبه} لأنه لا يستحق للمنفعة
الاختصاص في حين تملكها وبطلان المودعة بمقتضى الموضع
والمستوعب كغيره من الحقوق المجازية وجن بما وافق له وان قصر وقتها
وقبضه في يد المستوعب على تقدير بصره ^{شبه} ذلك الموضع او بوارثه او
اولاده بعد مقتضى على مقتضى عروضة له امانة شرعية او ما دونها في
حفظها من غير الشائع لا لئلا لا يخلط بالان تدبيل ^{شبه} لان مقتضى حكم الامانة
الشرعية وجوب المبادرة الى ردها وان لم يلجها المالك ولا يقبل
قولا لودعيه من غير وجهه في ردّها ^{شبه} الا بنية بطلان الامانة
المستدرة الى المالك فانه لا يجب ردها بدون الطلب او ما في حكمه
كاستنفا المدة المادونة فيها وتقبل قبله في ردّها كالمودعة
وقد لا يقبل كما اذا قبضها المصلح كالعامة والمضاربة ومن الامانة
الشرعية ما بطل من الامانة المالكية كالشركة والمضاربة بموت
واحد وما يطهر الى المالك او الغير من الامانة ومقتضى من المقتضى
بطلان المصلحة وما يورثه من الصبي والمجنون من مال الغير وان
كان كسبا من قمار الخمر والبعض في المودعة من مالها وديعة
خوف تلفها باليد مما وما يتسلط منها شيئا وما يوجد فيها بشر
من الامانة كالصدوق من مال اليتيم والميت والمفقود في يد
المتطاع فهو للمالك وضابطه ما اذن في الاستيلاء على شيء
ولم ياذن في المالك ولو عيّن الموضع موضع الاحتفاظ ^{شبه} الممتنع
عليه فلا يجوز نقلها الى غيره وان كان احتفظ عملا بمقتضى التبيين

لان مقتضى حكم الامانة
وجوب المبادرة الى ردها وان لم
يلجها المالك ولا يقبل قولا لودعيه
من غير وجهه في ردّها

ولقد

واقتلانا الاثر في هذا ولا يوجب المالك الاحتفاظ لانه على غير
أصله وصحته وجن بغير مقتضى القفل للمساوية هو من الموضع
فبغير نقلها عن المدين سلقا الا ان يتبين تلفها فيه فيقبل عند
الاحتفاظ والمساوية مع المدين كان مقتضى الاذن والاحتفاظ
للاذن فيه شرعا وانما لم يجرى للمساوية من سقوط حكم المدين ^{شبه} فيقبل
فيقبل الى ما في حكمه وهو المساوية وما في حكمه ويمكن ضم حكمه الى
عند المدين وان وجد المساوية كما يشمل المدين من الامانة على
وتقبل ايضا من مال المدين من غير المدين وعلمه هو كالمالك
وتحفظ المودعة لم يجز العادة بل في مكان المودعة ^{شبه} فيها
لان الشائع لم يجز احقا فيرجع الى العادة كالشوب والمقتضى
التقاضي والمقتضى والموضوع في بيت مخزن من الخبز والماء في
الاصطبل المضبوط بالفلن والشاة في المراح كذلك الاحتفاظ
بطلان المستودع وهذه الثلاثة ما جرت العادة بكونها لمجرى المالك
وعند مقتضى المامرا ^{شبه} ويضم غيرهما بقاها عادة ولا فرق في ذلك
للمرعى للمستودع من من ملكه ومخزونه ولا يبرهن على الاحتفاظ
له ومخزونه ولو استودع من طفل ومجنون ضمن لانهما ليسا
للاذن فيكون وضع يده على مالها بغير اذن شرعية فيضمن الا
ان يتبين تلفها في ايديهما فيضمن اية الحيلة فلا تقوى علم
النعمان لكن بحسب راجع الوقت ما امكن ولا فرق بين كونه للمالك
لها والغيرها وان ادعى اذنتها في اليمين وجهه فيقتضى التبع
منها مع جوارها او لا يملكه بغير رجا كرادى وليهما الخاص والعالم

وانما يجب التمسك عليه بما لا ينفقه
لأنه لا يستحق للمنفعة الاختصاص
في حين تملكها وبطلان المودعة بمقتضى
الموضع والمستوعب كغيره من الحقوق
المجازية وجن بما وافق له وان قصر وقتها
وقبضه في يد المستوعب على تقدير بصره
ذلك الموضع او بوارثه او اولاده بعد
مقتضى على مقتضى عروضة له امانة
شرعية او ما دونها في حفظها من غير
الشائع لا لئلا لا يخلط بالان تدبيل لان
مقتضى حكم الامانة الشرعية وجوب
المبادرة الى ردها وان لم يلجها المالك
ولا يقبل قولا لودعيه من غير وجهه في
ردّها الا بنية بطلان الامانة المستدرة
الى المالك فانه لا يجب ردها بدون الطلب
او ما في حكمه كاستنفا المدة المادونة
فيها وتقبل قبله في ردّها كالمودعة وقد
لا يقبل كما اذا قبضها المصلح كالعامة
والمضاربة ومن الامانة الشرعية ما بطل
من الامانة المالكية كالشركة والمضاربة
بموت واحد وما يطهر الى المالك او الغير
من الامانة ومقتضى من المقتضى بطلان
المصلحة وما يورثه من الصبي والمجنون
من مال الغير وان كان كسبا من قمار الخمر
والبعض في المودعة من مالها وديعة خوف
تلفها باليد مما وما يتسلط منها شيئا
وما يوجد فيها بشر من الامانة كالصدوق
من مال اليتيم والميت والمفقود في يد
المتطاع فهو للمالك وضابطه ما اذن في
الاستيلاء على شيء ولم ياذن في المالك
ولو عيّن الموضع موضع الاحتفاظ الممتنع
عليه فلا يجوز نقلها الى غيره وان كان
احتفظ عملا بمقتضى التبيين

لان مقتضى حكم الامانة
وجوب المبادرة الى ردها وان لم
يلجها المالك ولا يقبل قولا لودعيه
من غير وجهه في ردّها

مع تقدمه لا يلزم ويجوز عادة المدبغة على المدبغة مع المطالبة
 في أول وقت الامكان يعنى رفع يده عنها والخطبة بين المالك
 وبينها ولو كانت في صندوق سقط فيخذه عليها ويثبت له ذلك ^{بشرط}
 لا نقلها الى المالك بزيادة على ذلك والعلة في ذلك هي كمال الصلوة
 وان كانت خلافا على الاخرى ما لم يتضرر المالك بالناظر والمعاينة
 كانت انقطعت المطر ونحوه كالعقل وقد كمال الطعام ^{والمعام}
 وجوان والمعتبر في السعي المقصد وان قدر على الزيادة ولو كان ^{المراد}
 كذلك وان كان الموضع كافرا سابع المالك كله لا يملكه ^{بشرط}
 الامانة الى اهله من غير قيد ودرى الغنى عن الزمان قاله
 سائت عن رجل استوفى رجلا من اهل مال له قيمة والرجل
 الذي عليه المال رجل من العرب يقدم ان لا يعطيه شيئا ولو
 رجلا من بني شيطان فلم ادره شيئا فقال قل بترده عليه فلهما ^{المراد}
 بالمانته ومن الصادق ما اذا والامانة الى اهله وان كان هو
 ويضمن لاهله الرد بعد المطالبة وان كان الرد على الوجه السابق
 لانه من اسباب التقصير ولو كان التامير لعدم مجيء اولاد
 امكنه اذ اودعها لغيره ولو لم يجته او نفعه من غير ضرورة الى
 الايلاء فلو اضطرر ان ياتى عليها سحرى او سرق او تخلف ^{المراد}
 بقية يده وتعد ردها الى المالك ولو كان اودعها للعلوف
 حكم ايلاءها اختيارا بشرط ان لا يضر في اليد ولو زوجته وولدا ^{المراد}
 وضعها في محل مشترك فالتصرف بحيث لا يلا حظا في سائر الا ^{المراد}
 او سافر بمالكه الى من غير ضرورة الى استصحابها في السفر

بان امكنه

بان امكنه عند اعادة السفر اي حاله الى المالك او وكيله ما اودع
 خاصا او ايلاءها العدة فترك واخذها معه فيضمن المالك ^{المراد}
 بان تقدمت رجوعه ما تقدم وخاف عليها في ايلاء او اضطر الى السفر ^{المراد}
 فلا ضمان بل يجب لانه من ضرر وبالحفظ والمحافظة ^{المراد}
 التوصل الى المالك ومن يحكمه المشقة الكثيرة عرفا وفي السفر ^{المراد}
 فما ضره كالتزاد الى حدود البلد وقرى لا يظن على التعاقب
 اليها المسترجع من ردها جنتها مع اثبات الطريق ولا يجوز ايلاءها
 شيئا مع امكن استصحابها واستغنائه ماله او عدسها ^{المراد}
 كان المستوفى متجها فانه يسافر بها من غير ضمان لعدم المالك
 عليها او رجوعها في موضع متضمن فيه وان كان حرا لم يملكها ^{المراد}
 من ان يحرر بشرط يمس رخصتها منها وفي حكم العنق الموضع
 التمسد كالتدبير للكتب وضابطها لا يفسد جميع تلك التور
 عرفا يجب بدة اقامتها فيه او تركه حتى الداية ^{المراد}
 يصير عليه عادة ومنها المملوك والمعتبر المسقى والعنق يجب
 المقادير لاشغالها فانقصان عنه تضرب وهو المعتبر بعلم
 ضربه عليه فيضناه وان ماتت بغيره ولا فرق في ذلك بين
 ان يخرجه بها ويطلق وبينها لوجوب حفظ المالك من التلف ^{المراد}
 هو الذي يحفظه المالك العبارة وهو احد القولين في المسئلة
 والافواجاة مع التمسك بالثبات لان حفظ المالك ^{المراد}
 على مالكه لا على غيره نعم يجب الحيوان مطلقا لانه ذور وكن ^{المراد}
 لا يضمن بتركه كغيره واعلم ان سقوط الحيوان ان امره المالك ^{المراد}

المراد بالحيوان
 النجس والنجس
 العرفي

بالاعتناء بالتقوى مع ما عزمه وان اطلق نوصل الى المستلزم
 فان تعذر رفع امره الى الحكم فان تعذر التقوى هو واشهد عليه
 ورجح ولو تعذر الاشهاد اقتص على بيعة الرجوع ان اراده ^{فصل}
 فيها في القدر المعروف وكذا القول مع في المالك له عتق وفي
 حكم النكاح ما يقتضيه من الدعا من غيره وفي حكم الحيوان ^{الفقير} النحر
 المحرم والسقي وغيرها او لا يشر للفرس الذي يقصد طوله
 كشدة القصوف والابر يسكن للرجح ^{منه ضرورة} حتى لو لم يذبح بشره وجب
 بقتله ما يندفع الضرورة عنه وكذا في غيره ^{لبيد} وفي مثل ذلك
 نقل الدابة الى المحرم او العاصي والسقي الكوب ^{فصل} على
 والنظر فيه فيجب ذلك ^{فصل} في حرم بدنة او انتقم بها لانه لا
 من جها ياله او ما يغيره بحيث لا يغيره ^{فصل} من جها لا يجوز له ما دون
 بل لو من جها احد النرد يمين بالآخرى فمنها وان كانا لولا
 وشدة خطيها على المالك عن موضوع عنه للتعدي في الجمع ولزمت
 الودعة حيث ختم بها ^{فصل} في المالك او وكيله المتناول
 وكالته من غير منهما فان تعذر المالك ^{فصل} او وكيله المالك الشرعي
 الضرورة الى بردها لا بد من لان الحكم لا يترك على من ^{فصل} وكل
 والودعي غير لسته وانما جاز الدفع اليه عند الضرورة ^{فصل} دفعه اليه
 والاضرار ومنزلا للمح من لسته من وكيله ويتحقق الضرورة
 بالغير عن الخطا وعرض خواتم يقتضي بعد الاسترثاق لرايتها
 او الخوف على اخذ المتعلق بها ^{فصل} المالك واستقلاله او الخوف عليها
 من السرقة او الخوف او النهب ونحو ذلك فان تعذر الحكم ^{فصل} او

الشفقة

الشفقة ولودعها الى الحكم مع القدرة على المالك لا يصح كما يعنى
 لودعها الى الغير مع القدرة على الحكم والمالك ولو انكر الودعة
 حلف لاصالة الراهة ولو اقام المالك بما بينة في اصله ^{فصل} لا
 شغل بغيرها الا ان يكون جوابه لا يستحق عندي شيئا وشبهه
 كقوله ليس لي عندي ودية يذبح ردها ولا عيبا ولا يضمن
 بالانكار بل يكون كذا في الشف بقبول قوله ايضا لانها تلتحقا
 بغير تفريط فلا يكون شفقة عنه ولا ياتى بقرينة قوله اليه ولو ^{فصل}
 لانكاره الا ان لا يكون ليس له عندي ودية بل يضمن ردها
 ردها وانما ^{فصل} ونحو ذلك لا يفتقر الى قبوله ايضا واختاره المصنف
 في بعض تحقيقاته والقول قول الودعي في الشفقة لوقفا لاصالة عدم
 الزيادة عما عرفت به ^{فصل} وقيل قول المالك ^{فصل} من جها لا يغيره عن الا
 ويضعف بان لا يصح اخذ القول ^{فصل} اذا اقامت الموضع سلم الشفقة
 الى واره ان اتخذ او الى من يقوم مقامه من وكيله ^{فصل} وقيل ان تعذر
 سلمها الى المجمع ان اتفقوا في الاهلية ^{فصل} والا فلا الاهل وورثتها
 ولو سلمها الى البعض من دماء اذن الباقين ضمن الباقين بيمين
 حلفتهم لعدو في ما يتسليمها الى غير المالك ^{فصل} وعيها المبادرة فلا
 ردها اليهم ^{فصل} سوا على الوارثين ما لا ولا يبرر المشو
 باعادتها الى المظن لو تعدي ^{فصل} فخرجها منه او فوط بتركه غير
 ثم تقبله ونحوه لانه صار بمنزلة الما صاب فينتصب حكم الضمان
 لان يحصر من المالك ما يقتضيه والى برده عليه ثم تجدد له
 الودعة او تجدد له الا سيما ان بغيره كان يقول له ^{فصل} او

الحريم
 في قوله انكر الودعة
 فانه لا يبرر المشو

او دعك ما بدر

اوستا متان عليها ونحوه على الاقوى وقيل لا يعود بذلك كما لا
 يزول الضمان عن الغاصب اذ اعدا ويبره من الضمان على قوله
 وقيل قوله يمينه في الرد وان كان حديما بكل وجه على المشهور
 لانه حسن وقا بهض لمحقص صلة المالك والاصل براه ذمة
 اذا ادعى ردها على من ائتمنهما الما اذ جاءه على غيره كوارثه فكيف
 من الامتثال لاصالة صدمه وحول ما يمتنع فلا يحسن تصديقه
 دعوى ردها على الوكيل كدعواه على الموكل لان يراه كيد ^{الموت}
العارة يقتضيه الملاء وتختص بت^١ من العارة لان طلبها عا
 اولى العارة مصدر ثاب لا سرية اعادة كالجارية للاجارية او
 من عارا اذا جاء وذهب لتحويل من يملكها من غير العا
 وهو الاول وهي العارة الجارية ثم جازا التصرف في العين
 بالانتفاع مع بقاء الاصل لها ولا حصر ايضا اي يعود الى ما ذكره
 العود بغيره في العاقلها اجابا وقيل بل كل اهل على الاذن من طرقت
 المغير فهو اجابا ويكفي الغفل بل لما استغدر بها من غير الاذن لم يستغدر
 كالكاتب والاشارة ولو مع العدة على المطلق كغيره وبشأنه ما لو
 دفع اليه ثم باعته وجده عاريا او محتاجا الى البسة او فريش
 فراشا او قفالة اليه وسادة او حذاء او كسوة في المذكور بحسن
 بالصديق في جواز الانتفاع بما عده وينبغي تنبيهه بكون مقتضاه
 مما يقتضاه الاذن الواجب في الآية بجواز الاكل من متاعه من غير
 وتعليق له من تاويل من الارحام لمطلق حصل العلم بالاذن
 الدليل او المساوي قياسا واضعفت بغيرها على شرط ^{الاذن}
 بالنية لا بالسوى ^{١٢٥}

هذا

في العود

من غير
 من غير
 من غير

كون المغير

كون المغير كالملا جازا المتصرف ويجوز اعادة الصبي اذن الولي المالك
 نفسه ووليته لان المعتبر اذن الولي وهو كان في تحقق هذا العقد
 هذا اذا علم المستعير اذن الولي والاذن يقتل قول الصبي فحقه الا
 تنضم اليه قرابين فتقيد لظن المانع للعلم بما اذا اطلبها من الولي
 بما الصبي واحترافا من سلبها ونحو ذلك كما يقتل قوله في الحدة
 والاذن في دخول الدار بالقرين ولا بد مع اذن الولي في اعادة
 ماله من وجوب المصلحة بما بان يكون يد المستعير احتفظ من يد
 الولي في ذلك الوقت ولا تنفع الصبي بالمستعير بما يزيد من منفعة
 ماله او يكون العين ينفعها الاستعمال ويضرها الاحوال ونحو
 ذلك كون العين ما يصح الانتفاع بها مع تمامها فلا بد اعادة
 ما لا يتم الانتفاع به الا بدعاب عينه كالاطعمة ويستثنى من ذلك
 المنفعة وهي الاشياء المشارة للمالك وفي حديثه الى غير ما من
 الحيوان المتخذ للحطب في جهان والاقصاف فما خالف الاصل على وجه
 اليقين اجروا والمالك الرجوع فيها متى شاء لاقتضاها جزا العقد
 ذلك الا في الاعارة للذوق اي في من المثل المسلم من يحكمه فلا بد
 الرجوع فيه بعد اتمام التحريم بنشئه وهذا حرمة المان ينشئه
 عظامه ولو رجع قبله جاز وان كان الميت قد وضع على الاقوى
 للاصل وسؤنة المغير لادمة لولي الميت لقدومه على ذلك الا ان
 تبعه عليه غيره مما لا يراد بوجوهه فيبقى كون من مال الميت
 لعدم التقصير ولا يلزم وليه طرقة للاذن فيه ويستثنى آخر ايضا
 احدها اذا حصل بالبيع غير على المستعير لا يستدرك كالملا عارة

من غير
 من غير
 من غير

وهذا المستعمل في
فلا شك في صحة ما
منه في النسخة
التي هي في النسخة
التي هي في النسخة
التي هي في النسخة

لوحا رقبه سيفته في في النسخة فلا رجوع للمعير الى ان يكون في
المشاغلي او صلاحها مع نزع من غير ضرر ولو وجد قبل قبض
ان يزول الضرر والثاني الاستعارة للرجوع بعد وقوعه وقد
تقدم وهي اما في قبل المستعمل لا يقين الا بالعدو والفرط
الاما يستحق واذا استعاره رضا صلح للرجوع والمعير والنا
عاقرة من وزرع او بغيره في نفع الاطلاق او التصريح بما
ولم يجمع بينهما لصح الامكان لان ذلك كله استقار بتلك العين
يرضاه في الاطلاق او التميم ومثلا ان استعاره اية صلح له
للركوب ويحمل ولو لم يزل له لم يبقا وزها ولو لم يمسوا
والادون على مقتضى المعين واقتصارا على المادون وفي يجوز
التعطى المماسا في الاقلية او هو ضعيف ودخول الارض
بغيره او لم يمتعه لا خلافا لغيره في ذلك نعم لو علم انفسا
بالمعينة جواز التعطى الى الاما المساوي فلا يطلق على
مع التعمير والتعطى بجم مطلقا وحيث يتبين المعين فعد
غيره ضمن الارض ولزم الاجرة للجميع ما قبل سرقة ان يخط
منه ما قبل المادون على الاقوى لكونه تصرفا بغير اذن المالك
فيوجبا لاجرة والقدر المادون فيه لم يفعل فلا معنى لاستع
قدرة نعم لو كان المادون فيه داخل في ضمن الممنوع كالحوازي
له في تحصيل الدابة قدرا معينا فبقاؤه اوفى كونه بغيره
قارون غيره يقين اسقاط قدر المادون لانه بعض استوفى
من الشفعة وان ضمن الدابة اجمع ويجوز بيع غرسه وابنيه

ولو على

ولو على غير المالك على المشهور لانه ما كان فيه من نفع من المصير
فيه فيه من ثا. وقيل لا يجوز بيعه على غير المعير لعدم اشتراك
ملكه برجوع المعير وهو غير مانع من البيع كما يبيع المشتري على
الثقل وصحت الفل فاصح ان كان مسترعى جاهلا بحاله
فله الضيق للعلل ان كان عالما بالغير لم يزل له المسترعى ولو تيقنا
على بيع ملكهما معا بجن واحد صح ووزع العين عليهما ان يخط
على ارضه شقولا يرد على وجه الاعارة ليحقق القلع بالارض
او الابقاء بالاجرة او بالتكليف بالقيمة من الرضا وعن ما فيها
سحق القلع على حد الرجوع فكل من خط ما يملكه ولو تيقنت
العين المعارة بالاستعمال لم يقين المسترعى القصر الاستعمال
لأنه لا ياذن فيه ولا وجه الاطلاق وتيقنته بالتقصير
انما لو تيقنت بضمها وهو احد القولين في المسئلة لعدم
الاذن للاستعمال للشفعة وان دخل في الاطلاق فيضمها
آخر حالات التقيم وصلا لا يقين ايضا كالنقص لما ذكره
الوجه وصلا لا وجه وتيقنته بالشرط الضمان
على الشرط الماسور بالكون معه سواء شرط ضمان العين
ام الاجرة ام هما فينتج شرطه ويكونها ذهبا او فضة سواء
كانا دلتين او دلتهم ام لا على اصل القولين لان جهة ضمان
النقص المختلفة وقيل يخفى في النقدين استناد الى الممنوع
والمحكمة الباعثة على تحركه وهي المنفعة للطلن منه ما يدون
الاتفاق فكانت عامرا بغيره بالاثبات لما يرجع بالشف

ضعف

في حقها

في حقها بها ويضعف بان الشرط الاستماع بهما فيه مما هو ضعف
المنفعة لا بدقوله في اختلاف الحكم وتقدر من منفعة الانتفاع بحكم
بغير الوافق ولو ادعى المستفيد حلف لانه من قبيل قوله فيه
كغيره سواء ادعاه بغيره ام لا حتى ولا يحل صدق فلو لم يقل
قوله لم يخلو له الجلبس ولو ادعى الرد حلف للمالك لاصلح عد
وتمت بضمه لمصلحة نفسه فلا يقبل قوله فيه بخلاف الوعدى ومنه
عدم قبول قوله فيه الحكم بغيره للملك او العبد حيث يسلط العين
لا الحكم بالعين مطلقا لانه في دعوى التملك والتمتع الاستقلال
بالشجر الذي عثره في الارض المعارة للغرس وان استمر الغرس
في الارض بغير الاقرار بقضاء العاقل كما يجوز له الدخول اليها
وحرثه وحل استه ويزرعها وليس له الدخول اليه بغيره على الشجر
كما تنجزه وكذا يجوز له الجرا لا استقلال بالشجر المذكور وان كان
لغيره لانه حاله في ملكه كالوجه في غيره من ملاك فان قيل
يشجره غيره او في المالك كذا وكذا يجوز له الانتفاع به بغيره
التمتع في الشجر ولا يجوز للمستفيد حارة العين المتعارفة الا باذن
المالك لان الاعارة انما تكون لادان له بخلافه نعم يجوز له استيفاء
المنفعة بنفسه ووكيله كذا وكذا فاعارة له لغيره المنفعة
لا الى الوكيل وحيث يعبر بغير العين والمنفعة ويرجع للمالك على
شأنها فان رجح على المستفيد الاول لم يرجح على الثاني لها اصل او
تكون الاعارة بضميمة من يرجح عليه بغيره العين خاصة ولو كان على
استحقاقه عليه كالتأجير وان رجح على الثاني يرجح على الاول

يرجح

في حقها

يرجح عليه بل لو رجح عليه لغيره ولو شرط سقوط الضمان في الرجوع
والعنة حرمه فلا بشرط ولو شرط سقوطه مع العتق او الفدية
احتمل الجواز لانه في حق الاذن له في الامتناع فلا يستحق الضمان
كالوامر بالقاء متاعه في البحر ويحتفل علم صحة الشرط لانها
اسباب الضمان فلا يقبل اسقاط قبل وقوعه لانه كالمالك في ملكه
والاولى لا تقوى ولو قال الراكب عثرتها وقال المالك اجرك كما حلف
الراكب بقاءها مما عثره على تلف المتاع وقع على مالك المتاع وانما يحتفل
في الاجرة والاصل براءه ذمتها وقيل يحتفلان المتاع اسوة
بالاعيان في الاصل لانهما العين ماذى الراكب كملكها بغيره
على خلاف اصل الاجرة ذمتها بغيره من خصصه ما ادعاه المالك
لا من سلق الحق بغيره استيفاء لمنفعة المالك غيره وهو اقوى
كمن لا يقبل قوله فيها بغيره من الاجرة لانه فيها ملكه كما ان الراكب
بالنسبة الى العارضة يقع بل يحتفل على نفي العارضة وبطلان
المثل لشريكتان الراكب بغيره في ملك غيره بغيره من هذه الاذن
اجرة المثل على ما ادعاه المالك من المستحق في حق المستحق لاعتراضه
استحقاقه سواء وشكل ان المالك يدعى ان يرد من الاجرة على
منه بانه قد ايدى عن اجرة المثل والراكب بغيره فلا بد من وجه
شرعي يقتضي بغيره وحلقه على نفي الاعارة لهم يدعى نفي الاعارة
كالم يدعى على اشائها واشياءها لا من بالبرهان كمن يمتنع
التزام في الزائد على تقديره لا بد من الاجرة للراكب على نفي الاعارة
او كونه يخلط للمالك بغيره مما جاز الزيادة فالاقوى انهما

المنفعة

فيما كان لا يملكه من قبله فبطل المالك على نفسه
 الاعارة والراكب على نفسه الاجارة وشبهه
 من المخرجين المستعير والراعي من اجرة الثقل
 هذا اذا وقع الاحتال

بعد انقضاء مدة الاجارة مادة او ما يلحقها كونه اجارة
 اما قبله فالقول قول الراكب في الاجارة ونشره العين
الناحية وهي لغة مقابلة من الزرع وهي تقضي وتو
 منها ما للثمن في النزع صارت معاملة على الارض مختصة من
 حاصلها الى اهلها عليهم ونسب الفضل اليها بفعل احدها مع طلب
 الآخر فكذا في ذلك فاعل كل مضاربة يخرج بالمعاملة على الارض
 المسافات فانها بالذات على الاصول وبالحصة بخارج الارض
 للزراعة والاعمال لانها مختصة من الحامل وقيده الاجل ليل
 الواقع او تخصيص للصيغة او الاستطراد لبعض الشرائط التي
 يحصل بها الكشف عن المية وان لم يكن ذكرها من وظائف التجارة
 وعبارتها زادت على او عاكست او شبهت اليك وشبهه كقولنا
 هذه الارض ويختر من صيغ الماضي الدال على انشاء العقد
 والمشيء جازها بصيغة اذ به هذه الارض استناد الى المرونة
 فاصرة الدلالة على انشاء هذا العقد للزراع من غير نظر في المنع
 او جزي قبل الزراع لفظا على الاقوى كونه وعقدها الزرع
 لعدم الامر بالوفاء بالعقد الا ما خرج الدليل وليس هو
 اجام او يصح ان يقال فيه لانه معاوضة مختصة فيقبلها كالبيع و
 امر النسخ برضا الطرفين

ووبطل

ولا يتخلل بموت احدهما لان ذلك من مقتضى لزوم ثم ان كان
 العامل قام وارثه مقامه في العمل والانتاج لكان عليه من العمل او
 على ما يخرج من خصته وان كان المالك يثبت بحال او على العمل
 القيام بتمام العمل واستثنى الا ولما لو شرط عليه العارية
 فمات قبله وبشكل الوفاة بعده خصوص ما بعد انقضاء
 تمام العمل لا يخلو من الحصة ولا بد من كون الفاعل متعاينا فيها
 لتاويها وتفاضلها فلو شرط لاجلها شي معين وان كان المالك
 وللآخر الباقي او لم يطل سواء كان الفاعل ان يخرج منها ما يريد
 على الشرط وعده ولو شرط احدهما على الآخر شي بغير مضان
 للمصلحة من ذهاب ونقص او غيرها مع العمل المشهور ويكون فاعله
 مشروطا بالسلامة كاشتراك ارباب العلوة من القرعة في البيع ولو
 تلف البعض سقط من الشرط بحسب اطلاقه كالتشريك وان كانت
 حصة معينة مع احتمال ان لا يسقط شيء بذلك مما يلحق
 الشرط ولو نقصت المدة والزرع باق فعلى العامل الاجرة لما جرت
 من المدة ولما لا قلعه اذ لاحق الزرع بعدها فتصير للمالك
 بهما القلع والابقاء بالاجرة ان رضخ العامل والاقلم ولا جرة
 للمالك على ما يصح من المدة او لم ينتفع بالقلع لان مقتضى
 العقد قصر الحق على المصلحة مع احتمال وجوبها على الزارع لو كان
 التاجر يترتب له لتضييعه منفعة الارض بتاجره ولا فرق
 فيكون المقلوع بينهما ليس يكون المدة من مال الارض والزراع
 وحصل يتحقق للمالك قلعه بالارشاد وعجاها قولان وعقار
 العارية

ووبطل

مستندة على القول به فطريق معرفتنا ان يقدم الزعم بانها
 الى وان حصاده ومطلوعه ولا بد من المكان الاستقراء بالاشياء الزا
 المقصود منها او في بعضها من الاطلاق بان يكون لها من حصر
 بين او بعضها من الشيء العيوت قالوا وان زيادة كالتبلي والضا
 المكان الاستقراء من بعضها المقصود عادة فان يكون بطلان الزعم
 رضى العامل ولو انقطع الماء في جميع المدة مع كون مقدار الحاصل
 لذلك انقصت الزايرة وفي الاشياء تغير العامل في الزايرة ولا
 يطل العقل السابق الحكم بخصه فيه تحجب الضرر بغيره بل في ان
 فصح تغلبه من الاجرة بقية سلسل من المدة لا تنقصه بارض
 الغير بغيره فصح ان لا يسل له من الزايرة باختباره الضرع ويحكم في خصه
 لعدم المكان الاحكام وعلمه الماضي مشروط بالحصة لا بالاجرة فان
 قلت بالانقطاع فيبقى ان لا يلزمه شئ آخر نعم لو كان قد استأجر
 للزراعة فوجد ذلك وان اطلق للزراعة فزعم العامل ان
 اليد منه كما هو الغالب وبذلك المالك ما شاء ان شرط عليه وانما
 يتغير مع الاطلاق لدلالة المطلق على الماهية من حيث هي وكل فرد من الزايرة
 من افراد الزايرة يطلع ان يوجد المطلق في خصه او في غيره لو لم يكن الاذن
 له على كل فرد من الزايرة فزعم ان الاطلاق والتعميم على كل
 الاطلاق انما يقتضي تحويل القدر المشترك بين الافراد ولا يلزم
 من ارضاء القدر المشترك الرضا بالاقوى بخلاف التعميم ومما ذكرناه
 يظهر ضعفه ولو علمت من الزايرة لم يتجوز ما عدا ما سواها
 شخصاً كذا يجب حقيقياً كالحظ الفلانية ام نزعها ام غيره

المصحح ما لا يتجوز له غيره

لا اختلاف

لا اختلاف في الاغراض باختلافه فيتعلم ما يتعلق فله خالف فزعم
 قيل يتغير المالك بين الضرع فله اجرة المثل عا رة عدو بين الضرع فله
 المصحح مع الارش ووجه التغير ان مقدار المنفعة المعطاة
 قد استوفى بزيادة في ضمن ذلك الآخر فتغير بين الضرع لذلك في
 الاجرة لما اذبح له لم توجد اجمع بغير اذنه لا بد غير المعقود عليه
 اخذ المصحح في مقابلة مقدار المنفعة المعطاة مع اخذ الارش في
 التالى الموجب للضرر وبذلك الحصة المستأجرة وانما وجدت في مقابلة
 لدفع معين ولم يحصل والذرع لم يمتد ولم انعقد ولا ذن فلا
 وجه لاستحقاقه للمال فيه الحقيقة ومن ثم نسبته الى الغير ليعلم على
 مريضه والامرى وجب باجرة المثل خاصة ولو كان للزراعة اقل
 ضرر من المعقود جائز في حق سائر من الحصة والارش ولا خيار
 لعدم الضرر وبذلك ان لا يمتد بغيره فله كذا يستحق فيه ما سماع
 انما يدر العامل الذي لا دليل على استقاله صريحه والاقرب هو
 اجرة المثل ايضا كالتسابق وتبين ان يكون من احدهما الارش
 ومن الآخر البذر والخل والعوامل وهذا هو الاصل في المارعة
 ويجوز جعل اثنين من احدهما والباقي من الآخر وكذا واحد من
 الآخر وتشتب من الاركان الاربعة صور كثيرة لا يحصى
 شرط بعضها من احدهما والباقي من الآخر كالحل والحدة من الصور
 الممكنة جازية حتى كان من احدهما بعضها ولو جاز من الاربع
 الآخر الباقي مع ضبط ما على كل واحد ولو اختلفا في المدة حلت
 الزايرة لاصالة عليها فان بقي الزرع بعد ما ثبت منها فليست

المصحح
 المصحح
 المصحح

ولو اشتق الحق من صاحب البذر لان الغنائم تابعة له فيكون قوله
مالك وحصة الآخر لصاله عدم خرفه عازا من ملكه وعدم
الآخر له وانما قام على عقد حسن حسنة انما تصرف في اصل الحصة
لا في الحصة المجنة فيبقى حكمها كما انما لا يرد بحاله لم يخرج عن الاصل
لولا انما يثبت فثبتت بنية الآخر في المشتري وهو العاقل في الاصل
لان ملكا الارض يتغير بتغير الملك فيكون القول قوله والنية بنية
غيره في العامل لمن لم يملك في القايمة من العامل وملك الارض
لا في الخارج ^{الملك} بالنظر الى البذر حيث قام قوله مع غيره علم بنية
وقيل بغيره لانها لكل امرئ شكل ويشمل لا في الاصل انما فان من
من كان القول قوله فالنية بنية صاحبه فالقول يتقدم بنية
المشتري فيها الحق وللزراع ان يتزاع غيره او يتشارك غيره لانه
ملك منفعة الارض لا يملك الارض فيجب له نقلها ومشاركة
غيره عليها لان الناس ساطون على اعمالهم لا يجبرون له تسليم الارض
الا باذن مالكها وادعيا اشتراكه من البذر من يكون فذلك الحصة
منوطا به وينبغي بنية وبين عامل المسافة حيث لم يتركه ان يباقي
غيره وهو متفرق في ارضه من الارض المشتركة ويمكن العرف في هذا
صل الاصول في المسافة مقصور بالذات كالقربة فلا يسلط
من لا يسلط المالك يتخلل الارض في المزارعة فان الغرض فيها ليس
الاحصاء فلا اكمل ان يتخلل الارض منها الا ان يشترط على المالك
الزراع بنية فلا يجبر له في حاضره مطلقا ولا يمتنع في شرطه
ولخراج من المالك لا يمتنع موضوع على الارض ابتداء لا على الزرع

الامع

الامع ان شرطه في جميعه وبعضه مع العلم بقدره ^{فيما}
قد يعين منه ولو شرط الخراج على العامل فزاد المصلحة ^{السلطان}
فيه زيادة فهي على صاحب الارض لان الشرط لم يتناولها والا لم يملك
المزارعة فلما حصل صاحب البذر وعليه الجرة للباقي فان كان
البذر من صاحب الارض فعليه الجرة مثل العامل والعامل ولو كان
من الزارع فعليه لصاحب الارض جرة مثلها وهذا شرط على من
الآخرين ولو كان البذر منهما فالحاصل بينهما ويكونا على الجرة
جرة مثل ما يخصه من الارض وباقي الاعمال ويجوز لصاحب الارض
ان يخرج على الزارع بان يتقدمه بائنة من الحصة ^{فيما} فبقوله
ولو شرطه جرة مع الارض وهذه مسألة خاصة مستفادة
من المحاطة ان كانت معها واصل فيستقر ما اتفقا عليه الثلاثة
مثل نقل الزرع او ايج من قبل الله فلا يشترط على الزارع ولو تلف
البعض سقطت البنية ولو تلفت متلفه من ثم يقر للماملة
ولو بالمشترط بالعرض ولو زاد فالزاد لا يملك ولو نقص
بسبب الخصر لم ينعط بسبب شئ هذا اذا وقعت للمعامل ^{البيع}
ولو وقعت بلفظ البيع اشترط فيه شرائطه مع احتمال كون ذلك لا يتقبل
ولو وقع بلفظ البيع فالظاهر انكاي البيع وقرا فاعا خلا الاصل
على موضع اليقين وقد تقدم الكلام على هذه القبالة في البيع
فصل في صحة متاعه من السقي واشترط
مستدوين باق اعماله لا نفعها او اعطرها في اصل الشريعة
وهي تخلل بها الزرع يسقى من آبارهم كثره مؤنة ^{السقي}

وهو

معاملة على الاصول بصفة من ثمها خرجت بالاصول المتعارضة و
 بالصفة الاجارة والمتعلقة بها فانها لا تقع بالصفة والمراعاة
 معاه المتعارضة لثبوته في المعاملة على ما يقصد و قد ولو لم يخط
 ادخاله او يد بالثمة فما المشعر ايد في هذه العرف المحصورة والورث
 ولم يقيد الاصول بكونها مكتبة كما فعل غيره لان ذلك شرط لها و
 ذكره في التعريف غير لازم ومعيب ومن قيل جعله وصفا
 فخصه بموضع البحث لا شطرا وهي لازمة من الطرفين لا تنقضي
 اختيار الآيات القائل واجماعا ما استلزم وعللنا ذلك بالبين
 او ما شهد من اللفظ الدالة على انشاء هذا العقد صرحا كقولنا
 عمل كذا او عقدت معلنا عقدا المساقاة ونحوه من اللفظ الوا
 يلغظ الماضي و زاد في التذكير تعهدا خطيا واعلم انه واخر هذا
 العقد ونقارنه من العقود الدائمة بوقوعه بصفة الامتن
 غير يقصر بخصه شكل وقلة وقته في امر المزارعة مع التصريح
 صلا والقبول الرضى وظاهره الاكتفاء بالقبول المفعول اذا رضى
 يحصل به من القبول والاختيار على اللفظ الدالة عليه لان
 الرضى ما يلحق لا يعلم الا بالقبول كما شفع عنه وهو ليس في
 اعتبار اللفظ الصريح الدالة على الرضا بالعقد مع ان المعبر
 الرضى لكنه امر ما يلحق لا يعلم الا به ويكونان بربطه ذلك ويصح
 المساقاة اذا بقي للعامل عمل بزيادة الثمرة سواء ظهرت قبل العقد
 او لا والمدا بما فيه مقدار الثمرة نحو الحبوب والسقي و دفع غشا
 الكرم على الملقب وتاثيره ثمره النخل واخرجه عن نحو الخداه و
 هو انقطع

هذا هو الذي في المتن
 وقد اوردناه في المتن
 وهو انقطع

وللفظ

وللفظ والتقلد قطع الخط الذي جعله الدين من الاعمال
 لا استرادها الثمرة فان المساقاة لا يصح بها اجاعاته بغير
 على صفة الاعمال بغيره من الثمرة والمعاملة والصلى ولا بد في صحة
 المساقاة من كون النخل المساقى عليه ثابتا بالنخل وان كان المنفذ
 ويخرج من الاول المساقاة على الذي يخرج من المخر من الدعوى
 بالارض والمعاملة بغيره في ذلك ولا يفي غايها كالحق او
 ويكون بغيره صاحب النخل فيجوز المعائن بغيره بغيره بغيره
 بقاء بغيره من سنة غايها واخرجه عن نحو البطيخ والبالدان
 والعقود ونحوه بالسكر فانها ليست كذلك وان تعدت ذلك
 مع بقاء سنة ذلك الوقت ويحل القطن ازيد من سنة لا خلاف
 ان الب وبقائه و قد لا يقصد من عملها ان لا عمل كالمساقاة
 نظير من امر في معنى الثمرة فيكون مقصود المساقاة وحاصلها من
 ان هذه المعاملة على خلاف الاصل لاشتغالها على جهالة العرض
 فيقتصر على موضع الوقوف ومثل ما يقصد رده واما الوقت
 فانه ما يقصد و رده وحكمه كالمعاملة مستلما يقصد ثمره ولا
 شبهة في المادة بغيره من شجر القرو والقول بل هو ان في صحة
 ويشترط تعيين المدة بما لا يصح الزيادة والنقصان ولا حد
 لها في جانب الزيادة وفي جانب النقصان ان يغلب فيها حصول
 ويلزم العامل مع الاطلاق انما الخلاق المساقاة بان قال ساقيتك
 على البستان الفلاف سنة نصف حاصله فقبل كل عمل يتكرر
 سنة مما فيه صلاح الثمرة وزيادتها بالحرث والمفروض يحتاج اليه

ح

او الغرض

ورده

ورده

بغيره

سواء

لازم وضعه على الأرض والشجر يكون على ملكها الأمع الشرط بان يكون
 على العامل او بعضه من شرط المشروط وتلك القاعدة بظهور
 القصة على الشرط فان العقد متحققان يكون بينهما ما تقي تحت
 ملك ذلك ويجوز الزكوة على كل من يلحق نصيبه انصاب المالك
 والعامل لوجود شرط الوجوب وهو اقل الوجوب بما على ملكه و
 لو كانت المسألة بعد تعلق الزكوة وجوز ناهيان بين من العمل فيه
 ستراد القصة حيث جوزناها مع ذلك فالزكوة على المالك لتعلق الزكوة
 بها على ملكه وابتنى السيد ابو المكارم حمزة بن زهرة الزكوة على المالك
 في المارعة والمسألة دون العامل مطلقا محتجبان حيث كان
 وهو ضعيف لان الاجرة اذا كانت ثمة اوزر عاجل تعلق الوجوب
 وجبت الزكوة على الاجرة كما لو ملكها كذلك باي وجه كان وان اراد
 كالاجرة بعد فليس على الزمان ان يذهب لان الخصم لا يملكه العامل
 بالظهور بل بعد الصلاح وتعلق الزكوة لكنه خلاف الاجماع
 وسعد الائمة التعليل بالاجرة بل يخر ملكه عن الوجوب والمطالبة
 باطله وهي ان يعجز عن ارضاء العينة لغيرهما على ان العزم بينهما
 واصحاب الارض قلعة وله الاجرة عن الارض طول بقائها
 ولو نقصت بالعلم ضمن ارشده وهو تفاوتا ما بين قيمته معلوما وباقي في
 الارض بالاجرة ولو كان العزم من المالك الارض وقد شرط على العامل
 وعمله بالخصم فقبل ذلك وعمل الاجرة الفارس وعامل يذم الاعمال
 وعلى تقدير كون من العامل او على كل منهما صاحب فطلب الفارس
 الارض بالاجرة على ان ينجي العزم بينهما وان يكون ملكه بموخر ^{طلب}
 الارض ^{الارض}

ذلكم
 امر تعلق الوجوب

صاحب

صاحب الارض العزم بغيره لم يجب على الآخر لاجل ان كل منهما ^{صاحب}
 على الله وحده فيقلعه الفارس يجب عليه لم يحضر وارث الارض ^{تفتت}
 بد وتعلم العروق المختلفة على الملقح في الارض ولم يفرق الميرة
 كالزكوة اطلاق كلامه بين العالم بالفداء وبجاهل في استحقاق الزكوة
 وشيئا جازية لو كان العزم من المالك الارض وليس بعد الفرق ^{المعيرة}
 العامل بالعلم ووضع العزم بغيره حق وبغيره الحق للعزم ^{العالم}
 موضوع بين واذن صحيحا شرعا بخلاف هذا العزم ولو اختلفا في
 المصلحة لعل المالك لان الفاء تابع للاصل فيرجع الى المالك في مقدار
 ما اخذ منه على ملكه مع اصالته بقا غيره وعدم انتقاله وملك الفارس
 له وفي المدة يحلف المالك لاصالة عدم ما لم يجد الاخر من الزيادة ^{العزم}
 تم تبيين الاول من ارضه اليه في شرح المصلحة الدمشقية تلو وفي
 كتاب الاجارة على يد عتق العبد الفقير لما انفق ثمنه لدين بن
 علي بن احمد الثاني على عامل الله بطنه وعقبت عنه وعنه عنه وكم
 اتفق الغرض منه يوم التشا سادس شهر جادى الاخر سنة ست وخمسين
 وتسعين صاعدا لله تقاصلا على رسول الله الاستغفار اللهم وفق
 لأكمله واجعله صاعدا لوجهه الكريم محمد وآله الطاهرين فخرج في
 قد وقع الغرض من تسوية يوم الخميس ست وعشرين شهر محرم سنة
 ثلث وسبعين بعد الفاتاة اقل العبد الضعيف الذليل العاصي
 محمد بن احمد الجليلي في عهد الله
 بفضل ربه رحمة ومولى الله
 على محمد وآله الطاهرين
 هـ
 ٢



44-14

